

GIB

بنك الخليج الدولي

التقرير السنوي ٢٠١٦



الإحتفال بمرور ٤٠ عاماً

المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة	٤
المؤشرات المالية	٥
تقرير رئيس مجلس الإدارة	٦
استعراض الوضع الاقتصادي ٢٠١٦	١١
تقرير الإدارة	١٤
نظرة عامة على المسؤولية الإجتماعية للبنك	٢٠
أهم الأحداث خلال العام	٢٤
استعراض الوضع المالي	٢٨
تقرير حوكمة الشركات	٣٨
نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة	٥٢
نبذة عن أعضاء الإدارة العليا	٥٤
الهيكل التنظيمي وحوكمة الشركات	٥٧
البيانات المالية الموحدة	٥٩
تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية	١١٧
دليل الشركات	١٤٩



بنك الخليج الدولي يحتفل بمرور ٤٠ عاماً على تأسيسه

احتفل بنك الخليج الدولي في عام ٢٠١٦ بمرور ٤٠ عاماً على تأسيسه وتظل هذه المناسبة علامة بارزة عبر تاريخ البنك العريق الحافل بالإنجازات.

وخلال العقود الأربعة الأخيرة، عايش بنك الخليج الدولي سلسلة من الاضطرابات الاقتصادية والأزمات المالية وخسائر الأسواق والتوترات الجيوسياسية ليخرج منها أكثر قوة، وبفضل خبراته وموارده، تمكن البنك من مواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد بكل ثقة وعزيمة.

ومنذ انطلاق أعماله في عام ١٩٧٦، تطور بنك الخليج الدولي بخطى راسخة من بنك تجاري أساس عملياته مبنية على القروض إلى مؤسسة متكاملة للخدمات المالية تحظى باهتمام كبير لما يتمتع به من روح الريادة والمهنية والنزاهة والقدرة على الاستفادة من السوق ورؤيته الثاقبة لمنفعة العملاء.

ولقد أكسب ذلك البنك سمعة طيبة بصفته "بنك الخليج الدولي" الذي يوفر قنوات استثمارية وقنوات للأعمال بين منطقة الخليج وبقية أنحاء العالم.



نبذة عن البنك

بنك الخليج الدولي هو مؤسسة متكاملة للخدمات المالية ويعمل في شراكة مع عملائه لتقديم الحلول المصرفية المبتكرة التي تركز على العملاء، وتشمل هذه الحلول الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة للشركات والخدمات المتعلقة بأسواق الدين وأسواق أسهم رأس المال والاستشارات المالية وإدارة الأصول والخزينة، إلى جانب الخدمات المصرفية للأفراد التي يقدمها مصرف "م" أول مصرف رقمي متقيد بأحكام الشريعة في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط. مستفيدا من التقنيات المتقدمة ورأس المال البشري ذو الكفاءة العالية. ويعمل بنك الخليج الدولي بالتقيد الصارم مع أفضل المعايير الدولية التي تحكم السلوك الأخلاقي والمهني.

يوظف بنك الخليج الدولي أكثر من ١,١٠٠ موظف بمكاتبه في مختلف أنحاء العالم. ولدى البنك شركتين رئيسيتين تابعتين له بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود ومقره بالمملكة المتحدة وشركة جي آي بي كابييتال التي يقع مقرها بالمملكة العربية السعودية. كما يوجد لدى البنك فروع في كل من لندن ونيويورك وفروعا إقليمية في كل من الرياض وجدة والظهران بالمملكة العربية السعودية وأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب مكتب تمثيلي في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبنك الخليج الدولي الذي بدأ عملياته في مملكة البحرين في عام ١٩٧٦ هو مصرف مرخص كبنك جملة تقليدي من قبل مصرف البحرين المركزي، وهو مملوك من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الست. وتعود ملكية غالبية أسهمه إلى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية الذي تبلغ نسبة حصته في رأسمال البنك ٩٧,٢ بالمائة.

الرؤية

لنصبح الشريك المفضل
في مجال تقديم الخدمات
المالية وذلك من خلال
توفير الحلول المبتكرة



أعضاء مجلس الإدارة



البروفيسور عبدالله بن حسن العبدالقادر
انتخب نائباً لرئيس مجلس الإدارة في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩
المملكة العربية السعودية



معالي الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان
استقال من المجلس في ٢ نوفمبر ٢٠١٦
نائب رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٥
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩
المملكة العربية السعودية



معالي جماز بن عبدالله السحيمي
رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٨
المملكة العربية السعودية



الأستاذ عمر هدير الفارسي
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٢
الولايات المتحدة الأمريكية



الأستاذ المهندس خالد بن صالح المديفر
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩
المملكة العربية السعودية



الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩
المملكة العربية السعودية



الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
انتخب في مجلس الإدارة في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦
الرئيس التنفيذي للمجموعة، بنك الخليج الدولي
المملكة العربية السعودية



الدكتور يحيى عبدالله يحيى
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٥
رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الدولي
(المملكة المتحدة) المحدود
المملكة العربية السعودية

المؤشرات المالية

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	
إيرادات (مليون دولار أمريكي)						
١٠٤,٥	١١٧,٩	١٢١,٥	٨٥,٦	٩٠,٤	٣٧,٣	صافي الدخل بعد الضرائب
١٤٣,٨	١٤٩,٤	١٦٣,١	١٥٨,٠	١٨٨,٢	١٩٠,٠	صافي إيرادات الفوائد
٤٨,٥	٥٦,٧	٦٢,٠	٦٢,٩	٧٠,٢	٦٦,٢	إيرادات الرسوم والعمولات
١١٩,٨	١٣٦,١	١٥١,٦	١٦٤,٩	١٩٢,١	٢١٩,٠	المصاريف التشغيلية
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)						
١٦٧٨٨,٩	١٧٧٠٤,٨	٢١١٥٦,٩	٢١٣٠٠,٢	٢٤١٩٢,٤	٢٢٩٠٥,٨	مجموع الأصول
٦٧٥١,٨	٧١١٠,٣	٨٣١٧,٢	٧٩٣١,٥	٩١٦١,٤	٩٧٤٥,١	القروض
٣١٥١,٧	٣٥٦٠,١	٣٧٢٥,٨	٣٩٤٤,٥	٣٨٨٤,٥	٤٠٦٦,٤	أوراق استثمارية
٣٦٩٠,٣	٢٤٣٢,٧	٢٣٣٢,٩	٣٣٧٢,٩	٢٤٢٠,٠	٢٧٦١,٦	التمويل الأولي لأجل
١٩٦٢,٨	٢١٣٠,٢	٢٢٦٤,٠	٢٣٥٠,٧	٢٤٣١,٠	٢٣٥٧,٤	حقوق الملكية
نسبة (%)						
الربحية						
٥,٤	٥,٨	٥,٥	٣,٧	٣,٨	١,٦	العائد على متوسط حقوق المساهمين
-,٦	-,٧	-,٦	-,٤	-,٤	-,٢	العائد على متوسط الأصول
رأس المال						
نسبة مخاطر الأصول (بازل ٢)						
٢٣,٣	٢,١	١٨,٩	١٩,٦	١٧,٨	١٦,٨	- المجموع
١٩,٢	١٧,٤	١٦,٩	١٨,١	١٦,٨	١٥,٧	- الفئة الأولى
١١,٧	١٢,٠	١٠,٧	١١,٠	١٠,٠	١٠,٣	نسبة حقوق الملكية من مجموع الأصول
جودة الأصول						
١٩,٣	٢,٧	١٧,٩	١٨,٩	١٦,٤	١٨,٢	نسبة الاستثمارات من مجموع الأصول
٤٠,٢	٤٠,٢	٣٩,٣	٣٧,٢	٣٧,٩	٤٢,٥	نسبة القروض من مجموع الأصول
السيولة						
٥٨,٢	٥٧,٩	٥٨,٨	٦٠,٩	٦٠,٠	٥٥,٠	نسبة سيولة الأصول
٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,١	١,٩	تغطية الودائع للقروض (عدد المرات) ^١

^١ الودائع تشمل التمويل الأولي لأجل

تصنيف الإئتمان

كابيتال إنتليجنس	تصنيف موديز	فيتش	
A+	Baa1	BBB+	تصنيف وداائع طويلة الأجل
-	Baa1	BBB+	تصنيف ديون عليا غير مضمونة طويلة الأجل
A1	P-2	F2	تصنيف وداائع قصيرة الأجل
-	-	bbb-	الاستثمارية
BBB+	-	-	القوة المالية
مستقر	سالب	مستقر	النظرة المستقبلية

تقرير رئيس مجلس الإدارة

يسرني وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أن أقدم التقرير السنوي لبنك الخليج الدولي عن السنة المالية ٢٠١٦ والمنتهاية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦؛ حيث يعدّ هذا العام أحد أصعب الفترات التي مرت بها اقتصاديات منطقة مجلس التعاون الخليجي منذ الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨؛ فقد شهدت انخفاضاً في أسعار البترول، ونقصاً كبيراً في السيولة على مستوى للمنطقة، صاحب ذلك ارتفاع في تكاليف التمويل المرتبط أساساً بتقلبات الاقتصاد الدولي والأسواق المالية، بالإضافة إلى نشوء إصلاحات اقتصادية وتوترات جيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن الأحداث غير المتوقعة دولياً مثل ما بات يعرف بـ "البريكست (Brexit)" أو التصويت لصالح انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ كما اختتم العام تحدياته بما أفرزته نتائج الانتخابات الأمريكية مما عمق المخاوف وزاد من عدم وضوح التوجهات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي؛ إلا أنه ومع كل ذلك يسرني أن أعلن لكم أن بنك الخليج الدولي استطاع أن يحقق أداءً عاماً اتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع مختلف التحديات.

الأداء المالي

حقق بنك الخليج الدولي دخلاً إجمالياً بلغ قدره ٣٠٠ مليون دولار أمريكي خلال العام ٢٠١٦ مقابل ٣٠٨ مليون دولار أمريكي في العام المالي السابق ٢٠١٥م، ولكن مع ذلك استطاع البنك تسجيل زيادة نوعية في إجمالي دخل البنك تمثلت في صيرفة الجملة الأساسية وأنشطة أعمال الخزينة حيث سجل كل منها زيادة سنوية بنسبة ٨,٥ بالمائة و ٥,٠ بالمائة على التوالي. بلغ إجمالي مصروفات التشغيل ٢١٩ مليون دولار أمريكي مقابل ١٩٢,١ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٥، حيث تعزى هذه الزيادة بصورة أساسية إلى التكاليف المرتبطة بتنمية وبناء قدرات البنك التقنية وبخاصة تكاليف اهالك وصيانة أصول تقنية المعلومات التي تم تدشينها مؤخراً، وارتفاع تكاليف الموظفين. بلغ صافي دخل البنك بعد استقطاع الضرائب ٣٧,٣ مليون دولار أمريكي مقارنة مع ٩٠,٤ مليون دولار أمريكي في العام المالي السابق، وقد جاء هذا الانخفاض متماشياً مع التوقعات المالية؛ ومع أن العائد على حقوق الملكية جاء متواضعاً نسبياً بسبب نموذج عمل البنك، وتوقع استمرار ذلك على المدى القصير، إلا أن نتائج التركيز الحالي على بناء قدرات البنك سيسهم في تحسين العوائد المستقبلية، وإمكانية تحسين اليرادات بدرجة كبيرة والوصول إلى الدرجة المخطط لها في البنك لخدمة الأفراد خلال عامين إلى ثلاثة أعوام مقبلة. وانطلاقاً من زيادة بنك الخليج الدولي بدأ البنك اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦ بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٩) المتعلق بمحاسبة المخصصات المالية، والذي سيصبح إلزامياً اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٨؛ ونتج عن التطبيق المبكر للمعيار في العام ٢٠١٦ زيادة في المخصصات بمقدار ٦٨,٧ مليون دولار أمريكي تمت تسويتها في مقابل حقوق المساهمين؛ حيث تعزى هذه الزيادة في المخصصات إلى اعتماد منهجية استباقية للخسائر الائتمانية المتوقعة في حساب المخصصات غير المحددة.

إن العائد على حقوق المساهمين نسبي نظراً للتغيير الحاصل على نمط عمل البنك والمتوقع أن يستمر على المدى القصير، غير أننا نتصور تحسن معدل العائد بدرجة كبيرة بعد أن يصل البنك الجديد للخدمات المصرفية للأفراد إلى نقطة التعادل المخطط لها خلال السنتين أو الثلاث المقبلة.

استمر بنك الخليج الدولي في المحافظة على قوة مركزه المالي، فقد بلغ إجمالي قيمة الأصول الموحدة ٢٢,٩ مليار دولار أمريكي مقارنة مع ٢٤,٢ مليار دولار أمريكي في نهاية العام المالي السابق؛ حيث عكس حجم الأصول مستويات عالية من السيولة؛ كما بلغ إجمالي قيمة النقد والأصول الأخرى السائلة والودائع قصيرة الأجل ٨,٤ مليار دولار تمثل نسبة ٣٦,٩ بالمائة من إجمالي الأصول؛ متصدراً في ذلك ما لدى البنوك الأخرى من ودائع؛ كما بلغ إجمالي قيمة القروض والسلفيات ٩,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٦ مقارنة مع ٩,٢ مليار دولار أمريكي في نهاية العام المالي السابق.



معالي جماز بن عبدالله السحيمي
رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية

التمويل

يستمد بنك الخليج الدولي تمويلاته بصورة أساسية من ودائع عملاء الخدمات المصرفية والتي بلغ إجمالي قيمتها ١٣,٤٥ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٦، مما يعادل نسبة ٨٤ بالمائة من إجمالي ودائع البنك، وتتجاوز تلك الودائع بمقدار ١,٤ ضعف من حجم القروض والسلفيات الإجمالية. استطاع البنك أن يجمع تمويلات جديدة في عام ٢٠١٦ من خلال إصدار سندات ممتازة بقيمة ملياري ريال سعودي، حيث تمت تغطية الإصدار بما يزيد على القيمة المستهدفة، وهو الإصدار الأول والوحيد لمؤسسة مالية بالريال السعودي منذ سبتمبر ٢٠١٥؛ كما قام البنك خلال العام بترتيب قرض مُجمَع من مصارف دولية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي؛ وبالإضافة إلى ذلك أصبح بنك الخليج الدولي أول مؤسسة غير سيادية من وسط وشرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا يصدر سندات في العام ٢٠١٧، وقد تمت تغطية هذا الإصدار أيضاً من السندات الممتازة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لأجل خمس سنوات بأكثر من ضعفي القيمة المستهدفة.

رسخت ثقة العملاء والأطراف المتعاملة مع البنك قوته التمويلية مستنديين في ذلك على متانة حقوق الملكية والوضع المالي للبنك وقدرته على تنويع مصادر التمويل من أجل تحقيق التمويل الأنسب من حيث التكلفة؛ ووفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل الثالثة بلغت نسبة ملاءة الفئة الأولى من رأسمال البنك ونسبة الملاءة المالية الكلية ١٦,٨ بالمائة و ١٥,٧ بالمائة على التوالي في نهاية العام المالي ٢٠١٦.

التصنيف الائتماني

أكدت وكالات التصنيف الائتماني مجدداً ثقتها في متانة الوضع المالي لبنك الخليج الدولي خلال العام المالي ٢٠١٦؛ فقد ثبتت وكالة "فيتش" خلال شهر ديسمبر تصنيفها لودائع البنك الطويلة الأجل في درجة (A-)، كما ثبتت تصنيف الودائع القابلة للاستدامة في درجة (bbb-)، عزت "فيتش" هذا التصنيف إلى سياسة الإقراض المتحفظة ومعايير الاكتتاب في الاستثمار التي يتبعها البنك. وإلى جودة ضوابط الحد من المخاطر، وجودة الأصول مع التغطية الكافية لمخاطر السيولة المدعومة بأصول على درجة عالية من السيولة.

تم تثبيت خدمة "موديز" للمستثمرين خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦ لتصنيف الائتمان قصير الأجل لبنك الخليج الدولي في درجة (Prime٢) والودائع طويلة الأجل في درجة (Baa1)؛ وأشارت موديز إلى متانة رأسمال بنك الخليج الدولي وكفاية غطاء مخاطر السيولة والروابط القوية مع الدائنين وسلامة التوجه الاستراتيجي العام للبنك.

وفي ضوء المناخ الاقتصادي السائد وتحديات التصنيف الائتماني التي تتعرض لها المؤسسات المالية بصفة عامة فإن تثبتت هاتين الوكالتين لتصنيفها للبنك يعتبر بمثابة شهادة مستقلة مهمة على استمرار قوة المركز المالي لبنك الخليج الدولي ونجاح الإجراءات المتخذة خلال السنوات الماضية وجودة استراتيجيته الجديدة للأعمال.

التحول الاستراتيجي

واصل البنك تحقيق تقدم ممتاز في تطبيق استراتيجيته تحول ليصبح مصرفاً دولياً رائداً للخدمات المصرفية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بالاستناد على خمس دعائم رئيسية هي:

- الخدمات المصرفية بالجملة.
- عمليات الخزينة.
- الخدمات المصرفية للأفراد.
- إدارة الأصول.
- الخدمات المصرفية الاستثمارية.

استطاع البنك خلال العام ٢٠١٦ إحراز تقدم ملموس في تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية من خلال التركيز على تطوير الأعمال والعمليات التي شملت تكلفة التمويل، وتنويع مصادر المدخولات، واستغلال نقاط القوة الرئيسية ومنها رأس المال البشري، والتميز في تقديم الخدمة، وتقنية المعلومات وكفاءة تكلفة التشغيل، كما شملت الاستراتيجية استحداث خدمة المعاملات المصرفية الدولية عبر الإنترنت للعملاء من الشركات، وإستكمال الخدمات المصرفية للأفراد لعامها الأول من الخدمة بنجاح، وإعادة هيكلة أعمال إدارة الأصول، وإعادة توجيه إدارة المؤسسات المالية كإدارة أعمال مساهمة في نمو إيرادات البنك.

مسيرة البنك

احتفل بنك الخليج الدولي في العام ٢٠١٦ بذكرى مرور ٤٠ عاماً على تأسيسه، حيث تشكل هذه المناسبة حدثاً مهماً في تاريخ البنك؛ فخلال العقود الأربعة الماضية استطاع البنك تجاوز عدة أزمات اقتصادية ومالية عالمية، كما نجح البنك في عدم التأثر سلباً بانهايار بعض الأسواق المالية والتوترات الجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبالتالي نجح البنك في أن يتطور بثبات من بنك يدار بالقروض إلى منشأة متكاملة للخدمات المالية؛ وقد أتاحت احتفالية البنك بهذه المناسبة فرصة مثالية لإطلاق هويته التجارية الجديدة والتي تتميز بقدرتها على تعزيز رؤية بنك الخليج الدولي وقيمه وثقافته وسمعته. وتعلن الهوية الجديدة بداية فصل جديد في مسيرة تحوله الاستراتيجي.

تقرير رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

القدرة المؤسسية

تمثل الرغبة في بناء مؤسسة مالية مستدامة الهدف الاستراتيجي الرئيسي لبنك الخليج الدولي؛ وبناء عليه واصل البنك خلال العام ٢٠١٦ تعزيز قدراته المؤسسية لدعم تحقيق استراتيجيته ومواصلة تنمية الأعمال، وتحقيق فاعلية التكلفة التشغيلية، ولقد تمثلت جهود البنك في هذا الإطار عبر تفعيل ما يلي:

- التكامل بين كل من الموارد البشرية، والمنتجات، وإجراءات الأعمال، والنظم والتقنية في مختلف وحدات البنك.
- تعزيز نظم الحوكمة المؤسسية لضمان مواصلة الالتزام بالقواعد الرقابية المتغيرة.
- التركيز على فاعلية إدارة المخاطر لضمان استمرار بنك الخليج الدولي بالقوة والمنهجية والمرونة في مواجهة التقلبات المتزايدة في ظل الأوضاع الاقتصادية وظروف السوق.

القيادة

في ظل المتغيرات المتعددة التي واكبت العام المالي ٢٠١٦ في عدة مجالات، حدثت بعض التغييرات على المستوى القيادي للبنك في كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

- استقال معالي الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان، نائب رئيس مجلس الإدارة في شهر نوفمبر ٢٠١٦م لظروف شخصية. وبهذه المناسبة يطيب للمجلس تجديد شكره الجزيل لمعالي الأستاذ سليمان الحمدان لإسهاماته القيمة خلال فترة عمله بالمجلس منذ العام ٢٠٠٩م. متمنين له كل النجاح في مسيرته المهنية.
- تم انتخاب البروفيسور عبدالله بن حسن العبدالقادر، والذي يعمل عضواً في المجلس منذ ٢٠٠٩م، نائباً لرئيس مجلس الإدارة خلفاً للأستاذ الحمدان.

- انضم الأستاذ عبد العزيز بن عبدالرحمن الحليسي لعضوية المجلس في شهر نوفمبر ٢٠١٦م، والذي تولى قيادة البنك في منصب الرئيس التنفيذي في الربع الأول ٢٠١٦م وذلك خلفاً للدكتور يحيى عبدالله اليحيى الذي غادر المنصب فيما لا يزال البنك يواصل الاستفادة من خبرته الواسعة عضواً في مجلس الإدارة؛ ويعد الأستاذ الحليسي من خبرة الكفاءات المصرفية في المنطقة بما يمتلكه من خبرات تراكمية على مدى أكثر من عقدين من العمل في القطاع المصرفي تنوعت بين عمله في مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات المالية المرموقة بالمملكة العربية السعودية.


النظرة المستقبلية

مع أن الملامح الأولية للعام المالي ٢٠١٧ توحى بأنه سيكون عاماً آخرًا مفعماً بالتحديات في ظل استمرار معظم الصعوبات التي واجهت المنطقة خلال ٢٠١٦؛ غير أن التحسن الذي طرأ مؤخراً على أسعار النفط وتكلفة التمويل؛ والإصلاحات الاقتصادية وخطط التحول الاقتصادي التي يتم تطبيقها في مختلف دول المنطقة، والتوجهات في إقامة مجموعة اقتصادية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي تنبئ كلها بأفاق إيجابية لمستقبل المنطقة بصفة عامة وللخدمة المصرفية بصفة خاصة بمشيئة الله؛ ومن هنا تأتي أهمية استمرار بنك الخليج الدولي في تنفيذ وتطوير استراتيجيته التي أرساها خلال السنوات الماضية والتي من شأنها المساهمة في التكيف مع المعايير الاقتصادية العالمية والاقليمية الجديدة مما يعزز قدرة البنك ومجلس إدارته على التعامل مع كافة التحديات المستقبلية ومواصلة تحقيق الغايات الاستراتيجية والأهداف الطموحة لأعمال البنك بما يتمتع به من طاقات وما يتحلى به من ثقة وتصميم.

شكر وتقدير

في الختام، يسرني نيابة عن مجلس الإدارة، أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير على ثقة ودعم المساهمين، والولاء غير المحدود من العملاء، والتشجيع المستمر والتعاون من كافة الأطراف الداعمة في القطاعين العام والخاص؛ كما يود مجلس إدارة بنك الخليج الدولي أن يعرب عن خالص امتنانه وتقديره لما يحظى به البنك من مشورة وتوجيه مستمريين من قبل الهيئات الرقابية والإشرافية في مختلف الدول التي يزاول فيها البنك أعماله؛ كما يطيب لنا أن ننتهز هذه الفرصة لكي نشيد بشركاء النجاح الداخليين في مختلف إدارات البنك وبجميع منسوبيه لما أظهروه طوال العام المالي المنصرم من التزام كبير واحترافية عالية كان لهما بالغ الأثر في تبني عملية التغيير وتنفيذ التحول الاستراتيجي متطلعين لاستمرار ذلك العطاء في السنوات المقبلة.

جماز بن عبدالله السحيمي
رئيس مجلس الإدارة



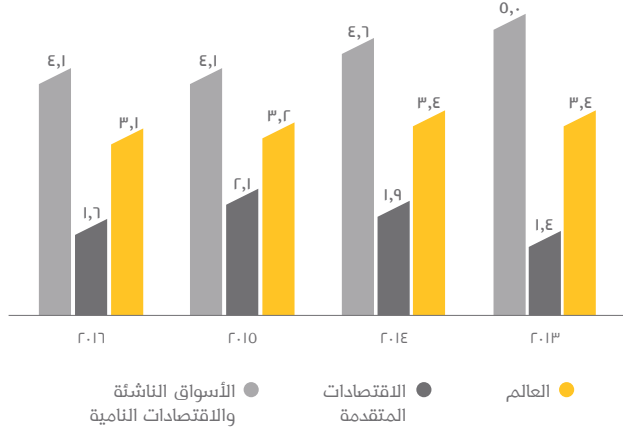
واصل البنك تحقيق تقدم ممتاز في تطبيق استراتيجية تحوله ليصبح مصرفاً دولياً رائداً للخدمات المصرفية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بالاستناد على خمس دعائم رئيسية هي: الخدمات المصرفية بالجملة، عمليات الخزينة، الخدمات المصرفية للأفراد، إدارة الأصول، الخدمات المصرفية الاستثمارية.

تعزز النمو الاقتصادي بفضل انتعاش اقتصاد الدول المتقدمة وتحسن التوقعات بشأن اقتصادات الدول الناشئة والنامية. وأدى تحسن أسعار النفط إلى تخفيف الضغوط الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين شرعت هذه الدول في إجراء إصلاحات هيكلية غير مسبوقه للحد من الاعتماد على النفط. ومع ذلك، تستمر عوامل المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية في التأثير على الاتجاهات العامة للمستثمرين الدوليين من بينها السياسات النقدية المشددة وتوجهات السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة، في حين خيمت على التوقعات المستقبلية بشأن سوق النفط المنافسة الناشئة من المصادر غير التقليدية للطاقة.

استعراض الوضع الاقتصادي ٢٠١٦

التطورات في العالم

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي

الاتجاهات الرئيسية ٢٠١٦

- بين اقتصاد الدول. سمحت السياسات المالية والنقدية للإقتصاد الصيني بالتوسع بوتيرة سريعة في حين شهد عدد آخر من الاقتصادات الكبيرة تباطؤاً وبخاصة الهند والبرازيل والمكسيك. كما شهدت الدول المصدرة للبتترول أيضاً تباطؤاً غير مواتية وسط تدني أسعار النفط وتحديات حركة الطلب على الواردات.
- سجلت معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً طفيفاً في ٢٠١٦ إلى نحو ٠,٧ بالمائة مقارنة بنسبة ٠,٣ بالمائة والتي سجلت في العام السابق بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي. كما سجل التضخم في الأسواق الناشئة والنامية تراجعاً هامشياً من ٤,٧ بالمائة إلى ٤,٥ بالمائة، على الرغم من تصاعد ضغوط الأسعار في الصين في أعقاب خفض الطاقة الإنتاجية من الصلب وارتفاع أسعار السلع.
- شهدت أسواق الطاقة عاماً حافلاً بالاضطراب، حيث أدت المنافسة، ووفرة الإمدادات، وضعف الطلب إلى انخفاض الأسعار في بداية العام. غير أن تحولا طرأ على المعطيات الأساسية وسمح، مقروراً باتفاق الدول المنتجة من منظمة أوبك وخارجها بخفض الانتاج الأمر الذي أدى إلى انتعاش أسعار النفط لترتفع إلى أكثر من حاجز ٥٠ دولاراً للبرميل منذ النصف الثاني من ٢٠١٦.
- ارتفعت أسعار الفائدة العالمية في النصف الثاني من العام لا سيما بعد تصويت بريطانيا الخروج من الإتحاد الأوروبي، والتصريحات المتشددة التي صدرت عن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وسياسة التحفيز والائتاق التي يعتمدها البنك المركزي الأوروبي. في ديسمبر ٢٠١٦، عمد الإتحاد الفيدرالي الأمريكي إلى رفع سعر الفائدة إلى ٠,٧٥ بالمائة في حين ظل موقف السياسة النقدية بوجه عام دون تغيير في الاقتصادات المتقدمة الأخرى. وفي الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تباينت الظروف المالية. فقد ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل على السندات بالعملة المحلية في الأسواق الناشئة في أوروبا وأمريكا اللاتينية، إلى جانب تشديد السياسة النقدية في المكسيك وتركيا. بينما قامت كل من البرازيل والهند وروسيا بخفض أسعار الفائدة.
- سادت التقلبات أسواق العملات والصراف الأجنبي خلال العام، حيث سجل الجنية الإسترليني الانخفاض الأكبر بين العملات الرئيسية في رد فعل على التصويت على الخروج من الإتحاد الأوروبي. وفي هذه الأثناء ارتفع مؤشر الدولار الأمريكي بنسبة ٣,٦ بالمائة في ٢٠١٦ لينتهي السنة عند ١,٠٢,٢، يعزى ذلك في انعكاس عدد من العوامل من بينها عدول الإحتياطي الفيدرالي عن سياسته النقدية التوسعية وضعف اليورو. وعلى الرغم من ذلك حافظت عملات الأسواق الناشئة على مستويات مناسبة نسبياً خلال ٢٠١٦.

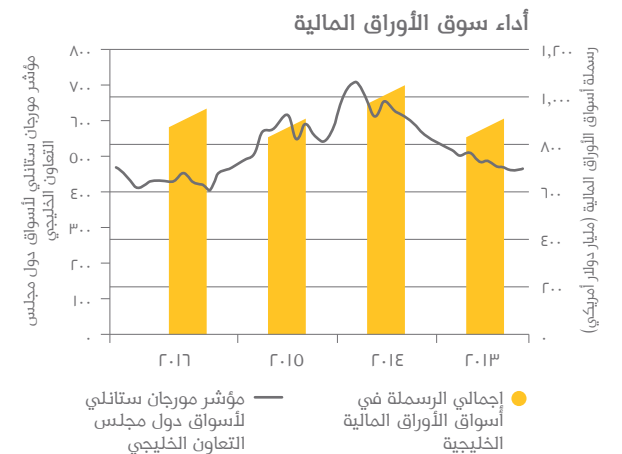
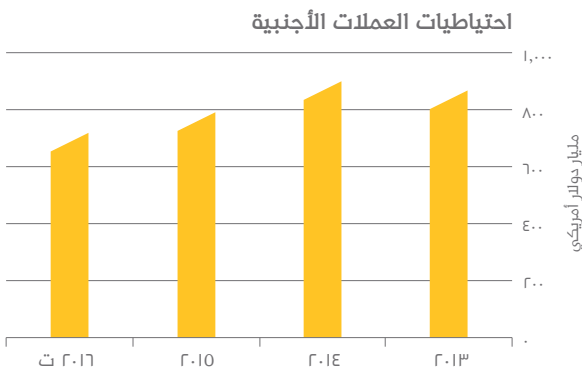
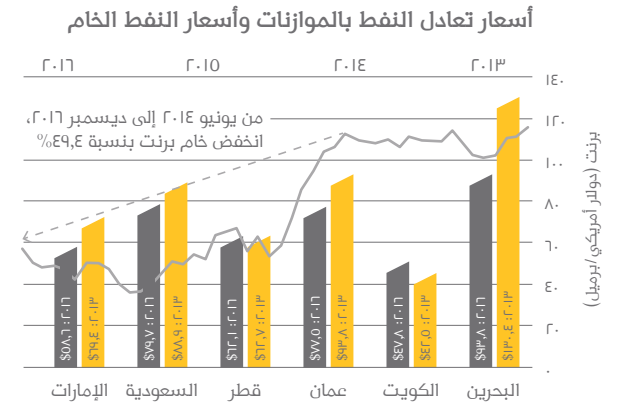
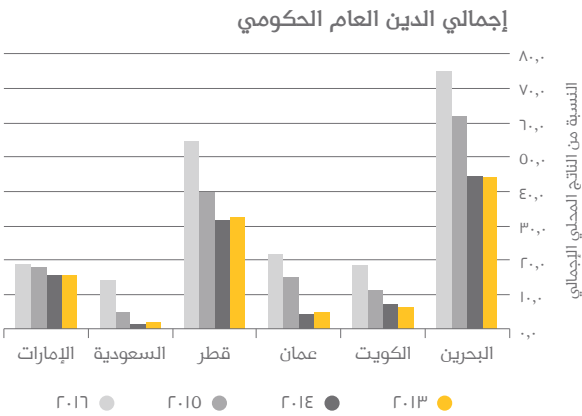
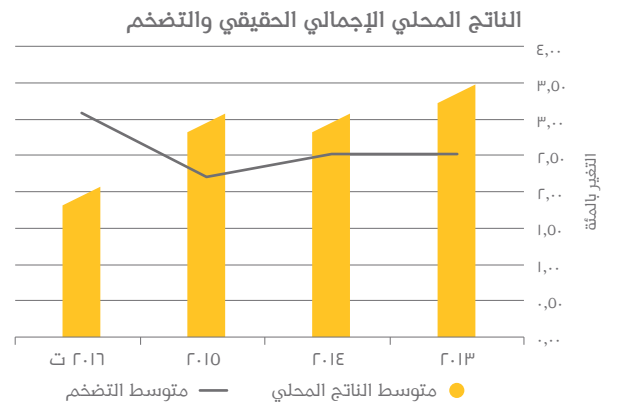
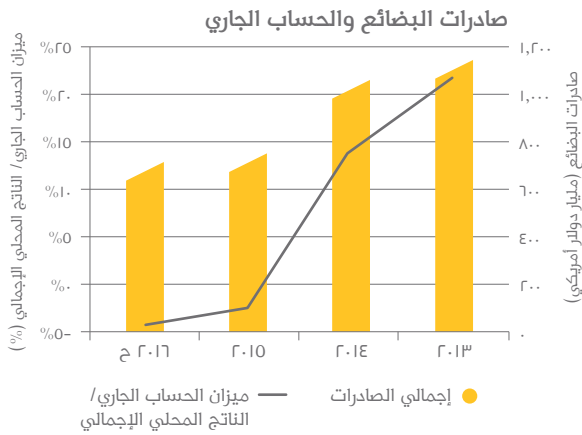
- يستمر التناقل في اتجاهات النمو الاقتصادي في ٢٠١٦، بفعل الركود التجاري، وضعف الاستثمار، والانخفاض في أسعار السلع، وعدم التيقن من السياسات المقرونة بتصاعد المخاطر السياسية.
- كان للتطورات السياسية تأثيرها الكبير على النمو الاقتصادي العالمي. فقد ترتب على ذلك تنامي التوجهات الشعبوية المناهضة لحكم المؤسسات والعولمة، نتيجة التصويت لمصلحة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي (بريكست) وانتخاب المرشح الجمهوري دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.
- في دول الاقتصادات المتقدمة، ارتدت الأنشطة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حالتها الطبيعية، ولكنه ظل دون التوقعات في دول أخرى وبخاصة منطقة اليورو.
- وعلى الرغم من أحوال عدم التيقن المرتبط بالتصويت لصالح البريكست في يونيو ٢٠١٦، لم يشهد اقتصاد المملكة المتحدة سوى تباطؤاً معتدلاً، مدعوماً باعتماد سياسات مالية ونقدية مقرونة بانخفاض حاد في قيمة الجنيه الإسترليني.
- في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، بقيت مستويات النمو الإجمالية بوتيرة ثابتة بصورة عام على الرغم من التفاوت الكبير

التطورات في العالم (تتمة)

التطورات في دول مجلس التعاون الخليجي

واصلت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التكيف مع فترة الانخفاض الطويلة في أسعار النفط، وهي تعكف الآن على إحداث

تعديلات هامة في السياسات تشمل مجموعة من إجراءات خفض الانفاق وزيادة الإيرادات.



التوقعات المستقبلية العالمية ولدول مجلس التعاون

على الصعيد العالمي

- تحسنت التوقعات بشأن النمو العالمي، فقد توقع صندوق النقد الدولي أن يصل متوسط النمو العالمي إلى ٣,٤ بالمائة في ٢٠١٧، مدعوماً بانتعاش معتدل في الاقتصادات المتقدمة واستقرار في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وذلك بعد الخضوع لتعديلات كبيرة بسبب تباطؤ نمو التجارة وضعف أسعار السلع الأساسية.
- يبدو أن الانكماش المتسلسل قد انقلب، وهناك توقعات متزايدة بتضخم واسع النطاق سينشأ عن أسواق العمل المحكمة، وتحسن أسعار الطاقة، والارتفاع المحتمل في الإنفاق المالي.
- وعلى الرغم من تحسن الظروف الدولية فإن التوقعات الاقتصادية مازالت تكتنفها أحوال عدم اليقين بسبب العوامل التالية:
 - صعود التيارات الشعبوية وسط تنامي المشاعر المناهضة لمؤسسات الحكم التقليدية والعولمة وعلى وجه الخصوص في الاقتصادات المتقدمة. أدى هذا التحول حتى الآن إلى قرار المملكة المتحدة بالخروج عن الإتحاد الأوروبي؛ وانتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية؛ وصعود الحركة الشعبوية في أوروبا.
 - العواقب المجهولة للتحويلات المحتملة في الاقتصاد الأمريكي، والسياسات المتعلقة بالتجارة والشؤون الخارجية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب، حيث من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى إثارة اضطرابات مالية واقتصادية في العالم وبوجه خاص في الأسواق الناشئة.
 - سوف تستمر التوقعات بشأن تفكك منطقة اليورو، بافتراض التحسن في مواقف المرشحين الشعبويين قبل استحقاقات انتخابية هامة في ٢٠١٧، من بينها الانتخابات الرئاسية في فرنسا؛ والانتخابات النيابية والرئاسية في ألمانيا؛ والانتخابات العامة في هولندا.
 - بقاء تأثير "بريكست" للاقتصادي والاجتماعي والسياسي على كل من المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي غير واضح المعالم واستمراره مفتوحاً للنقاش.
 - تحسنت التوقعات الاقتصادية في الصين، مدعومة بسياسة التحفيز، غير أن مسار النمو يبقى عرضة للمخاطر في ظل تزايد نسبة الديون واستمرار التدفقات الصادرة لرأس المال.

دول مجلس التعاون الخليجي

- تقلصت التقلبات في أسعار النفط منذ اتفاق الدول المنتجة من منظمة أوبيك وخارجها في خفض الانتاج في نوفمبر ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، تحسنت احتمالات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث توقع صندوق النقد الدولي أن يصل متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٢,٥ بالمائة في ٢٠١٧.
- ظهور المنافسة من مصادر الطاقة غير التقليدية مدفوعة بانخفاض الأسعار لفترة طويلة، واستمرار أحوال عدم اليقين على الصعيد الدولي، وإقبال دول مجلس التعاون على مسار غير مسبوق من الإصلاحات الهيكلية، مع تبني المملكة العربية السعودية لرؤية العام ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني الرائدة في عملية التغيير في المنطقة.
- على الرغم من التدهور الحاد في المعطيات الاقتصادية، فإنه من المرجح أن تتعزز ثقة المستثمرين في اقتصادات دول مجلس التعاون مع استمرار حكومات هذه الدول في مسعاها لتطبيق الإصلاحات الهيكلية والمالية، وخصخصة أصول القطاع العام، وتحسين الكفاءة الاقتصادية وخفض الدعم، مع تعزيز دور القطاع الخاص بهدف تجديد نموذج النمو التقليدي.
- تستفيد عملية الاصلاح هذه من الدعم الناتج عن انخفاض مستويات الدين العام والوفرة الكبيرة في السيولة المالية. غير أن من المتوقع أن يسجل الاقتراض السيادي ارتفاعاً حاداً حيث يتزايد اعتماد دول الخليج على المصادر الخارجية لتمويل العجزات المالية ودعم عملية الاصلاح الاقتصادي.
- على الرغم من أن علاقة الأوضاع الاقتصادية والمالية بتقلبات أسعار النفط ما زالت تشكل عامل ضغط على النظم المالية الإقليمية، فإن بنوك دول مجلس التعاون تظل مهيةة تماماً لمواجهة التقلبات على المدى القصير.
- على الرغم من الصعوبات الاقتصادية، ظلت حكومات دول مجلس التعاون متمسكة بتثبيت عملاتها إلى الدولار الأمريكي. وكان تثبيت عملات هذه الدول إلى الدولار قد تجاوز في السابق ظروفًا أشد صعوبة.
- تزايد نشاط سوق رأس المال لتلبية الاحتياجات إلى التمويل وسط التذني في أسعار النفط. وارتفعت إصدارات الدين في دول مجلس التعاون حيث اتخذت شكل السندات التقليدية في أغلب الأحوال. ومن المرجح أن يتواصل هذا التوجه في حين يتوقع أيضاً أن تزيد إصدارات الصكوك.

تقرير الإدارة

يسلط تقرير الإدارة الضوء على التطورات الرئيسية التي تمت في المجموعة خلال العام الماضي.

شهد عام ٢٠١٦ إطلاق منتجات وخدمات جديدة، ومزيداً من التركيز والنجاح في بيع هذه الخدمات والمنتجات (الى جانب المنتجات والخدمات الحالية) لقاعدة متنامية من العملاء، وضح استثمارات جديدة في التكنولوجيا للمساعدة على تنشيط الأعمال، إلى جانب زيادة التركيز على فعالية التكلفة والرقابة التشغيلية؛ وتجديد الثقافة بما يكفل تحسين التعاون ومستويات الإدراك والمرونة والنزاهة، مع تركيز مماثل على الالتزام الصارم بأعلى معايير السلوك الأخلاقي.

وكان التطور الأبرز خلال العام هو إطلاق الهوية الجديدة لبنك الخليج الدولي. وقد جاء هذا التطور متوجاً لـ ٤٠ عاماً من النمو المتواصل والإنجازات، دأب بنك الخليج الدولي خلالها على إحراز التقدم والتحلي بروح الابتكار. تتجسد كل هذه النجاحات الآن في الهوية الجديدة للبنك، وهي مصممة للتعبير عن طموحنا الإستراتيجي في دول مجلس التعاون الخليجي وما خلفها. كذلك احتفلنا بذكرى مرور ٤٠ عاماً على تأسيس البنك، عبر تنظيم برامج من الفعاليات الداخلية والخارجية، علاوة على التركيز على مبادرات المسؤولية الاجتماعية.

الخدمات المصرفية بالجملة

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية بالجملة في بنك الخليج الدولي خلال العام ٢٠١٦ إحراز التقدم باتجاه تطبيق استراتيجيتها القائمة على العلاقات. ومن التطورات الرئيسية بهذا الخصوص استحداث الخدمات المصرفية العالمية عبر الإنترنت (GTB)، مع توفير حلول أولية تشمل إدارة النقد وخدمات تمويل التجارة. وهذه الخدمة الجديدة مدعومة ببوابة رقمية وفريق مبيعات متخصص بالإضافة إلى فرق متخصصة في دعم المنتجات.

ومن التطورات الهامة الأخرى أيضاً تحوّل المجموعة من دورها التاريخي كوحدة دعم لتصبح خط أعمال مدراً للدخل. وسوف تقوم المجموعة بتعزيز وتعميق علاقاتها القائمة مع المؤسسات المالية بما في ذلك الكيانات الحكومية والبنوك وغيرها من الوسطاء، والمستثمرين بمختلف مناطق أعمال بنك الخليج الدولي؛ وتأسيس علاقات جديدة مع المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية.

قام بنك الخليج الدولي أيضاً بتعزيز وجوده المتنامي من خلال فروع الخدمات المصرفية للشركات لخدمة عملائه بكل من المنطقة الشرقية والوسطى والغربية في المملكة العربية السعودية؛ وشهد نجاح أول عام كامل من عمليات فرع أبوظبي للخدمات المصرفية بالجملة ومكتب دبي التمثيلي. وقد أسهمت هذه المكاتب في نمو قاعدة عملاء البنك بنسبة ١٥ بالمائة خلال ٢٠١٦.

وإلى جانب المعاملات المشتركة، نجحت الخدمات المصرفية بالجملة خلال العام في إبرام عدد من المعاملات في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ومن أبرز صفقات التمويل التقليدية والمتوافقة مع الشريعة التي أنجزها البنك خلال العام ما يلي:



الأستاذ عبدالعزيز الحليسي

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة،
بنك الخليج الدولي

إدارة الأصول

من التطورات الاستراتيجية خلال العام، قرار زيادة قدرات بنك الخليج الدولي في إدارة الأصول من خلال شركة جي آي بي كابيتال، الذراع الاستثمارية للبنك والتي يقع مقرها في المملكة العربية السعودية. وقامت جي آي بي كابيتال باستقطاب عدد من المهنيين من ذوي الكفاءات العالية في إطار سعيها لتنمية قدرات أعمالها في إدارة الأصول في المملكة العربية السعودية ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي بتطوير محفظة من المنتجات التي من شأنها أن تلبي احتياجات العملاء في المنطقة. ويتعزز هذا المسعى بالاستفادة من قدرات إدارة الأصول لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، الذي يشكل أحد الأعمدة الرئيسية لأعمال إدارة الأصول في المجموعة، ويوفر ميزة إستراتيجية من منظور رؤيته الدولية. سوف يتم إطلاق المنتجات بصورة تدريجية، مع التركيز أولاً على خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية وفق تقدير البنك في مجال الأسهم، يتبع ذلك إطلاق أدوات الدخل الثابت. وبالتزامن مع نجاح صندوق فرص الاستثمار في الأسواق الناشئة، سوف يواصل بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود تطوير منتجات جديدة، من بينها صندوق مبتكر لتمويل التجارة.

جي آي بي كابيتال

شهدت شركة جي آي بي كابيتال عاماً آخر من الأداء القوي على خلفية التباطؤ في أنشطة أسواق المال. واصلت إدارة أسواق رأس المال النجاح في إتمام المعاملات والحصول على حصص جديدة خلال ٢٠١٦، وبالرغم من الصعوبات التي تواجهها صناعة الاستثمارات المصرفية، فقد شهدت إدارة أسواق رأس المال عاماً قياساً حيث أنجزت خمسة معاملات وتم تصنيفها في المرتبة الأولى في السوق المحلية السعودية والسابعة على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بإصدار الصكوك، بينما نجحت إدارة المشورة في إكمال عدد من تفويضات ترتيب الديون إضافة تفويضات إعادة الهيكلة.

وسعت إدارة أسواق رأس المال قاعدة عملائها في ٢٠١٦، التي تشمل عمليات الدمج والاستحواذ، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستشارات التثمين. وتضم قائمة العملاء الجدد الهيئة العامة للطيران المدني للمساعدة المتعلقة بتخصيص عدد من المطارات في المملكة، وشركة لتأجير المعدات الكبيرة لبيع حصة أغلبية المساهمين. وفي وقت سابق من مطلع عام ٢٠١٦، أكملت إدارة أسواق رأس المال عملية طرح خاصة لحصة أسهم أقلية في مستشفيات المانع العامة، اشترتها شركة سنابل للاستثمار، إلى جانب بيع حصة أسهم أقلية في أسواق بن داود لبنك انفستكورب.

المملكة العربية السعودية

- قام البنك بدول المرتب الرئيسي المفوض والممول والطرف المقابل للتحوط في تسهيلات إجازة بقيمة ٦٦٤ مليون دولار أمريكي مدتها ١٢ عاماً لتوفير تمويل جزئي لعقد إجازة تشغيلية للخطوط الجوية السعودية لتملك ٨ طائرات إيرباص ٣٣٠٨ عن طريق شركة "إنترناشيونال إير فاينانس كوربوريشن".
- قام البنك بدول المرتب لتسهيلات بقيمة ٤,٧ مليار دولار أمريكي لمدة ٧ سنوات لإعادة تمويل المديونية المستحقة على شركة ينبع أرامكو سينوبك (ياسرف)، بالمملكة العربية السعودية.
- قام البنك بدول الممول الحصري لقرض بقيمة ٨٠ مليون دولار أمريكي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) لتسهيل دخولها سوق محطات التزود بالوقود بالتجزئة في المملكة العربية السعودية.

دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى

- قام البنك بدول المنسق الدولي، والمرتب الرئيسي المفوض والممول لتسهيلات بقيمة ١,٥ مليار دولار أمريكي لتوفير تمويل جزئي لمشروع الخط السادس لتوسعة شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، ويعتبر هذا التمويل أكبر صفقة قرض للشركات في تاريخ البحرين.
- قام البنك بدول المرتب الرئيسي المفوض، والمقرض، ووكيل التسهيلات، ووكيل الضمان لتسهيلات مضمونة بقيمة ١٢١,٥ مليون دولار أمريكي مدتها خمس سنوات لإعادة تمويل اثنين من ناقلات النفط العملاقة للشركة العمانية للنقل البحري.
- قام البنك بدول المرتب الرئيسي المفوض، ووكيل الضمان والتسهيلات لقرض بقيمة ٥٧٠ مليون دولار أمريكي هو الأول من نوعه للشركة القابضة للنفط والغاز في مملكة البحرين.
- قام البنك بدول المستشار المالي ووكيل التسهيلات لقرض لشركة توسعة غاز البحرين الوطنية بقيمة ٥١٥ مليون دولار أمريكي أسهمت به مجموعة من البنوك الإقليمية.

كما حصل فرع نيويورك على استثمار أمريكي مؤسسي كبير في صندوق فرص الاستثمار في الأسواق الناشئة الرئيسي الذي يديره البنك؛ وسجل معدلات قياسية في حجم التمويل على الرغم من حدة المنافسة وتحديات الصعوبات الاقتصادية. وإلى ذلك واصلت خدمات بنك الخليج الدولي المتوافقة مع الشريعة، توفير الدعم لمختلف وحدات الأعمال بالبنك عبر هيكلة وتنفيذ عدد من المعاملات الجماعية والثنائية المتوافقة مع الشريعة من بينها إصدارات إقليمية للصكوك. وإلى جانب ذلك أنشأت الخدمات المتوافقة مع الشريعة منصة لتداول السلع على الإنترنت خلال العام وعززت مجموعة منتجات البنك المتوافقة مع الشريعة لتلبية الطلب المتزايد من العملاء.

تقرير الإدارة (تتمة)

الخدمات المصرفية للأفراد

حققت خدمات بنك الخليج الدولي المصرفية للأفراد التي تم إطلاقها تحت العلامة التجارية "م" - أول بنك رقمي في العالم متوافق مع الشريعة - نمواً قوياً في الأداء في كامل عامها الأول من العمليات، ونجحت في تحقيق أهدافها السنوية بحلول الربع الثالث على الرغم من الظروف الصعبة في السوق. كان الهدف الأساسي للخدمات المصرفية للأفراد خلال ٢٠١٦ هو تحقيق نمو سريع واكتساب مكانة مرموقة عبر تقديم الخدمات التي تتميز بالبساطة والسرعة والموثوقية مع التركيز على اللادخار وأفضل الأسعار في السوق.

وخلال العام ضمنت خدمة "م" لنفسها وضع أفضل بنك في معدلات الإدخار في المملكة العربية السعودية، بتوفير الخدمات للجميع عبر كل شرائح السوق. وقد تحقق هدف بناء محفظة قوية من المطلوبات، مع التركيز بوجه خاص على عروض "م" من ودائع المرابحة في سوق الإقراض. هذه العروض فريدة من نوعها في السوق من حيث أنها توفر إمكانيات لإجراء عمليات متكاملة ومباشرة عبر الإنترنت لشراء وبيع السلع لتكوين ودائع إسلامية هي الأولى من نوعها في السوق في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.

تواصل خدمة "م" عرض تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية بما في ذلك بطاقتها الشهرية المتعددة العملات (تضم أربع عملات في بطاقة واحدة)، والبطاقة الائتمانية البلاتينية، والقروض الشخصية، وحساب الحزمة الواحدة الذي يجمع بين مزايا الحساب الجاري وحساب التوفير، إضافة إلى ودائع المرابحة. تم تنظيم حملة واسعة على الإنترنت طوال العام لزيادة الوعي بالعلامة التجارية والترويج للخدمات. كما أن الوجود النشط في فضاء وسائل التواصل الاجتماعي مكن "م" من مضاعفة العدد من الجمهور الذي تصله من خلال قنوات مثل فيسبوك وتويتر ولينكدان وانستجرام.

الخزينة والاستثمارات

واصلت أعمال الخزينة الأساسية في بنك الخليج الدولي التي تدار من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وأبوظبي ولندن تحقيق أداء قوي خلال ٢٠١٦. وبناء على الأسس الراسخة التي تم إرسائها خلال العامين المنصرمين، قام هذا القسم بالاستثمار في الكوادر البشرية والأنظمة لتعزيز نطاق وجودة الخدمات التي يقدمها للعملاء. تم توسيع فرق العمل في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وأبوظبي، في حين أن إدخال الأنظمة الجديدة ساهم بشكل كبير في تقليل الوقت اللازم لطرح منتجات جديدة في السوق.

وفي مواجهة الصعوبات الاقتصادية المتزايدة، تبنى بنك الخليج الدولي نهجاً استباقياً مرناً، بالمشاركة مع العملاء لتلبية احتياجاتهم مع اعتماد الحلول الملائمة للتحوط وزيادة العائدات. وبهذا الخصوص واصل مكتب خدمات العملاء تطوير وتنويع خدماته، في حين تم استحداث قدرات تحليلية جديدة لتعزيز الفهم لأعمال العملاء بغية تلبية احتياجاتهم.

وخلال أحد أكثر الأعوام نجاحاً، أوقفت إدارة رأس المال المدينين العديدين من المعاملات من بينها إصدار صكوك بقيمة ١ مليار ريال سعودي مدتها 0 سنوات لشركة روابي فالينانس للخدمات البحرية، وإصدار من الصكوك بقيمة ١,0 مليار دولار أمريكي مدته 0 سنوات للبنك الإسلامي للتنمية (يستحق في مارس ٢٠٢١)، وسندات بقيمة مليار ريال سعودي مدتها 0 سنوات لبنك الخليج الدولي، وإصدار من الصكوك غير القابلة للاستدعاء بقيمة مليار ريال سعودي مدتها ١٠ سنوات لبنك الجزيرة، حيث قامت جي آي بي كابيتال بدور المتعهد الحصري لإدارة الإصدار، وإصدار آخر من الصكوك بقيمة ١,0 مليار دولار أمريكي مدته 0 سنوات للبنك الإسلامي للتنمية (يستحق في ديسمبر ٢٠٢١).

أكملت إدارة تقديم الاستشارات تسهيلات مشتركة بلغت قيمتها ١,0 مليار دولار أمريكي تم ترتيبها لتوفير جزء من تمويل تشييد الخط السادس في مشروع توسعة شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، كما تمت إعادة جدولة قروض مصرفية لشركة كيمايات الميثانول (كيماول)، وتمويل عملية استحوذ تم ترتيبها لبنك رئيسي للاستثمار في مملكة البحرين.

قامت جي آي بي كابيتال في عام ٢٠١٦ بتأسيس قسم لإدارة الأصول لتعزيز قدراتها وتوطيد وضعها في السوق؛ وهي خطوة رئيسية في الاستراتيجية المتوسطة المدى الرامية إلى تحول الشركة إلى شركة استثمارية متكاملة الخدمات في المملكة، وسوف تساعد إدارة الأصول في خفض التقلبات في الإيرادات باستخدام مصادر للدخل السنوي.

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

سجل بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود في عام ٢٠١٦ أداءً جيداً بشكل عام، فيما يتعلق بكل من عمليات الخزينة وأعمال إدارة الأصول. حيث حظيت المنتجات المقدمة في هذين المجالين بتقدير عالي من العملاء. تأثرت أعمال الأسهم الدولية السلبية، التي تشكل غالبية الأصول تحت الإدارة بتزايد التقلبات في أسواق الأسهم الدولية، ونتيجة لذلك ظل الدخل في مستويات طبيعية، إلا أن أخطاء المتابعة بقيت منخفضة على نحو استثنائي. وارتفعت قيمة إجمالي الأصول تحت الإدارة من ١٢,٢ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٥ إلى ١٢,٩ مليار دولار أمريكي في نهاية العام.

حقق صندوق فرص الأسواق الناشئة الرئيسي في بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود عائدات بنسبة ٤٣٨ بالمائة (صافية من الرسوم) خلال ٢٠١٦. تحققت هذه النتيجة بمستوى منخفض من التقلبات، مع محافظة الصندوق على أفضل نسبة "شارب" في فئته والتي بلغت ١,٩ منذ إنشائه في ٢٠١٠، بحسب تأكيد مجلة "يورو هيدج". كما بلغ متوسط صافي الدخل السنوي للصندوق منذ إنشائه ٦,٨٥ بالمائة. وأدى هذا السجل التاريخي القوي (في تحقيق العائدات المرجحة للمخاطر) إلى تدفقات واردة خلال العام من العديد من المستثمرين من المؤسسات في آسيا، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وإلى زيادة الأصول تحت الإدارة بأكثر من نسبة ٤٠ بالمائة.

وفي تطور مبتكر، قام بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود بإنشاء صندوق داخلي لتمويل التجارة بمحفظه تجريبية قدرها ٢0 مليون دولار أمريكي. وبناءً على نجاحها الأول في توفير عائدات أكبر بكثير من صناديق سوق المال وبمستوى معتدل من المخاطر، تم الحصول على الموافقة على المحفظة كصندوق خارجي خلال ٢٠١٧. وسوف يقوم هذا الصندوق لتمويل التجارة، وهو من أوائل الصناديق من نوعها، بكل من العمليات التقليدية والمتوافقة مع الشريعة.

وخلال العام قامت وحدة الخزينة بزيادة عدد حلول الخزينة التقليدية والمتوافقة مع الشريعة المعدة حسب الطلب حتى يمكن من خلالها زيادة عمليات البيع المتبادل مع أعمال خدمات التجارة المصرفية، وتماشياً مع إلتزامه بأعلى معايير حوكمة الشركات وأفضل الممارسات الدولية، اعتمد بنك الخليج الدولي الإلتزام المبكر لضوابط تنظيم البنية الأساسية للسوق الأوروبية "EMIR" التي تضع القواعد لمشتقات السوق الموازية، والطرف المقابل المركزي ومستودعات التجارة.

وخلال العام قامت وحدة الخزينة بزيادة عدد حلول الخزينة التقليدية والمتوافقة مع الشريعة المعدة حسب الطلب حتى يمكن من خلالها زيادة عمليات البيع المتبادل مع أعمال خدمات التجارة المصرفية، وتماشياً مع إلتزامه بأعلى معايير حوكمة الشركات وأفضل الممارسات الدولية، اعتمد بنك الخليج الدولي الإلتزام المبكر لضوابط تنظيم البنية الأساسية للسوق الأوروبية "EMIR" التي تضع القواعد لمشتقات السوق الموازية، والطرف المقابل المركزي ومستودعات التجارة.

ظل وضع التمويل في بنك الخليج الدولي قوياً خلال ٢٠١٦، في مؤشر على استمرار الثقة التي يحظى بها البنك من جانب العملاء والأطراف المقابلة، ونجحت الخزينة في استقطاب عملاء جدد وودائع جديدة لدعم النمو في محفظة قروض البنك. ومكنت الإدارة والتخصيصات التكتيكية مقرونة بنهج انتهاز الفرص والعزوف عن المخاطر أيضاً مكنت بنك الخليج الدولي من التعامل بنجاح مع التقلبات في السوق خلال العام، وزيادة النمو في محفظة الاستثمارات، وهي تتألف من سندات وصكوك عالية التصنيف صادرة عن حكومات ومؤسسات مالية وشركات. وتم تعديل تركيبة محفظة السيولة على ضوء التغير في ظروف السوق والتوجهات الرقابية دون تخفيض في مستوى الجودة.

تقدير الصناعة المصرفية

حصل الأداء القوي لأعمال البنك على المزيد من التقدير خلال العام بحصول البنك على المزيد من جوائز الصناعة المصرفية ومن بينها حصول بنك الخليج الدولي على جائزة "البنك الأكثر أماناً في البحرين" من مجلة "جلوبال فاينانس" العالمية. كما حصدت جي آي بي كايبتال أربع جوائز: هي جائزة "أفضل إصدار للصكوك" و"أفضل تسهيلات إجارة مشتركة" ضمن جوائز مؤسسة "إيميا فاينانس". وجائزة "أفضل بنك في الشرق الأوسط" و"أفضل بنك استثماري في البحرين" من مجلة "جلوبال فاينانس". وحصل بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود على جائزة "أفضل مدير إقليمي للأسهم خلال العام" وجائزة "أفضل مدير للأصول في البحرين خلال العام" في حفل جوائز "جلوبال انفستور/ اي اس اف". وبالإضافة إلى ذلك حصل صندوق فرص الأسواق الناشئة التابع لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود على جائزة أفضل "صندوق تحوط" في جوائز الأداء المتميز لإدارة صناديق الاستثمار على مستوى الشرق الأوسط. كما تم ترشيحه أيضاً لجائزة يوروهدج.

إدارة المخاطر

استمر التركيز خلال ٢٠١٦ على إدارة التأثير على المستوى المقدر للمخاطر في البنك الناجم عن التغيرات الاقتصادية وظروف السوق الناتجة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط مما أدى إلى ضغوط في السيولة وتراجع في الإنفاق الحكومي في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي. بهذا الخصوص قام بنك الخليج الدولي بتشكيل لجنيتين على مستوى الإدارة هما: (لجنة الإئتمان) وتجتمع مرة في كل أسبوع للمراجعة والتصديق على التعرضات الائتمانية الجديدة والتجديديات للعملاء وأنشطة الخدمات المصرفية بالجملة، و(لجنة الاستثمار) وتجتمع شهرياً لمراجعة وضع المحافظ الاستثمارية في البنك ومراقبة وضع السيولة. وبالإضافة إلى ذلك قام بنك الخليج الدولي بتعيين مستشارين خارجيين لمراجعة إطار وسياسات إدارة المخاطر في البنك في مقابل أفضل الممارسات العالمية.

الإلتزام بالأنظمة والقوانين

عمل بنك الخليج الدولي خلال العام على تعزيز إطار الحوكمة المؤسسية، لضمان بقائه متوافقاً تماماً مع المتطلبات الرقابية في مختلف الدول التي يمارس فيها البنك أعماله. وتم استحداث مبادرات جديدة لغرس ثقافة الإلتزام في جميع وحدات المجموعة لضمان المحافظة على أعلى معايير السلوك الأخلاقي والمهني. وفي هذا الصدد، تم تجديد مدونة قواعد السلوك وتم فرض المزيد من المتطلبات الأكثر صرامة. تبين المدونة المبادئ والقيم الأساسية لبنك الخليج الدولي وهي تسري على جميع الموظفين (سواء كانوا دائمين أو مؤقتين أو متعاقدين) وعلى مدراء البنك على الصعيد العالمي. توفر المدونة إرشادات بشأن قواعد السلوك والقيم وتنادي الوقوع في تضارب المصالح. ويعتبر الإلتزام بهذه القواعد أمراً بالغ الأهمية في المحافظة على النزاهة في بنك الخليج الدولي حيث أنه يضمن استمرار الثقة التي يحظى بها من جانب كافة المساهمين.

تعمل مجموعة الإلتزام بالبنك، وهي قسم مستقل، بصورة وثيقة مع وحدات الإدارة والأعمال لتوفير المراجعة المستقلة، والرقابة والإشراف على العمليات، مع التركيز على التقييد بالالتزامات القانونية والرقابية التي تخضع لها عروض منتجات وخدمات البنك لعملائه في الدول التي يعمل بها البنك. عززت المجموعة إجراءات الرقابة لرصد ومنع أية مخاطر محتملة لغسل الأموال من جانب أي موظف أو عميل أو طرف مقابل، وذلك من خلال تطبيق نهج يستند على مراقبة المخاطر في كل فئات الأصول في أعمالنا. وتستخدم المنصة التي تم تدشينها حديثاً لمراقبة عمليات غسل الأموال خوارزميات متطورة لمعرفة العميل ومكافحة غسل الأموال وتصنيف مخاطر العملاء بكفاءة وفعالية باستخدام مختلف المعايير، ومراقبة معاملاتهم في مقابل مجموعة من السيناريوهات المختلفة.

وفي سعيها لإرساء ثقافة امتثال صارمة، تم نشر تطبيق للتقييم الذاتي في جميع وحدات البنك. يساعد هذا التطبيق على خفض أو إستبعاد مخاطر الإلتزام من خلال تحديد الموضوعات الرقابية العالية المخاطر، وضمان تخفيف المخاطر باستحداث الضوابط الضرورية. ومن أهم التطورات خلال العام استحداث وحدة جديدة للتدريب عبر الإنترنت تختص بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومخاطر العقودات وسلوك المخاطر. ويشتمل برنامج التدريب هذا على ١٤ مقرر دراسي إلزامي يتعين على كافة موظفي البنك إكمالها خلال السنة.

تقرير الإدارة (تتمة)

الموارد البشرية

واصل بنك الخليج الدولي خلال ٢٠١٦ تعزيز إطار رأس المال البشري لدعم التطبيق المستمر للاستراتيجية الأعمال. وركز البنك بصورة رئيسية على تحسين التآزر والارتباط بين وحدات المجموعة، بحيث يعمل كل فرد نحو تحقيق رؤية مشتركة وتوجه استراتيجي وأهداف محددة. ويساعد بذلك في دفع الأعمال إلى الأمام بوصفنا شركاء للعملاء وليس مجرد موفر للخدمات. وتشمل المبادرات الجديدة لدعم هذا التحول تعزيز الاتصالات الداخلية، وتشجيع الموظفين على تبادل ما لديهم من مهارات وخبرات معينة .

تم التركيز بوجه خاص على إدارة الأداء، مع تحديد واضح لمؤشرات الأداء الرئيسية، والأهداف والأولويات بالنسبة للأفراد والإدارات، وقياسها بتقييمات فصلية. وتم تكوين لجان جديدة على مستوى الإدارة لمراقبة تطور الأعمال بوتيرة منتظمة وتسريع تنفيذ المشاريع. وإلى ذلك جرت مراجعة الهيكل التنظيمي للبنك وتعديله لكي تتوافق الأعمال والمناطق الجغرافية بصورة وثيقة أكثر مع الأهداف الإستراتيجية للبنك، كما تمت تقوية فريق الإدارة بملء الشواغر إما عن طريق خطط الإحلال أو تعيين المهنيين من ذوي الكفاءات العالية والخبرات الدولية مع التركيز على مواطني دول مجلس التعاون الخليجي. في ٢٠١٦ عززت الموارد البشرية من حوكمة التوظيف وضمنت في سياسات التوظيف المعتمدة من مجلس الإدارة قسماً حول توظيف الأقارب يشمل الأشخاص المعتمدين. ومن ضمن إجراءات الحوكمة أن على الرئيس التنفيذي أن يفصح سنوياً لمجلس الإدارة عن الموظفين من أقرباء أي شخص معتمد من الذين يشغلون وظائف خاضعة للرقابة.

واصل البنك استثماره الكبير في التدريب والتطوير خلال العام مع التركيز على ضمان حصول الموظفين على المهارات المناسبة لوظائفهم؛ والحصول على المؤهلات المهنية الملائمة وإعداد المدراء وقادة المستقبل الذين يتمتعون بالكفاءة. أجرى برنامج تنمية الشباب المهنيين (الذي تنخرط فيه دفعتين سنوياً من الكوادر البارزة من خريجي الجامعات الخليجية) أول حفل تخرج له في ٢٠١٦. كما حافظ البنك على حركة التوظيف خلال العام مع التركيز على المجالات الرئيسية التي يتم فيها التعامل المباشر مع العملاء ووحدات الدعم الأساسي. وفي نهاية العام ٢٠١٦ بلغ عدد موظفي البنك ١,١١١ موظف دون تغيير عن العام المنصرم.

تقنية المعلومات

تجلت خلال العام فعالية استخدام تقنية المعلومات كمحرك إستراتيجي وداعم للأعمال من خلال تطبيق عدد من الأنظمة الجديدة والتحديثات في مختلف وحدات البنك، وشمل ذلك توفير إدارة النقد وقدرات تمويل التجارة من خلال بوابة الخدمات المصرفية العالمية، وأكثر من ٢٠ من منتجات الخزينة الجديدة المعدة حسب الطلب، وتغيير العلامة التجارية بما يتماشى مع الهوية الجديدة لبنك الخليج الدولي. كذلك كان تحسين الخدمة أيضاً محل تركيز رئيسي، مع إنشاء منصة خدمات جديدة لإدارة الحوادث والمشاكل والاختلالات. وتم تنفيذ ٥٧ مشروعاً لتقنية المعلومات خلال العام، في نفس الوقت الذي تحققت به نسبة ٩٩ بالمائة من وقت التشغيل في الإنتاج.

أدى تعيين رئيس جديد لوحدة تقنية المعلومات خلال الربع الأخير من ٢٠١٦ إلى إعادة التركيز الإستراتيجي وتبسيط وتحسين التكامل بين وحدات التقنية القائمة في البنك نتيجة الاستثمار في حلول تقنية المعلومات خلال السنوات القليلة الماضية. وكان الهدف الرئيسي هو مواءمة التقنية بشكل أوثق مع طرق الأعمال في بنك الخليج الدولي ومع عملائه من خلال بنية تحتية متكاملة لتقنية المعلومات، مع تعزيز وتسريع عملية تقديم الخدمات. واستلزم ذلك حدوث تحول عن الممارسات التقليدية في تقنية المعلومات إلى نهج تقديم خدمة تقنية المعلومات وإدارتها.

وتستند استراتيجية تقنية المعلومات في البنك إلى الركائز الإستراتيجية الخمسة الرئيسية للبنك، مدعومة بمواضيع تقنية تتماشى مع استراتيجية الأعمال: (١) العملاء ومركزية الأعمال؛ (٢) تمكين زيادة المسؤولية والتنوع؛ (٣) التركيز على النتائج؛ (٤) تقديم الخدمات/والهندسة الإدارية؛ و(٥) تغيير هيكل تقنية المعلومات.

الإلتصال المؤسسي

قادت وحدة الإلتصال المؤسسي بنجاح عملية إعادة إطلاق العلامة التجارية الجديدة لبنك الخليج الدولي واحتفاله بذكرى مرور ٤٠ عاماً على تأسيسه. وقد تم تنظيم برنامج من الفعاليات المرتبطة بالمجتمع للاحتفال بهذه المناسبة. تم إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة داخلياً وخارجياً من خلال فعاليات تشهين خاصة في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين. وشملت هذه الفعاليات أيضاً التعريف بتاريخ بنك الخليج الدولي على مدى أربعة عقود منذ تأسيسه، والتطور الإستراتيجي للبنك من بنك تجاري لتوفير القروض إلى شركة مالية متكاملة الخدمات. كما تم تعزيز برنامج الاتصالات الداخلية في البنك بدرجة كبيرة خلال العام مع انخراط الموظفين الجدد في مختلف الفعاليات مثل اللقاءات العامة للموظفين والقنوات المتنوعة لتقديم الخدمات. أنشأت بنك الخليج الدولي في خدمة المجتمع ورعاية مختلف الفعاليات والتي وردت بالتفصيل تحت العناوين "نظرة عامة على المسؤولية الإجتماعية للبنك" و"أهم الأحداث خلال العام" في هذا التقرير السنوي.

آفاق المستقبل

نحن متفائلون بمستقبل مشرق لدول مجلس التعاون الخليجي. ففي حين تسود السوق العالمية التقلبات وأحوال عدم اليقين، فقد ظلت التوقعات المستقبلية للمدى الطويل إيجابية بالنسبة لدول المنطقة بسبب خطط التحولات الاقتصادية وتوزيع الموارد التي تعكف حكومات دول مجلس التعاون على تطبيقها. تتعزز هذه النظرة المستقبلية الإيجابية أيضاً بالتقدم المحرز باتجاه تنسيق وتجميع موارد دول مجلس التعاون لتصبح سادس أكبر كتلة اقتصادية في العالم.

كما أن مستقبل البنك مشرق أيضاً، فقد ظل تاريخ البنك دائماً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتطور دول مجلس التعاون الخليجي منذ منتصف السبعينات. واليوم، تتوافق رؤيتنا واستراتيجياتنا مع المستقبل الجديد لدول مجلس التعاون بوصفها كتلة اقتصادية موحدة. وبفضل معرفتنا الإقليمية الفريدة وإدراكنا للأوضاع السوق، وحضورنا المكثف على المستويين الإقليمي والدولي الواسع، والاستثمارات الكبيرة التي قمنا بها في السنوات الأخيرة، فإن بنك الخليج الدولي بات مؤهلاً لمواصلة دعم دول مجلس التعاون الخليجي في كل جهودها المشتركة من أجل التقدم. كما أننا مهياون بصورة مثالية لتكون الشريك الطبيعي للشركات المحلية والدولية التي تركز أعمالها في المنطقة، والتي توفر فرصاً جديدة واعدة لبنك الخليج الدولي في كل خطوط الأعمال. وعلى ذلك فإننا نستشرف العقد الخامس من عملياتنا بنفس القدر من الحماس والعزم والثقة التي تميزت بها أعمالنا خلال الأربعين سنة الماضية.

شهدت مجموعة البنك (خلال العام الأول من تولي منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة)، مدى متانة روح الفريق بين موظفي البنك، وحماسهم الإيجابي لمواصلة تحقيق نمو قوي في كل من صافي الدخل وإجمالي الإيرادات للمساهمين بالتركيز على تقديم خدمات تقدم حلول وبمستوى متميز من الخدمة للقاعدة الواسعة من عملائنا. ومن شأن هذه النهج أن يكون فعالاً في مساعدة البنك على النجاح في المضي قدماً في هذه الأوقات الحافلة بالاضطرابات، وتحقيق أهدافه الطموحة في النمو.

عبدالعزیز عبدالرحمن الحليسي

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

نظرة عامة على المسؤولية الاجتماعية للبنك

دعم المبادرات الخيرية



الجمعية البحرينية لمتلازمة داون
افتتح بنك الخليج الدولي في سبتمبر ٢٠١٦ معرض ومزاد "أيادي الأمل" بالتنسيق مع جمعية البحرين لمتلازمة داون في المقر الرئيسي للبنك في البحرين. وجرى في هذا المعرض الحصري، عرض اللوحات التي رسمها الأطفال أثناء اليوم التوعوي لموظفي البنك في مركز الرعاية التابع للجمعية. ولقد تم عرض جميع اللوحات للبيع بالمزاد الصامت من أجل جمع الأموال لصالح الجمعية. وتبرع بنك الخليج الدولي خلال العام أيضاً بحافلة للجمعية للاستخدامها في نقل الأطفال بين منازلهم ومركز الرعاية.

يحمل بنك الخليج الدولي على عاتقه إلتزاماً دائماً بالارتقاء بالرفاه الاجتماعي ونوعية الحياة في المجتمعات التي يمارس أعماله فيها. ويفي البنك بمسئوليته الاجتماعية إنطلاقاً من كونه مؤسسة تهتم بالمواطن من خلال تطبيق برنامج المسؤولية الاجتماعية الجديد ("واجب"). ويركز برنامج "واجب" على المفاهيم ذات النتائج الايجابية بعيدة المدى في مجالات الشباب والتطوير الوظيفي وتمكين المرأة ورفع الوعي الصحي والتنمية الاجتماعية. ونستعرض فيما يلي بعض المبادرات المتنوعة لبرنامج المسؤولية الاجتماعية التي قام بها بنك الخليج الدولي في عام ٢٠١٦.



الجمعية الخيرية لمتلازمة داون، المملكة العربية السعودية
في أكتوبر ٢٠١٦، أمضى موظفو بنك الخليج الدولي في المملكة العربية السعودية يوماً في مركز الجمعية بالرياض حيث شاركوا الأطفال في الألعاب والرسم والأنشطة الأخرى. وتبع هذه البادرة التوعوية تقديم تبرع من البنك بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال سعودي للجمعية في أوائل العام وذلك كجزء من برنامج البنك المستمر طوال العام للاحتفال بمرور ٤٠ عاماً على تأسيسه.

واجب
WAGiB

مبادرة مبتكرة لفريق إدارة الخزينة ببنك الخليج الدولي لجمع الأموال

بدأ بنك الخليج الدولي في مارس ٢٠١٦ احتفالاته والتي استمرت لمدة عام كامل بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على تأسيسه بتبرع خيري مبتكر يتكون من ٤٠ بالمائة من صافي مجموع دخل الخزينة في اليوم الأربعين من العام الأربعين على تأسيس البنك وذلك من أنشطة الخزينة في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ولندن ونيويورك. وبلغ مجموع التبرع ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي تم تقسيمه على أربع مؤسسات للرعاية الصحية والمؤسسات الخيرية المرتبطة بالتعليم في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.



سباق ماراثون البحرين للتتابع السادس والثلاثون

ظل البنك منذ سنوات عديدة يدعم سباق ماراثون البحرين وهو واحد من أكثر الفعاليات الخيرية السنوية لجمع الأموال شعبية في البحرين، تقوم بتنظيمه جمعية المائدة المستديرة بالتعاون مع الاتحاد البحريني للألعاب القوى. وفي أكتوبر ٢٠١٦ فاز فريق موظفي البنك مجدداً بالمركز الأول في فئة المؤسسات المالية وبالمركز الرابع في الترتيب العام من بين ٢٠٠ فريق شارك في السباق.



سباق ماراثون بنك الخليج الدولي بالرياض

توج بنك الخليج الدولي راعياً لهذا الحدث السنوي في فبراير ٢٠١٦ وهو السباق الرئيسي للمسافات الطويلة في المملكة العربية السعودية. ويتألف هذا الحدث الهام من سباق فردي لمسافة ٤٢,٢ كيلومتراً يشارك فيه مجموعة من الفرق يتألف كل منها من أربعة مشاركين. واشتملت رعاية البنك لهذا الحدث توفير اللباس الرياضي الذي يحمل شعار الحدث وإنشاء ممر ومنصة مكان الإنطلاق والنهاية للسباق.



نظرة عامة على المسؤولية الإجتماعية للبنك (تتمة)

رفع الوعي الصحي

موظفو بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود يدعمون أبحاث السرطان في مايو ٢٠١٦، بدأ موظفو شركة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، الشركة التابعة للبنك والتي تتخذ من لندن مقراً لها، برنامجاً لتخفيف الوزن استمر لمدة ١٢ أسبوعاً بهدف جمع الأموال لأبحاث السرطان. وتم جمع الأموال من قبل فريق "مكافحة البدانة" من خلال التبرعات والرعاية من الزملاء. وتمت مضاعفة هذا المبلغ ٤٠ مرة بمناسبة احتفال البنك بمرور ٤٠ عاماً على تأسيسه وتم التبرع بالمبلغ لأبحاث السرطان في لندن.



بنك الخليج الدولي يحتفل بيوم الصحة حرصاً منه على أهمية الصحة، نظم بنك الخليج الدولي يوماً صحياً لموظفيه في بهو البنك في البحرين. وقد تخلل اليوم فحصاً عاماً لأكثر من ١٧٠ موظفاً وموظفة، يشمل فحص ضغط الدم والسكر والطول والوزن ومؤشر كتلة الجسم، فضلاً عن فحوصات أخرى للأسنان والعيون. وقد استفاد الموظفون بأخذ المشورة من اختصاصيي التغذية واللياقة البدنية وتم تقديم جلسات لمساعدة موظفي البنك بوضع خطط برامج للياقة البدنية.

بنك الخليج الدولي يحتفل بيوم المرأة البحرينية بمناسبة الإحتفال بيوم المرأة البحرينية، قام فريق إدارة الإتصال المؤسسي بتوزيع ورود صفراء، تيمناً بهوية البنك الجديدة، إلى كل موظفة بمقر البنك في البحرين.

حملات التبرع بالدم في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية نظم بنك الخليج الدولي خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦ حملات للتبرع بالدم لموظفيه في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية للمساهمة في إمدادات بنك الدم في مختلف مستشفيات البحرين والمملكة العربية السعودية. وشارك في هذه الحملة ٦٠ موظفاً في المنامة والظهران.

بنك الخليج الدولي يدعم جمعية إنك بنك البحرين (Think Pink Bahrain) في إطار دعمه للشهر العالمي للتوعية بسرطان الثدي، نظم موظفو بنك الخليج الدولي بالبحرين في أكتوبر ٢٠١٦، مجموعة من أنشطة التوعية وجمع الأموال لصالح جمعية إنك بنك البحرين (Think Pink Bahrain) و لرفع مستوى الوعي بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي. ولقد جمع الموظفون أكثر من ٢,١٠٠ دولار أمريكي أضيفت إلى تبرع بنك الخليج الدولي البالغ مقداره ٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي الذي تبرع به لجمعية إنك بنك البحرين (Think Pink Bahrain) في مطلع العام كجزء من احتفالات البنك بمرور ٤٠ عاماً على تأسيسه. وقام بنك الخليج الدولي بإضاءة مبناه في المنامة باللون الوردي خلال الشهر. في حين استقبل زوار المقر الرئيسي للبنك بالزيينات التي ترمز إلى رسالة الجمعية في بهو الرئيسي للبنك كما تم تزيين مكاتب الموظفين في البحرين والمملكة العربية السعودية باللون الوردي.

الإهتمام بالبيئة

بنك الخليج الدولي ينظم مبادرة لزراعة الأشجار احتفالاً باليوم العالمي للأرض نظم بنك الخليج الدولي في إبريل ٢٠١٦ مبادرة خاصة لزراعة الأشجار احتفالاً بيوم الأرض. وتجمع موظفو البنك وأفراد من عموم الجمهور في كورنيش سترة الجديد دعماً لهذه المبادرة. وقامت محافظة العاصمة بتوفير الأشجار كما قدمت المساعدة للمتطوعين في عمليات الغرس، في حين قام بنك الخليج الدولي بتسجيل مملكة البحرين في الحملة العالمية ليوم الأرض عن طريق الموقع الإلكتروني www.earthday.org لتوثيق مشاركة المملكة في الحملة العالمية.



مبادرة بنك الخليج الدولي لتنظيف الشواطئ "الجمال والشاطئ" في شهر نوفمبر ٢٠١٦، انضمت مجموعة من نشطاء البيئة المتحمسون والعديد من الأسر والأطفال من المدارس المختلفة من جميع أرجاء البحرين، إلى موظفي بنك الخليج للمشاركة في يوم "الجمال والشاطئ" لتنظيف شاطئ جزيرة نورانا الواقعة بالقرب من قرية كرانة بالمحافظة الشمالية. وتم تنظيم هذا النشاط البيئي في شراكة مع بلدية العاصمة، وشركة مدينة الخليج للتنظيفات ومجموعة "بحرين بيتش كومبرز". وقام فنانو الجرافيتي المحليين بتلوين ٢٤ سلة مهملات بهذه المناسبة والتي سوف تبقى في الشاطئ بصفة مستديمة للمساعدة في إحداث تأثير إيجابي طويل المدى على نظافة الشاطئ.



أهم الأحداث خلال العام

يناير



قام بنك الخليج الدولي خلال ٢٠١٦ بإستضافة ورعاية والمشاركة في العديد من الأحداث الهامة في المجال المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين التي تسعى من خلالها نحو دعم وتطوير العمل المصرفي والاقتصاد الإقليمي بصفة عامة بالإضافة إلى تحسين صورة بنك الخليج الدولي ورفع الوعي به بصفته "بنك الخليج الدولي".

معرض البحرين الدولي للطيران
رعى بنك الخليج الدولي الجناح السعودي في معرض البحرين الدولي الرابع للطيران الذي جرى تنظيمه في الفترة من ٢١-٢٣ يناير بالقاعدة الجوية في منطقة الصخير. وتم تنظيم هذه المعرض من قبل وزارة المواصلات والاتصالات والقوات الجوية الملكية البحرينية بالتعاون مع شركة فارنبورو انترناشيونال. واشتمل المعرض على معروضات مبتكرة من خدمات وتقنيات ومنتجات الطيران من مختلف أنحاء العالم والتي تعكس التطور الذي شهده هذه الصناعة في القطاعين المدني والدفاعي على حد سواء.

أبريل

مؤتمر الشرق الأوسط للإستثمار، البحرين
كان بنك الخليج الدولي هو الراعي البلاطيني لمؤتمر الشرق الأوسط للإستثمار الذي تم تنظيمه في ١٣ إبريل في البحرين تحت رعاية مصرف البحرين المركزي. وقد حضر هذا المؤتمر أكثر من ٣٠٠ شخصية من كبار المهنيين متيحاً فرصة نادرة للزوار للحصول على معلومات مباشرة من قادة الرأي وصناع السياسة وخبراء الصناعة المصرفية من المشاركين من الأسواق الرئيسية فيما يخص التحديات التي تواجه المنطقة والفرص الإستثمارية المتاحة لها.

مايو



مؤتمر يوروموني السعودية

كان بنك الخليج الدولي هو الراعي الرئيسي لمؤتمر يوروموني السعودية الذي تم تنظيمه في الفترة ٣-٤ مايو في الرياض. والمؤتمر الذي انعقد تحت شعار "تحقيق الإصلاح وصيانة النمو" اشترك فيه متحدثون من صناعات السياسة والتنفيذيون الماليون من المملكة إلى جانب متحدثين من مجتمع الاستثمار الدولي الذين تبادلوا الأفكار والرؤى حول المملكة ورؤية المملكة ٢٠٣٠. وقد حضر المؤتمر أكثر من ١٥٠٠ من كبار المسؤولين التنفيذيين في مجال المال والأعمال من المنطقة ومن مختلف أنحاء العالم. وهدف المؤتمر إلى فهم الفرص الاستثمارية التي يتيحها السوق السعودي في عصر الإصلاحات الاقتصادية في المملكة. وشارك الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي في ندوة المائدة الاقتصادية المستديرة السعودية، فيما شارك السيد علي أشقر رئيس قسم الاستراتيجية والتغيير لدى بنك الخليج الدولي في ندوة أطلق عليها اسم "بناء بيئة رقمية مالية في مجال الأعمال بالمملكة العربية السعودية".

الندوة الثامنة للامتثال ومكافحة غسل الأموال، المملكة العربية السعودية

شارك الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي كمتحدث في الندوة الثامنة للامتثال ومكافحة غسل الأموال التي نظمتها تومسون رويترز في الفترة من ٩-١٠ مايو ٢٠١٦ بالرياض وانهضت الندوة تحت رعاية سعادة الأستاذ عبدالعزيز الفريح، نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) بالتعاون مع معهد الدراسات المالية بالمملكة. وتحدث الأستاذ الحليسي حول تأثير إجراءات البنوك العالمية في تقييم المخاطر (De-risking) في وقت أحجمت فيه البنوك الدولية الكبيرة عن التعامل مع العديد من المؤسسات المالية، حيث أن ذلك الأمر شجع العديد من البنوك في الإستثمار في تقنيات الامتثال وتطوير المهارات المناسبة.

منبر غرفة الرياض التجارية، المملكة العربية السعودية

رعى جي آي بي كابيتال ندوة نظمها غرفة الرياض التجارية تحت عنوان "تحول الشركات العائلية إلى شركات مدرجة"، وانهضت الندوة في ٢٥ مايو ٢٠١٦ في مدينة الرياض تحت رعاية سعادة الأستاذ محمد الجدعان، رئيس هيئة سوق المال. وحضر الندوة نحو مائتي مندوب للمشاركة في دراسة حالة تسلط الضوء على الخطوات التي تم اتخاذها من قبل الشركات العائلية من أجل تعزيز هياكل حوكمة الشركات لديهم وأنظمة الرقابة الإدارية استعداداً للتحويل إلى شركات مدرجة. كمالقى المتحدثون الضوء على الممارسات القائمة المتعلقة بإدراج الشركات والتي صممت لتسهيل وتشجيع الشركات المملوكة لعائلات للتحويل إلى شركات عامة.

أهم الأحداث خلال العام (تتمة)

أكتوبر



اجتماع صندوق النقد الدولي / البنك الدولي، واشنطن دي سي، الولايات المتحدة الأمريكية
نظم بنك الخليج الدولي حفل استقبال لرجال الأعمال في يوم ٧ أكتوبر خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في واشنطن دي سي برعاية الأستاذ عبدالعزيز الحليسي، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي. وحضر الاحتفال نخبة من الضيوف المرموقين بما في ذلك محافظو البنوك المركزية ووزراء المالية ومجموعة من المسؤولين التنفيذيين في القطاع الخاص.

من اليسار إلى اليمين: السيد عبدالله الزامل، عضو مجلس الإدارة، بنك الخليج الدولي؛ الدكتور أحمد عبدالكريم الخليفة، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي؛ الدكتور يحيى البحبي، عضو مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة سابقاً، بنك الخليج الدولي؛ السيد عبدالعزيز الحليسي، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي؛ معالي الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، وزير المالية بالملكة العربية السعودية.

أغسطس



المؤتمر الوزاري العالمي للطيران المدني، المملكة العربية السعودية

قام بنك الخليج الدولي برعاية والمشاركة في ندوة بعنوان "الأطر المالية والمؤسسية المتعلقة بالمشاريع الإقليمية" وذلك في إطار أنشطة المؤتمر الوزاري العالمي للطيران المدني الذي انعقد تحت شعار "السلامة والأمن" في الفترة من ٢٩ - ٣١ أغسطس. وانعقد المؤتمر تحت رعاية سامية من خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ونظّمته الهيئة العامة للطيران المدني. وشارك في هذا المؤتمر أكثر من ٥٠٠ مندوب من مختلف أنحاء العالم.

إفتتاح منافسات كأس بنك الخليج الدولي للجولف



نوفمبر



إطلاق الهوية الجديدة لبنك الخليج الدولي والاحتفال بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على تأسيسه، المملكة العربية السعودية نظم بنك الخليج الدولي احتفالاً خاصاً بتاريخ ٢٤ نوفمبر بمناسبة إطلاق هويته الجديدة رسمياً والاحتفال بمرور ٤٠ عام على تأسيسه. وحضر الاحتفال ٣٠٠ مدعو من بينهم مسئولون حكوميون ومساهمو البنك وأعضاء مجلس إدارته وشركاؤه وعملاءه. وألقى الأستاذ عبدالعزيز الحليسي، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي، خطاباً على الحضور قائلاً: "تعكس الهوية الجديدة جوهر الاستراتيجية الجديدة لبنك الخليج الدولي ورؤية مجلس إدارة البنك، ليصبح الشريك المفضل في مجال تقديم الخدمات المالية وذلك من خلال توفير الحلول المبتكرة لعملائه. وتماشياً مع التوسع والتنويع الذي يشهده بنك الخليج الدولي، تعتبر الهوية الجديدة للبنك بمثابة سمة تجارية لجميع شركاته التابعة وفروعه ومكاتب التمثيل التابعة له في منطقة الخليج العربي وسائر أنحاء العالم".

إفتتاح منافسات كأس بنك الخليج الدولي للجولف

نظم البنك منافسات البطولة الأولى لكأس بنك الخليج الدولي للجولف في ٢٥ نوفمبر في مدينة الرياض. وتأتي هذه المنافسات كجزء من المبادرات العديدة الرامية للكشف عن الهوية الجديدة لبنك الخليج الدولي واحتفالاً بمرور ٤٠ عاماً على تأسيسه. ومن المقرر أن تصبح هذه البطولة حدثاً رياضياً سنوياً. وحضر المنافسات التي أقيمت في نادي ديراب للجولف العديد من العملاء الرئيسيين لبنك الخليج الدولي وشركائه الذين تنافسوا إلى جانب فريق الإدارة بالبنك وأعضاء فريق ديراب للجولف وأعضاء الفرق الوطنية للجولف في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.

ديسمبر



إطلاق الهوية الجديدة لبنك الخليج الدولي والاحتفال بمرور ٤٠ عاماً على تأسيس البنك، مملكة البحرين نظم بنك الخليج الدولي احتفالاً خاصاً في يوم ٧ ديسمبر بفندق فور سيزونز البحرين بمناسبة إطلاق الهوية الجديدة للبنك واحتفالاً بمرور ٤٠ عاماً على تأسيسه. وحضر الحفل جمع من ممثلي الحكومة والمسؤولين بالقطاع المصرفي والشركاء التجاريين للبنك وعملائه.

استعراض الوضع المالي

شكل صافي دخل الفوائد أكبر مصدر دخل للبنك حيث بلغ ١٩٠,٠ مليون دولار أمريكي، بارتفاع قدره ١,٨ مليون دولار أمريكي مقارنة بالعام الماضي. ويعكس هذا النمو زيادة في كل مصادر دخل الفوائد، وبخاصة الزيادة في حجم وهوامش القروض، مع استمرار البنك بنجاح في إعادة توجيه أنشطته الإقراضية وذلك بالتركيز على تعزيز علاقاته مع الشركات الكبيرة والمتوسطة عوضاً عن صفقات تمويل المشاريع طويلة الأجل والتمويل المهيكل. وكما أوضحنا بتفصيل أكثر في قسم صافي الدخل من الفوائد من استعراض الوضع المالي، فقد عادت هذه الزيادات إلى حد بعيد بالزيادة في تكلفة المجموعة في تمويل الخدمات المصرفية بالجملة الناشئة عن القيود على السيولة في المنطقة، وسادت هذه القيود خلال التسعة أشهر الأولى من العام ٢٠١٦، إلا أن وضع السيولة اتجه نحو الاستقرار في الربع الأخير من العام.

وبلغ الدخل من الرسوم والعمولات ٦٦,٢ مليون دولار أمريكي بانخفاض ٤,٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٦ بالمائة قياساً على مستواه في العام ٢٠١٥، وشكل حوالي ربع إجمالي الدخل. وهذا يؤكد استمرار نجاح التوجه الاستراتيجي لبنك الخليج الدولي بالتركيز على المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء وتعزيز الدخل من الرسوم. وبلغ الدخل من صرف العملات الأجنبية ١٤,٤ مليون دولار أمريكي بانخفاض مقداره ٥,٤ مليون دولار أمريكي مقارنة بالعام ٢٠١٥. وشكل الدخل من صرف العملات الأجنبية أغلبية الإيرادات من الأنشطة الموجهة للعملاء، وبشكل خاص الإيرادات من المنتجات المهيكلية التي صممت لتساعد العملاء في التحوط من المخاطر الناتجة من تقلبات الأسواق. ويعكس الانخفاض السنوي مستوى استثنائي عالي من الدخل في ٢٠١٥ وعاد الدخل من صرف العملات الأجنبية إلى المستويات المعتادة في ٢٠١٦. وبلغت قيمة إيرادات المتاجرة ١١,٩ مليون دولار أمريكي بزيادة بمقدار ٥,٧ مليون دولار أمريكي أو بما يقارب الضعفين قياساً إلى مستواها في العام السابق. ويتكون العائد من عمليات المتاجرة بصورة رئيسية من مشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعملاء وأرباح الاستثمار في الصناديق التي يديرها بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، وهو شركة تابعة لبنك الخليج الدولي مقرها في لندن. كذلك بلغت الإيرادات الأخرى ١٧,٥ مليون دولار أمريكي بانخفاض مقداره ٦,١ مليون دولار أمريكي عن العام ٢٠١٥. وشملت الإيرادات الأخرى لعام ٢٠١٦ إلى حد كبير استرداد أصول وتوزيعات أرباح من استثمارات في أسهم حقوق الملكية. ويعزى الانخفاض خلال الفترة لتفاوت التوقيت في الإعلانات النهائية لأرباح الأسهم للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦.

بلغ إجمالي المصروفات خلال العام ٢١٩,٠ مليون دولار أمريكي بزيادة مقدارها ٢٦,٩ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ١٤ بالمائة مقارنة بالعام ٢٠١٥. وتعزى هذه الزيادة إلى استمرار بنك الخليج الدولي في الاستثمار في تطوير خدماته المصرفية الجديدة للأفراد وفي المنظومة المصرفية الأساسية الجديدة وأنظمة الخزينة التي تم تطبيقها في الجزء الأخير من عام ٢٠١٥. وتم رصد مخصصات للقروض بلغت قيمتها ٣٨,٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦ مقارنة مع ٢١,٣ مليون دولار أمريكي خلال العام السابق. بالإضافة إلى زيادة بمقدار ١,٣ مليون دولار أمريكي في المخصصات غير المحددة مقابل الأوراق المالية الاستثمارية.

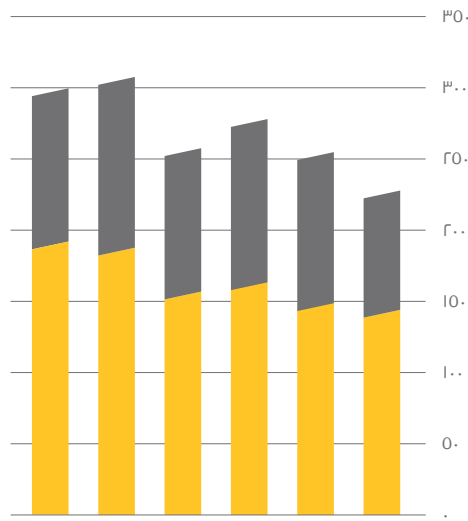
حقق بنك الخليج الدولي دخلاً موحداً صافياً خلال العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بلغ بعد استقطاع الضرائب ٣٧,٣ مليون دولار أمريكي مقابل ٩٠,٤ مليون دولار أمريكي خلال العام الماضي. وبلغ إجمالي الدخل ٣٠٠,٠ مليون دولار أمريكي، بانخفاض مقداره ٨ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٣ بالمائة مقارنة بالعام ٢٠١٥، في حين عادت الزيادة في صافي الدخل من الفوائد والدخل من المتاجرة بالانخفاض في الدخل من الرسوم والعمولات والعملات الأجنبية ومصادر الدخل الأخرى. وارتفعت إجمالي المصروفات بمقدار ٢٦,٩ مليون دولار أمريكي وهذه الزيادة مرتبطة إلى حد كبير بتطوير خدمات بنك الخليج الدولي الجديدة المبتكرة للأفراد وفي المنظومة المصرفية الأساسية الجديدة وأنظمة الخزينة التي تم تطبيقها خلال الجزء الأخير من عام ٢٠١٥. ولقد نتج عن ذلك انخفاض صافي الدخل، قبل احتساب المخصصات واستقطاع الضرائب، إلى ٣٤,٩ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٣٠ بالمائة.

وحقق البنك عائدات أعلى من الفوائد من كافة مصادر الدخل من الفوائد، مثل محفظة القروض بالجملة ومحفظة الاستثمار في الأوراق المالية وأنشطة التعامل بالودائع واستثمارات رأس المال الحر. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت تكلفة التمويل لأجل في عام ٢٠١٦. غير أن هذه الاتجاهات الإيجابية في عائدات الفوائد عادت الزيادة التي حدثت في مصروفات علاوات الودائع التجارية الناتجة عن قيود السيولة في المنطقة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام والتي انحسرت في الربع الأخير مما أدى إلى عودة معدلات الفائدة إلى مستوياتها العادية في عام ٢٠١٧.

شكلت إيرادات الفوائد من محفظة القروض ٦٧ بالمائة من صافي إيرادات الفوائد قبل تكلفة التمويل لأجل ومصروفات علاوات الودائع التجارية. وارتفع معدل الهوامش على القروض التجارية عن العام السابق بنسبة ١٧ بالمائة إلى ٢٩,٧ مليون دولار أمريكي نتيجة لارتفاع متوسط حجم القروض منتظمة الأداء وفوائدها وارتفع متوسط حجم القروض منتظمة الأداء خلال عام ٢٠١٦ بنسبة ١١ بالمائة مقارنة بعام ٢٠١٥، في حين ارتفع متوسط هوامش القروض منتظمة الأداء بواقع ١١ نقطة أساس مقارنة بالعام السابق. وتعكس الزيادة في حجم وفوائد القروض المنتظمة الأداء، استمرار نجاح استراتيجية البنك في إعادة توجيه أنشطته الإقراضية بالتركيز على تعزيز علاقاته مع الشركات الكبيرة والمتوسطة.

شكل هامش الدخل من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية ٧ بالمائة من صافي إيرادات الفوائد قبل تكلفة التمويل لأجل ومصروفات أقساط الودائع التجارية. وكانت عائدات الفوائد من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية أعلى بنسبة ١١ بالمائة عن العام السابق. وتُعزى هذه الزيادة السنوية إلى ارتفاع خلال الفترة بمقدار ٦ بالمائة في متوسط حجم محفظة الأوراق الاستثمارية وعوض ذلك كثيراً عن الانخفاض بنسبة ٢ بالمائة في السنة في هامش فوائد المحفظة الناتج عن إعادة استثمار الأوراق المالية التي حان موعد استحقاقها بهوامش فائدة أقل وهي السائدة في السوق، وتم الاحتفاظ بمحفظة الاستثمار في الأوراق المالية بصفة أساسية كاحتياطي للسيولة. وبالتالي فإن العوامل الرئيسية التي تقوم عليها المحفظة هي تحقيق السيولة العالية وجودتها وليس الأرباح التي تحققها.

تطور مجموع الدخل (مليون دولار أمريكي)



السنة	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
● الدخل غير المرتبط بالفوائد	١١٠,٠	٨٣,١	٩٩,٦	١١٥,٢	١٠٥,٦	٨٣,١
● صافي دخل الفوائد	١٩٠,٠	١٤٣,٨	١٦٣,١	١٥٨,٠	١٨٨,٢	١٩٠,٠
مجموع الدخل	٣٠٠,٠	٢٢٦,٩	٢٧٨,٣	٢٥٧,٦	٣٠٨,٠	٣٠٠,٠

صافي دخل الفوائد

بلغ صافي دخل الفوائد ١٩٠,٠ مليون دولار أمريكي، بارتفاع قدره ١,٨ مليون دولار أمريكي مقارنة بالعام الماضي.

وقد نتج صافي إيرادات الفوائد من أربعة مصادر رئيسية هي:

- هامش الدخل من محفظة القروض التجارية،
- هامش الدخل من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية،
- أنشطة التعامل بالودائع (Money Book)، و
- الإيرادات الناتجة عن استثمار رأس المال.

ويشمل صافي دخل الفوائد كلفة التمويل لأجل وعلاوات معدلات الفائدة التأشيرية للودائع بالجملة.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

إيرادات أعلى مما توفره أسعار الفائدة قصيرة الأجل. كما تأثرت الإيرادات من استثمار رأس المال الحر سلباً في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بسبب التراجع القياسي في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الولايات المتحدة الأمريكية خلالهما. لذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤثر بصورة إيجابية ومباشرة على دخل البنك من الفوائد.

انخفضت تكلفة التمويل للأجل في عام ٢٠١٦ نتيجة حلول موعد استحقاق تسهيلات تمويل للأجل بقيمة ٣,٥ مليار ريال سعودي (٩٣٣,٣ مليون دولار أمريكي) في أبريل ٢٠١٥. وتم إصدار سندات جديدة بمبلغ ٢,٠ مليار ريال سعودي (٥٣٣,٣ مليون دولار أمريكي) في مطلع عام ٢٠١٦ ولكن بتكلفة أقل قياساً إلى السندات التي استحققت في ٢٠١٥. ويواصل البنك تخفيض اعتماده السابق على تمويل الأصول ذات الاستحقاق طويل الأجل مع إيداعات قصيرة الأجل، وما يرتبط بها من مخاطر مرتبطة بالسيولة وإعادة التمويل، مع اتخاذ إجراءات استباقية على مدى السنوات الخمس السابقة لطرح تمويل جديد للأجل للحد من هذه المخاطر غير الضرورية. ونتيجة لذلك، شكل حجم الأصول غير السائلة أو الأصول المستحقة بعد سنة واحدة، والتي كان يتم تمويلها بودائع غير ثابتة أو قصيرة الأجل، أقل من نسبة ١٤ بالمائة من ودائع العملاء سهلة البيع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وبالتالي وفرت ودائع العملاء المتبقية وكافة الودائع المصرفية التمويل للاستحقاقات القصيرة والأصول السائلة. وهذا يعالج على نحو فعال أحد أوجه التركيز الرئيسية للمعايير التنظيمية الجديدة لاتفاقية بازل ٣ والتي تحد من قدرة البنوك على تمويل الأصول طويلة الأجل من الودائع التجارية قصيرة الأجل. ونتج عن مبادرة البنك لخفض التعرض لمخاطر السيولة، تراجع في صافي دخل الفوائد بمقدار ٣٢,٣ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ١٥ بالمائة في عام ٢٠١٦.

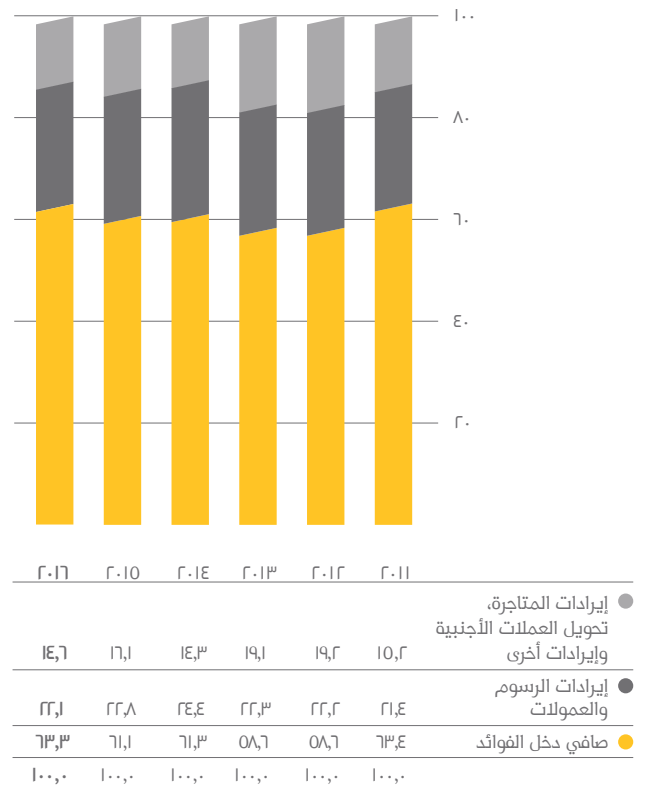
ارتفعت تكلفة أقساط الودائع التجارية في عام ٢٠١٦ نتيجة لقيود السيولة في المنطقة. وارتفعت مصروفات أقساط الودائع التجارية خلال ٢٠١٦ بمبلغ ٣٣,٨ مليون دولار أمريكي، مقارنة مع مصروفات ٢٠١٥. واستمرت قيود السيولة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام مع أنها هدأت في الربع الأخير من العام، نتيجة لإجراءات البنوك المركزية في المنطقة الرامية إلى رفع الضغوط على توافر السيولة. وأدى ذلك إلى تخفيض الهوامش على أسعار الفائدة التآشيرية إلى مستوياتها العادية في مطلع ٢٠١٧. ونتيجة لفترات الاستحقاق في محفظة قروض البنك فقد تم تدارك عنصر التكلفة الزائدة للودائع التجارية من خلال إعادة تسعير القروض بهوامش أعلى.

الدخل من غير الفوائد

يتألف الدخل من غير الفوائد، من دخل الرسوم والعمولات وصرف العملات الأجنبية ودخل المتاجرة والدخل من مصادر أخرى.

بلغ دخل الرسوم والعمولات ٦٦,٢ مليون دولار أمريكي بانخفاض بلغ ٤٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٦ بالمائة عما كان عليه في العام السابق. ويشتمل الإيضاح رقم ٢٢ من البيانات المالية الموحدة على تحليل لهذا الدخل من الرسوم والعمولات مقارنة بدخل العام السابق. وبلغت قيمة رسوم الإدارة والخدمات المصرفية الاستثمارية ٣٣,٠ مليون دولار أمريكي، وشكلت أكبر مصدر للدخل من الفوائد، أو ما يعادل ٥٠ بالمائة من دخل الرسوم والعمولات خلال العام، في حين بلغت قيمة العمولات على خطابات الضمان والاعتماد ٢٩,٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٤٤ بالمائة من الدخل.

تكوين مجموع الدخل (%)



وتمثل عائدات التعامل بالودائع حصيلة الفروقات بين كلفة تمويل الأصول المنتجة للفوائد اعتماداً على طرق التسعير الداخلية وبين كلفة التمويل الفعلية التي يتكبدها البنك. وتشمل الإيرادات المكتسبات الناجمة عن الفروقات في إعادة تسعير الأصول والخصوم المنتجة للفوائد. شكلت إيرادات التعامل بالودائع في عام ٢٠١٦ ما نسبته ١٤ بالمائة من صافي إيرادات الفوائد قبل احتساب كلفة التمويل للأجل ومصروفات أقساط الودائع التجارية، وارتفعت بنسبة ٢٠ بالمائة عن العام السابق.

سجلت عائدات استثمار رأس المال الحر للبنك، والتي شكلت ٩ بالمائة من صافي دخل الفوائد قبل حساب كلفة التمويل للأجل ومصروفات أقساط الودائع التجارية، زيادة بنسبة ٩ بالمائة عن مستواها في العام السابق. وتم استثمار رأس المال الحر بشكل كبير في سندات حكومية قصيرة الأجل مما يعكس وجهة نظر البنك بأن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مواتية أكثر لرفع سعر الفائدة الأمريكي على المدى القصير، في حين تتيح أدوات الدخل الثابت قصيرة الأجل الفرصة عند استحقاقها لإعادة استثمارها بعائدات أكبر للأجل قصيرة إلى متوسطة. وفي نهاية عام ٢٠١٦، تم استثمار أكثر من نصف صافي رأس المال الحر للبنك في أدوات دخل ثابت ذات فترات استحقاق أقصر، مما ساهم في تحقيق

مفتاح العوامل المؤثرة على الربحية

العوامل	سنة ٢٠١٦	سنة ٢٠١٧ وما بعدها
حجم القروض	زيادة في متوسط حجم القروض	تم التخطيط لزيادة حجم القروض خلال سنة ٢٠١٦ وما بعدها لتصل لحد أقصاه ١١ مليار دولار أمريكي
هوامش القروض	زيادة هوامش المحفظة الأساسية للقروض من خلال إعادة توجيه أنشطة الإقراض بالتركيز على تعزيز العلاقات مع الشركات الكبيرة والمتوسطة عوضاً عن صفقات تمويل المشاريع والتمويل المهيكل طويل الأجل	الزيادة المستمرة في هوامش القروض عن طريق استراتيجية إعادة توجيه أنشطة الإقراض
الدخل من استثمار رأس المال الحر	زيادة حصة الفوائد فوق مستواها العام الماضي	الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة
أنشطة التعامل بالودائع	حسن إدارة إعادة تسعير الفوائد حسب التصنيف	استمرارية نمو حجم الأصول والالتزامات
تكلفة التمويل لأجل: كلفة مخاطر السيولة	الدفع في / قبل تاريخ استحقاق الدين	تمويل جديد سيطرخ على المدى القصير وستحل وداخ الخدمات المصرفية للأفراد محل التمويل لأجل في المدى المتوسط إلى الطويل
دخل الرسوم والعمولات	انخفاض الدخل المرتبط بتمويل التجارة وانخفاض رسوم الاستشارات المؤسسية	التركيز على تشكيلة أكبر من الخدمات المالية غير المرتبطة بالإقراض
الدخل المرتبط بعملاء الخزينة: صرف العملات الأجنبية ومشتقات أسعار الفائدة	تأثير مؤسسة النقد العربي السعودي على القيود المفروضة على المنتجات المهيكلية في السوق	التركيز على تسويق وتطوير منتجات خدمات الخزينة الجديدة لكي تساعد عملائنا من التحوط من تعرضهم لمخاطر السوق
مصاريف العمليات	بدأ قيد الاستهلاك على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي بدأت عام ٢٠١٥، وارتفاع مصاريف الخدمات المصرفية للأفراد	استقرار المصاريف
مخصصات الخسائر	الزيادة في تكلفة مخصصات تغطية القروض	يتم تغطية المخصصات المحددة بالتحويل من احتياطي المخصصات الغير محددة

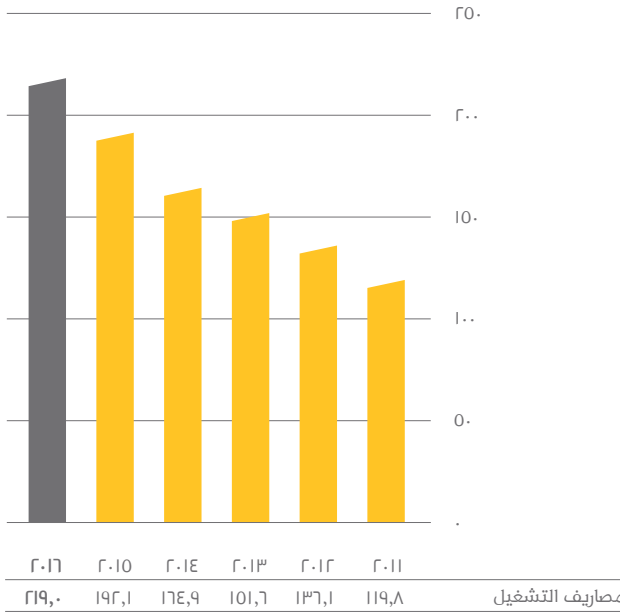
ارتفاع الربحية (↑) انخفاض الربحية (↓) الربحية الغير متغيرة (↔)

التقرير السنوي. وإلى ذلك سجلت رسوم إدارة الأصول والصناديق في ٢٠١٦ نفس المستويات التي حققتها في العام السابق. وكما وردت الإشارة في الإيضاح رقم ٣٥ من البيانات المالية الموحدة، فقد بلغ حجم الأصول المدارة لحساب العملاء ١٣,٠ مليار دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مقارنة مع ١٢,٤ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٥. وسجلت زيادة سنوية طفيفة بمقدار ٠,٤ مليون دولار أمريكي في عمليات خطابات الائتمان والضمان ما يعكس محاولات الصناعة المصرفية للتأقلم مع التراجع خلال عام ٢٠١٦ في أنشطة قطاعي التشييد والمقاولات. وبلغت رسوم التزامات القروض ٣,١ مليون دولار أمريكي بارتفاع ١,٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٤٨ بالمائة عن مستواها في العام السابق مع التركيز على استفادة العملاء من تسهيلاتهم الائتمانية.

تتكون رسوم الإدارة والخدمات المصرفية الاستثمارية من الرسوم المتولدة من أنشطة إدارة الأصول، وإدارة الصناديق الاستثمارية، واستشارات الشركات، والتعاملات في أسواق الدين ورأس المال وأنشطة تعهد الائتتاب. بلغت قيمة رسوم الإدارة والخدمات المصرفية الاستثمارية ٥,٣ مليون دولار أمريكي منخفضة عن مستواها في العام السابق، بعد أن حققت زيادة مقدارها ١٠,٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥. وكان الدخل قد بلغ في عام ٢٠١٥ مستويات قياسية، حيث زاد عن ضعف ما حققه البنك في عام ٢٠١٤. وسجلت الرسوم المحققة خلال ٢٠١٦ مستويات عادية، وإن كانت أقل عما تم تحقيقه في العام السابق. ونورد تعليقاً أكثر تفصيلاً حول نشاط الخدمات المصرفية الاستثمارية خلال العام ٢٠١٦ في تقرير الإدارة من

استعراض الوضع المالي (تتمة)

تطور المصاريف (مليون دولار أمريكي)



مصاريف التشغيل

بلغت مصاريف التشغيل ٢١٩,٠ مليون دولار أمريكي بزيادة ٢٦,٩ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ١٤ بالمائة عن العام السابق. وتعزى هذه الزيادة إلى التكاليف المتعلقة بتنفيذ استراتيجية البنك الجديدة وتطبيق المنظومة المصرفية الأساسية الجديدة وأنظمة تقنية المعلومات للخرزينة التي بدأ تشغيلها في الربع الأخير من عام ٢٠١٥.

بلغت مصاريف الموظفين ١٣٦,٩ مليون دولار أمريكي، أي نحو ثلثي مصاريف التشغيل، بزيادة قدرها ٨,٥ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٧ بالمائة عن العام السابق. وتعزى هذه الزيادة إلى ازدياد عدد الموظفين خلال عام ٢٠١٥، إضافة إلى الخبراء الذين تم توظيفهم مؤقتاً لدعم تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للبنك، وقد تم الاستغناء عن بعض هؤلاء الموظفين المؤقتين في النصف الثاني من عام ٢٠١٦. وقد بلغ عدد موظفي البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ نحو ١,١١١ موظفاً وهو ما يقل عن ثلاثة موظفين في عام ٢٠١٦ عن نهاية عام ٢٠١٥. وتضمن عدد الموظفين ٢٠٢ موظفاً في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من موظفي المكاتب الأمامية في مجال الخدمات المصرفية للأفراد.

وبلغت مصاريف المباني ١٨,١ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٠,٦ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٣ بالمائة فقط عن العام السابق. ويرجع ذلك إلى تكاليف الإيجار والاستهلاك المتعلقة بالمباني الجديدة لفرع أبوظبي ومكتب دبي التمثيلي الذي افتتح خلال عام ٢٠١٥.

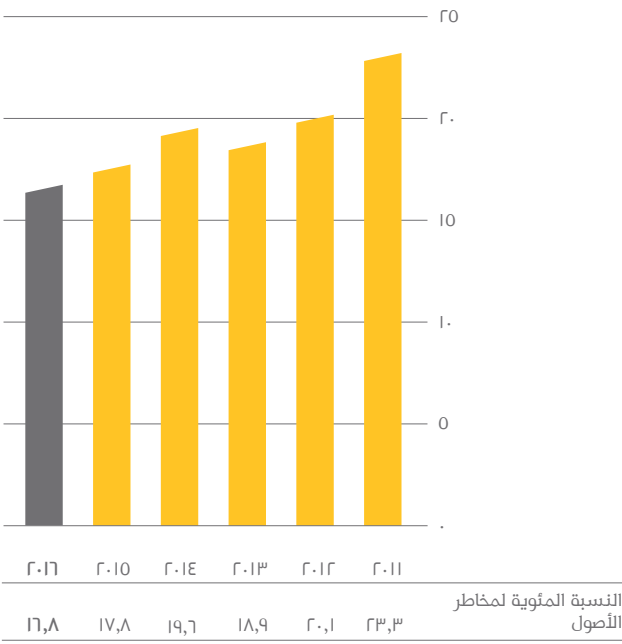
وبلغت المصاريف التشغيلية الأخرى ٦٤,٠ مليون دولار أمريكي أي بارتفاع بلغ ١٧,٨ مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في العام السابق. وتعزى هذه الزيادة بصفة أساسية إلى مصروفات الاستهلاك في عام ٢٠١٦ المتعلقة بالبنية التحتية الجديدة لتقنية المعلومات التي تم تطبيقها خلال العام ٢٠١٥ ومصروفات التسويق الخاصة بالخدمات المصرفية الجديدة للأفراد.

وبلغ الدخل من صرف العملات الأجنبية ١٤,٤ مليون دولار أمريكي للعام بانخفاض ٥,٤ مليون دولار أمريكي عن مستوى العام السابق. ويتألف الدخل من صرف العملات الأجنبية في الأساس من الدخل المتحقق من معاملات صرافة العملات لحساب العملاء والتي تمت مطابقتها في الأسواق مع المعاملات المماثلة، وبالتالي فلا توجد مخاطر سوقية مرتبطة بهذه المعاملات التي تساهم في هذا المصدر الملموس للدخل. وعكست الإيرادات القوية لصرافة العملات النجاح الذي تحقق من بيع المنتجات المبتكرة لتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء، وتطوير منتجات جديدة لتلبية تلك الاحتياجات. وقد شهد الطلب على المنتجات زيادة ملحوظة، حيث لمس العملاء الفوائد المتحصلة من المنتجات الجديدة في مساعدتهم على تحقيق إدارة فعالة للتحوط من تعرضهم لمخاطر العملة. وخلال عام ٢٠١٦، واصل البنك توسيع قاعدة عملائه من خلال التنوع الأكثر ملاءمة للإيرادات من هذه المنتجات وخلق المزيد من فرص العمل مع العملاء القائمين. ويعود الانخفاض خلال الفترة في الدخل من صرف العملات الأجنبية إلى المستوى العالي للاستثنائي للدخل الذي حققه بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود في عام ٢٠١٥ والمرتببط بالجم الاستثنائي لمعاملات العملاء فيما يتعلق بعمليات التحوط الآجل لمخاطر بعض العملات الأجنبية.

سجلت الأنشطة التجارية المتنوعة للمجموعة أرباحاً بلغت ١١,٩ مليون دولار أمريكي عن العام مقارنة مع ٦,٢ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وتم تسجيل إيرادات المتاجرة شاملة لجميع الإيرادات ذات الصلة، بما في ذلك إيرادات الفائدة، والأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات الشراء والبيع، وعن التغيرات في القيمة العادلة لتداول الأوراق المالية، وفي أرباح الاستثمار في الأسهم ومصروفات الفوائد، بما في ذلك جميع تكاليف التمويل ذات الصلة. ويشتمل الإيضاح رقم ٢٤ في البيانات المالية الموحدة على تحليل للإيرادات المتاجرة. وتتكون إيرادات المتاجرة في عام ٢٠١٦ أساساً من الأرباح المحققة في الصناديق تحت الإدارة ومن الدخل من أسعار الفائدة على المشتقات المتعلقة بالعملاء. وتم تحقيق ربحاً مقداره ٨,٨ مليون دولار أمريكي من الفائدة على المشتقات المتعلقة بالعملاء، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الدخل المحقق من هذا المصدر في ٢٠١٥. وخلال ٢٠١٦ تم التوسع في تشكيلة منتجات المشتقات من أسعار الفائدة مع التركيز بصورة أكثر فعالية على العمل مع العملاء من أجل تحديد فرص التحوط الأمثل لتغطية انكشافاتهم على أسعار الفائدة لا سيما في سياق التوقعات بارتفاع أسعار الفائدة في السوق. وشمل الاستثمار في الصناديق المحارة استثماراً في أحد صناديق السندات الحكومية للأسواق الناشئة والتي يديرها بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود. وقد حقق صندوق فرص الأسواق الناشئة عائداً بنسبة ٤,٣ بالمائة في عام ٢٠١٦.

كما سجلت مصادر الدخل الأخرى ١٧,٥ مليون دولار أمريكي خلال العام. يورد الإيضاح رقم ٢٥ في البيانات المالية الموحدة تحليلاً لمصادر الدخل الأخرى، والتي تتكون بشكل أساسي من ٨,٨ مليون دولار أمريكي من المبالغ المستردة من الأصول التي سبق شطبها و٧,٣ مليون دولار أمريكي من الأرباح على الاستثمار في الأسهم المصنفة كقيمة عادلة من خلال الدخل الشامل الآخر و١,٣ مليون دولار أمريكي من الأرباح المتحصلة من بيع الاستثمار في سندات الدين ذات السعر الثابت توقعاً لاحتمال رفع أسعار الفائدة الأمريكية على المدى المتوسط. ويعزى الانخفاض المسجل خلال الفترة بمبلغ ٥,٣ مليون دولار أمريكي في الدخل من الأرباح إلى الفرق في توقيت إعلان الأرباح لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

النسبة المئوية لمخاطر الأصول (%)



مع قاعدة رأس المال التنظيمي التي بلغت ٢٥٢٢,٩ مليون دولار أمريكي، ومجموع التعرضات المرجحة بالمخاطر التي بلغت ١٥٠١٩,٨ مليون دولار أمريكي، فإن معدل مخاطر الأصول المحتسب وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بموجب قواعد إتفاقية بازل ٣ بلغ ١٦,٨ بالمائة في حين كان معدل رأس المال من الفئة الأولى قوياً بشكل خاص حيث بلغ ١٥,٧ بالمائة، ووفقاً للإرشادات الرقابية الدولية، فإن تعديلات القيمة العادلة للأسهم الناشئة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشأن تحوطات التدفق النقدي للمشتقات يتم استثنائها من قاعدة رأس المال التنظيمي. وتصنف الأرباح والخسائر غير المحققة على استثمارات الأسهم كقيمة عادلة من خلال دخل شامل آخر وتدرج في قاعدة رأس المال التنظيمي.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، سوف تدعم قاعدة رأس المال التنظيمي أصولاً إضافية تبلغ قيمتها ٣,٠ مليار دولار أمريكي مرجحة المخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة، مع المحافظة في الوقت ذاته على الحد الأدنى من معدل مخاطر الأصول وقدره ١٤ بالمائة. وعلى ذلك يمتلك البنك رأس المال التنظيمي الكافي لدعم خطط توسعة أعماله في المستقبل.

تتضمن مخاطر الأصول كل من تعرضات السوق والتشغيل المرجحة المخاطر. وقد عمد البنك بعد موافقة مصرف البحرين المركزي إلى تطبيق نماذج داخلية للتعامل مع مخاطر السوق، كما طبق الأسلوب المعياري لتحديد متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية. ويدل هذا على اقتناع السلطات الرقابية بأن إطار إدارة المخاطر في البنك يتوافق تماماً مع الموجهات والاشتراطات المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

المخصصات

في ٢٠١٦، بلغ صافي مخصصات القروض ٣٨,٦ مليون دولار أمريكي. وشملت المخصصات مبلغ ٣٩,٣ مليون دولار أمريكي عبارة عن مخصصات محتسبة محددة ومبلغ ٠,٧ مليون دولار أمريكي تم إطلاقها من المخصصات غير المحددة.

خلال عام ٢٠١٦، بادرت المجموعة في وقت مبكر بتبني المنهجية الجديدة المتمثلة في توقع انخفاض محافظ الائتمان ومقابلتها بمخصصات غير محددة تماشياً مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤) للأدوات المالية. ويحل هذا المعيار، من خلال نموذج النظرة المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة، محل نموذج النظرة التاريخية لخسائر الائتمان المتكبدة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. وبناءً عليه يتم وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤) قيد خسائر الائتمان في وقت مبكر مقارنة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. ووفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤)، نموذج النظرة المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة، يتم احتساب مخصصات الائتمان غير المحددة بناءً على احتمالات العجز عن سداد الائتمان لسنة واحدة (تعرف بالمرحلة ١) ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان حيث يتم احتساب المخصصات غير المحددة بناءً على احتمالات العجز عن السداد لكامل فترة الائتمان (تعرف بالمرحلة ٢). ومع أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤) سوف يصبح ملزماً من تاريخ ١ يناير ٢٠١٨، إلا أن البنك قام بتبني هذا المعيار باكراً بدءاً من ١ يناير ٢٠١٦. وترتبت على تغيير السياسة المحاسبية زيادة في المخصصات غير المحددة بلغت ٦٨,٧ مليون دولار أمريكي في ١ يناير ٢٠١٦. وقد تمت تسوية هذه الزيادة في المخصصات مقابل الأرباح المستبقاة في ذلك التاريخ. كان هناك تغير محدود في المخصصات غير المحددة للقروض خلال عام ٢٠١٦، وبعد خصم التحويلات من وإلى المخصصات المحددة. وبلغ إجمالي مخصصات القروض المحددة وغير المحددة ٣٨,٠ نقطة أساس استناداً إلى إجمالي القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والبالغ ١٠١٦٦,١ مليون دولار أمريكي. ويتوافق هذا مع خسائر الائتمان المتوقعة لمحفظة القروض بناءً على ملف التصنيف والإحتمالات السائدة بشأن التخلف عن السداد.

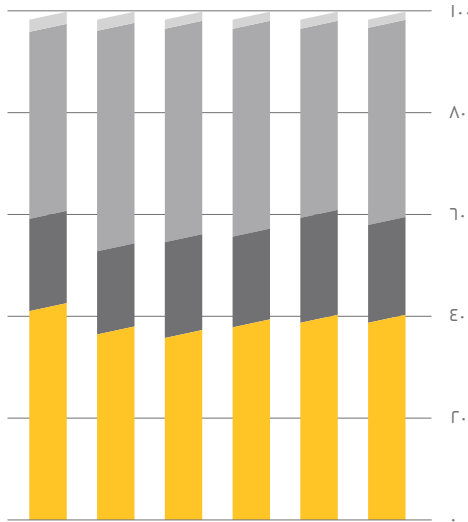
قوة رأس المال

بلغت حقوق الملكية ٢٣٥٧,٤ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وفي نهاية عام ٢٠١٦، بلغت نسبة كل من حقوق الملكية والفئة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الأصول ١٠,٣ بالمائة وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسب الدولية السائدة.

تكون النقص البالغ مقداره ٧٣,٦ مليون دولار أمريكي في حقوق الملكية خلال عام ٢٠١٦ من صافي أرباح بلغت ٣٧,٣ مليون دولار أمريكي للعام، وانخفاض قدره ١٤,٩ مليون دولار أمريكي في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم من خلال الدخل الشامل الآخر وانخفاض في قيمة حقوق الملكية بلغ ٢٧,٣ مليون دولار أمريكي نتيجة إعادة قياس صندوق خطة منافع التقاعد المحددة لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود ومقره لندن. ويعزز الانخفاض في تقييم خطة منافع التقاعد بصفة أساسية إلى الانخفاض الحاد في معدلات الخصم المستخدمة في النموذج الحسابي لخصم التزامات الخطة المستقبلية. ويعكس الانخفاض في معدل الخصم استجابة السوق للتصويت في المملكة المتحدة في يوليو ٢٠١٦ لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يرتفع التقييم في المدى القريب مع ارتفاع معدل الخصم استناداً إلى توقعات السوق لبيئة تسود فيها أسعار الفائدة المرتفعة.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

التوزيع حسب فئات الأصول (%)



2016	2010	2014	2013	2012	2011
2,4	2,2	1,8	1,8	1,8	1,6
37,9	43,0	42,1	41,0	37,3	38,9
18,2	16,4	18,9	17,9	20,7	19,3
42,0	37,9	37,2	39,3	40,2	40,2

بنهاية عام ٢٠١٦ بلغت استثمارات الأسهم ٢٥١,١ مليون دولار أمريكي، تضمنت في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أسهماً مدرجة قيمتها ١٦٧,٣ مليون دولار أمريكي تم الحصول عليها كتسوية لقرض مضمون متأخر السداد. أما بقية استثمارات الأسهم فتمثل حصصاً في أسهم شركات خاصة.

يتضمن الإيضاح رقم ٩-١ في البيانات المالية الموحدة تحليلاً لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية حسب فئة التصنيف. وقد حصلت استثمارات بلغت قيمتها ٣٢٩٢,١ مليون دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٦ - ما يعادل ٨٦ بالمائة من الاستثمار في سندات الدين - على تصنيف A- / A3 أو أعلى. وبناءً على تقييم الجهة المصدرة، صنفت ٣١٠,٩ مليون دولار أمريكي أخرى من سندات الدين أو ما يعادل ٨ بالمائة منها في درجة الاستثمار. وبالتالي فإن كل سندات الدين في البنك مصنفة في درجة الاستثمار.

بلغت القيمة العادلة للسندات الاستثمارية ٣٦٩٢,٥ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. مما يعني زيادة القيمة العادلة عن الكلفة المطفأة بمبلغ ١٦,٣ مليون دولار أمريكي. وتعكس القيمة العادلة العالية مقارنة بالكلفة المطفأة للسندات الاستثمارية الجودة العالية والتصنيف العالي للسندات.

لم يتم تسجيل أوراق مالية استثمارية متأخرة السداد أو متعثرة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

اعتمد مصرف البحرين المركزي معايير بازل ٣ بشأن رأس المال التنظيمي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥. ويعد إطار معايير بازل ٣ تعريف رأس المال التنظيمي، غير أن تطبيق هذه المعايير لن يكون له سوى تأثير محدود على معدلات رأس المال التنظيمي في البنك.

يبين تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية الوارد في قسم لاحق من هذا التقرير السنوي المزيد من التفاصيل حول الملاءة الرأسمالية للبنك وإطار إدارة رأس المال. ويتضمن الإيضاح رقم ٢٧-٥ في البيانات المالية الموحدة شرحاً لسياسات البنك فيما يتعلق بإدارة رأس المال. كما يبين الإيضاح بمزيد من التفصيل أن من سياسة البنك المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لكسب ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى والسوق وتعزيز النمو المستقبلي للأنشطة البنك.

جودة الأصول

يوضح الإيضاح رقم ٢٨ في البيانات المالية الموحدة، التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول. أما المستوى المقدر للمخاطر الائتمانية في الأصول المالية المستند على التصنيف الداخلي للائتمان فهو مبدئي في الإيضاح رقم ٢٧-١ (ب) من البيانات المالية الموحدة. ويشير هذا الإيضاح إلى أن نسبة ٧٥ بالمائة من مجموع الأصول المالية تتكون من أصول سائلة وودائع لدى البنوك وأوراق مالية وبنود احتمالية متعلقة بالقروض مصنفة في درجة E- أو أعلى، أي ما يعادل التصنيف في درجة الاستثمار.

ويمكن الإطلاع على تقييم إضافي لجودة الأصول بالرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٧ في البيانات المالية الموحدة بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية. وبالإستعانة بأسلوب التقييم المتبع في ذلك الإيضاح، فإن صافي القيمة العادلة للأدوات المالية في داخل وخارج الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ لا يختلف كثيراً عن القيمة الدفترية.

وفي نهاية عام ٢٠١٦ شكل النقد والأصول السائلة الأخرى وإتفاقيات إعادة الشراء المعاكس والودائع لدى البنوك نسبة ٣٧ بالمائة من مجموع الأصول، وشكلت الأوراق المالية الاستثمارية ما نسبته ١٨ بالمائة، بينما شكلت القروض والسلفيات نسبة ٤٣ بالمائة.

الأوراق المالية الاستثمارية

بلغ مجموع قيمة الأوراق المالية الاستثمارية ٤٠٦٦,٤ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وتشكل محفظة الأوراق المالية الاستثمارية في الأساس احتياطياً للسيولة، وتتألف إجمالاً من سندات دين مصنفة بالدرجة الاستثمارية من قبل مؤسسات مالية دولية وإقليمية ومؤسسات حكومية.

وتتكون الأوراق المالية الاستثمارية من نوعين من محافظ سندات الدين واستثمارات محدودة في حقوق الملكية والصناديق الاستثمارية. وتتضمن كبرى محافظ سندات الدين من أوراق مالية بسعر فائدة متغير أو ثابت تم تبادلها لجني الفروق الثابتة من سعر الفائدة على سعر الليبور. وقد بلغت قيمة هذه الأوراق المالية الاستثمارية ٢٣٩٧,٢ مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل ٦٣ بالمائة من إجمالي الاستثمار في سندات الدين في نهاية ٢٠١٦. أما بالنسبة للمحفظة الصغرى من سندات الدين فهي تمثل استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة في السندات بسعر فائدة ثابت. وقد بلغت قيمة هذه المحفظة ١٤١٨,١ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٦ وتتكون من استثمارات في سندات خاصة بحكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول مجلس التعاون الخليجي. ولا يوجد لدى البنك أية تعرضات إئتمانية في منطقة السوق الأوروبية التي واجهت أزمة ديون حكومية مؤخراً مثل اليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا.

القروض والسلفيات

في نهاية عام ٢٠١٦ بلغت القروض والسلفيات ٩٧٤٥,١ مليون دولار أمريكي، مما يمثل زيادة قدرها ٥٨٣,٧ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٦ بالمائة مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٥. ويُظهر الإيضاح رقم ٤٠ في البيانات المالية الموحدة متوسط حجم القروض والسلفيات خلال عام ٢٠١٦ والتي بلغت ٩٦١٣,٦ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٨١٤,٨ مليون دولار أمريكي عن متوسط حجم القروض والسلفيات خلال عام ٢٠١٥.

وبناءً على آجال الاستحقاق التعاقدية بتاريخ الميزانية العمومية فإن ٥٥ بالمائة من محفظة القروض تكون مستحقة في خلال سنة، ونسبة ٧٨ بالمائة تكون مستحقة في خلال ثلاث سنوات. واقتصرت القروض المستحقة بعد أكثر من خمس سنوات على نسبة ٩ بالمائة. ويمكن الإطلاع على تفاصيل تصنيف الصناعة المصرفية للقروض والسلفيات في الإيضاح رقم ١٠-٢ في البيانات المالية الموحدة، أما التصنيف حسب التوزيع الجغرافي فيمكن الإطلاع عليه في الإيضاح رقم ٢٨ في البيانات المالية الموحدة. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ انشتملت ٢٠ بالمائة من إجمالي محفظة القروض على تعرض إئتماني لقطاع النفط والطاقمة والبتروكيماويات مقارنةً مع ٣٨ بالمائة في نهاية ٢٠١١. يعكس هذا التعرض الائتماني القطاعي أهمية التركيز الإستراتيجي السابق للبنك على تمويل المشاريع والإقراض المشترك في دول مجلس التعاون الخليجي. وإن أكبر تعرض إئتماني للصناعة المصرفية في قطاع الخدمات والتجارة الذي يضم ٢٢ بالمائة من القروض والسلفيات في انعكاس للتوجه الإستراتيجي الجديد الذي يركز على العلاقات مع الشركات الكبيرة والمتوسطة. وكان هناك تعرض إئتماني محدود لقطاعي البناء والعقارات في نهاية عام ٢٠١٦.

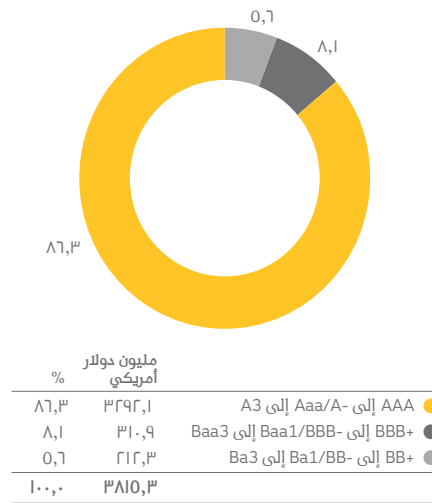
ويحتوي الإيضاح رقم ٢٧-١ (ب) في البيانات المالية الموحدة على تقييم لحجم مخاطر الائتمان للقروض والسلفيات، وهو مبني على التصنيف الداخلي للائتمان. وحصلت ٥٥,٤,٨ مليون دولار أمريكي أي نسبة ٥٦ بالمائة من مجموع القروض على تصنيف -٤ أو أعلى، وهو ما يوازي التصنيف بدرجة الائتمان. وقد صُنفت ١٦١,٦ مليون دولار أمريكي فقط من القروض والسلفيات - صافية من مخصصات انخفاض القيمة - على أنها في المرحلة الثالثة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤) أي، تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة تعرضت لزيادة هامة في المخاطر الائتمانية منذ تقديمها.

بلغ مجموع مخصصات خسائر القروض ٤٢١,٠ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. ووصلت مخصصات انخفاض القيمة المحددة للأطراف المقابلة ٢٥٥,٥ مليون دولار أمريكي بينما بلغت مخصصات انخفاض القيمة غير المحددة ١٦٥,٥ مليون دولار أمريكي. وكان مجموع المخصصات البالغ ٤٢١,٠ مليون دولار أمريكي يعادل نسبة ١٢٤ بالمائة من إجمالي القيمة الدفترية لإجمالي القروض متأخرة السداد، وعليه تتجاوز قيمة المخصصات حجم القروض المتأخرة السداد بمقدار كبير.

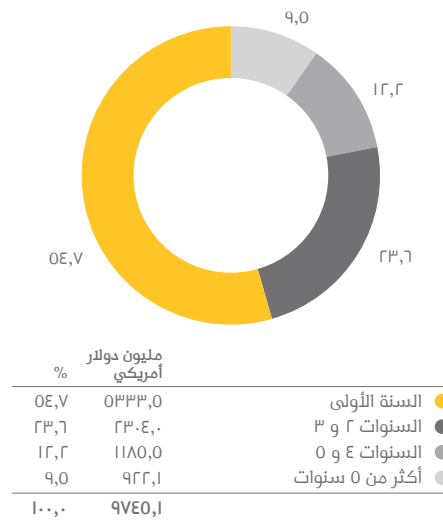
وتُحسب المخصصات المحددة استناداً إلى المبلغ القابل للتحويل من القروض. ويحدد المبلغ القابل للتحويل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءً على معدل الفائدة عند تقديم القروض.

وبلغت مخصصات القروض غير المحددة ١٦٥,٥ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، ما يمثل زيادة بنسبة ١,٤ بالمائة من القروض الغير مخصصة تحديداً.

توزيع السندات الاستثمارية حسب التصنيف



توزيع استحقاق القروض



استعراض الوضع المالي (تتمة)

ولغرض احتساب المخصصات غير المحددة، فإن البنك لا يأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات باستثناء الأموال النقدية والأسهم المتداولة. أما الضمانات الأخرى التي على هيئة أوراق مالية أو أسهم شركات غير مدرجة والأصول المادية، فتستخدم كمخاطر للمخاطر ولأغراض الحماية، ولا تؤخذ بعين الاعتبار في عملية احتساب المخصصات الغير محددة.

بلغ إجمالي وصافي قيمة القروض متأخرة السداد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ نحو ٣٣٩,٣ مليون دولار أمريكي و ٩٤,٠ مليون دولار أمريكي على التوالي. فكانت تغطية المخصصات المحددة للقروض متأخرة السداد تبلغ ٧٢ بالمائة. والقروض المتأخرة السداد هي تلك القروض التي مر على موعد سداد رأس مالها أو فائدتها أكثر من ٩٠ يوماً. وبموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تُسجل الفائدة على القروض منخفضة القيمة في بيان الدخل بناءً على صافي القيمة الدفترية للقروض ونسبة الفائدة التي استخدمت لحصم تدفقات النقد المستقبلية لأغراض حساب القيمة المستردة. وبموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي، تُسجل الفائدة على القروض متأخرة السداد في بيان الدخل باتباع المبدأ النقدي. وفي ضوء التغطية الاحتياطية المرتفعة التي يوفرها البنك للقروض منخفضة القيمة، فإن الفرق بين القاعدتين لا يمثل فرقاً جوهرياً.

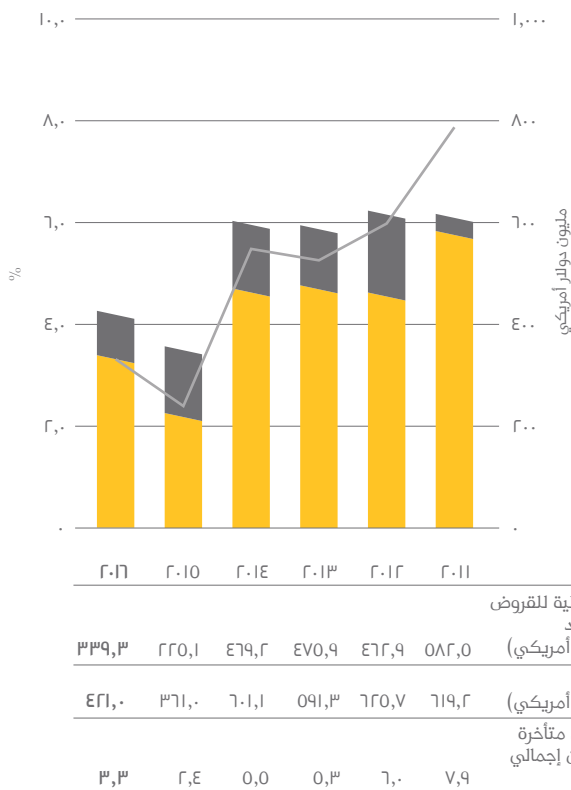
فئات الأصول الأخرى

يتناول الإيضاح رقم ٥ من البيانات المالية الموحدة تحليلاً للأصول النقدية والسائلة الأخرى والتي بلغت ٣.٩٥,٠ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٦. وهي تتضمن في الأساس النقد والأرصدة لدى المصارف والبنوك المركزية في المناطق الجغرافية الرئيسية التي يعمل بها البنك.

وبلغت الودائع لدى البنوك ٤٧١٥,٣ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٦، وصُنفت تصنيفاً جيداً حسب المناطق الجغرافية كما هو وارد في الإيضاح رقم ٢٨ من البيانات المالية الموحدة. وكان الجزء الأكبر منها لدى الأطراف المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وشمال أمريكا، وهي تمثل المواقع التشغيلية الرئيسية للبنك. وبلغت الودائع لدى البنوك بنهاية عام ٢٠١٦ نسبة ٢١ بالمائة من مجموع الأصول، وتوجد منها نسبة عالية في الأسواق التي تسودها التقلبات. ومع نهاية عام ٢٠١٦، تم دعم الودائع لدى البنوك بأوراق مالية مشترية بموجب اتفاقيات إعادة البيع بقيمة ٦٣٥,٠ مليون دولار أمريكي. وهي تمثل ودائع مضمونة، مما يقلل من تعرض البنك لمخاطر المؤسسات.

وبشكل أساسي تضمنت الأوراق المالية المتداولة التي بلغت ٩١,٩ مليون دولار أمريكي للاستثمارات في الصناديق المدارة مما يوفر التعرض للسندات الحكومية للأسواق الناشئة.

تطور القروض متأخرة السداد



عرض الأصول الخطرة والالتزامات

بلغ مجموع الأصول الخطرة والالتزامات ٢٦٦٤٥,٣ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وتضمنت هذه الأصول الخطرة والالتزامات جميع الأصول المذكورة في الميزانية العمومية (باستثناء الأصول الأخرى) بالإضافة إلى بنود الائتمان المحتملة. وكما أشرنا سابقاً، يمكن الإطلاع على عرض الأصول الخطرة والالتزامات حسب الفئة والتوزيع الجغرافي في الإيضاح رقم ٢٨ من البيانات المالية الموحدة، والذي يتضح منه أن ١٨٢٧٨,٣ مليون دولار أمريكي من مجموع الأصول الخطرة والالتزامات - أو ما يعادل ٦٩ بالمائة منها - يمثل التعرض للأطراف المقابلة والمؤسسات المتواجدة في دول مجلس التعاون الخليجي. أما النسبة المتبقية من الأصول الخطرة فتتمثل في ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الرئيسية في أوروبا وأوراق مالية استثمارية صادرة عن مؤسسات ذات تصنيف ائتماني عالي في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. ويتضمن الإيضاح رقم ٣١ من البيانات المالية الموحدة أدوات المشتقات المالية والصراف الأجنبي، بينما يتضمن الإيضاح رقم ٣٢ من البيانات المالية الموحدة تحليلاً آخر عن بنود الائتمان المحتملة مع مخاطر الائتزام الموزونة.

التمويل

بلغ حجم ودائع البنوك والعملية ١٦٠٠١,٧ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، منها ١٣٤٤٧,٥ مليون دولار أمريكي لودائع العملاء بنهاية عام ٢٠١٦ وهو ما نسبته ٨٤ بالمائة من مجموع الودائع. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بلغت ودائع البنوك ٢٥٥٤,٢ مليون دولار أمريكي، تمثل نسبة ١٦ بالمائة من مجموع الودائع.

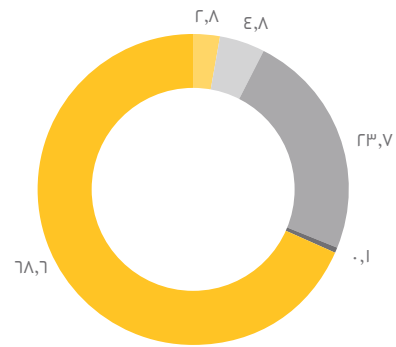
ويتناول الإيضاح رقم ١٣ من البيانات المالية الموحدة تحليلاً لإجمالي الودائع حسب التوزيع الجغرافي. فجاءت ٦٥ بالمائة من إجمالي الودائع بقيمة ١٠٣٨٧,٧ مليون دولار أمريكي من الأطراف المقابلة في دول مجلس التعاون الخليجي، أما الودائع التي جاءت من الدول خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخاصة من أوروبا فقد بلغت ٤٥١١,٤ مليون دولار أمريكي أو ٢٨ بالمائة من مجموع الودائع. تتعلق ودائع الأطراف المقابلة من غير دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بودائع بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود. ولا تمثل هذه الودائع مصدر تمويل رئيسي للبنك. ويقابل ذلك الودائع لدى البنوك وإتفاقيات إعادة الشراء المعاكسة والأصول السائلة الأخرى من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغة ٥٦٧٨,٤ مليون دولار أمريكي، والتي تُودع في الأسواق المالية لفترات قصيرة الأجل. وبالتالي فإن البنك هو مودع صرف للأموال في السوق المالية الدولية بين البنوك، ولا يعتمد في تمويله على هذه السوق.

وبلغت قيمة الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء ١٣٢١,٥ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. ويوظف البنك استثماراته ذات الجودة والتصنيف المرتفعين لتعزيز قدرته على التمويل بضمان الأوراق المالية، حيث يكون فعالاً من منظور التكلفة والاستحقاق، كما يبرهن بشكل دائم على قدرة البنك على تداول الأوراق المالية بصفتها جزء من الخطط الطارئة التي وضعها للسيولة. ويعزز الانخفاض بمبلغ ٧٧١,٩ مليون دولار أمريكي في إتفاقيات إعادة الشراء مقارنة بنهاية عام ٢٠١٥، إلى التركيز الاستراتيجي على النشاط الداخلي لإتفاقيات إعادة الشراء بين مقر البنك الرئيسي وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود من أجل زيادة فعالية التمويل لدى البنك، وترتب على ذلك انخفاض قدره ١٢٠٠,٠ مليون دولار أمريكي في الأوراق المالية المشتراة بموجب إتفاقيات إعادة البيع (إتفاقيات إعادة الشراء المعاكس).

وبلغ حجم التمويل الأولي لأجل ٢٧١١,٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وكانت نسبة التمويل لأجل وأسهم حقوق الملكية تمثل ١١٦ بالمائة من القروض المستحقة بعد عام. واستحققت قروض ثانوية لأجل بمبلغ ١٥٠,٠ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٦.

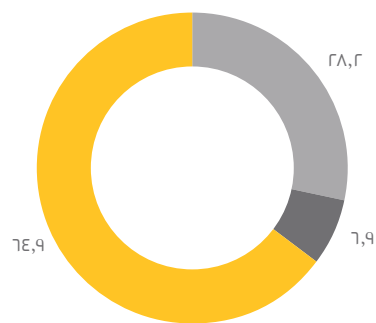
يمكن الإطلاع على مزيد من الإيضاحات بخصوص السيولة والتمويل في تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية.

توزيع مخاطر الأصول والالتزامات



المنطقة	مليون دولار أمريكي	%
دول مجلس التعاون الخليجي	١٨٢٧٨,٣	٧٨,٦
دول الشرق الأوسط الأخرى	٢٧,٤	٠,١
أوروبا	٦٣٠٤,٦	٢٣,٧
أمريكا الشمالية	١٢٨٦,٥	٤,٨
آسيا	٧٣٥,٩	٢,٨
أمريكا اللاتينية	١٢,٦	-
الإجمالي	٢٦٦٤٥,٣	١٠٠,٠

التوزيع الجغرافي للودائع



المنطقة	مليون دولار أمريكي	%
دول مجلس التعاون الخليجي	١٠٣٨٧,٧	٦٤,٩
دول الشرق الأوسط الأخرى	١١٠٢,٦	٦,٩
أوروبا	٤٥١١,٤	٢٨,٢
دول أخرى	١٦٠٠,٧	١٠,٠

تقرير حوكمة الشركات

ممارسة الحوكمة السليمة

عند تأسيس بنك الخليج الدولي ("البنك") في عام ١٩٧٥، تم إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة في اتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسي اللذان تم توقيعهما آنذاك من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس البنك. وقد أولى البنك منذ تأسيسه أهمية كبرى للحوكمة السليمة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع الأطراف ذات العلاقة ووسيلة لتحقيق الكفاءة والمصداقية المهنية.

اعتمد البنك على مر السنين تطبيق معايير حوكمة الشركات المتعلقة بالمؤسسات المالية التي يتم تداول أسهمها على الرغم أنها ليست من الشركات المدرجة. ويقوم البنك منذ عام ٢٠٠٣ بنشر تقرير الحوكمة ضمن تقريره السنوي.

في عام ٢٠١٠ أدخل مصرف البحرين المركزي معايير جديدة لحوكمة البنوك العاملة في البحرين، في حين ان بنك الخليج الدولي قد سبق له وضع العديد من المعايير والإجراءات التي تعكس أعلى مستويات ممارسات حوكمة الشركات، مثل تحديد الصلاحيات الشاملة لمجلس الإدارة ولأعضاء المجلس وأعضاء اللجان التابعة للمجلس، ووضع لائحة قواعد السلوك باللغتين العربية والإنجليزية (قواعد السلوك والأخلاق وتفاذي تضارب المصالح) ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك، بالإضافة إلى وضع دليل مفصل لسياسات المؤسسة وسياسات التشغيل، وذلك بما يتوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي الجديدة. بعد ذلك قام البنك بوضع معايير إضافية شملت من بين أمور أخرى تحديث لائحة نظام العمل والمهام لمجلس الإدارة وتحديث لوائح عمل اللجان التابعة للمجلس وتحديث برنامج الإبلاغ عن التجاوزات وإنشاء لجنة خاصة للحوكمة وتحديث إطار المكافآت المتغيرة بما يتلاءم على نحو تام مع الممارسات السليمة للحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

تخضع مهام مجلس الإدارة ولجانه للمراجعة السنوية للتأكد من الالتزام المستمر بهذه المهام وبأفضل الممارسات وبأية متطلبات رقابية مستجدة. ولقد وافق مجلس الإدارة على آخر التحديثات واعتمدها في ديسمبر ٢٠١٥.

وتم نشر لائحة صلاحيات مجلس الإدارة بأكملها على موقع البنك الإلكتروني (www.gib.com) وهي تعكس إلى حد كبير متطلبات الحوكمة الواردة في قسم الضوابط العليا من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد الأول).

اعتمد بنك الخليج الدولي الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ثقافة الحوكمة السليمة لدى البنك. كما تؤكد هذه الإجراءات على مدة التزام البنك بالشفافية المالية ومبادئ الانصاف والإفصاح عن المعلومات المالية وتوفيرها لجميع مستخدمي هذه المعلومات بما في ذلك الجهات الرقابية والعملاء وشركاء الأعمال ووكالات التصنيف الائتماني وغيرهم من الجهات المعنية.

منذ انشائه كانت الحوكمة السليمة هي الأساس الذي استند عليه بنك الخليج الدولي في تحقيق المصداقية والكفاءة التنظيمية وتحقيق العدالة لكافة الأطراف.

- تمتلك إدارة البنك هيكلًا تنظيميًا مناسبًا وفعالًا مسؤول عن الإدارة اليومية لأعمال البنك وتنفيذ استراتيجيته وسياسة وأعمال الرقابة الداخلية التي يقرها مجلس الإدارة.
 - هناك تقسيم واضح بين مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية من جهة، وبين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من جهة أخرى.
 - هناك صلاحيات ومسؤوليات محددة وموثقة (وكذلك صلاحيات التفويض) للإدارة التنفيذية العليا.
- ونورد الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك في الصفحة رقم 0٧ من هذا التقرير السنوي.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة بموجب النظام الأساسي للبنك من عشرة أعضاء كحد أقصى يتم تعيينهم أو انتخابهم كل ثلاث سنوات. كما يمنح كل مساهم يملك عشرة بالمائة من رأس المال الحق بموجب النظام الأساسي بتعيين عضو في المجلس.

وللمساهم الذي يمارس هذا الحق كذلك صلاحية إنهاء هذا التعيين واستبدال عضو مجلس الإدارة المعني. ويخضع تعيين الأعضاء للموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي. وتم تعيين الأستاذ عبدالعزيز الحليسي الرئيس التنفيذي للبنك في نوفمبر ٢٠١٦ عضو في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات وكان ذلك بعد استقالة سعادة الأستاذ سليمان الحمدان. كما قام مجلس الإدارة في ديسمبر ٢٠١٦ بتقييم وإعادة تشكيل لجان المجلس بما في ذلك إعادة انتخاب نائب رئيس جديد للمجلس هو البروفيسور/ عبدالله عبدالقادر ليحل محل سعادة الأستاذ سليمان الحمدان.

وأبرم البنك اتفاقية خطية لتعيين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تحدد صلاحيات وواجبات ومسؤوليات وعمليات مساهمة أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى المسائل الأخرى التي تتعلق بتعيينهم بما في ذلك تحديد فترة العضوية والوقت المخصص والمتوقع منهم كأعضاء في مجلس الإدارة وتحديد مهامهم في لجان المجلس وتعييناتهم ومستحقات تسديد مصروفاتهم وإمكانية حصولهم على المشورة المهنية المستقلة عند الحاجة.

وفي نهاية العام تألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء ستة منهم تنفيذيون بما في ذلك الرئيس ونائبه وعضو تنفيذي واحد، ويتمتعون معًا بخبرات وإدارة واسعة وقدرات مهنية متنوعة. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن خبرات أعضاء مجلس الإدارة من سيرهم الذاتية المثبتة في الصفحة رقم 0٢ من هذا التقرير السنوي.

في شهر مارس من كل عام يقوم مجلس الإدارة بإعداد تقرير حول مدى التزام البنك بقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الحوكمة حيث يوضح أي عدم التزام لهذه القواعد، إن وجدت، ويتم تقديم هذا التقرير في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين. وتم إيراد الإيضاحات المضمنة في تقرير "الالتزام والتفسير" بالنسبة لقواعد الحوكمة في نهاية تقرير الحوكمة من هذا التقرير السنوي.

يفصح بنك الخليج الدولي في التقرير السنوي عن المعلومات الإضافية المطلوب الإفصاح عنها بموجب القسم PD-١,٣,٨ من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي المجلد الأول، كما يفصح مجلس الإدارة للسادة المساهمين عن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها لهم سنويًا وفقًا لقسم PD-٦,١,١ من الدليل الإرشادي.

المساهمين

يوضح الجدول التالي الجهات المساهمة في البنك ونسبة المساهمة:

اسم المساهم	نسبة المساهمة
صندوق الاستثمارات العامة المملكة العربية السعودية	٩٧,٢٢٦%
الهيئة العامة للاستثمار الكويت	٠,٧٣%
شركة قطر القابضة دولة قطر	٠,٧٣%
شركة ممتلكات البحرين القابضة مملكة البحرين	٠,٤٣٨%
صندوق الاحتياطي العام للدولة سلطنة عمان	٠,٤٣٨%
جهاز الإمارات للاستثمار دولة الإمارات العربية المتحدة	٠,٤٣٨%

الهيكل التنظيمي - القواعد والإدارة

يحدد الهيكل التنظيمي للحوكمة لدى بنك الخليج الدولي ويفصل بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة من جهة وصلاحيات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى ويعمل على ضمان تحقيق فصل هذه المسؤوليات:

- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية توجيه البنك والإشراف على أعماله، حيث يتلقى من الإدارة التنفيذية المعلومات اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته ومسؤوليات اللجان التابعة له على أحسن وجه، كذلك فإن المجلس يفوض الإدارة بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ الأعمال اليومية للبنك.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تخضع معايير استقلالية الأعضاء للمراجعة السنوية من قبل مجلس الإدارة وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ضم مجلس الإدارة عضوين غير مستقلين وفقا للأنظمة الرقابية لمصرف البحرين المركزي فيما تم تصنيف بقية الأعضاء كمستقلين (راجع الجدول أدناه).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الأداء العام وتحديد التوجه الاستراتيجي للبنك.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد أهداف البنك واعتماد الاستراتيجية العامة ومراجعتها سنويا، ووضع الهيكل الإداري ومسؤولياته والأنظمة الرقابية. وإلى ذلك يقوم مجلس الإدارة بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية ومدى تطبيقها للاستراتيجية المحددة. وكذلك يقوم بمراقبة أي تضارب في المصالح ومنع إساءة استغلال النفوذ من الأطراف ذات العلاقة.

ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية إعداد التقارير المالية الموحدة والعادلة مما تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للبنك وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية تحديد إطار الرقابة الداخلية حسبما يراه المجلس ضروريا للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة بدون أخطاء جوهرية سواء بسبب الاحتيال أو خلفه.

ويقوم مجلس الإدارة بالدعوى لانعقاد اجتماعات الجمعية العامة ويعد جداول الأعمال لهذه الاجتماعات حيث يضمن المساواة في المعاملة بين جميع المساهمين مهما تفاوتت نسب مساهمتهم.

وأخيرا، يمارس مجلس الإدارة مسؤولياته كهيئة إشرافية يفوض لإدارة البنك مسؤولية القيام بالمهام اليومية المطلوبة منها حسب السياسات والقواعد التي يضيفها المجلس.

عند التحضير لعقد اجتماع لمجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، يتم تزويد أعضاء المجلس بالتقارير الدورية وكافة المعلومات اللازمة لهذه الاجتماعات مسبقا، بالإضافة إلى المعلومات المحددة التي يطلبها الأعضاء من حين لآخر. كما يزود أعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية الشهرية وغيرها من التقارير الإدارية الدورية التي تمكنهم من تقييم أداء البنك وإدارته التنفيذية حسب الأهداف المرسومة.

ويعقد مجلس الإدارة، وفقا للنظام الأساسي للبنك ما لا يقل عن أربعة اجتماعات سنويا، ويجوز له أن يعقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

لم يناقش مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٦ أية مسائل خارجة عن نطاق الأعمال العادية.

يتضمن الجدول التالي قائمة بأعضاء الإدارة وسجل حضورهم للاجتماعات خلال عام ٢٠١٦:

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٦

أعضاء مجلس الإدارة	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	اجتماعات لجنة التدقيق	اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت	اجتماعات لجنة سياسات المخاطر	اجتماعات لجنة حوكمة الشركات	غير تنفيذي / مستقل	مستقل / غير مستقل
معالي الأستاذ جمال بن عبدالله السحيمي رئيس مجلس الإدارة	(٦)٤	(٦)٤					غير تنفيذي	مستقل
معالي الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان نائب رئيس مجلس الإدارة*	(٥)٥	(٥)٥		(٥)٥			غير تنفيذي	مستقل
البروفيسور عبدالله بن حسن عبدالقادر	(٦)٦	(٦)٦	(٧)٧			(٢)٢	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	(٦)٥	(٦)٥		(٥)٥	(٤)٤	(٢)١	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ خالد بن صالح المديفر	(٦)٦	(٦)٦	(٧)٧	(٥)٥		(٢)٢	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عمر هدير الفارسي	(٦)٥	(٦)٥	(٧)٦		(٤)٣		غير تنفيذي	مستقل
الدكتور يحيى بن عبدالله يحيى	(٦)٥	(٦)٥			(٤)٣		غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ عبدالعزيز الحليسي**	(١)١	(١)١					تنفيذي	غير مستقل

* انتهت فترة العضوية في المجلس في نوفمبر ٢٠١٦

** تم تعيينه في نوفمبر ٢٠١٦

الأرقام (بين الأقواس) تشير إلى العدد الإجمالي للاجتماعات خلال السنة.

لجان مجلس الإدارة

تستمد لجان المجلس سلطاتها وصلحاياتها من مجلس الإدارة.
توضح الجداول التالية عضوية وسجل حضور اجتماعات لجان مجلس:

أعضاء لجان مجلس الإدارة (يناير - ديسمبر ٢٠١٦)

اسم اللجنة	أعضاء اللجنة	مراكز الأعضاء
اللجنة التنفيذية	معالي الأستاذ جماز بن عبدالله السحيمي معالي الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان* البروفيسور عبدالله بن حسن العبدالقادر الأستاذ عمر هدير الفارسي الأستاذ عبدالعزيز الحليسي**	رئيس عضو عضو عضو
لجنة التدقيق	البروفيسور عبدالله بن حسن العبدالقادر الأستاذ خالد بن صالح المديفر الأستاذ عمر هدير الفارسي	رئيس عضو عضو
لجنة الترشيح والمكافآت	معالي الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان* الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل الأستاذ خالد بن صالح المديفر	رئيس عضو عضو
لجنة سياسات المخاطر	الأستاذ عمر هدير الفارسي الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل الدكتور يحيى بن عبدالله اليحيى	رئيس عضو عضو
لجنة حوكمة الشركات	البروفيسور عبدالله بن حسن العبدالقادر الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل الأستاذ خالد بن صالح المديفر	رئيس عضو عضو

* انتهت فترة العضوية في المجلس في نوفمبر ٢٠١٦

** تم تعيينه في عضوية اللجنة في ديسمبر ٢٠١٦

اجتماعات المجلس ولجانه خلال عام ٢٠١٦

نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع
مجلس الإدارة	١- ١٢ فبراير ٢٠١٦ ٢- ٢٧ مارس ٢٠١٦ ٣- ٢٢ إبريل ٢٠١٦ ٤- ٢٦ إبريل ٢٠١٦ ٥- ١٤ أكتوبر ٢٠١٦ ٦- ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦	لجنة الترشيح والمكافآت	١- ١١ فبراير ٢٠١٦ ٢- ١٠ مارس ٢٠١٦ ٣- ٢١ إبريل ٢٠١٦ ٤- ٢٦ يوليو ٢٠١٦ ٥- ١٣ أكتوبر ٢٠١٦
اللجنة التنفيذية	١- ١٢ فبراير ٢٠١٦ ٢- ٢٧ مارس ٢٠١٦ ٣- ٢٢ إبريل ٢٠١٦ ٤- ٢٦ يوليو ٢٠١٦ ٥- ١٤ أكتوبر ٢٠١٦ ٦- ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦	لجنة سياسات المخاطر	١- ١١ فبراير ٢٠١٦ ٢- ٢١ إبريل ٢٠١٦ ٣- ٢٥ يوليو ٢٠١٦ ٤- ١٣ أكتوبر ٢٠١٦
لجنة التدقيق	١- ١١ فبراير ٢٠١٦ ٢- ١٠ مارس ٢٠١٦ ٣- ٢١ إبريل ٢٠١٦ ٤- ٢ يونيو ٢٠١٦ ٥- ٢٥ يوليو ٢٠١٦ ٦- ١٣ أكتوبر ٢٠١٦ ٧- ١٦ ديسمبر ٢٠١٦	لجنة حوكمة الشركات	١- ١١ فبراير ٢٠١٦ ٢- ١٦ ديسمبر ٢٠١٦

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

اللجنة التنفيذية

تشمل صلاحيات اللجنة التنفيذية، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة في وضع السياسات التنفيذية للبنك ومتابعة تنفيذها.
- تقديم المساعدة لمجلس الإدارة من خلال مراجعة وتقييم وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن القضايا الاستراتيجية للبنك، أو بشأن التطورات الهامة في توجهات وأهداف البنك الاستراتيجية.
- الموافقة على مبالغ الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي للبنك وذلك في نطاق الحدود المخولة لها من قبل مجلس الإدارة.
- تنفيذ المهام الإضافية التي يكلفها بها مجلس الإدارة.
- ممارسة صلاحيات مجلس الإدارة لمعالجة القضايا التي لم يصدر فيها المجلس قراراً في الظروف الطارئة التي يصعب فيها عقد اجتماع مجلس الإدارة، وذلك وفق القوانين ذات الصلة واتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للبنك. ويمكن لمجلس الإدارة أن يقوم بالإجماع بتغيير أو تعديل أي من قرارات اللجنة التنفيذية التي يتم اتخاذها بشأن هذه القضايا.

وفي كافة الأحوال على أعضاء اللجنة التنفيذية ممارسة مهامهم واتخاذ القرارات بشكل يضمن مصالح البنك ومساهميه على أحسن وجه.

لجنة التدقيق

من مهام لجنة التدقيق مراجعة الوضع المالي للبنك وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الأمور المالية والرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والمتطلبات القانونية. أما المسؤوليات الرئيسية فتتضمن:

- مساعدة مجلس الإدارة في (١) الإشراف على دقة التقارير الخاصة بالبيانات المالية ربع السنوية والسنوية للبنك، و(٢) الالتزام بالأنظمة والقوانين، و(٣) نظم الرقابة الداخلية، و(٤) ضمان تأهيل واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وحسن أدائهم.
- الإشراف على أداء وكفاءة التدقيق الداخلي للبنك واستقلال المدقق الداخلي.

توفر لائحة صلاحيات اللجنة التفاصيل الضرورية بشأن عمليات إعداد التقارير المالية وطرق تطويرها، إضافة إلى المسؤوليات بشأن الالتزامات القانونية والأخلاقية. يخضع رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة مباشرة لإشراف لجنة التدقيق ويتبع للرئيس التنفيذي في الأمور الإدارية.

لجنة سياسات المخاطر

تساعد لجنة سياسات المخاطر مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته فيما يتعلق بالضوابط المتبعة لضمان الالتزام بحدود المخاطر التي يحددها البنك والمحددات والحدود التي يمارس البنك في إطارها أنشطته. وتعمل اللجنة بصورة مستمرة على:

- ضمان قيام البنك بصياغة سياسات واقعية لإدارة المخاطر ذات الأهمية والموافقة عليها.
- استلام ومراجعة وبحث وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المقترحات بتعديل حدود المخاطر المسموح بها.
- مراقبة ما إذا كانت الإدارة تحافظ على ثقافة تشجع وتكافئ مناقشة المخاطر المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بفعالية.
- التأكد من أن الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر محددة بوضوح، مع تحمل رؤساء الأقسام للمسؤولية المباشرة. وكذلك التأكد من استقلالية مسؤولي إدارات المخاطر والرقابة عن أنشطة تطوير أعمال البنك.
- ضمان قيام الإدارة بإبلاغ اللجنة على أي استثناء أو تجاوز ملحوظ لحدود المخاطر المسموح بها لمراجعتها.
- التأكد من قيام الإدارة بإعلام اللجنة دورياً على كافة المخاطر ذات الأهمية التي قد تواجه أعمال البنك والإطلاع على الإجراءات المتخذة لمعالجتها بشكل فعال.
- مراجعة حدود المخاطر المسموح بها والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأنشطته، وتشمل:
 - مراجعة تقارير التعرض للمخاطر الائتمانية على أساس الدولة، التصنيف الائتماني، الصناعة/التركيز، القروض المتعثرة وكذلك تقارير اختبار التحمل.
 - استلام التقارير بشأن السيولة ومخاطر السوق (VaR).
 - استلام التقارير بشأن إدارة المخاطر التشغيلية.
 - استلام التقارير بشأن مخاطر أمن المعلومات.
 - استلام التقارير بشأن المخاطر الاستراتيجية.
 - استلام التقارير بشأن مقاييس حدود المخاطر.
 - استلام التقارير بشأن التغيير في موافقات الائتمان أو تمديد الائتمان، ومقاييس مخاطر الائتمان والسوق، وإجراءات مراقبة المخاطر.

لجنة الترشيح والمكافآت

إن الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في ضمان الحفاظ على تقديم مستويات أجور ومكافآت تنافسية حتى يتمكن البنك من الاستمرار في استقطاب والمحافظة وتشجيع الكوادر الكفؤ من أجل تنفيذ استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه. وتشمل مسؤوليات اللجنة، كما هو مبين في لائحة مهام عمل اللجنة، ما يلي:

شؤون التعيين:

- تقييم المهارات والقدرات المطلوبة في المجلس واللجان التابعة له والإدارة العليا.
- القيام بتقييم دوري لمدى تحقق وجود المهارات المطلوبة في مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة منفردين ومجلس الإدارة ككل.
- وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء الإدارة التنفيذية والعليا منفردين والإدارة ككل.
- الإشراف على الأنشطة التعليمية لمجلس الإدارة الخاصة بحوكمة الشركات.
- وضع إجراءات لتحديد المرشحين المناسبين لشغل المناصب الإدارية العليا، وترشيح الأشخاص المؤهلين لشغل هذه المناصب.
- وضع خطة الإطال لأعضاء الإدارة العليا.

شؤون المكافآت:

- مراجعة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ما يلي:
- سياسة المكافآت والحوافز التنفيذية التي تتضمن المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص المعتمدين و/أو متحملي المخاطر الجوهرية.
- السياسات المتعلقة بتعيين والاحتفاظ وتقييم الأداء وعزل أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وفريق الإدارة العليا.
- اعتماد نظام المكافآت ومراقبته ومراجعتها لضمان عمل هذا النظام وفق المخطط له.
- اعتماد مبالغ المكافآت لكل شخص مُعتمد ومتحمل للمخاطر الجوهرية وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المقرر توزيعها مع الأخذ في الاعتبار لإجمالي المكافآت بما يشمل الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.
- مراجعة نتائج اختبار التحمل والاختبار الرجعي قبل اعتماد إجمالي المكافآت المتغيرة المراد توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.

لجنة حوكمة الشركات

دور اللجنة هو مساعدة المجلس في تشكيل ورصد سياسات حوكمة الشركات. وتشمل مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- الإشراف على تطوير ومتابعة سياسات حوكمة الشركات.
- مراقبة التزام البنك بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بحوكمة الشركات.
- مراجعة مهام وتقييم أداء عمل المجلس ولجانه والتوصية إلى المجلس بالتحديثات الضرورية لتحسين نظام ومهام عمل المجلس ولجانه.
- مراجعة تصنيف أعضاء مجلس الإدارة ومراجعة البيانات الصادرة عن أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة العليا بشأن أنشطتهم ومصالحهم الخارجية للتحقق من مدى وجود أي تضارب في المصالح واتخاذ الخطوات المناسبة في هذا الصدد.
- الإشراف على إعداد التقارير العامة للبنك بشأن مسائل حوكمة الشركات.

تقييم مجلس الإدارة

إن نظام ولوائح مهام عمل مجلس الإدارة ولجانه تتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس مرة واحدة سنوياً على الأقل. وقد قام المجلس بمراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من كافة اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، لتقييم الأنشطة الرئيسية خلال العام ومقارنتها بلوائح المهام. فضلاً عن ذلك، تضمن تقييم أداء أعضاء المجلس معايير تقييم يمكن قياسها وتقييماً ذاتياً ورأي رئيس مجلس الإدارة بهذا الخصوص. كما يتم تزويد المساهمين بتقرير عن عمليات التقييم أثناء اجتماع الجمعية العامة السنوي.

الإعداد والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

يتلقى مجلس الإدارة واللجان التابعة له بشكل منتظم التحديثات التي تطرأ على أهم التطورات في المجال التنظيمي وغيرها من المجالات التي تقع في نطاق مسؤولياتهم (مثل التحديثات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية ولوائح المكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي).

ويركز المجلس أيضاً على أهمية توفير فرص التدريب والتطوير لأعضائه. وفي هذا السياق فقد أصدر المجلس قراراً لتشجيع الأعضاء على الحصول على التدريب الذي يرونه ضرورياً، وذلك على نفقة البنك، كما يتم إطلاع الأعضاء باستمرار على فرص التدريب المتوفرة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الإدارة العليا

تتولى الإدارة العليا مسؤولية إدارة أعمال البنك اليومية والمفوضة إليها من قبل مجلس الإدارة، ويتولى الرئيس التنفيذي رئاسة هذه الإدارة ويساعده رئيس الشؤون المالية، ورئيس إدارة المخاطر، ورئيس إدارة العمليات، ورئيس الأعمال المصرفية للشركات، ورئيس الأعمال المصرفية للأفراد، ورئيس إدارة الاستثمار والخزينة، ورئيس تقنية المعلومات، ورئيس الموارد البشرية، وقد وردت تفاصيل السيرة الذاتية للمدراء التنفيذيين في الصفحة رقم 0٤ من التقرير السنوي.

ولمساعدة الرئيس التنفيذي تم تشكيل اللجان الإدارية التالية:

- لجنة الإدارة
- لجنة المخاطر للمجموعة
- لجنة الموجودات والمطلوبات
- لجنة الموارد البشرية
- لجنة أمن المعلومات
- لجنة المخاطر التشغيلية

وتستمد هذه اللجان صلاحياتها من الرئيس التنفيذي وفقاً للسلطات والحدود التي يقرها له مجلس الإدارة.

يتطلب من الإدارة العليا تطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة التي يقرها مجلس الإدارة في إطار استراتيجية وأهداف البنك التي يضعها المجلس وذلك لإدارة الأعمال اليومية لأنشطة البنك.

وقد صدرت خطابات التعيين إلى فريق الإدارة العليا لتحديد مسؤولياتهم وواجباتهم للمساعدة والمساهمة في الأمور التالية:

- تحديد الأهداف الاستراتيجية وتوجه البنك.
 - وضع الميزانية السنوية وخطة العمل للبنك.
 - ضمان وجود وتنفيذ السياسات العليا الخاصة بكافة أعمال للبنك.
 - وضع الأطر الخاصة بإدارة المخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها.
 - تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء استناداً على مستوى المخاطر المحدد.
 - المراجعة الدورية لأداء الأقسام المختلفة واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الحاجة.
 - التأكد من أن البنك ينفذ جميع أنشطته وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والالتزام بالقوانين وبقواعد السلوك المهني.
 - العمل على جعل البنك مثلاً يحتذى به في الالتزام بأفضل الممارسات المهنية وخدمة العملاء.
- كما أشارت خطابات التعيين إلى أن هذه الواجبات تعتبر إضافة إلى مسؤولياتهم الوظيفية المحددة والأهداف التي وضعت لهم حسب ما جاء في دليل سياسات البنك.

الأجور والمكافآت

تحدد سياسة إجمالي الأجور والمكافآت بالبنك، والتي تشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة البنك تجاه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الرئيسية التي روعيت في وضع هذه السياسة.

اتبعت البنك ممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠١٤، وقام بتحديث إطار العمل الخاص لديه بالمكافآت المتغيرة. وقد اعتمد مجلس الإدارة إطار عمل سياسة ومكونات التحفيز المعدلة وحصل على موافقة المساهمين عليها في اجتماع الجمعية العامة في ٢٠١٥، وفيما يلي ملخص لأهم سمات إطار العمل الخاص بالمكافآت.

استراتيجية المكافآت

إن من سياسة البنك في الأجور والمكافآت تقديم مستوى تنافسي من إجمالي الأجور لجذب والحفاظ على الموظفين الكفاء المؤهلين وتحفيزهم. فالدافع الرئيسي وراء سياسة البنك للمكافآت المتغيرة هو الثقافة القائمة على مستوى الأداء التي توأمت بين مصالح الموظفين ومصالح مساهمي البنك. وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعية من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل تحقيق نتائج على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. وقد وضعت هذه الاستراتيجية بهدف مشاركة نجاحات البنك ومواءمة حوافز الموظفين مع إطار المخاطر.

تعتبر كفاءة الموظفين والتزامهم على المدى الطويل هما العاملان الأساسيان لنجاح البنك. ولهذا يسعى البنك إلى جذب والاحتفاظ بأفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة باستمرار في العمل لدى البنك وتحفيزهم من أجل مصلحة المساهمين على المدى الطويل. وتتألف حزمة المكافآت لدى البنك من العناصر الرئيسية التالية:

- الأجر الثابت
- المزايا
- مكافآت الأداء السنوية
- برنامج أسهم المنحة المؤجلة

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال المطبق لدى البنك أن البنك يعمل وفق معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة الأجور والمكافآت لديه حيث تخضع كافة أمور الأجور والمكافآت والامتثال الكامل للمتطلبات الرقابية لإشراف لجنة الترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

وتأخذ سياسة المكافآت لدى البنك بعين الاعتبار دور كل موظف وتحدد التوجيهات بناء على مدى كون الموظف متحمل لمخاطر جوهرية و/أو شخصي مُعتمد في دوائر الأعمال أو وظائف الرقابة أو الدعم. الشخص المعتمد هو الموظف الذي يستلزم تعيينه الموافقة المسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره في البنك كما يُعتبر الموظف متحملاً لمخاطر جوهرية إذا كان يرأس إحدى دوائر الأعمال العامة وأي شخص يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملموس على حجم المخاطر لدى البنك.

مكافآت مجلس الإدارة

تتحدد مكافآت مجلس الإدارة من قبل الشركاء وبما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك، وترتبط المكافآت بالحضور الفعلي للاجتماعات. ويُعتمد هيكل ومستوى مكافآت أعضاء المجلس في اجتماع الجمعية العامة ويتكون مما يلي:

- أتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- علاوة تغطية نفقات السفر والإقامة عند حضور اجتماعات المجلس واللجان التابعة له.
- مبلغ ثابت ومحدد مسبقاً يمثل الأتعاب السنوية لأعضاء المجلس.

بلغ مجموع الأجر والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في ٢٠١٦، ١٠ مليون دولار أمريكي [٢٠١٥: ٨,٦ مليون دولار أمريكي] من بينها ٣ مليون دولار أمريكي [٢٠١٥: ٣,٣ مليون دولار أمريكي] دفعت لأعضاء مجلس الإدارة.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافآت المتغيرة هي مكافآت تتعلق بالأداء وتتألف في المقام الأول من مكافأة الأداء السنوي. وترتبط المكافآت السنوية باعتبارها جزءاً من المكافآت المتغيرة للموظفين بتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة كل سنة والأداء الفردي للموظفين في تحقيق هذه الأهداف ومدى إسهامهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

اتبع البنك إطار عمل معتمد من قبل مجلس الإدارة بهدف تحقيق الشفافية بين المكافآت المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم إطار العمل على أساس الجمع بين الأداء المالي والعوامل غير المالية الأخرى لتحقيق الحزمة المستهدفة لمكافآت الموظفين وذلك قبل النظر في أي تخصيص للمكافأة لدوائر الأعمال وللموظفين بشكل فردي. وفي إطار العمل المتبع في تحديد حزمة المكافآت المتغيرة، تهدف لجنة الترشيح والمكافآت إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل والتي تشمل المؤشرات الربحية والملاءة المالية والسيولة والنمو. وتتضمن عملية إدارة الأداء تحديد الأهداف بالشكل المناسب لوحدة الأعمال ذات الصلة والموظفين المعنيين.

يبدأ البنك عند تحديد مقدار المكافآت المتغيرة بوضع أهداف محددة ووضع مقاييس تصاعدي يمكن مقارنته في السوق وتحديد أهداف الربح وغير ذلك من مقاييس الأداء النوعية والتي ينتج عنها في نهاية المطاف حزمة تنازلية مستهدفة للمكافآت. ثم يتم تعديل حزمة المكافآت بحيث تراعي المخاطر من خلال استخدام المقاييس المعدلة حسب المخاطر.

ومن أجل ضمان المواءمة بين ما يُدفع للموظفين واستراتيجية الأعمال، يقوم بنك الخليج الدولي بتقييم أداء البنك ككل وأداء الأقسام والأفراد مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة المدى التي تم تلخيصها بما يتماشى مع تخطيط الأعمال وعملية إدارة الأداء. ويُراعى في هذا التقييم الالتزام بقيم البنك ومقاييس المخاطر والامتثال، وقبل كل شيء العمل بنزاهة. وبشكل عام، يكون الحكم على هذا الأداء ليس فقط بناء على ما تم تحقيقه على المدى القصير أو الطويل، ولكن أيضاً وبشكل هام بناء على كيفية تحقيق ذلك إذ من شأن هذه النقطة الأخيرة أن تسهم في استدامة العمل على المدى الطويل.

دور لجنة الترشيح والمكافآت ومدار تركيزها

تشرف لجنة الترشيح والمكافآت على كافة سياسات المكافآت المقدمة لموظفي البنك. حيث تعتبر اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وممارسات وخطط الأجر والمكافآت الحاكمة لها. كما تضطلع بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعتها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. وهي مسؤولة عن وضع المبادئ وإطار عمل الحوكمة لكافة قرارات الأجر والتعويضات. وتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم المخاطر لدى البنك.

بلغ مجموع المكافآت المدفوعة لأعضاء لجنة الترشيح والمكافآت خلال العام على شكل أتعاب خاصة بحضور جلسات الاجتماعات ٤٥,٠٠٠ دولار أمريكي [٢٠١٥: ٤٥,٠٠٠ دولار أمريكي].

المستشارون الخارجيون

تم تعيين مستشارين خلال عام ٢٠١٤ لتقديم المشورة إلى البنك بشأن التعديلات المدخلة على سياسة المكافآت المتغيرة لديه حتى تتماشى مع الممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومع المعايير المعهودة في المجال. واشتمل على المساعدة في وضع خطة مناسبة للحوافز على أساس منح الأسهم. كما عينت لجنة الترشيح والمكافآت مستشارين خلال العام لأداء مقارنة مرجعية للأجر من أجل مساعدتهم في مراجعة إجمالي الأجر والمكافآت التي يقدمها البنك.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تنطبق مبادئ هذه السياسة الخاصة بالمكافآت على مستوى المجموعة. على أن تطبيق متطلبات التأجيل وإصدار الأدوات غير النقدية للفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنك تحدد اللوائح المحلية السارية والقواعد المتبعة في السوق.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي في مقابل استراتيجيات الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. ويتأكد البنك من أن إجمالي المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدة رأس المال.

ويُراعى في حزمة المكافآت أداء البنك والذي يُنظر فيه في سياق إطار إدارة المخاطر لدى البنك. وهذا يضمن تشكيل حزمة المكافآت المتغيرة حسب اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة على مستوى البنك.

يُراعى في تحديد حجم حزمة المكافآت المتغيرة وتخصيصها كامل نطاق المخاطر الحالية والمحتملة، ومنها:

- رأس المال المطلوب لدعم المخاطر التي تم تحملها.
- مستوى مخاطر السيولة المُفترض عند أداء الأعمال.
- الاتساق مع توقيت ومدى احتمال تحقق العوائد المستقبلية المحتملة المتضمنة في الأرباح الحالية.

وتطلع لجنة الترشيح والمكافآت دوماً على أداء البنك بالاعتماد على إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة الترشيح والمكافآت هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان الموازنة بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

التعديلات حسب المخاطر

يمتلك البنك إطاراً لتقييم المخاطر اللاحقة، وهو تقييم نوعي لدعم اختبار الأداء الفعلي مقابل افتراضات المخاطر.

وفي السنوات التي يعاني فيها البنك من خسائر جوهريّة في أدائه المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- يكون هناك انخفاض كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة لدى البنك
 - على المستوى الفردي، يعني أداء البنك الضعيف عدم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للأفراد، وبالتالي ستخفض معدلات أداء الموظف
 - هبوط قيمة الأسهم أو المكافآت المؤجلة
 - تغيرات محتملة في فترات الاستحقاق والتأجيل الإضافي المطبق على المكافآت غير المستحقة
 - وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لأي خسارة كبيراً، يجوز هنا مراعاة حق تعديل أو استرداد المكافآت السابقة.
- يمكن للجنة الترشيح والمكافآت بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة ترشيح واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

تقيم لجنة الترشيح والمكافآت بعناية الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت بناء على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي لا يزال توقيتها واحتمالية تحقيقها غير مؤكدة. وتتخذ اللجنة قراراتها بناء على تقييم الوضع المالي للبنك وتطلعاته المستقبلية.

يتبع البنك اجراءات رسمية وشفافة لتعديل حزمة المكافآت حسب جودة الأرباح. ويسعى البنك إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة، فإذا كانت الأرباح ليست بالمستوى المطلوب، فسوف يتم تعديل قاعدة الأرباح وفق تقدير لجنة الترشيح والمكافآت.

ولكي يحصل البنك على أي تمويل لتوزيع حزمة المكافآت فلا بد أن تتحقق الأهداف المالية، ومن شأن مقاييس الأداء ضمان أن إجمالي المكافآت المتغيرة تنقلص عموماً بشكل جوهري عندما يكون هناك أداء مالي ضعيف أو سلبي. كما تخضع حزمة المكافآت المستهدفة كما هو موضح أعلاه لتعديلات المخاطر بما يتوازى مع إطار عمل الارتباط والتعديل حسب المخاطر.

مكافآت إدارات الرقابة

يسمح مستوى مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم للبنك بتوظيف ذوي الخبرة والكفاءات العالية في هذه الإدارات. ويضمن البنك أن مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم مرجحة في صالح المكافآت الثابتة وأما المكافآت المتغيرة لهذه الإدارات فتستند على تحقيق أهداف وظيفية ولا ترتبط بالأداء المالي لمجال الأعمال الذي يتم مراقبته.

ويطلع نظام إدارة الأداء لدى البنك دوراً محورياً في قياس أداء إدارات الرقابة والدعم على أساس الأهداف الموضوعية لها. وترتكز هذه الأهداف بشكل كبير على الأهداف غير المالية والتي تشمل المخاطر والرقابة والامتثال والاعتبارات الأخلاقية وكذلك بيئة السوق والبيئة الرقابية فضلاً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل إدارة.

المكافآت المتغيرة لإدارات الأعمال

تحدد المكافآت المتغيرة لإدارات الأعمال بشكل رئيسي بمدى تحقيق أهداف الأداء الأساسية المحددة من خلال نظام إدارة الأداء. وتشمل هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية منها السيطرة على المخاطر واعتبارات الامتثال والاعتبارات الأخلاقية وكذلك بيئة السوق والبيئة التنظيمية.

إطار تقييم المخاطر

يوازي إطار تقييم المخاطر لدى البنك بين المكافآت المتغيرة وحجم المخاطر التي يواجهها لبنك وتضمن أيضاً سياسة المكافآت لدى البنك تقليل قابلية إقدام الموظفين على أخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية. ويراعي البنك تطبيق المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر والتعديلات حسب المخاطر بهدف ضمان أن سياسات المكافآت لدى البنك تتماشى مع مستوى المخاطر المقبولة لديه.

تأخذ لجنة الترشيح والمكافآت بعين الاعتبار كون سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع توزيع مخاطر البنك. ويضمن تطبيق إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي، التقييم الدقيق لممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة والتي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون.

مكونات المكافآت المتغيرة

تتألف المكافآت المتغيرة من المكونات الرئيسية التالية:

النقد المقدم	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
النقد المؤجل	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً على أساس تناسبي على مدى ٣ سنوات.
مكافآت الأسهم المقدمة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه وإصداره في شكل أسهم فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
الأسهم المؤجلة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدى ٣ سنوات.

تخضع كافة المكافآت المؤجلة لأحكام الضبط، ويتم صرف كافة مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد ستة (٦) أشهر كفترة احتجاز من تاريخ الاستحقاق، ويرتبط عدد مكافآت الأسهم بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد برنامج حوافز الأسهم لدى البنك. ويتم صرف أي أرباح على هذه الأسهم للموظف جنباً إلى جنب مع الأسهم (أي بعد فترة الاحتجاز).

- زيادة / تقليل التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي
- امكانية إجراء تأجيلات اضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم
- الاستعادة من خلال تعديلات الضبط والاسترداد

إطار الضبط والاسترداد

من شأن أحكام الضبط والاسترداد الخاصة بالبنك أن تتيح للجنة الترشيح والمكافآت تحديد، متى كان ذلك ملائماً، ما إذا كانت العناصر غير المستحقة بموجب خطة المكافآت المؤجلة يمكن إسقاطها / تعديلها أو ما إذا كان يمكن استرداد المكافآت المتغيرة المقدمة في حالات معينة، والقصد من ذلك هو تمكين البنك من الاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي تستند إليها قرارات منح المكافآت تثبت عدم انعكاس الأداء المماثل على المدى الطويل. تشتمل جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تمكن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي تأثيراً جوهرياً ضاراً على البنك خلال عام الأداء المعني، وتنفرد لجنة الترشيح والمكافآت دون غيرها باتخاذ أي قرار باستعادة مكافأة أحد الأفراد.

من شأن أحكام الضبط والاسترداد السماح للبنك بتحديد، متى كان ذلك ملائماً، ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر المستحقة/غير المستحقة في إطار خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة. وفيما يلي بعض الحالات دون حصر:

- وجود أدلة معقولة بسوء تصرف الموظف أو ارتكابه خطأً جوهري مما يتسبب في الإضرار بسمعة البنك أو حيثما تصل تصرفات الموظف إلى حد سوء السلوك أو عدم الكفاءة أو الإهمال.
- تعرض إدارة عمل الموظف لتراجع جوهري في الأداء المالي أو إخفاق جوهري في إدارة المخاطر أو إعادة صياغة جوهرياً للبيانات المالية للبنك.
- تضليل الموظف بتعمد للسوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك.
- وجود تدهور كبير في الوضع المالي للبنك أو تكبد إحدى إدارات الأعمال بالبنك لخسائر مادية.

يمكن استخدام إجراء الاسترداد إذا كان ضبط النسبة غير المستحقة غير كافٍ بالنظر إلى طبيعة المسألة وحجمها.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت المؤجلة

يخضع الموظفون من الدرجة الاثنا عشر (١٢) فما فوق لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك على النحو التالي:

مكونات المكافآت المتغيرة	تخصيص المكافأة المتغيرة				
	الرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيون وأعلى خمس موظفين مرتباً من إدارات الأعمال	الدرجة ١٢ فأعلى	مدة التأجيل	الاحتجاز	الضبط
النقد المقدم	%٤٠	%٠	لا يوجد	-	نعم
الأسهم المقدمة	-	%١٠	لا يوجد	٦ أشهر	نعم
النقد المؤجل	%١٠	-	٣ سنوات*	-	نعم
الأسهم المؤجلة	%٠	%٤٠	٣ سنوات*	٦ أشهر	نعم

* يتم استحقاق النقد و/أو الأسهم المؤجلة على أساس تناسبي على مدى ٣ سنوات.

يمكن أن تزيد لجنة الترشيح والمكافآت من تغطية الموظفين الذين يخضعون لترتيبات التأجيل على أن يكون ذلك حسب تقييمها لحجم الأدوار والمخاطر التي يتحملها هؤلاء الموظفون.

تفاصيل المكافآت المدفوعة

مجلس الإدارة	
ألف دولار أمريكي	
٢٠١٥	٢٠١٦
٤٣٤	٤٤٣
١,١٤٨	١,٢٠٩
٩٩٥	١,٢٧٢
٢,٥٧٧	٢,٩٢٤

- أتعاب حضور جلسات المجلس
- أتعاب سنوية ثابتة
- أخرى*

الإجمالي

* يمثل بدل تغطية مصاريف السفر والإقامة أثناء حضور اجتماعات المجلس واللجان.

الموظفون

٢٠١٦										عدد الموظفين	ألف دولار أمريكي
مكافآت متغيرة					مكافآت مضمونة	مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت ثابتة		عدد الموظفين		
مؤجلة		مقدمة					نقداً / (أسهم)	نقداً / (أسهم)			
الإجمالي	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم	نقداً	نقداً / (أسهم)	نقداً / (أسهم)	أخرى	نقداً		
٤,٩١١	-	٩٨٧	١٨٩	١٠	٨٠٧	-	-	٢٦٩	٢,٦٤٩	٥	الاشخاص المعتمدين
٣,٣٣٦	-	٢٦٤	٢٩	٣٠	٢٩١	-	-	٣٠١	٢,٤٢١	١٠	- وحدات الأعمال
٢,٦٦٩	-	١٩٢	٨	٣٨	٢٢٣	-	-	٢١٩	١,٩٨٩	٨	- الرقابة والدعم
٣٧,١١٩	-	١٧٢	-	٤٣	٢,٨٨٠	-	-	٥,٣٣٤	٢٨,٦٩٠	٢٥٥	المتحملون لمخاطر جوهريّة
٨٧,٦٥٠	-	-	-	-	٩,٤٣١	-	-	١٢,٦٧٦	٦٥,٥٤٣	٨٣٣	موظفون آخرون
١٣٥,٦٨٥	-	١,٦١٥	٢٢٦	١٢١	١٣,٦٣٢	-	-	١٨,٧٩٩	١٠١,٢٩٢	١,١١١	موظفون في الخارج
											الإجمالي

تشمل تكاليف الموظفين الأخرى المذكورة في بيان الدخل الموحد والتي لم يتم ذكرها في الجدول السابق والبالغة ١,٣ مليون دولار أمريكي، تكاليف الموظفين غير المباشرة مثل التدريب والتوظيف واشتراكات التأمين على الحياة والاختلاف بين نفقات الموظفين المستحقة والمبالغ المدفوعة.

٢٠١٥											
ألف دولار أمريكي	مكافآت متغيرة										
	مؤجلة		مقدمة		مكافآت مضمونة	مكافآت ممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	مكافآت ثابتة		عدد الموظفين		
	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم			أخرى	نقداً			
الإجمالي											
٥,٤٧٩	-	٩٧٦	١٨٤	١٤	٨٠٧	-	-	٣٣٥	٣,١٦٢	٨	الاشخاص المعتمدين
٤,٦٥٢	-	٣٥٣	٣٠	٥١	٤٣٥	-	-	٣٧١	٣,٤١١	١٣	- وحدات الأعمال
٢,٥٦٠	-	١٨٩	١٣	٣١	٢٠٧	-	-	٢٦٢	١,٨٥٩	٨	- الرقابة والدعم
٣٤,٨١٢	-	١٩٩	-	٥٠	٢,٩٥٨	-	-	٤,٤٤١	٢٧,١٦٥	٢٥٤	المتحملون لمخاطر جوهريّة
٧٤,٨٤١	-	-	-	-	٧,٨١٥	-	-	١١,٣٩٩	٥٥,٦٢٧	٨٢٣	موظفون آخرون
١٢٢,٣٤٤	-	١,٧١٧	٢٢٧	١٤٦	١٢,٢٢٢	-	-	١٦,٨٠٧	٩١,٢٢٤	١,١٠٦	موظفون في الخارج
											الإجمالي

تشمل تكاليف الموظفين الأخرى المذكورة في بيان الدخل الموحد والتي لم يتم ذكرها في الجدول السابق والبالغة ٦,١ مليون دولار أمريكي، تكاليف الموظفين غير المباشرة مثل التدريب والتوظيف واشتراكات التأمين على الحياة والاختلاف بين نفقات الموظفين المستحقة والمبالغ المدفوعة.

المكافآت المؤجلة

٢٠١٦					
المجموع ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	أسهم		نقداً ألف دولار أمريكي	
		ألف دولار أمريكي	العدد		
١,٩٥٦	-	١,٧٣٣	١,٧٩٤,٤٥٨	٢٢٣	الرصيد الافتتاحي
٢,٠٩٠	-	١,٨٦٣	١,٩٢٨,٧٤٤	٢٢٧	المكافآت التي تم منحها
(٧٩٩)	-	(٧٢٤)	(٧٤٩,٣٧٢)	(٧٥)	المكافآت التي تم دفعها/إصدارها
-	-	-	-	-	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
(٩)	-	(٩)	-	-	تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة
٣,٢٣٨	-	٢,٨٦٣	٢,٩٧٣,٨٣٠	٣٧٥	الرصيد الختامي*

* تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٣١-١٢-٢٠١٦

مكافآت نهاية الخدمة

بلغت تكاليف مكافآت نهاية الخدمة خلال العام ٥٦٣,٤١٩ دولار أمريكي [٢٠١٥: ٢١٩,٨٧٨ دولار أمريكي]، منها تم دفع مبلغ وقدره ٢٢٢,٧١٦ دولار أمريكي [٢٠١٥: ١٥٣,٦٤٥ دولار أمريكي] كأعلى مكافأة منحت لموظف واحد.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الإتصال المؤسسي

يلتزم البنك بسياسة إعلامية تتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وتضمن الإفصاح والتواصل مع كل من لهم علاقة بالبنك بشفاافية وشمولية وبتوقيت مناسب لتعكس بشكل صحيح طبيعة الأعمال والتعقيدات والمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك، وتشمل وسائل الإفصاح التقرير السنوي وكتيبات البنك والنشرة الدورية والبيانات التي توزع على وسائل الإعلام.

كذلك يتسم الموقع الإلكتروني للبنك (www.gib.com) بالشفافية ويوفر معلومات شاملة عن البنك وإنجازاته ورؤيته ورسالته وقيمه واستراتيجيته وأهدافه وقواعد السلوك المهني والبيانات المالية لآخر خمسة أعوام على الأقل، بالإضافة إلى البيانات المالية للخمس سنوات السابقة على الأقل والنشرات الصحفية.

قواعد السلوك المهني

يتوفر في الموقع الإلكتروني للبنك معلومات عن قواعد السلوك المهني التي أقرها مجلس الإدارة وتتضمن قواعد سلوكية محددة تسري على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك وتسعى إلى تعزيز الأداء المهني والأخلاقي ومنع تضارب المصالح.

وتهدف لائحة قواعد السلوك في البنك إلى إرشاد أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم تجاه كافة الجهات المعنية بالبنك (المساهمين، العملاء والموظفين والسلطات المعنية والموردين والجمهور والدول التي يعمل بها البنك) والالتزام بكافة القوانين والأنظمة ذات الصلة.

وتفصّل قواعد السلوك مجموعة من الشئون المتعلقة بتطبيق القانون والالتزام بأفضل الممارسات المهنية مثل: تحمل المسؤولية والأمانة والعدل والأخلاق، تجنب تضارب المصالح، المحافظة على ممتلكات البنك وبياناته، الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء، الالتزام بقوانين عدم تسريب المعلومات أو الاستفادة منها في الأعمال، الحيلولة دون حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مكافحة الرشوة والفساد، عدم تلقي الهدايا الثمينة وكشف التجاوزات إن حدثت.

يتم تذكير جميع الموظفين واعضاء مجلس الإدارة سنوياً بواجبهم وفق قواعد السلوك ويطلب من الجميع التوقيع على إقرار باستلامهم نسخة من قواعد السلوك المهني وقراءتها وفهمها، والتعهد بالالتزام بما ورد فيها وكذلك الاقرار بأنه في حال وجود أي مخاوف بشأن أي خرق لقواعد السلوك، فسوف يرفع الأمر إلى الشخص المعني في البنك وفقاً لهذه القواعد.

بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على جميع موظفي البنك التوقيع على إقرار بشأن الإفصاح عن أي وظيفة أخرى أو أي نشاط آخر قد يمارسونه من أجل ضمان تجنب تضارب المصالح. وتوجه هذه القرارات إلى قسم الموارد البشرية بالبنك. وبالمثل، فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الإدارة يقومون بالتوقيع على إقرار مماثل يوجه إلى لجنة حوكمة الشركات.

الإفصاح وتوفير المعلومات

يتم نشر التقارير السنوية أيضاً في موقع البنك الإلكتروني ويمكن الوصول إلى هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم. وتشمل هذه المعلومات تقارير الإدارة حول أعمال البنك وتحليلها مفصلاً لإدارة المخاطر والبيانات المالية. وتعكس التقارير المالية أحدث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة في عام ٢٠١٦.

وتعكس سياسة الإفصاح التي وافق عليها مجلس الإدارة الالتزام بمتطلبات الركيزة الثالثة من معايير اتفاقية بازل الثالثة وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية ومخاطر البنك لجميع الأطراف المعنية.

سياسة التعامل مع شركاء الأعمال

إن سياسة البنك بشأن التعامل مع شركاء أعمال البنك التي وافق عليها مجلس الإدارة تحدد كيفية التعامل مع هذه الأطراف. وتبين هذه السياسة الأطراف التي تعتبر مرتبطة بالبنك وفقاً للمعايير التي حددها مصرف البحرين المركزي وتفرض حدوداً للتعامل مع هذه الأطراف متوافقة أو أكثر تشدداً من معايير المصرف المركزي. وتوضح هذه السياسة المسؤوليات الداخلية لإبلاغ مصرف البحرين المركزي بمخاطر البنك لدى الأطراف المرتبطة بالبنك والمخاطر التي ستسجل في البيانات المالية والتقارير السنوية للبنك بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتبعة.

سياسة التعامل مع الأطراف ذات الصلة

يتبع البنك سياسة معتمدة من مجلس الإدارة في عملية إقرار المعاملات مع الأطراف ذات الصلة. يتم إجراء المعاملات مع المساهمين وفق المخاطر والودائع الواردة منهم، في حالة تقديم قروض لأطراف ذات علاقة، يتم الموافقة عليها بناءً على السلطات والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي، فإذا كانت تتجاوز تلك الصلاحيات فلا بد من الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة. ولا يقوم البنك بمنح قروض لأعضاء مجلس الإدارة. ويتم التعامل مع الودائع الواردة من أعضاء مجلس إدارة البنك على أساس عادي وفق الأسعار السائدة في السوق. وينبغي الملاحظة أن المادة ١٦ من النظام الأساسي للبنك تمنع أعضاء مجلس الإدارة من تحقيق أي مصلحة شخصية، مباشرة أو غير مباشرة، من أي صفقة خاصة بالبنك.

جميع القروض الممنوحة لأعضاء الإدارة التنفيذية (بما فيهم الرئيس التنفيذي ومرؤوسيه المباشرين) وسائر موظفي البنك تخضع للسياسات الخاصة بالموظفين. وتتم مراجعة تلك السياسات من قبل لجنة الترشيح والمكافآت مرة واحدة سنوياً على الأقل. كما يجب مراجعة مجلس الإدارة في جميع المعاملات للشركات ذات العلاقة بأعضاء مجالس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.

المعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

لقد فوض البنك الصلاحيات الائتمانية إلى الرئيس التنفيذي بناءً على جدول تقييم المخاطر. وإذا وجد الرئيس التنفيذي أن مخاطر أي معاملة تتجاوز حدود التفويض الممنوح له، فإن المعاملة تحتاج حينئذٍ إلى موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة.

الالتزام بالأنظمة والقوانين

أقر مجلس الإدارة أطر الالتزام بالأنظمة والقوانين التي تؤكد السعي الجاد لتطبيق أفضل الممارسات المهنية في كل أعمال البنك وتعكس التزام البنك بتنفيذ كافة الأنظمة والقوانين المعمول بها. وبناء على ذلك فإن من مهام قسم مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين مساعدة الإدارة العليا في ضمان التزام جميع أعمال البنك وموظفيه بالقوانين والقيام بها وفقاً لأفضل المعايير المهنية. ويمكن لرئيس قسم مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين للمجموعة اللجوء إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق إذا استدعى الأمر ذلك.

وتأكيداً لأهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين يقوم الرئيس التنفيذي سنوياً بإصدار خطاب إلى جميع الموظفين لتذكيرهم بضرورة الالتزام بكل القوانين والأنظمة التي تنطبق على أعمال البنك، وقد تم تضمين الالتزام الجيد كمعيار دائم في التقييم السنوي لأداء الموظفين.

مكافحة غسل الأموال

تتوافق أنظمة وإجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع القوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين. وتعكس هذه المتطلبات القانونية والرقابية إلى حد كبير توصيات فريق العمل المالي (FATF) الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كافة مكاتب البنك وفروعه وشركائه التابعة. وتلتزم فروع ومكاتب البنك الخارجية بقوانين وأنظمة الدول التي تتواجد فيها، ويتم تطبيق الإجراءات الأشد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إذا تفاوتت القوانين المحلية.

تهدف النظم والإجراءات المتبعة إلى التعامل فقط مع العملاء الذين يمكن التحقق إلى حد معقول من أن هويتهم ونشاطاتهم التجارية قانونية، وإلى الحصول على والاحتفاظ بالمعلومات الضرورية عنهم، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما أن هذه النظم تحث على توفير التدريب المستمر للموظفين، وتتم مراجعتها مع المدقق الخارجي للتأكد من فعاليتها. وتمنع إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك التعامل مع البنوك التي ليس لها مقرات حقيقية. ولضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم إنشاء قسم خاص يتألف من رئيس قسم الالتزام بالأنظمة والقوانين للمجموعة ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة ومساعديه وعدد من الموظفين.

إطار عمل الحوكمة - تقرير المدقق الداخلي

تقوم دائرة التدقيق الداخلي بمراجعة إطار الحوكمة سنوياً كمشروع منفصل منذ إدخال قواعد حوكمة الشركات في العام ٢٠١٠. ووفقاً لذلك، جرت آخر عملية تدقيق لإطار الحوكمة في شهر مارس من العام ٢٠١٦. والغرض من هذا التدقيق هو توفير مستوى من الضمان حول عمليات الحوكمة داخل البنك. وشمل نطاق التدقيق مراجعة السياسات والإجراءات والممارسات القائمة التي يتبعها البنك في ضوء قواعد مصرف البحرين المركزي المتضمنة في قسم الضوابط العليا (HC) من الدليل الإرشادي (المجلد الأول).

وأكد تقرير المدقق الداخلي أن إطار حوكمة الشركات في بنك الخليج الدولي يعمل بفعالية كإطار للرقابة على المخاطر الناتجة عن الأعمال الحالية للبنك.

حالة الالتزام بقواعد مصرف البحرين المركزي (القسم HC)

يلتزم بنك الخليج الدولي بتنفيذ متطلبات مصرف البحرين المركزي بشأن حوكمة الشركات التي ذكرت في القسم "HC" من الدليل الإرشادي للمصرف، وفيما يلي تفسير للمتطلبات التي لم يتم الالتزام بها عام ٢٠١٦:

ينص المتطلب رقم "HC-٧٠٢" من قسم الضوابط العليا على ضرورة حضور كافة أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات الجمعية العامة وقيامهم بالإجابة على الأسئلة التي يطرحها المساهمون في أي اجتماع مخصص لهم.

وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية تأسيس البنك الصادرة بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي أدخلت عليها، فإن البنك يخضع لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي ("الوثائق التأسيسية") وفي حال وقوع أي تضارب بين الوثائق التأسيسية للبنك والقوانين الأخرى في مملكة البحرين، فإن البنك يلتزم بما جاء في الوثائق التأسيسية. ونتيجة لذلك، لم يتم تبني بعض المتطلبات الواردة في القسم "HC-١" و"HC-٤" و"HC-٥" التي تتضارب مع النظام الأساسي للبنك، بما في ذلك طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومتطلبات حضور اجتماعات المجلس ومنع استخدام التفويض في اجتماعات مجلس الإدارة وإجمالي مكافآت أعضاء المجلس.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

١. معالي جماز بن عبدالله السحيمي (أ)
رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٨
المملكة العربية السعودية

شغل معالي جماز بن عبدالله السحيمي منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لهيئة السوق المالية، وهي الهيئة الرقابية لسوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية. وعمل معاليه وكيلاً لمحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي بعد أن التحق بمؤسسة النقد كمدير عام للرقابة على البنوك. كما شغل منصب نائب المدير العام لصندوق التنمية الصناعية السعودي وتم تعيينه نائباً لرئيس مجلس إدارة الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار). في السابق انتخب عضواً في مجالس إدارة العديد من الشركات الرائدة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية والمؤسسة العامة للبترول والمعادن والشركة الوطنية للتأمين التعاوني والبنك السعودي العالمي (الذي تم دمجها لاحقاً مع بنك الخليج الدولي في عام ١٩٩٩). ويحمل معالي جماز السحيمي درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة واشنطن في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع معاليه بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٤٢ عاماً.

٢. معالي الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان
استقال من المجلس في ٢ نوفمبر ٢٠١٦
نائب رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٥
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩
المملكة العربية السعودية

يتأخر معالي الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة العربية السعودية بعد أن شغل مناصب عدة من ضمنها منصب عضو مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة الشركة الوطنية للخدمات الجوية (ناس القابضة) في المملكة العربية السعودية، وكان أيضاً عضواً في الهيئة الاستشارية للمجلس الاقتصادي الأعلى سابقاً، وقبل ذلك شغل عدة مناصب في البنك السعودي البريطاني، بما في ذلك نائب العضو المنتدب ومدير عام الخدمات المصرفية الشخصية، كما عمل سابقاً في الصندوق السعودي للتنمية، وشغل معالي سليمان الحمدان عضو مجلس الأمناء في جامعة الإمامة وكذلك عضو سابق في الهيئة الاستشارية لكلية الإدارة الصناعية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وكذلك عضو الهيئة الاستشارية لكلية إدارة الأعمال في جامعة الأمير سلطان في المملكة العربية السعودية. كما شغل معالي الأستاذ سليمان الحمدان سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة السعودي الهولندي المالية وعضوية مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة والشركة الأهلية للتأمين التعاوني. حصل على بكالوريوس في العلوم الإدارية من جامعة الملك سعود وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة نيوهيفين بالولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع معاليه بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٧ عاماً.

٣. البروفيسور عبدالله بن حسن عبدالقادر (أ) (ر) (و)
انتخب نائباً لرئيس مجلس الإدارة في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩
المملكة العربية السعودية

يرأس البروفيسور عبدالقادر مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية. كما يسهم في مجالس الإدارة في عدد من الشركات، منها: الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل) ومجموعة الفيصلية والشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار). ويرأس لجنة السياسات والاشراف في شركة السوق المالية ولجنة مراقبة جودة الأداء المهني بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وعمل الدكتور عبدالقادر أستاذاً في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وكان عضواً في أول مجلس لهيئة السوق المالية السعودية خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩، وأسهم خلال وجوده في الهيئة في إقرار لائحة حوكمة الشركات، وواصل العمل على تعزيز الحوكمة في دول مجلس التعاون رئيساً تنفيذياً مؤسساً لمعهد أعضاء مجلس الإدارة الخليجي. والبروفيسور عبدالقادر حاصل على بكالوريوس وماجستير إدارة الأعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ودكتوراة في إدارة الأعمال من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع البروفيسور عبدالقادر بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٥ عاماً.

٤. الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل (أ) (ع) (و)
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩
المملكة العربية السعودية

يشغل الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لشركة الزامل للاستثمار الصناعي (شركة مساهمة عامة)، وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في الشركة. وكان قد عمل في شركة مكيفات الزامل كمنصب نائب أول، وبدأ حياته المهنية في هذه الشركة كمهندس صناعي. وحالياً يشغل عضوية مجالس إدارة العديد من الشركات من بينها الزامل لصناعات الحديدية (مصر وفيتنام) شركة مجموعة العزل الخليجية وشركة الربيع والنصار والزامل للصناعات الخرسانية المحدودة ورئيس مجلس إدارة جي اي بي كاييتال ورئيس مجلس إدارة الشركة السعودية العالمية للموانئ (شركة تضامن بين صندوق الاستثمارات العامة السعودي وهيئة موانئ سنغافورة) وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (مملكة البحرين)، وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني (هيئة حكومية) إضافة إلى عضوية مجلس إدارة هيئة توليد الوظائف (هيئة حكومية) وعضو مجلس الشرقية (هيئة حكومية) وعضو مجلس إدارة مستشفى الملك فهد (هيئة حكومية) وعضو مجلس إدارة الزامل انفرا (الهند) وعضو مجلس إدارة شركة فيفا البحرين للاتصالات (مملوكة من قبل شركة الاتصالات السعودية). بالإضافة إلى عضوية مجالس الإدارة في المنظمات والمؤسسات الغير الربحية التالية: بنك الطعام السعودي (اطعام) وانديفور السعودية ومدارس الظهران الأهلية. وهو حاصل على بكالوريوس الهندسة الصناعية من جامعة واشنطن بالولايات المتحدة وماجستير إدارة مالية وإدارة أعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية. يتمتع الأستاذ الزامل بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٠ عاماً.



(١) عضو اللجنة التنفيذية
(٢) عضو لجنة التدقيق
(٣) عضو لجنة سياسات المخاطر
(٤) عضو لجنة الترشيح والمكافآت
(٥) عضو لجنة حوكمة الشركات

للإحصاء في بنغلور، الهند. ويشغل الدكتور يحيى حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، ومجلس إدارة الشركة السعودية لتمويل الخطوط. وكما ترأس مجلس الإدارة لشركة الشعيبة للمياه والكهرباء وشركة مشروع توسعة الشعيبة. وشغل الدكتور يحيى عضوية لجان ومجالس إدارات العديد من المؤسسات كان من أبرزها اللجنة العليا للاستثمار في البنية الأساسية بمجموعة العشرين (G20)، ومنصب عضو في مجلس إدارة معهد التمويل الدولي (IIF) بواشنطن ورئيس مشارك للمجلس الاستشاري للأسواق الناشئة (EMAC). وهو عضو في لجنة التوفيق والتحكيم في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). نال الدكتور يحيى درجة الدكتوراه في الهندسة الصناعية وهندسة الأنظمة من جامعة ميشيغان، بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو خريج جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية الظهران (KFUPM). يتمتع الدكتور يحيى بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٤١ عاماً.

٨. الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي (١)

عُين عضواً في مجلس الإدارة في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ في مجلس الإدارة في مجموعة، بنك الخليج الدولي ش.م.ب. المملكة العربية السعودية

عُين الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي رئيساً تنفيذياً لبنك الخليج الدولي في ١ فبراير ٢٠١٦. شغل قبل ذلك منصب وكيل المحافظ للرقابة في مؤسسة النقد العربي السعودي في مايو ٢٠١٣. شملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاعي المصارف والتأمين، إضافة إلى الرقابة على شركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من اتفاقيات التمويل غير المصرفي)، بجانب ذلك كان مسؤولاً عن إدارة حماية العملاء. قبل التحاقه بالمؤسسة، شغل الأستاذ الحليسي منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب لـ جي بي مورجان تشيز بنك في المملكة العربية السعودية، كما ترأس أيضاً إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة بين سبتمبر ٢٠١٠ ومايو ٢٠١٣. شغل قبل ذلك منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني - ساب (شركة زميلة لمجموعة اتش اس بي سي)، وكان مسؤولاً عن كل الأقسام الرئيسية للأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. شارك أيضاً بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات ومن بينها السوق المالية السعودية (تداول). يحمل الأستاذ الحليسي شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع الأستاذ الحليسي بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٢٧ عاماً.

٥. الأستاذ المهندس خالد بن صالح المديفر (٢) (٤) (٥)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩
المملكة العربية السعودية

يشغل المهندس خالد بن صالح المديفر حالياً منصب الرئيس التنفيذي وكبير المدراء التنفيذيين لشركة التعدين العربية السعودية (معادن)، وقد انضم لشركة معادن كنائب لرئيس الشركة للفوسفات وتطوير الأعمال الجديدة. قبل ذلك شغل منصب المدير العام لشركة اسمنت القصيم ونائب الرئيس للشؤون المالية في الشركة الشرقية للبتروكيماويات (شركة شرق، إحدى شركات سابك). المهندس المديفر عضو في مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية لشركة معادن. وكان في السابق عضو مجلس إدارة شركة اسمنت القصيم والشركة السعودية للخطوط الحديدية. وهو حاصل على البكالوريوس في الهندسة والمجستير في إدارة الأعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية. يتمتع المهندس المديفر بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٢ عاماً.

٦. الأستاذ عمر هدير الفارسي (١) (٣) (٤)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٢
الولايات المتحدة الأمريكية

يشغل الأستاذ عمر هدير الفارسي حالياً منصب رئيس شركة ديبالي للاستشارات (ذ.م.م.) في نيويورك. وعمل سابقاً في دائرة الأعمال المصرفية الاستثمارية في بنك كريدت سويس فيرست بوسطن في نيويورك، حيث تركزت مهامه على التمويل وعمليات دمج وتملك الشركات في قطاع الطاقة، وقبل التحاقه بالعمل المصرفي عمل محامياً في شركة وايت أند كيس في نيويورك، حيث كان عضواً في دائرة الخدمات المالية والتجارية فيها. الأستاذ الفارسي حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة نوتردام ودكتوراه في القانون من كلية الحقوق في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع الأستاذ الفارسي بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٢٣ عاماً.

٧. الدكتور يحيى عبدالله يحيى (٢) (٣)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٥

رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود
المملكة العربية السعودية

تولى الدكتور يحيى بن عبدالله يحيى منصب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي منذ شهر يناير ٢٠٠٩ وحتى يناير ٢٠١٦. قبل ذلك يشغل عضوية مجلس إدارة مجموعة البنك الدولي كمدير تنفيذي ممثلاً للمملكة العربية السعودية حيث أنيطت إليه عدة مناصب خلال تلك الفترة. وعمل الدكتور يحيى قبل ذلك مستشاراً لمحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، ومديراً عاماً لشركة الجفالي بالرياض، وهو مؤسس ومدير عام المعهد المصرفي في الرياض وأستاذ جامعي للهندسة الصناعية وهندسة النظم في جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية وجامعة ميشيغان بالولايات المتحدة الأمريكية، وعمل محاضراً في المطابقة الثنائية والخوارزميات بالمعهد الهندي

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا

عبدالعزیز بن عبدالرحمن الحلیسی

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة
رئيس لجنة الإدارة

يمتلك عبدالعزیز الحلیسی خبرة مهنية واسعة في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية تصل إلى 27 عاماً. عُين عبدالعزیز رئيساً تنفيذياً لبنك الخليج الدولي في فبراير 2016. شغل قبل ذلك منصب وكيل المحافظ للرقابة في مؤسسة النقد العربي السعودي في مايو 2013 حيث شملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاعي المصارف والتأمين، إضافة إلى الرقابة على شركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من اتفاقيات التمويل غير المصرفي)، بجانب ذلك كان مسؤولاً عن إدارة حماية العملاء. وقبل إلتحاقه بالمؤسسة، شغل عبدالعزیز منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب لـ جي بي مورجان تشيز بنك في المملكة العربية السعودية، كما ترأس أيضاً إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة بين سبتمبر 2010 ومايو 2013. كما شغل قبل ذلك منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني - ساب (شركة زميلة لمجموعة اتش اس بي سي)، وكان مسؤولاً عن كل الأقسام الرئيسية للأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. شارك بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات ومن بينها السوق المالية السعودية (تداول). يحمل عبدالعزیز شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية.

ستيوارت ماكفيل

الرئيس التنفيذي للعمليات

عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة أمن المعلومات

يمتلك ستيوارت ماكفيل خبرة دولية تمتد لأكثر من 27 عاماً في الإدارة المصرفية والقطاعات الأخرى كالخدمات المصرفية للأفراد والقطاع العقاري. انضم ستيوارت إلى بنك الخليج الدولي بمنصبه الحالي كرئيس تنفيذي للعمليات في ديسمبر 2014، وهو المسئول عن عمليات المجموعة وتقنية المعلومات والخدمات الإدارية والإتصال المؤسسي ومكتب إدارة تنفيذ المشاريع. وهو حالياً مسؤول عن الخدمات المصرفية للأفراد. وخلال السبع سنوات السابقة، شغل ستيوارت منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في مجموعات عائلية مرموقة وشركات عامة وشركات الأسهم الخاصة العاملة في مختلف القطاعات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن خلال هذه المناصب، عمل ستيوارت على وضع استراتيجيات إعادة الهيكلة وترجمتها إلى خطط تنفيذ تشغيلية واضحة. وقبل انتقاله إلى الشرق الأوسط، عمل ماكفيل في شركة جنرال إلكتريك كإبتال في أوروبا لأكثر من 10 عاماً، حيث كان آخر منصب شغله هو الرئيس التنفيذي لجنرال إلكتريك كارد سيرفيسز في المملكة المتحدة. يحمل ستيوارت ماكفيل شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال والقانون من جامعة لانكستر في المملكة المتحدة.

ستييفن وليامز

رئيس الشؤون المالية

عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة الأصول والخصوم، ولجنة إدارة المخاطر للمجموعة، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك ستييفن وليامز خبرة دولية تصل إلى 32 عاماً في مجال الأعمال المصرفية، المحاسبية والتدقيق. انضم إلى بنك الخليج الدولي عام 1987. وتم تعيينه مديراً للرقابة المالية عام 2000 ورئيساً للشؤون المالية عام 2008. وتشمل مسؤولياته الحالية إعداد التقارير المالية والرقابية والإدارية للبنك، إضافة إلى وضع الخطط الاستراتيجية والمالية وصياغة الميزانية العامة وإدارة رأس المال. وقد أشرف أيضاً على مشروع تطبيق متطلبات اتفاقية بازل الثالثة. وقبل التحاقه بالبنك عمل ستييفن في شركة التدقيق المحاسبي "كي بي ام جي" في لندن والشرق الأوسط. ستييفن وليامز هو محاسب قانوني وعضو في جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز. يحمل ستييفن شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كارديف في بريطانيا. وهو عضو في فريق العمل الخاص بالملاءة المالية في معهد التمويل الدولي بواشنطن.

مسعود ظفر

رئيس إدارة المخاطر

عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة الأصول والخصوم، ولجنة إدارة المخاطر للمجموعة، ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك مسعود ظفر خبرة دولية تصل إلى 37 عاماً في مجال الأعمال المصرفية المحاسبية، التدقيق وإدارة المخاطر. ولقد انضم مسعود إلى إدارة التدقيق الداخلي في بنك الخليج الدولي عام 1982، وتم تعيينه كرئيس لادارة التدقيق الداخلي عام 1987. وفي عام 2004 عُين رئيساً للائتمان، وفي عام 2012 عُين مسعود رئيساً لإدارة المخاطر. قبل انضمامه إلى البنك، عمل في شركة إرنست أند يونج في لندن وشركة كي بي ام جي في مملكة البحرين. وهو عضو في جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.

ستييفن جيه مولدر

رئيس إدارة الاستثمار والخزينة

عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة الأصول والخصوم، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك ستييفن مولدر خبرة دولية تصل إلى 36 عاماً من العمل في مجال الاستثمارات المصرفية وعمليات الخزينة. بدأ مسيرته المهنية مع بنك الخليج الدولي في عام 1987 في وظيفة كبير متعاملين في الصرف الأجنبي في فرع لندن. عُين في عام 1997 رئيساً لقسم الخزينة، ثم عُين في عام 2000 رئيساً للخزينة والخدمات المصرفية في بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود الذي أنشئ حديثاً آنذاك. انتقل ستييفن للعمل مع بنك الخليج الدولي في البحرين في عام 2009 بوظيفة رئيس لوحدة الخزينة وأسواق المال. عُين رئيساً مكلفاً لإدارة الاستثمار والخزينة في 2000، ومن ثم تولى مهام منصبه الحالي في يونيو 2016. وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، عمل كتاجر أوراق مالية في فروع بنك كروكر ناشيونال وبنك آيه بي ان وبنك أوف نيوزيلندا في لندن. شارك ستييفن في برنامج التطوير المتقدم في كلية الإدارة بجامعة كرانفيلد بالمملكة المتحدة.

هيلين جانيت لويد

رئيس إدارة الموارد البشرية

عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة أمن المعلومات

تمتلك هيلين جانيت لويد خبرة دولية تصل إلى أكثر من ٣١ عاماً في مجال تطوير الموارد البشرية والتعلم والتحول الثقافي. التحقت بالعمل في بنك الخليج الدولي في منصبها الحالي في مارس ٢٠١٧ حيث عملت هيلين قبل ذلك في وظيفة مدير الموارد البشرية في مجموعة "آر اس ايه" للتأمين في المملكة المتحدة. وقبلها شغلت هيلين منصب مساعد المدير العام للفعالية التنظيمية في البنك التجاري القطري؛ ومنصب رئيس إدارة الموارد البشرية في مجموعة لويد المصرفية بالمملكة المتحدة. وقبل ذلك عملت مع سانتاندير في المملكة المتحدة، حيث شغلت مناصب عدة منها رئيس إدارة التعلم، رئيس إدارة تطوير الأداء، ومدير الموارد البشرية. في بداية حياتها المهنية عملت مع ستاندرد تشاترترد بنك في جنوب أفريقيا حيث تولت العديد من المسؤوليات المتعلقة بالموارد البشرية. هيلين جانيت حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريويت وات، المملكة المتحدة؛ ودرجة البكالوريوس (تخصص سيكولوجي وسوسولوجي) من جامعة جنوب أفريقيا. شاركت في برنامج تطوير الإدارة بكلية إدارة الأعمال بجامعة جنوب أفريقيا.

ستيفن ويتكير

رئيس إدارة أمن المعلومات

عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك ستيفن ويتكير خبرة أكثر من ٢٣ عاماً في الأسواق المالية الدولية في مجال تقنية المعلومات، وتنفيذ برامج التغيير في كل من قطاعي الأعمال والتكنولوجيا. التحق ستيفن بالعمل في بنك الخليج الدولي في وظيفته الحالية في أكتوبر ٢٠١٦. وقبل ذلك ترأس إدارة خدمات التقنية لدول أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا بشركة "اف اي اس"، والتي تعد أكبر شركة للحلول التقنية للقطاع المصرفي - حيث قام بتأسيس أول مرفق مصرفي في المملكة المتحدة يدعم أول بنك رقمي في المملكة المتحدة. وقبل ذلك عمل عضواً منتدباً في البنك الملكي الاسكتلندي، حيث تولى العديد من المناصب خلال فترة عشر سنوات؛ شملت رئيس إدارة التقنية في ويليامز آند جيلين، ورئيس إدارة تكامل أوروبا الغربية (البنك الملكي الاسكتلندي و آيه بي ان امرو)، حيث كان مسئولاً أيضاً عن الإشراف على أعمال الجملية غير الأساسية وتنفيذ عمليات بيع الأصول. وقبل ذلك عمل مديراً تنفيذياً في آيه بي ان امرو بنك، حيث شملت مسؤولياته رئاسة الإدارة الدولية للتقنية المصرفية التجارية، ورئاسة وحدة تقنية المعاملات التجارية ومعاملات الزبائن في دول الاتحاد الأوروبي. بدأ ستيفن حياته المهنية في شركة اندرسين كونسولتينج التي تركز أعمالها على الأسواق المالية. وهو حاصل على درجة الماجستير في خدمات الكهرباء والمعلومات من كوينز كولييج بجامعة كامبردج في المملكة المتحدة.

ياسر الأنصاري

رئيس مراقبة الالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة أمين سر لجنة حوكمة الشركات، وعضو لجنة الإدارة ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك ياسر الأنصاري خبرة تصل إلى ١٨ عاماً في العمل في مجال مراقبة الالتزام والحوكمة في المملكة العربية السعودية، على المستوى الحكومي وفي البنوك الدولية والمحلية. انضم إلى العمل ببنك الخليج الدولي في منصبه الحالي في مايو ٢٠١٦. وقبلها عمل مستشاراً لشؤون مراقبة الالتزام والحوكمة بوزارة الخدمة المدنية. شغل ياسر قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي لمراقبة الالتزام في بنك الراجحي، ورئيس إدارة مكافحة غسل الأموال في فرع بنك جي بي مورجان تشيز بالرياض، ومدير لمراقبة الالتزام ومكافحة غسل الأموال بفرع بنك بي ان بي باريبا بالرياض، وأيضاً مدير لمراقبة الالتزام في البنك السعودي الهولندي. وفي مرحلة مبكرة من حياته المهنية عمل ياسر مع مجموعة سامبا المالية وبنك الرياض في العديد من المناصب في مجالات رقابة الائتمان وإدارة المخاطر. يحمل ياسر شهادة البكالوريوس في إدارة الالتزام من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة. وهو مسئول التزام معتمد من مؤسسة النقد العربي السعودي، كما يحمل شهادة أختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال؛ ويحمل شهادتي الدبلوم العالي في مكافحة غسل الأموال والالتزام الدولي من الرابطة الدولية للالتزام.

رافي كريشنان

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية بالجملية

عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك رافي كريشنان خبرة تصل إلى ١٦ عاماً من العمل المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي. التحق بالعمل ببنك الخليج الدولي في عام ٢٠٠٤ في قسم تمويل المشاريع، عُين بعدها رئيساً لوحدة استشارات إدارة المشاريع، ثم تولى بعدها رئاسة وحدة المنتجات الائتمانية ورئاسة إدارة علاقات الأسواق الخليجية والعالمية. قبل أن يُعَين رئيساً مكلفاً للخدمات المصرفية بالجملية في عام ٢٠١٥، ثم تولى مهام منصبه الحالي في نوفمبر ٢٠١٦. عمل قبل التحاقه ببنك الخليج الدولي مع الشركة العربية للاستثمارات البترولية في المملكة العربية السعودية ضمن فريق تمويل المشاريع. كما عمل في السابق مستشاراً إدارياً بشركة كي بي ام جي بكل من المملكة المتحدة ومملكة البحرين. رافي حاصل على زمالة المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين. كما أنه عضو في المعهد الهندي لمحاسبي التكاليف والأشغال ومعهد الأوراق المالية للشركات في الهند.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا (تتمة)

أسامة محمد شاكر

الرئيس التنفيذي - جي آي بي كابتال
عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية

يملك أسامة محمد شاكر خبرة تصل إلى ١٨ عاماً من العمل في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول والرقابة المصرفية. إلتحق بالعمل مع بنك الخليج الدولي في منصبه الحالي في يونيو ٢٠١٦. وعمل قبل ذلك مديراً عاماً للرقابة المصرفية بمؤسسة النقد العربي السعودي، مسئولاً عن الإشراف والرقابة على كل البنوك التجارية في المملكة؛ وكان مستشاراً أول لنائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي. قبل ذلك اكتسب أسامة خبرة ١٦ عاماً في مجال الاستثمارات المصرفية بالعمل مع البنك السعودي البريطاني وبنك اتش اس بي سي بالمملكة العربية السعودية، حيث شغل مناصب على المستوى التنفيذي من بينها المدير التنفيذي - رئيس الأسواق المالية، والمدير التنفيذي - رئيس الاستثمارات، وكان قبل ذلك عضواً في هيئة التدريس بمعهد الإدارة العامة بالرياض في المملكة العربية السعودية، حيث كان يعمل في مجال تدريس الإحصاء وتقديم الإستشارات الإحصائية. يحمل أسامة شهادة الماجستير في الإحصاء من جامعة كولورادو الحكومية في مدينة فورت كولينز بولاية كولورادو الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص الأساليب الكمية من جامعة الملك سعود بالرياض، المملكة العربية السعودية.

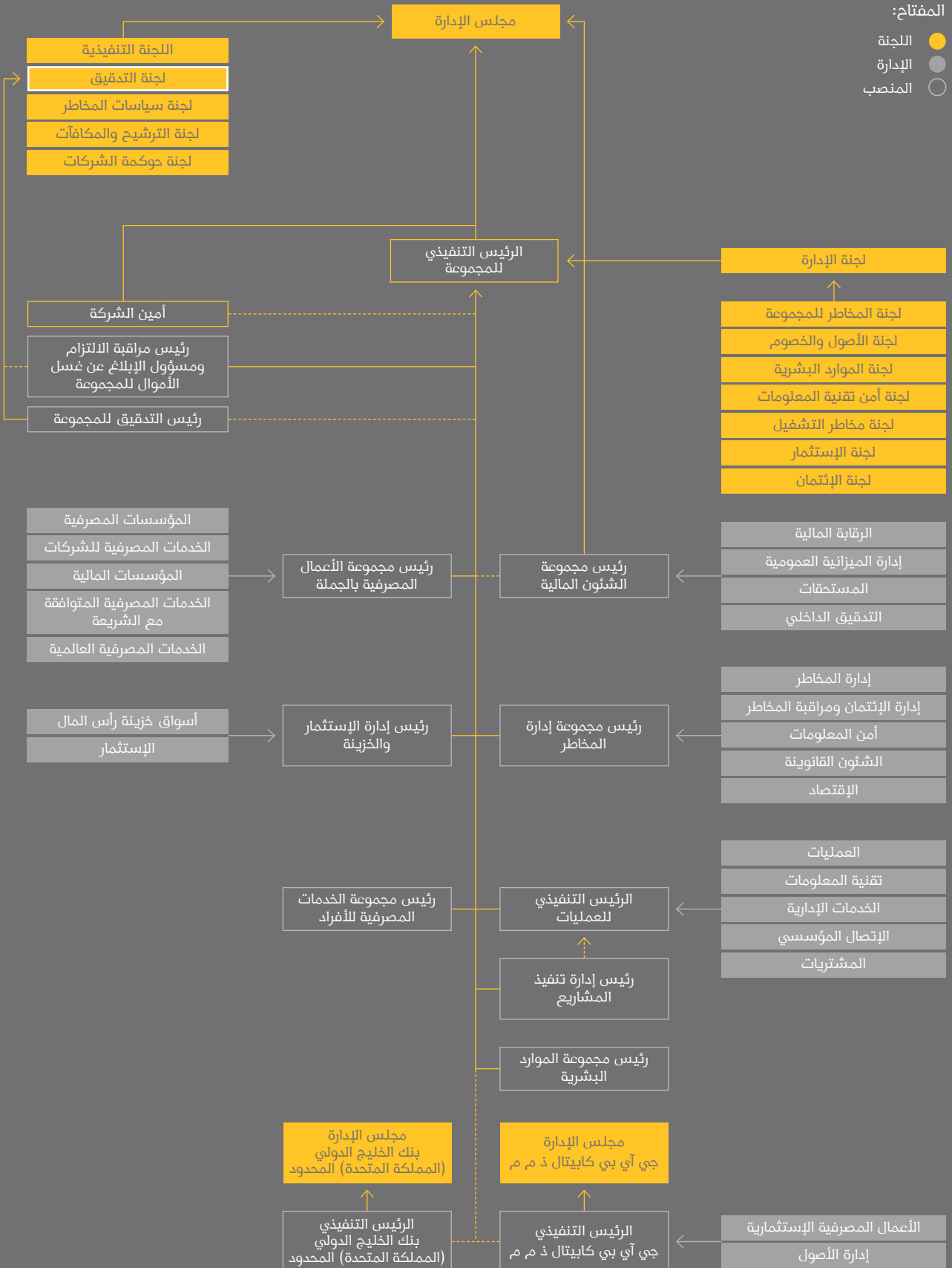
مشاري العتيبي

نائب الرئيس التنفيذي للعمليات والمدير الإقليمي، المملكة العربية السعودية

عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يملك مشاري العتيبي خبرة تصل إلى ٢٥ عاماً في إدارة العمليات، والموارد البشرية، والخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروة. إنضم مشاري إلى بنك الخليج الدولي في منصبه الحالي في أغسطس ٢٠١٦، وهو مسئول عن العمليات، وتحسين جودة العمليات، كما أنه المدير الإقليمي للمملكة العربية السعودية. شغل مشاري قبل ذلك منصب المدير العام للعمليات بالبنك السعودي البريطاني في المملكة العربية السعودية. وقد شغل مشاري خلال ٢٥ عاماً من العمل مع البنك السعودي البريطاني العديد من المناصب بمسؤوليات تنفيذية في مختلف الأقسام الرئيسية في البنك. ومن بينها رئيس الموارد البشرية وإدارة العلاقات، الرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، تنفيذي أول شئون خدمات الشبكة والمعالجة، ونائب رئيس مركز بطاقات الائتمان. شارك مشاري العتيبي في برنامج القيادة والأداء العالي بكلية إنسياد لإدارة الأعمال في فرنسا.

الهيكل التنظيمي وحوكمة الشركات



بنك واحد. ثلاث قارات.
إمكانيات غير محدودة.



البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

محتويات التقرير

٦٠	تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين
٦٥	بيان المركز المالي الموحد
٦٦	بيان الدخل الموحد
٦٧	بيان الدخل الشامل الموحد
٦٨	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٦٩	بيان التدفقات النقدية الموحد
٧٠	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٧٠	١- التأسيس والتسجيل
٧٠	٢- السياسات المحاسبية
٧٩	٣- التقديرات والفرضيات المحاسبية
٧٩	٤- تصنيف الأصول والخصوم
٨١	٥- نقد وأصول سائلة أخرى
٨١	٦- أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع
٨١	٧- ودائع لدى البنوك
٨١	٨- أوراق مالية متداولة
٨١	٩- أوراق مالية استثمارية
٨٢	١٠- قروض وسلفيات
٨٤	١١- أصول أخرى
٨٥	١٢- منافع ما بعد التقاعد
٨٧	١٣- الودائع
٨٧	١٤- أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقية إعادة الشراء
٨٧	١٥- خصوم أخرى
٨٨	١٦- تمويل أولية لأجل
٨٨	١٧- تمويل ثانوية لأجل
٨٨	١٨- رأس المال
٨٩	١٩- الاحتياطات
٨٩	٢٠- الأرباح الموزعة
٨٩	٢١- صافي إيرادات الفوائد
٩٠	٢٢- إيرادات الرسوم والعمولات
٩٠	٢٣- إيرادات صرف العملات الأجنبية
٩٠	٢٤- إيرادات المتاجرة
٨١	٢٥- الإيرادات الأخرى
٩١	٢٦- معلومات حسب القطاعات
٩٣	٢٧- إدارة المخاطر
١٠٢	٢٨- التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول
١٠٣	٢٩- توزيع إستحقاق الأصول والخصوم
١٠٥	٣٠- مخاطر معدلات الفائدة
١٠٦	٣١- الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي
١١١	٣٢- الأدوات المالية المرتبطة بالائتمان
١١١	٣٣- الالتزامات المحتملة
١١١	٣٤- ملاءة رأس المال
١١٣	٣٥- أموال تحت الإدارة
١١٣	٣٦- معاملات مع أطراف ذوي علاقة
١١٤	٣٧- القيمة العادلة للأدوات المالية
١١٦	٣٨- عائد السهم الواحد
١١٦	٣٩- الشركات التابعة الرئيسية
١١٦	٤٠- متوسط المركز المالي الموحد

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الخليج الدولي ش.م.ب. ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، والبيانات الموحدة للدخل وللدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيق البيانات المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه البيانات، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا مسؤولياتنا المذكورة في بند مسؤولية مدققي الحسابات والمتعلقة بتدقيق البيانات المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

١. انخفاض قيمة القروض والسلفيات	
أمور ومخاطر التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
<p>تمارس المجموعة اجتهاداً جوهرياً باستخدام الافتراضات الذاتية عند تحديد كلاً من التوقيت والمقدار الذي يتوجب تسجيله كإخفاض في قيمة القرض وتقدير مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات. تشكل القروض والسلفيات جزءاً رئيسياً من أصول المجموعة، ونظراً للاجتهادات الجوهرية المستخدمة في تصنيف القروض والسلفيات في المراحل المختلفة المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، فإن مجال التدقيق هذا يعد من مخاطر التدقيق الرئيسية.</p>	<p>لقد حصلنا على فهم حول العمليات الائتمانية للمجموعة المشتمة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة الرئيسية على تلك العمليات؛</p> <p>لقد قمنا بفحص عينة من القروض والسلفيات التي تم احتساب مخصص انخفاض في قيمتها بشكل فردي وقمنا بفحص توقعات التدفقات النقدية المعدة من قبل الإدارة وتحققنا من ناتج عملية احتساب المخصصات؛</p>
<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ إجمالي قروض وسلفيات المجموعة ١٠١٦٦,١ مليون دولار أمريكي وبلغت مخصصات الانخفاض في القيمة المتعلقة بها ٤٢١,٠ مليون دولار أمريكي، المشتمة على مخصص بمبلغ وقدره ١٦٥,٥ مليون دولار أمريكي مقابل تعرضات المرحلة ١ والمرحلة ٢ ومبلغ وقدره ٢٥٥,٥ مليون دولار أمريكي مقابل التعرض المصنفة ضمن المرحلة ٣. تم عرض سياسة مخصص الانخفاض في القيمة في السياسات المحاسبية وفي إيضاح ٢٧ حول البيانات المالية الموحدة.</p>	<p>بالنسبة للمخصص مقابل التعرضات المصنفة على أنها المرحلة ١ والمرحلة ٢ نتيجة للتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، لقد حصلنا على فهم حول المنهجية المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد المخصصات والافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة. تم مناقشة إجراءاتنا فيما يتعلق بهذا بتفصيل أكثر أدناه ضمن أمور التدقيق الرئيسية "التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩".</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

٢. التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	أمور ومخاطر التدقيق الرئيسية
<p>الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق</p>	<p>أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - المتعلق " بالأدوات المالية" والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ - المتعلق " بالأدوات المالية" في المراحل الثلاث على النحو التالي:</p>
<p>لقد قمنا بقراءة سياسة تحديد مخصصات الانخفاض في القيمة للمجموعة المعدة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد رقم ٩ وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وكذلك المبادئ التوجيهية والتصريحات التنظيمية ذات الصلة؛</p>	<p>المرحلة ١ - تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية:</p> <p>المرحلة ٢ - منهجية الانخفاض في القيمة؛ و</p> <p>المرحلة ٣ - محاسبة التغطية.</p>
<p>لقد حصلنا على فهم حول نموذج التصنيف الداخلي للمجموعة للحصول على القروض والسلفيات وقمنا بقراءة التقرير للتحقق من صحة التقييم المعد من قبل الخبير الخارجي ولذلك لإرضاء أنفسنا بأن التمييز والمطابقة لنموذج التصنيف مناسب. وعلاوة على ذلك، قمنا بتنفيذ إجراءات للتأكد من كفاءة وموضوعية واستقلالية الخبير الخارجي؛</p>	<p>قامت المجموعة بالتطبيق المبكر للمرحلة ١ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٢. وخلال سنة ٢٠١٦، استنتجت المجموعة بأن التعديلات اللاحقة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشأن التصنيف والقياس لم تؤثر بشكل جوهري على التصنيف المطبق من قبل المجموعة خلال سنة ٢٠١٢.</p>
<p>لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛</p>	<p>اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦، قامت المجموعة بالتطبيق المبكر (المرحلتين ٢ و٣) قبل تاريخه الإلزامي في ١ يناير ٢٠١٨. كما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تم تطبيق متطلبات الانخفاض في القيمة بأثر رجعي دون إعادة عرض أرقام المقارنة. تم إثبات الفروق بين القيمة المدرجة السابقة والقيمة المدرجة الحالية للأدوات المالية والبالغة ٦٨,٧ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ و١ يناير ٢٠١٦ في الرصيد الافتتاحي للأرباح المستبقاة.</p>
<p>لقد أجرينا مناقشات مع الإدارة لبحث الافتراضات المتطلعة إلى الأمام المستخدمة من قبل المجموعة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وقمنا بالتأكد من الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة علنا؛</p>	<p>إن التغيير الرئيسي الناتج عن التطبيق المبكر للمرحلة ٢ للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ هو إن الخسائر الائتمانية للمجموعة تستند حالياً على نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبدة.</p>
<p>بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بفحص مدى ملائمة المراحل للمجموعة؛</p>	<p>لم تكن هناك أي تغييرات جوهرية ناتجة عن التطبيق المبكر لمتطلبات محاسبة التغطية بموجب المرحلة ٣ للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.</p>
<p>بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بفحص مدى ملائمة تحديد التعرض للتعثر في السداد، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار المبالغ المدفوعة مقدماً والمبالغ المسددة في التدفقات النقدية والناتجة من هذه العمليات الحسابية؛</p>	<p>لقد قمنا بالتحقق من الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة من قبل إدارة المجموعة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مع تلك المعتمدة من قبل لجنة إدارة مخاطر المجموعة؛</p>
<p>بالنسبة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، فقد قمنا بمطابقة احتمالية حدوث التعثر في السداد - المحتسبة بناءً على عدة دورات اقتصادية - مع المعلومات المعلنة وكذلك تأكدنا من مدى ملائمة تحويل احتمالية حدوث التعثر في السداد - المحتسبة بناءً على عدة دورات اقتصادية - إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد المحتسبة لدورة اقتصادية محددة؛</p>	<p>لقد قمنا بالتحقق من صحة اكتمال القروض والسلفيات والبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان والأوراق المالية الاستثمارية والودائع لدى البنوك المدرجة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦؛</p>
<p>لقد قمنا بالتحقق من حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة من قبل إدارة المجموعة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مع تلك المعتمدة من قبل لجنة إدارة مخاطر المجموعة؛</p>	<p>لقد قمنا بالتحقق من صحة اكتمال القروض والسلفيات والبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان والأوراق المالية الاستثمارية والودائع لدى البنوك المدرجة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦؛</p>
<p>لقد قمنا بالتحقق من صحة اكتمال القروض والسلفيات والبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان والأوراق المالية الاستثمارية والودائع لدى البنوك المدرجة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦؛</p>	<p>لقد قمنا بالتحقق من صحة اكتمال القروض والسلفيات والبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان والأوراق المالية الاستثمارية والودائع لدى البنوك المدرجة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦؛</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسية (تتمة)

٢. التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)	
أمر ومخاطر التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
	<ul style="list-style-type: none"> لقد حصلنا على فهم حول صحة النظريات ونزاهة العمليات الحسابية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ لقد حصلنا على فهم للبيانات التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية ومدى ملائمتها للمجموعة، والرقابة والحوكمة على تلك البيانات؛ حيثما كان ذلك مناسباً، لقد استخدمنا أخصائين نظام المعلومات للحصول على قناعة حول نزاهة تلك البيانات؛ لقد قمنا بتقييم إفصاحات البيانات المالية الناتجة من التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لتحديد ما إذا كانت وفقاً لمتطلبات المعيار. راجع السياسات المحاسبية والتقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة وإفصاحات القروض والسلفيات وإدارة مخاطر الائتمان في الإفصاحات ٢ و ٣ و ١٠ و ٢٧ على التوالي حول البيانات المالية الموحدة؛ و بالنسبة للأدوات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان، كما في ١ يناير ٢٠١٦، قمنا بالتحقق من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتعديلات الناتجة عن الانتقال.

٣. تدقيق الأرصدة الافتتاحية	
أمر ومخاطر التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
	<p>بعد تعييننا كمدققين للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، قمنا بإجراء استفسارات مع مدققي الحسابات السابقين و قمنا بإجراء مراجعة لملفات التدقيق الخاصة بهم لسنة ٢٠١٥ في جميع المواقع الرئيسية للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية كما في ١ يناير ٢٠١٦، بما في ذلك الأدلة فيما يتعلق باختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، من خلال الإجراءات التالية حصلنا على معلومات كافية لفهم الأسس التي تستند عليها استراتيجية التدقيق الخاصة بنا وخطة التدقيق المفصلة:</p> <ul style="list-style-type: none"> قمنا بعقد عدة اجتماعات مع مختلف رؤساء أقسام المجموعة للحصول على فهم أولي لمجموعة وعملياتها، بما في ذلك بيئة الرقابة ونظم المعلومات، كافية لإجراء تقييم لمخاطر التدقيق ووضع استراتيجية التدقيق وخطة التدقيق؛ و حضور اجتماعات لجنة التدقيق للمجموعة للحصول على فهم حول وجهة نظرها بشأن مختلف المخاطر.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسية (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٦ تتكون المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٦ بخلاف البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير رئيس مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من البيانات المالية الموحدة، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية الموحدة، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو من معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، إما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلياً الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل البيانات المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونحن مسئولون عن رأينا حول التدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)
إننا نتواصل مع لجنة التدقيق للمجموعة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيتته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق للمجموعة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ من قبل مدقق آخر والذي أبدى في تقريره المؤرخ بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٦ عن رأي غير متحفظ على تلك البيانات المالية الموحدة.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١)، نفيد:-

(أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

(ب) وإن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة تتفق مع البيانات المالية الموحدة؛

(ج) وإنه لم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد غوردن بني.

Ernst & Young

سجل قيد الشريك رقم ١٤٥

١٧ فبراير ٢٠١٧

المنامة، مملكة البحرين

بيان المركز المالي الموحد

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي		
			الأصول
٤٣٠٩,٧	٣٠٩٥,٠	٥	نقد وأصول سائلة أخرى
١٨٣٥,٠	٦٣٥,٠	٦	أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع
٤٤٠٢,٩	٤٧١٥,٣	٧	ودائع لدى البنوك
٧٢,٢	٩١,٩	٨	أوراق مالية متداولة
٣٨٨٤,٥	٤٠٦٦,٤	٩	أوراق مالية استثمارية
٩١٦١,٤	٩٧٤٥,١	١٠	قروض وسلفيات
٥٢٦,٧	٥٥٧,١	١١	أصول أخرى
٢٤١٩٢,٤	٢٢٩٠٠,٨		مجموع الأصول
			الخصوم
١٩٨٥,٩	٢٥٥٤,٢	١٣	ودائع من البنوك
١٤٦٨٣,٤	١٣٤٤٧,٥	١٣	ودائع من العملاء
٢٠٩٣,٤	١٣٢١,٥	١٤	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
٤٢٨,٧	٤٦٣,٦	١٥	خصوم أخرى
٢٤٢٠,٠	٢٧١١,٦	١٦	تمويلات أولية لأجل
١٥٠,٠	-	١٧	تمويلات ثانوية لأجل
٢١٧٦١,٤	٢٠٥٤٨,٤		مجموع الخصوم
			حقوق الملكية
٢٥٠٠,٠	٢٥٠٠,٠	١٨	رأس المال
٣٧٩,٨	٣٦٤,٧	١٩	إحتياطيات
(٤٤٨,٨)	(٥٠٧,٣)		أرباح مستبقة
٢٤٣١,٠	٢٣٥٧,٤		مجموع حقوق الملكية
٢٤١٩٢,٤	٢٢٩٠٠,٨		مجموع الخصوم وحقوق الملكية

اعتتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١٧ ووقع عليها بالنيابة عنه:



عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي



عبدالله بن حسن العبدالقادر
رئيس لجنة التدقيق بمجلس الإدارة



جماز بن عبدالله السحيمي
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الموحد

السنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١	السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي		
٣٤٤,٠	٤٦٩,٠	٢١	فوائد مكتسبة
١٥٥,٨	٢٧٩,٠	٢١	فوائد مدفوعة
١٨٨,٢	١٩٠,٠		صافي إيرادات الفوائد المكتسبة
٧٠,٢	٦٦,٢	٢٢	إيرادات الرسوم والعمولات
١٩,٨	١٤,٤	٢٣	إيرادات صرف العملات الأجنبية
٦,٢	١١,٩	٢٤	إيرادات المتاجرة
٢٣,٦	١٧,٥	٢٥	إيرادات أخرى
٣٠٨,٠	٣٠٠,٠		مجموع الإيرادات
١٢٨,٤	١٣٦,٩		مصروفات الموظفين
١٧,٥	١٨,١		مصروفات المباني
٤٦,٢	٦٤,٠		مصروفات تشغيلية أخرى
١٩٢,١	٢١٩,٠		مجموع مصروفات التشغيل
١١٥,٩	٨١,٠		صافي الإيرادات قبل المخصصات والضرائب
-	(١,٣)	٩	مخصص خسائر الأوراق المالية الاستثمارية
(٢١,٣)	(٣٨,٦)	١٠	مخصص خسائر القروض والسلفيات
٩٤,٦	٤١,١		صافي الدخل قبل الضرائب
(٤,٢)	(٣,٨)		ضرائب محتسبة على الأنشطة الخارجية
٩٠,٤	٣٧,٣		صافي الدخل



عبدالعزیز بن عبدالرحمن الحلیسی
الرئيس التنفيذي



عبدالله بن حسن العبدالقادر
رئيس لجنة التدقيق بمجلس الإدارة



جماز بن عبدالله السحيمي
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الشامل الموحد

السنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١	السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٩٠,٤	٣٧,٣	صافي الدخل
		الدخل الشامل الآخر:-
		البنود الممكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل الموحد:-
		تغطيات التدفق النقدي:-
٠,٣	-	- صافي تغيرات القيمة العادلة
٠,٣	-	
		البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد:-
		صافي تغيرات القيمة العادلة لاستثمارات أسهم مصنفة بالقيمة العادلة
(٢٦,٠)	(١٤,٩)	من خلال الدخل الشامل الآخر
١٥,٦	(٢٧,٣)	إعادة قياس صندوق خطة منافع التقاعد المحددة
(١٠,٤)	(٤٢,٢)	
(١٠,١)	(٤٢,٢)	مجموع الخسارة الشاملة الأخرى
٨٠,٣	(٤,٩)	مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

إيضاح	رأس المال	احتياطيات	أرباح مستبقة	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير ٢٠١٦	٢٥٠٠,٠	٣٧٩,٨	(٤٤٨,٨)	٢٤٣١,٠
تعديل نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	-	-	(٦٨,٧)	(٦٨,٧)
في ١ يناير ٢٠١٦ - معاد عرضه	٢٥٠٠,٠	٣٧٩,٨	(٥١٧,٥)	٢٣٦٢,٣
صافي الدخل للسنة	-	-	٣٧,٣	٣٧,٣
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	(١٤,٩)	(٢٧,٣)	(٤٢,٢)
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة	-	(١٤,٩)	١٠,٠	(٤,٩)
المحول من الأرباح المستبقة	-	٢,٦	(٢,٦)	-
المحول إلى الأرباح المستبقة	-	(٢,٨)	٢,٨	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٢٥٠٠,٠	٣٦٤,٧	(٥٠٧,٣)	٢٣٥٧,٤
في ١ يناير ٢٠١٥	٢٥٠٠,٠	٣٩٢,٠	(٥٤١,٣)	٢٣٥٠,٧
صافي الدخل للسنة	-	-	٩٠,٤	٩٠,٤
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة	-	(٢٥,٧)	١٥,٦	(١٠,١)
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة	-	(٢٥,٧)	١٠٦,٠	٨٠,٣
المحول من الأرباح المستبقة	-	١٣,٢	(١٣,٢)	-
المحول إلى الأرباح المستبقة	-	٠,٣	(٠,٣)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٢٥٠٠,٠	٣٧٩,٨	(٤٤٨,٨)	٢٤٣١,٠

بيان التدفقات النقدية الموحد

السنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١	السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
		أنشطة التشغيل
٩٤,٦	٤١,١	صافي الدخل قبل الضرائب
		تسويات لمطابقة صافي الدخل مع صافي التدفق النقدي (الخارج من) / الداخل من أنشطة التشغيل:-
-	١,٣	مخصصات الأوراق المالية الاستثمارية
٢١,٣	٣٨,٦	مخصصات القروض والسلفيات
(٤,١)	(٢,٠)	ضرائب مدفوعة
(٢,٧)	(١,٣)	أرباح محققة من أوراق مالية استثمارية (سندات دين)
٨,٤	١٢,١	إطفاء أوراق مالية استثمارية
٠,٣	-	إطفاء تمويلات أولية لأجل
(٥٩,٢)	٢٠,٨	صافي النقص / الزيادة في الودائع القانونية لدى البنوك المركزية
(٥٢٩,٨)	١٢٠٠,٠	صافي النقص / الزيادة في أوراق مالية مشتتة بموجب اتفاقيات إعادة البيع
٧٧٧,٦	(٣١٢,٤)	صافي (الزيادة) / النقص في الودائع لدى البنوك
٠,٥	(١٩,٧)	صافي (الزيادة) / النقص في الأوراق المالية المتداولة
(١٢٥١,٢)	(٦٢٢,٣)	صافي الزيادة في القروض والسلفيات
(٢٨,٠)	(٤٥,٥)	الزيادة في الفوائد المستحقة المدينة
٢٧,٠	٤٢,٣	الزيادة في الفوائد المستحقة الدائنة
(٣٠,٩)	(٧٠,٤)	صافي الزيادة في الأصول الصافية الأخرى
٧٤٥,٨	٥٦٨,٣	صافي الزيادة في ودائع من البنوك
١٧٨٥,٦	(١٢٣٥,٩)	صافي (النقص) / الزيادة في ودائع من العملاء
١٤٧٥,٤	(٧٧١,٩)	صافي (النقص) / الزيادة في أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
٣٠٣٠,٦	(١١٥٦,٩)	صافي التدفق النقدي (الخارج من) / الداخل من أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
(١١٩٢,٥)	(١٤٢٢,٣)	شراء أوراق مالية استثمارية
١٢٢٠,٨	١١٩٣,٧	استحقاق أوراق مالية استثمارية
٢٨,٣	(٢٢٨,٦)	صافي التدفق النقدي (الخارج من) / الداخل من أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(٩٥٣,٢)	٣٤١,٦	صافي الزيادة / (النقص) في تمويل أولي لأجل
(٣٢٧,٨)	(١٥٠,٠)	صافي النقص في تمويلات ثانوية لأجل
(١٢٨١,٠)	١٩١,٦	صافي التدفق النقدي الداخل من / (الخارج من) أنشطة التمويل
١٧٧٧,٩	(١١٩٣,٩)	(النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه
٢٣٣٩,٦	٤١١٧,٥	النقد وما في حكمه في ١ يناير
٤١١٧,٥	٢٩٢٣,٦	النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١- **التأسيس والتسجيل**
بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (البنك) هو الشركة الأم للمجموعة، وهو شركة مساهمة بحرينية أسست بموجب المرسوم الأميري بقانون رقم (٣٠) الصادر في ٢٤ نوفمبر ١٩٧٥، ومسجلة كبنك اعتيادي بالجملة لدى مصرف البحرين المركزي. تقع مكاتب البنك في بناية الدولي، ٣ شارع القصر، المنامة، مملكة البحرين.

يعمل البنك وشركاته التابعة (المجموعة) بالدرجة الأولى في توفير الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية بالجملة للمؤسسات، وإدارة الأصول، والخدمات الاستثمارية المصرفية. وتعمل المجموعة من خلال شركات تابعة ومكاتب فروع ومكاتب تمثيلية متواجدة في ست دول حول العالم. بلغ عدد موظفي المجموعة في نهاية السنة المالية ١,١١١ موظفاً.

٢- **السياسات المحاسبية**
فيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية التي اتبعت عند إعداد البيانات المالية الموحدة:-

٢-١ **أساس الإعداد**
أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتمشياً مع قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية. أعدت البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بإعادة تقييم الأوراق المالية المتداولة واستثمارات حقوق الملكية وأدوات المشتقات المالية كما هو مشروح بتفصيل أكثر في السياسات المحاسبية التالية. كذلك تظهر الأصول والخصوم المحتسبة والمغطاة بأدوات المشتقات المالية بالقيمة العادلة الخاصة بالخطر موضع التغطية. تم تطبيق السياسات المحاسبية من قبل البنك وشركاته التابعة بثبات كما كانت مطبقة في السنة السابقة، فيما عدا التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤) - الأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ - الأدوات المالية: الإفصاحات بدءاً من ١ يناير ٢٠١٦ كما هو موضح أدناه.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤) - الأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ - الأدوات المالية: الإفصاحات

طبقت المجموعة سابقاً المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤) - الأدوات المالية قبل تاريخ سريان المفعول. وقد اختارت المجموعة ١ يناير ٢٠١٦ كتاريخ للتطبيق المبدئي، أي التاريخ الذي قامت المجموعة بتقييم متطلبات النموذج الجديد للخسارة الائتمانية المتوقعة لاحتساب انخفاض قيمة الأصول والمتطلبات الجديدة لحساب التغطية والتوجيهات المعدلة المتعلقة بمتطلبات تصنيف وقياس الأدوات المالية. طبقت المجموعة سابقاً المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٠) بدءاً من ١ يناير ٢٠١٢ وقيمت تصنيف وقياس أصولها وخصومها المالية الحالية كما هو بذلك التاريخ. قامت المجموعة بشكل اختياري بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤)، حيث أنها تؤدي إلى إثبات وقياس الأدوات المالية على أساس يعكس بشكل أنسب عمليات وأداء المجموعة.

تم تطبيق المعيار بأثر رجعي، وذلك تمشياً مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، لم يتم إعادة عرض أرقام المقارنة. تم إثبات تأثير التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما في ١ يناير ٢٠١٦ في الأرباح المستقبلية. يلغي المعيار استخدام معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ نهج نموذج خسارة الانخفاض في القيمة المتكبدة، يستخدم إطار محاسبة التغطية المعدل والتوجيهات المعدلة بشأن متطلبات التصنيف والقياس.

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤) توجيهات معدلة بشأن الكيفية التي يتوجب فيها على المنشأة تصنيف وقياس أصولها وخصومها المالية. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بأن يتم تصنيف جميع الأصول المالية في مجملها على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية. قامت المجموعة بمراجعة وتقييم تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٠) وبالإضافة إلى ذلك قامت بمراجعة وتقييم أصولها وخصومها المالية الحالية بالتاريخ المبدئي للتطبيق في ١ يناير ٢٠١٦. لم يكن هناك تغيرات في تصنيف وقياس الأصول المالية أو الخصوم المالية عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤). أسس التصنيف مبينة في إيضاح ٢-٤.

يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ محل نموذج الخسارة المتكبدة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ - الأدوات المالية: الإثبات والقياس بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما ينطبق نموذج الانخفاض في القيمة الجديد على بعض التزامات القروض وعقود الضمانات المالية والودائع لدى البنوك، ولكن ليس على استثمارات أسهم حقوق الملكية. إذا كان الأصل المالي ذو مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ومن ثم فإن مخاطر ائتمان للأصل قد لا يزيد بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم احتساب الخسائر الائتمانية في وقت أبكر عن معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. أسس الانخفاض في القيمة مبينة في إيضاح ٢-٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- السياسات المحاسبية (تتمة)

١-٢ أساس الإعداد (تتمة)

تأثير هذا التغيير في السياسة المحاسبية كما في ١ يناير ٢٠١٦ قد تم تخفيض الأرباح المستبقاة بنحو ٦٨,٧ مليون دولار أمريكي كما يلي:-

الأرباح المستبقاة	
مليون دولار أمريكي	
	نتيجة لتغيرات في نموذج الانخفاض في الأصول المالية:-
-	ودائع لدى البنوك
-	أوراق مالية استثمارية (معياري المحاسبة الدولي رقم ٣٩: ٣,٢ مليون دولار أمريكي، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩: ٣,٢ مليون دولار أمريكي)
(٦٨,٧)	قروض وسلفيات (معياري المحاسبة الدولي رقم ٣٩: ٣٦١,٠ مليون دولار أمريكي، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩: ٤٢٩,٧ مليون دولار أمريكي)
(٦٨,٧)	

لو لم يتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، لتأثر بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بانخفاض في صافي الدخل بنحو ١٥,٨ مليون دولار أمريكي نتيجة لاستخدام منهجية الخسارة المتكبدة لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة للأصول المالية، والتي لم يتم مقاصتها مقابل تسوية الأرباح المستبقاة البالغة ٦٨,٧ مليون دولار أمريكي.

لم تكن هناك أية تعديلات إضافية ضرورية لتعكس الانتقال من نموذج الخسارة المتكبدة إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة للودائع لدى البنوك، ويعزى ذلك إلى أجل الاستحقاق القصير والجودة الائتمانية العالية لودائع الأطراف الأخرى.

تم الإفصاح عن الإفصاحات الإضافية المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧، التي تعكس نموذج الانخفاض في القيمة المعدل للأصول المالية للمجموعة نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، في الإفصاحات ذات الصلة ضمن البيانات المالية الموحدة.

٢-٢ أساس التوحيد

تشمل البيانات المالية الموحدة حسابات بنك الخليج الدولي ش.م.ب. والشركات التابعة له. الشركات التابعة هي شركات ومؤسسات أخرى بما فيها شركات ذات أغراض محددة يمتلك البنك فيها سيطرة. يمارس البنك السيطرة على مؤسسة ما عندما يكون معرضاً أو يملك حقوقاً في عوائد متغيرة من معاملاته مع المؤسسة، ويملك قدرة التأثير على هذه العوائد من خلال سيطرته على المؤسسة. يتم إلغاء توحيد حسابات الشركة التابعة من البيانات المالية الموحدة ابتداءً من تاريخ انتهاء السيطرة. تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة، بما فيها الأرباح والخسائر غير المحققة على معاملات بين شركات المجموعة.

٣-٢ العملات الأجنبية

البيانات المالية الموحدة معروضة بالدولارات الأمريكية والتي تمثل العملة الوظيفية للمجموعة وعملة العرض. تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. تحول الأصول والخصوم النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة في السوق في تاريخ الميزانية العمومية.

٤-٢ الأصول والخصوم المالية

تتكون الأصول والخصوم المالية من كل الأصول والخصوم المنعكسة في بيان المركز المالي على الرغم من استبعاد خطط منافع الموظفين والعقارات والأجهزة.

أ) الاحتساب المبدئي والقياس

تحتسب المجموعة الأصول والخصوم المالية في بيان المركز المالي الموحد، فقط عندما تصبح المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم تصنيف الأدوات المالية مبدئياً حسب التصنيفات الآتية، والتي تحدد طريقة الاحتساب اللاحق:-

يتم تصنيف الأصول المالية حسب التصنيفات الثلاثة الآتية:-

- أصول مالية بالتكلفة المطفأة؛
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- السياسات المحاسبية (تتمة)

٤-٢ الأصول والخصوم المالية (تتمة)

أ) الاحتساب المبدئي والقياس (تتمة)

يتم تصنيف الخصوم المالية حسب التصنيفان الآتيان:-

- خصوم مالية بالتكلفة المطفأة؛ و
- خصوم مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تحتسب الأصول المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. تحتسب الخصوم المالية مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل المبالغ المستلمة بعد العلاوات والتخفيضات وتكاليف الصفقة المتعلقة مباشرة بالخصوم المالية.

يتم احتساب شراء وبيع الأصول والخصوم المالية المنتظمة والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في تاريخ المتاجرة، أي في التاريخ الذي تقوم بها المجموعة بالتعهد بشراء أو بيع الأصول والخصوم المالية. ويتم احتساب شراء وبيع الأصول والخصوم المالية المنتظمة الأخرى في تاريخ التسوية، أي في تاريخ استلام أو تسليم الأصل أو الخصم من أو إلى الطرف الآخر. طريقة الشراء والبيع المتبعة لشراء وبيع الأصول المالية التي تتطلب تسليمها خلال وقت محدد مشرعة بالأنظمة أو عرف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الأصول والخصوم المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة. التصنيف وأساس القياس يخضعان لنموذج عمل المجموعة الخاص بإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية، كما هي مشروحة أدناه:

أصول مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي إذا:-

- يتم الاحتفاظ بالأصول ضمن نموذج عمل هدفه الاحتفاظ بالأصول بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- تحدد الشروط التعاقدية للأصول المالية التدفقات التعاقدية بتواريخ محددة، والتي هي دفعات لمبلغ الأصل والفوائد على مبلغ الأصل القائم فقط.

إذا لم يستوفى أي من الشرطين أعلاه، يتم تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، حتى لو استوفى الأصل المالي معيار التكلفة المطفأة، فإنه يجوز للمجموعة اختيار تصنيف الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إن هذا الخيار نهائي وغير قابل للنقض، وقابل للتطبيق فقط إذا كان التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يقلل بشكل جوهري من عدم تناسق القياس أو الاحتساب.

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاحتساب المبدئي، يجوز للمجموعة الاختيار بشكل نهائي وغير قابل للنقض لتصنيف استثمار في أدوات حقوق ملكية غير محتفظ به بغرض المتاجرة، كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

لهذا الغرض، تعتبر الأصول المالية محتفظاً بها لغرض المتاجرة متى استوفت استثمارات حقوق الملكية أي من الشروط التالية:-

- تم شراؤها بشكل رئيسي بغرض البيع في المستقبل القريب.
- عند الاحتساب المبدئي، تكون جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تدار معاً، وتملك دليلاً على نمط حقيقي وحديث على الربحية قصيرة الأجل.
- إذا كانت أداة مشتقة وغير مصنفة وفعالة كأداة تحوط أو ضمانة مالية.

إن الخيار الغير قابل للنقض على أساس كل أداة على حدة. إذا كان الاستثمار في أدوات حقوق الملكية مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن جميع الأرباح والخسائر، ما عدا إيرادات أرباح الأسهم، يتم احتسابها في الدخل الشامل الآخر، ولا يتم إدراجها لاحقاً في بيان الدخل الموحد.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

بالنسبة للأصول المالية التي لم تصنف حسب ما هو مشار إليه أعلاه، فإنه يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

خصوم مالية بالتكلفة المطفأة

كل الخصوم المالية غير التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تصنف كخصوم مالية بالتكلفة المطفأة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي كما هو مشروح في إيضاح ٧-٢ (أ).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- السياسات المحاسبية (تتمة)

٤-٢ الأصول والخصوم المالية (تتمة)

أ) الاحتساب المبدئي والقياس (تتمة)

خصوم مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
الخصوم المالية التي لم يتم تصنيفها بالتكلفة المطفأة أعلاه يتم تصنيفها كخصوم مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. هذا التصنيف يشمل أدوات مشتقة التي تشكل خصوم مقاسة بالقيمة العادلة.

ب) تعديل الأصول والخصوم المالية

الأصول المالية

إذا تم تعديل شروط الأصول المالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصول المعدلة تختلف إلى حد كبير. إذا كانت التدفقات النقدية تختلف إلى حد كبير، يتم حذف الأصل المالي الأصلي ويتم احتساب أصل مالي جديد إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة. إذا كانت التدفقات النقدية لا تختلف إلى حد كبير، فإن التعديل لن يؤدي إلى حذف الأصل المالي. ففي هذه الحالة، تقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي واحتساب المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كتعديل على الإيرادات أو الخسائر في بيان الدخل.

الخصوم المالية

تقوم المجموعة بحذف الخصم المالي عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للخصوم تختلف إلى حد كبير. ففي هذه الحالة، يتم احتساب خصم مالي جديد على أساس شروط التعديل إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للخصم المالي المحذوف والخصم المالي الجديد بالشروط المعدلة في بيان الدخل.

٥-٢ انخفاض قيمة الأصول المالية

يتم احتساب مخصصات انخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التي لم يتم قياسها من خلال القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. لا يتم احتساب خسارة انخفاض في القيمة على استثمارات أسهم حقوق الملكية.

يتم عمل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ مساو على مدى عمر الخسائر الائتمانية المتوقعة، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها كخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً:-

- أوراق مالية استثمارية (سندات دين) التي تم تحديد بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في القيمة (أي ما يعادل تصنيف الدرجة الاستثمارية) بتاريخ إعداد التقارير المالية؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي لها.

تصنف المجموعة أدواتها المالية إلى المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣ على أساس منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه:-

- المرحلة ١: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تكن هناك زيادة جوهريّة في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي والتي ليست لديها انخفاض في قيمتها الائتمانية منذ منحها، تحتسب المجموعة المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.
- المرحلة ٢: بالنسبة للأدوات المالية التي كانت هناك زيادة جوهريّة في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي والتي ليست لديها انخفاض في قيمتها الائتمانية، تحتسب المجموعة المخصص على مدى عمر الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- المرحلة ٣: بالنسبة للأدوات المالية التي لديها انخفاض في قيمتها الائتمانية، تحتسب المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً (المرحلة ١) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على الأداة المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكل العجوزات النقدية، إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية واجبة السداد والتي تتوقع المجموعة استلامها والقيمة الحالية للقيمة التي يمكن استردادها تلك للأصول المالية التي هي ليست لديها انخفاض في قيمة الائتمان في تاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للأدوات المالية للمرحلة ٣، يتم تحديد مخصصات الانخفاض في قيمة الائتمان على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والمبلغ القابل للاسترداد للأصل المالي. تقاس القيمة التي يمكن استردادها بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتشمل مبالغ يمكن استردادها من ضمانات ورهون مضمونة بسعر الفائدة السائد وقت توفير التسهيلات الائتمانية أو لأدوات دين أعيد قياسها على أساس القيمة العادلة باستخدام سعر السوق الحالي للفائدة لأصل مالي مشابه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- السياسات المحاسبية (تتمة)

٢-٥ انخفاض قيمة الأصول المالية (تتمة)

تحتسب مخصصات الانخفاض في قيمة الائتمان في بيان الدخل الموحد وتعكس في حساب المخصص ضد القروض والسلفيات واستثمارات الأوراق المالية والودائع لدى البنوك.

يتم شطب الأصول المالية بعد اتخاذ كل أنشطة إعادة الهيكلة وأنشطة التحصيل وبعد اعتبار احتمال الاسترداد ضعيفاً. الاستردادات اللاحقة تسجل ضمن الإيرادات الأخرى.

الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة هي فقط التي يتم فحصها لانخفاض القيمة. يحدد مخصص لمواجهة انخفاض قيمة الأصول عندما يكون هناك دليل موضوعي بأن المجموعة لن تحصل جميع المبالغ المستحقة وتشمل أصل الدين والفوائد وفقاً للبنود التعاقدية للتسهيلات الائتمانية. قد يشمل الدليل الموضوعي وجود انخفاض في قيمة الأصل المالي نتيجة نقض الاتفاقية كالتخلف أو التأخر في دفع الفوائد أو المبلغ الرئيسي، منح التنازلات لأسباب اقتصادية أو قانونية متعلقة بالصعوبات المالية للمقترض، والتي لن تأخذ بالاعتبار في حالات أخرى، والتي تعتبر علامة واضحة أن المقترض سوف يدخل في إفلاس أو إعادة ترتيب مالية، واختفاء السوق النشط أو المعلومات الأخرى الممكن مراقبتها المتعلقة بمجموعة الأصول مثل التغييرات العكسية في وضع سداد المقترضين أو المصدرين في المجموعة أو الوضع الاقتصادي والتي لها علاقة مباشرة بالعجز عن السداد بالمجموعة.

الأصول المالية والتي يجري عليها إعادة مفاوضات أو تعديلات لا تعتبر متأخرة ويتم إعادة تصنيفها ضمن الأصول المنتجة عند سداد المبلغ الأساسي والفوائد بانتظام وعندما تعتبر المدفوعات المستقبلية مضمونة السداد بمعقولية. الأصول المالية خاضعة لتقييم فردي للانخفاض في القيمة وتلك الأصول التي تم إعادة مفاوضات شروطها خاضعة إلى مراجعة مستمرة لتحديد إذا ما زالت منخفضة القيمة أو متأخرة الدفع. يتم تصنيف جميع التسهيلات التي يجري عليها إعادة مفاوضات أو تعديلات كمرحلة ٢ أو المرحلة ٣ لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً من تاريخ إعادة الاحتساب. يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التي يجري عليها إعادة مفاوضات على أساس ما إذا كانت شروط المفاوضات أدت إلى حذف الأصل الحالي.

٢-٦ مقاصة الأصول والخصوم

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم ويخرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يوجد حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء مقاصة للمبالغ المعترف بها وعند نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسهيل الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

٢-٧ تسجيل الإيرادات

أ) الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة

تحتسب الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة لجميع الأدوات المالية المحسوب عليها فوائد ما عدا التي تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. طريقة معدل الفائدة الفعال هي الطريقة التي يتم بموجبها احتساب تكلفة اطفاء قيمة الأصول أو الخصوم المالية وتوزيع إيراد أو مصروف الفوائد على العمر المتوقع للأصل أو الخصم. معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي لو استخدمناه لخصم التدفقات المالية الخاصة بأصل أو خصم مالي على العمر المتوقع للأصل أو الخصم، أو فترة أقصر متى ما كان ذلك مناسباً، فإننا نحصل على صافي القيمة الدفترية للأصل أو الخصم. إن نتيجة استخدام معدل الفائدة الفعال هي احتساب إيراد ومصروف الفوائد بالتساوي على العمر المتوقع للأصل أو الخصم المالي بطريقة تناسبية مع المبلغ المتبقي على الفترة حتى الاستحقاق أو تاريخ السداد.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي تقدر التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار كل شروط عقود الأدوات المالية ولكن ليس خسائر الائتمان المستقبلية. يتم الأخذ في الاعتبار الرسوم بما فيها رسوم إصدار القروض ورسوم الاسترجاع المبكر والتي تعتبر جزءاً مكملًا عند احتساب معدل الفائدة الفعلي.

يتم تعليق إيرادات الفائدة عندما تكون استحقاقات الفائدة أو المبلغ الأصلي للتسهيلات قد تجاوز تاريخ سدادها ٩٠ يوماً حيث يتم خصم جميع الفوائد غير المدفوعة والمستحقة من الإيرادات. إن الفائدة على التسهيلات التي لا تستحق فوائد يتم تضمينها في الإيرادات عند استلامها فقط. يتم إعادة التسهيلات الائتمانية إلى وضع الاستحقاق فقط بعد إن أصبح جميع الفوائد والمدفوعات الأصلية المتأخرة السداد جارية وتم التأكد من المدفوعات المستقبلية.

ب) الرسوم والعمولات

الرسوم والعمولات التي تعتبر مكملًا لمعدل الفائدة الفعلي للأصول والخصوم المالية يتم اعتبارها ضمن عملية احتساب معدل الفائدة الفعلي.

الرسوم والعمولات الأخرى يتم تسجيلها عند أداء أو تسلم الخدمة وتدرج ضمن إيرادات الرسوم والعمولات.

ج) إيرادات المتاجرة وتحويل العملات الأجنبية

إيرادات المتاجرة وتحويل العملات الأجنبية تنشأ من إيرادات التعامل مع العملاء وصانعي السوق والتغير في القيمة العادلة الناشئة من التغير في سعر الصرف ومعدل الفائدة، وأسعار الأوراق المالية ومتغيرات السوق الأخرى. الحركة الناتجة من التغير في القيمة العادلة والربح أو الخسارة الناتجة من شراء وبيع الأدوات المالية المتداولة يتم تضمينها في صافي إيرادات المتاجرة مع إيرادات ومصروفات الفوائد ذات العلاقة وإيرادات الأرباح الموزعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- السياسات المحاسبية (تتمة)

٧-٢ تسجيل الإيرادات (تتمة)

(د) إيرادات الأرباح الموزعة

تسجل إيرادات الأرباح الموزعة كالتالي:-

- تحتسب إيرادات الأرباح الموزعة من أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تسجل عند التأكد من وجود حق الاستلام وتدرج ضمن إيرادات المتاجرة.
- تحتسب الأرباح الموزعة من أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التأكد من وجود حق الاستلام وتدرج ضمن إيرادات أخرى.

٨-٢ ترتيبات تمويل الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع (عكس اتفاقيات إعادة الشراء) والأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء (اتفاقيات إعادة الشراء) صفقات إقراض وإقراض مرهونة، ويتم إدراج القيمة في بيان المركز المالي الموحد على أساس المبالغ الأصلية التي اشترت أو بيعت بها هذه الأوراق المالية. وتدرج الفوائد المكتسبة من الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع والفوائد المدفوعة على الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ضمن الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة على التوالي.

٩-٢ المباني والمعدات

تظهر الأرض بسعر التكلفة. واحتسبت المباني والمعدات الأخرى بسعر التكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الانتاجي للمباني والمعدات في تاريخ بيان المركز المالي الموحد وتعديل كلما كان مناسباً. يتم احتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على فترات مختلفة. عندما تكون القيمة الدفترية للمباني أو المعدات أكبر من المبلغ المتوقع استرداده، يتم تخفيض قيمة الأصل في السجلات إلى القيمة المتوقع استردادها لهذا الأصل.

يتم عادة احتساب تكاليف صيانة أنظمة الحاسوب الحالية كمصروفات جارية عند تكديدها. أما المصروفات التي من شأنها أن تعزز وتمدد منافع برامج الحاسوب إلى ما بعد مواصفاتها وأعمارها الأصلية فتعتبر تحسيناً رأسمالياً وترسمل كجزء من التكلفة الأصلية للبرنامج.

١٠-٢ مخصصات أخرى

يتم احتساب المخصصات الأخرى عندما ينشأ على المجموعة التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من موارد ذات منافع اقتصادية ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

١١-٢ مشتقات الأدوات المالية وحساب التغطية

مشتقات الأدوات المالية هي عقود تستمد قيمتها من واحدة أو أكثر من الأدوات أو المؤشرات المالية، وتشتمل على عقود مستقبلية وعقود آجلة وعقود المقايضات وحقوق الخيار في أسواق أسعار الفائدة والصراف الأجنبي والأسهم واللائتمان.

يتم احتساب جميع أدوات المشتقات المالية في بيان المركز المالي الموحد على أساس القيمة العادلة. يتم الحصول على القيم العادلة من الأسعار المعروضة في السوق أو نماذج التدفق النقدي المخصوم أو نماذج تسعير الخيارات متى ما كان ذلك مناسباً.

تظهر مشتقات الأدوات المالية في بيان المركز المالي الموحد ضمن الأصول الأخرى إذا كانت قيمتها العادلة موجبة (أرباح غير محققة) وضمن الخصوم الأخرى إذا كانت قيمتها العادلة سالبة (خسائر غير محققة).

تدرج التغيرات في القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية المبرمة لأغراض المتاجرة أو لتغطية مخاطر مراكز المتاجرة الأخرى ضمن صافي دخل المتاجرة.

يتم تحديد احتساب التغيرات في القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية المبرمة لأغراض تغطية المخاطر بحسب طبيعة علاقة التغطية. لأغراض احتساب تغطية المخاطر، يتم اعتبار مشتقات الأدوات المالية (١) كغطاء لمخاطر القيمة العادلة للأصل أو التزام محتسب (تغطية مخاطر القيمة العادلة) أو (٢) كغطاء لمخاطر التدفقات النقدية المستقبلية المنسوبة إلى أصل أو التزام محتسب أو التزام ثابت (تغطية مخاطر التدفق النقدي).

تشتمل المعايير التي تحتسب المجموعة على أساسها مشتقات الأدوات المالية كغطاء مخاطر على ما يلي:-

- يجب وبشكل رسمي عند إبتداء التغطية توثيق أداة تغطية المخاطر، البند المغطى المتعلق بالأداة، طبيعة الخطر المغطى، واستراتيجية وغرض إدارة المخاطر.
- يجب وبوضوح إثبات بأنه من المتوقع أن تكون التغطية بالغة الفعالية في موازنة التغيرات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المنسوبة إلى الخطر موضع التغطية في البند المغطى، بما في ذلك كيفية معالجة المجموعة لنسبة التغطية.
- يجب أن تكون فعالية التغطية قابلة للتقييم الموثوق.
- توجد هناك علاقة بين أداة تغطية المخاطر والبند يجب المغطى وأن تأثير مخاطر الائتمان لانسببطر على تغيرات القيمة العادلة لتلك العلاقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- السياسات المحاسبية (تتمة)

١١-٢ مشتقات الأدوات المالية وحساب التغطية (تتمة)

تدرج التغيرات في القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية المصنفة والمؤهلة كتغطية لمخاطر القيمة العادلة والتي تثبت بأنها بالغة الفعالية بالنسبة إلى الخطر موضع التغطية ضمن إيرادات المتاجرة حيث يتم أخذ التغير المماثل في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المغطى أو المنسوب إلى الخطر موضع التغطية. تعدل القيم الدفترية للأصول أو الالتزامات المغطاة بالأرباح والخسائر غير المحققة على الأصول أو الالتزامات المغطاة والمنسوبة إلى الخطر موضع التغطية في بيان المركز المالي الموحد. إذا لم يعد الغطاء قادراً على الإيفاء بمعايير محاسبة تغطية المخاطر، يتم إطفاء أي تسويات إلى القيمة الدفترية لأداة مالية محسوبة عليها فوائد مغطاة في الإيرادات على الفترة المتبقية إلى تاريخ استحقاق الأداة.

تحتسب التغيرات في القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية المصنفة والمؤهلة كتغطية لمخاطر التدفق النقدي والتي تثبت بأنها بالغة الفعالية بالنسبة للخطر موضع التغطية كبنء منفصل في الدخل الشامل الآخر. تحول الأرباح والخسائر غير المحققة المحسوبة ضمن الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد في الوقت الذي يتم فيه احتساب الإيرادات والمصروفات التابعة للتغطية ضمن بيان الدخل الموحد وتصنف في نفس بند الإيرادات أو المصروفات التابعة للتغطية. تحتسب الأرباح والخسائر غير المحققة على الجزء غير الفعال من صفقات تغطية مخاطر التدفق النقدي ضمن إيرادات المتاجرة.

تحتسب الفوائد للمشتقات المصنفة والمؤهلة كغطاء لمخاطر القيمة العادلة أو التدفق النقدي ضمن الفوائد المكتسبة أو الفوائد المدفوعة موزعة على عمر الأداة المشتقة.

يتوقف استخدام محاسبة تغطية المخاطر متى ما انتهت مدة أداة تغطية المخاطر للمشتقات أو متى ما بيعت أو انتهت أو تم ممارسة حق الاختيار أو لم تعد الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر. الأرباح والخسائر الناتجة من إلغاء المشتقات المصنفة كتغطية للتدفقات النقدية يتم احتسابها ضمن الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة على مدى الفترة الأصلية لمعاملة التغطية الملغية.

بعض الأدوات الهجينة تحتوي على عناصر مشتقة وغير مشتقة. وفي هذه الحالات، يتم تصنيف المشتقات، كمشتقات ضمنية. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي، ويتم احتسابها بشكل منفصل إذا تم استيفاء معايير معينة. في حالة عدم التمكن بصورة عملية من توزيع المشتقات الضمنية فإن الأدوات الهجينة تصنف كأصل مالي من خلال الربح أو الخسارة وتقاس بالقيمة العادلة بشكل كامل. التغيرات في القيمة العادلة تسجل في إيرادات المتاجرة.

١٢-٢ الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تدفع المجموعة بموجبها مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان إزاء الخسائر المتكبدة بسبب أخفاق مدين معين في الدفع عند موعد الاستحقاق طبقاً لبنود أداة الدين المالية. الضمانات المالية تصدر للمؤسسات المالية وأطراف أخرى نيابة عن العملاء لضمان قروض، أو للسحب على المكشوف، أو التسهيلات البنكية الأخرى. كذلك تصدر لأطراف أخرى فيما يتعلق بأداء عميل معين للالتزامات عقد أو مقابل دفعات مقدمة من أطراف أخرى أو تقديم عروض مناقصات أو إزاء المبالغ المحتجزة.

تحتسب الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة للضمان يوم الإصدار. تقاس قيمة التزامات الضمانات المالية لاحقاً بقيمة الضمان مبدئياً ناقصاً قيمة الإطفاء لاحتساب إيرادات الرسوم المستحقة للفترة أو القيمة الحالية لأي دفعات متوقعة لتسوية التزام عندما تكون دفعات متوقعة بموجب الضمان، أيهما أكبر. يتم احتساب الخسارة المتوقعة على الضمانات المالية على أساس الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد بعد خصم أية مبالغ تتوقع المجموعة استردادها. أية زيادة في الخصوم متعلقة بالضمانات يتم تضمينها بالمخصص المحمل على بيان الدخل الموحد. الضمانات المالية يتم إدراجها ضمن الخصوم الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

١٣-٢ منافع ما بعد التقاعد

أن غالبية العاملين بالمجموعة مؤهلون للحصول على منافع ما بعد التقاعد إما تحت مظلة خطط الرواتب التقاعدية ذات المنافع المحددة أو ذات المساهمات المحددة والمتوفرة من خلال صناديق منفصلة مدارة من قبل أمناء أو برامج تأمين. كما تدفع المجموعة مساهمات في خطط الرواتب التقاعدية الحكومية ذات المساهمات المحددة طبقاً للمتطلبات القانونية لكل بلد.

تحمل مساهمات المجموعة في خطط الرواتب التقاعدية ذات المساهمات المحددة على إيرادات السنة المتعلقة بها.

يؤوم خبير اكتواري مؤهل بتحديد التكلفة المتعلقة بخطط الرواتب التقاعدية ذات المنافع المحددة باستخدام الوحدة الإضافية المقدرة. يتم احتساب صافي التزام المجموعة عن طريق تقدير مبلغ المنافع المستقبلية التي اكتسبها الموظفون في الفترات الحالية والسابقة، وخصم ذلك المبلغ وطرح القيمة العادلة لأصول الخطة. عندما ينشأ عن عملية الاحتساب أصل محتمل للمجموعة، يتم تحديد الأصل المحتسب بحد أعلى، حتى لا يتجاوز المنافع الاقتصادية المتوفرة في هيئة استرجاعات من الخطة، أو تخفيضات في المساهمات المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- السياسات المحاسبية (تتمة)

٢-١٣ منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

يتم احتساب نتيجة إعادة قياس صافي خصوم أو أصول الخطة المحددة فوراً في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد، والتي تتكون من الأرباح والخسائر الإكتوارية، وعوائد أصول الخطة (باستثناء الفوائد) وأثر الحد الأعلى للأصل. تحدد المجموعة صافي مصروفات أو إيرادات الفوائد على صافي خصوم أو أصول المنافع المحددة عن طريق استخدام معدل الخصم المعترف لقياس التزام المنافع المحددة في بداية السنة لصافي الرصيد الافتتاحي لخصوم أو أصول المنافع المحددة. تحتسب صافي مصروفات الفوائد والمصروفات الأخرى ذات العلاقة بخطة المنافع المحددة في بيان الدخل الموحد.

عند تغيير منافع الخطة أو عند تقليص الخطة، فإن التغير الناتج في المنافع المتعلقة بخدمات سابقة، أو الأرباح أو الخسائر من التقليص يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد. تحتسب المجموعة أرباح وخسائر تسوية خطة المنافع المحددة عند سدادها.

٢-١٤ الضرائب

أ) الضرائب الحالية

الضرائب الحالية هي الضرائب المستحقة الدفع على الإيراد الخاضع للضرائب باستخدام معدل الضرائب المعمول بها في تاريخ بيان المركز المالي الموحد بما يحويه من تعديلات على الضرائب المستحقة الدفع للسنوات السابقة.

ب) الضرائب المؤجلة

لقد تم عمل مخصص لضريبة الدخل المؤجلة وذلك باستخدام طريقة الخصوم للفرق المؤقت الناتج بين أسس الضريبة للأصول والخصوم والقيمة الدفترية لها المعدة لغرض التقارير المالية. يتم احتساب الأصول الضريبية المؤجلة فقط إلى الحد بأن الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة سيكون متوفراً لمقابلة الخسائر الضريبية غير المستغلة والأرصدة الدائنة. تستخدم نسب الضريبة المعمول بها حالياً لتحديد الضرائب المؤجلة.

٢-١٥ النقد وما في حكمه

في بيان التدفقات النقدية الموحد، يتكون النقد وما في حكمه من النقد والأصول السائلة الأخرى ما عدا الودائع القانونية لدى المصارف المركزية.

٢-١٦ تقارير القطاع

يمثل القطاع التشغيلي عنصراً مميزاً للمجموعة حيث يقوم بأنشطة كسب الإيرادات وتكبد مصروفات بما فيها الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع قطاعات المجموعة الأخرى. توجد معلومات مالية منفردة لكل القطاعات والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل لجنة إدارة المجموعة التي تمثل صانع القرار الرئيسي للمجموعة والتي تتخذ القرارات الخاصة بتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أداءها. تقوم لجنة إدارة المجموعة بتقييم القطاعات بناءً على صافي إيرادات الفوائد، والتي تمثل غالبية إيرادات المجموعة.

٢-١٧ أموال تحت الإدارة

تدير المجموعة أصولاً مملوكة لعملاء ولم تدرج هذه الأصول ضمن البيانات المالية الموحدة. تكتسب رسوم على إدارة الأصول نظير تقديم خدمات إدارة الاستثمار والصناديق الاستثمارية. تكتسب رسوم إدارية نظير تقديم خدمات الوصاية. تتحقق الرسوم عند تقديم الخدمات ويتم إدراجها ضمن إيرادات الرسوم والعمولات.

٢-١٨ الأرباح الموزعة

تحتسب الأرباح الموزعة على الأسهم الصادرة كالتزام وتطرح من حقوق الملكية عندما تعتمد من مساهمي البنك.

٢-١٩ الأعمال المصرفية المتوافقة مع الشريعة

تعرض المجموعة على عملاتها عدداً من المنتجات المتوافقة مع الشريعة. يتم القيام بالأنشطة المتوافقة مع الشريعة وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة، وتكون خاضعة للإشراف والاعتماد من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. تم إعداد الإفصاحات المشروحة في هذه البيانات المالية الموحدة التي تتعلق بهذه الأنشطة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ١٨ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٢-٢٠ أرقام المقارنة

تم تعديل أرقام المقارنة كلما تطلب ذلك لتناسب مع التغيير في عرض البيانات المالية للسنة الحالية، فيما عدا التطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. كانت السياسات المحاسبية التالية قابلة للتطبيق للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

يتم تحديد مخصصات لمواجهة انخفاض قيمة الأصول المالية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة التي يمكن استردادها لهذه الأصول. وتقاس القيمة التي يمكن استردادها بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتشمل مبالغ يمكن استردادها من خطابات ائتمانية و ضمانات مخصومة بسعر الفائدة السائد وقت توفير التسهيلات الائتمانية أو لأدوات دين أعيد قياسها على أساس القيمة العادلة باستخدام سعر السوق الحالي للفائدة لأصل مالي مثابه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- السياسات المحاسبية (تتمة)

٢٠- أرقام المقارنة (تتمة)

يتم قياس واحتساب مخصصات لمواجهة انخفاض قيمة الأصول بشكل إجمالي في تاريخ الميزانية العمومية ولكن سوف يتم تحديدها بشكل فردي في المستقبل. التدفقات النقدية المستقبلية للأصول المالية التي تم تقييم انخفاض قيمتها بشكل جماعي يتم تقييمها على أساس التدفق النقدي التعاقدية وخبرة الخسارة التاريخية للأصول المشابهة بالخصائص الائتمانية. تعدل خبرة احتساب الخسارة التاريخية بناء على المعلومات المتوفرة لتعكس تأمين الأوضاع الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي استندت عليها خبرة الخسارة التاريخية.

تحتسب مخصصات الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد وتعكس في حساب المخصص ضد القروض والسلفيات واستثمارات الأوراق المالية.

يتم بشطب الأصول المالية بعد اتخاذ كل أنشطة إعادة الهيكلة وأنشطة التحصيل وبعد اعتبار احتمال الاسترداد ضعيفاً. الاستردادات اللاحقة تسجل ضمن الإيرادات الأخرى.

يتم الاستغناء عن مخصصات انخفاض قيمة الأصول وتحول إلى بيان الدخل الموحد عندما تكون الزيادة لاحقاً في المبالغ القابلة للاسترداد متعلقة بحدث موضوعي ظهر بعد تحديد المخصص لمواجهة انخفاض قيمة الأصول.

٢١- التطورات المحاسبية المستقبلية

أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية عدداً من المعايير الجديدة وتعديلات على المعايير والتفسيرات لا تزال غير سارية المفعول ولم تطبق بعد عند إعداد الحسابات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. المعايير الدولية والتعديلات على المعايير والتفسيرات الجديدة ذات الصلة مدرجة أدناه:-

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) - الإيرادات من عقود العملاء:
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) والذي يؤسس إطاراً جديداً من خمس خطوات لتحديد ما إذا كان، وكم، وكيفية احتساب الإيراد. تقوم المجموعة حالياً بتقييم الأثر الناتج المحتمل من تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الموحدة. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ ساري المفعول للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ - عقود الإيجار:
يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ من المستأجرين إثبات معظم عقود الإيجار في ميزانياتهم باعتبارها التزامات الإيجار، مع الحق المقابل للاستخدام الأصول. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ ساري المفعول للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في نفس التاريخ. يجب على المستأجرين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ باستخدام إما نهج بأثر رجعي كلي أو نهج بأثر رجعي معدل. تقيّم المجموعة حالياً الأثر الناتج المحتمل من تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الموحدة.

٢٢- إدارة رأس المال

تستخدم المجموعة نسب رأس المال التنظيمي وإطار رأسمالها الاقتصادي لمراقبة قاعدتها الرأسمالية. تدير المجموعة هيكل رأسمالها وتقوم بإجراء تعديلات على الهيكل بالأخذ في الاعتبار التغيرات في الظروف الاقتصادية وخطط الأعمال الاستراتيجية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣- التقديرات والفرضيات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات لها أثر على بعض مبالغ الأصول والخصوم المالية والإيرادات والمصروفات المعلنة. إن استخدام التقديرات والفرضيات مقتصر في الأساس على تحديد مخصصات الانخفاض وتقييم الأدوات المالية وتقييم خطة التقاعد المحددة المنافع للمجموعة وتحديد السيطرة على الاستثمارات كما هو مفصل أدناه:

١-٣ مخصص الانخفاض في القيمة

يتم تقييم الأصول المالية لتحديد انخفاض القيمة على الأساس المبين في إيضاح ٢-٥.

عند تحديد مخصص انخفاض في قيمة الأصول المالية، يتطلب العمل اجتهاداً في تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وكذلك تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصول المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي بما في ذلك المعلومات التطلعية للمستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. تم توضيح المعلومات بشأن الاجتهادات في إيضاح ٢٧-١.

٢-٣ القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية

عند عدم التمكن من اشتقاق القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية من السوق النشط، يتم استخدام مختلف تقنيات التقييم التي تشمل استخدام النماذج الرياضية. تشتق معطيات هذه النماذج من الأسواق المرصودة عند توفرها ولكن عندما تكون هذه غير متوفرة، يتم استخدام درجة من الاجتهاد لتحديد الفرضيات المستخدمة في هذه النماذج. التغييرات في الفرضيات المستخدمة قد تؤثر على القيمة العادلة المعلنة للأصول والخصوم المالية.

٣-٣ التزامات منافع التقاعد

يتطلب من الإدارة وبالتنسب مع إكتواري مؤهل مستقل القيام بفرضيات تخص خطة التقاعد محددة المنافع. الفرضيات الإكتوارية الرئيسية لخطة التقاعد محددة المنافع مبينة في إيضاح ١٢ وتشمل معدل الخصم، العائد المتوقع على أصول خطة التقاعد، معدل الوفيات، الزيادات المستقبلية في الرواتب، والتضخم. التغييرات في الفرضيات قد تؤثر على قيمة الأصول المعلنة وتكلفة الخدمة والعائد المتوقع على أصول خطة التقاعد.

٤-٣ تحديد السيطرة على الاستثمارات

تمارس المجموعة دور مدير الصندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. إن عملية تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس السيطرة من عدمه على صندوق استثماري مبنية على تقييم إجمالي الحصص الاستثمارية للمجموعة في الصندوق، ويشمل تقييماً لأي حصص، أو رسوم إدارية متوقعة، وحقوق المستثمر لاستبعاد المجموعة كمدير صندوق.

يتطلب من الإدارة تحديد ما إذا كانت المجموعة تعمل كوكيل للمستثمرين في الصندوق، أو ما إذا كانت المجموعة تسيطر على الصندوق ذي العلاقة.

الصناديق الاستثمارية الرئيسية مشروحة في إيضاح رقم ٣٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٤- تصنيف الأصول والخصوم
تصنيف الأصول والخصوم حسب الفئة المحاسبية كان كالآتي:-

أصول مالية بالتكلفة المطفاة	أصول مالية من خلال الربح أو الخسارة	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	خصوم مالية بالتكلفة المطفاة	أصول وخصوم غير مالية	المجموع	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٣٠٩٠,٠	-	-	-	-	٣٠٩٠,٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ نقد وأصول سائلة أخرى
٦٣٥,٠	-	-	-	-	٦٣٥,٠	أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع
٤٧١٥,٣	-	-	-	-	٤٧١٥,٣	ودائع لدى البنوك
٩١,٩	-	-	-	-	٩١,٩	أوراق مالية متداولة
٤٠٦٦,٤	-	٢٥١,١	-	-	٣٨١٥,٣	أوراق مالية استثمارية
٩٧٤٥,١	-	-	-	-	٩٧٤٥,١	قروض وسلفيات
٥٥٧,١	١٥٩,٧	-	-	-	٢٢٨,٥	أصول أخرى
٢٢٩٠٠,٨	١٥٩,٧	-	٢٥١,١	-	٢٢٢٣٤,٦	مجموع الأصول
-	-	-	٢٥٥٤,٢	-	-	ودائع من البنوك
-	-	-	١٣٤٤٧,٥	-	-	ودائع من العملاء
-	-	-	١٣٢١,٥	-	-	أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
-	٨٥,٣	٢٤٦,١	-	-	١٣٢,٢	خصوم أخرى
-	-	٢٧١,٦	-	-	-	تمويلات أولية لأجل
-	٢٣٥٧,٤	-	-	-	-	حقوق الملكية
-	٢٤٤٢,٧	٢٠٣٣٠,٩	-	-	١٣٢,٢	مجموع الخصوم وحقوق الملكية
٤٣٠٩,٧	-	-	-	-	٤٣٠٩,٧	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ نقد وأصول سائلة أخرى
١٨٣٥,٠	-	-	-	-	١٨٣٥,٠	أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع
٤٤٠٢,٩	-	-	-	-	٤٤٠٢,٩	ودائع لدى البنوك
٧٢,٢	-	-	-	-	٧٢,٢	أوراق مالية متداولة
٣٨٨٤,٥	-	٢٧١,٩	-	-	٣٦١٢,٦	أوراق مالية استثمارية
٩١٦١,٤	-	-	-	-	٩١٦١,٤	قروض وسلفيات
٥٢٦,٧	١٥٦,٢	-	-	-	١٩٧,٩	أصول أخرى
٢٤١٩٢,٤	١٥٦,٢	-	٢٧١,٩	-	٢٤٤,٨	مجموع الأصول
-	-	-	١٩٨٥,٩	-	-	ودائع من البنوك
-	-	-	١٤٦٨٣,٤	-	-	ودائع من العملاء
-	-	-	٢٠٩٣,٤	-	-	أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
-	٦٨,٩	١٨٣,٠	-	-	١٧٦,٨	خصوم أخرى
-	-	٢٤٢٠,٠	-	-	-	تمويلات أولية لأجل
-	-	١٥٠,٠	-	-	-	تمويلات ثانوية لأجل
-	٢٤٣١,٠	-	-	-	-	حقوق الملكية
-	٢٤٩٩,٩	٢١٥١٥,٧	-	-	١٧٦,٨	مجموع الخصوم وحقوق الملكية

تشتمل الأصول والخصوم الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على القيمة العادلة للأدوات المشتقة المصنفة كقيمة عادلة وتغطيات التدفق النقدي.

تحليل القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة مشروح في إيضاح ٣١-٤.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٠- نقد وأصول سائلة أخرى

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٣٦٠٠,٩	٢٣١١,٧	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٤٧١,٧	٤٠٠,٠	نقد وأرصدة لدى البنوك
٣٩,٩	٢٠٦,٩	سندات حكومية
٤١١٧,٠	٢٩٢٣,٦	النقد وما في حكمه
١٩٢,٢	١٧١,٤	ودائع قانونية لدى المصارف المركزية
٤٣٠٩,٧	٣٠٩٥,٠	نقد وأصول سائلة أخرى

الودائع القانونية لدى المصارف المركزية خاضعة للقوانين المحلية، والتي تفرض قيوداً على استخدام هذه الأموال.

٦- أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع

تدخل المجموعة في معاملات إقراض مضمونة (عكس اتفاقيات إعادة الشراء) في سياق أنشطتها التشغيلية الاعتيادية. إن الضمان في هيئة سندات دين ذات درجات تصنيف عالية. تمت عمليات الاقتراض المضمونة تحت بنود معيارية وهي غالباً متعارف عليها لمثل هذه المعاملات.

٧- ودائع لدى البنوك

اشتملت الودائع لدى البنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ على ودائع لدى مصارف مركزية بلغت ١٢١٢,٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: ١٠٨٥,٨ مليون دولار أمريكي). الودائع لدى المصارف المركزية تمثل ودائع الأموال النقدية الفائضة.

٨- أوراق مالية متداولة

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٤٧,٦	٦٦,٦	صناديق مدارة
١٣,١	١٣,١	سندات دين
١١,٥	١٢,٢	أوراق مالية في أسهم
٧٢,٢	٩١,٩	

الأوراق المالية وسندات الدين من أسهم المشتراة تتعلق بأنشطة الاستثمارات المصرفية التي تمارسها المجموعة. تم الاحتفاظ بهذه الأوراق المالية مع نية بيعها في المستقبل القريب.

تمثل الصناديق المدارة صناديق استثمار يديرها مدراء أصول متخصصين.

٩- أوراق مالية استثمارية

٩-١ التكوين

التصنيف الائتماني للأوراق المالية الاستثمارية مبني على أقل تصنيف ممنوح من قبل وكالات التصنيف الدولية كما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
%	مليون دولار أمريكي	%
٨٥,٥	٣٠٨٨,١	٨٦,٣
١٤,٢	٥١٤,٠	٨,١
٠,٣	١٠,٥	٥,٦
١٠٠,٠	٣٦١٢,٦	١٠٠,٠
	٢٧١,٩	٢٥١,١
	٣٨٨٤,٥	٤٠٦٦,٤

AAA إلى A- / Aaa إلى A3

BBB+ إلى BBB- / Baa1 إلى Baa3

BB+ إلى BB- / Ba1 إلى Ba3

مجموع سندات الدين

استثمارات حقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٩- أوراق مالية استثمارية (تتمة)

١-٩ التكوين (تتمة)

تتكون الأوراق المالية بالأساس من سندات دين ذات تصنيف استثماري صادرة من مؤسسات مالية عالمية ومؤسسات مرتبطة بحكومات.

تصنف أدوات سندات الدين كأوراق مالية استثمارية بالتكلفة المطفأة، وتصنف أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

النقص في الأوراق المالية للاستثمارية المصنفة BBB+ إلى BBB- / Baa1 إلى Baa3 والزيادة في الأوراق المالية الاستثمارية BB+ إلى BB- / Ba1 إلى Ba3 خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ يعزى بشكل رئيسي إلى خفض بعض التصنيفات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي.

٢-٩ مخصصات انخفاض القيمة

كانت الحركة في مخصصات انخفاض قيمة ائتمان الأوراق المالية الاستثمارية على النحو التالي:-

٢٠١٥	٢٠١٦	مخصص محدد	مخصص جماعي	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
٣,٢	٣,٢	-	-	٣,٢	-	-	٣,٢
-	-	-	-	-	-	-	-
٣,٢	٣,٢	-	-	٣,٢	-	-	٣,٢
-	١,٣	-	-	١,٣	-	-	١,٣
٣,٢	٤,٥	-	-	٤,٥	-	-	٤,٥

تمثل أرقام المقارنة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مخصصات الانخفاض في القيمة وتعكس أساس القياس بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. تم تحديد الرصيد الإفتتاحي لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ١ يناير ٢٠١٦ من خلال إعادة قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

١٠- قروض وسلفيات

١-١٠ التكوين

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	إجمالي القروض والسلفيات
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مخصص انخفاض قيمة القروض
٩٥٢٢,٤	١٠١٦٦,١	صافي القروض والسلفيات
(٣٦١,٠)	(٤٢١,٠)	
٩١٦١,٤	٩٧٤٥,١	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٠- قروض وسلفيات (تتمة)

٢-١٠ التصنيف الصناعي

٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢١٠٠,٦	٢٢٠٣,٦	التجارة والخدمات
١٩٨٦,٥	٢٠٤٤,٨	الطاقة والنفط والبتروكيماويات
١٨٦١,٧	١٩٥٨,٦	الخدمات المالية
١٠٨٧,٤	١٢٧٨,١	النقل
٩١٧,٧	١١٠٠,٦	الصناعة
٧٦٥,٢	٦٨٨,٣	البناء
١٣٠,٣	٢٢٣,٨	الزراعة والتعدين
٢٨٠,٩	١٨٨,٧	العقارات
٢٧٣,٥	١٨٣,٠	الاتصالات
٠,١	١١٣,٤	الحكومات
١١٨,٥	١٨٣,٢	أخرى
٩٥٢٢,٤	١٠١٦٦,١	
(٣٦١,٠)	(٤٢١,٠)	مخصص انخفاض القيمة
٩١٦١,٤	٩٧٤٥,١	

إجمالي القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ كان يشمل على معاملات متوافقة مع الشريعة بمبلغ ٣٥٩١,٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: ٣٢٦٨,٠ مليون دولار أمريكي).

٣-١٠ مخصصات الانخفاض في القيمة

٢٠١٥	مخصص محدد	مخصص جماعي	٢٠١٦	مخصص محدد	مخصص جماعي		
المجموع	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٦٠١,١	٤٥٣,١	١٤٨,٠	٣٦١,٠				في ١ يناير
-	-	-	٦٨,٧				تعديل نتيجة لتطبيق المعيار الدولي رقم ٩ لإعداد التقارير المالية
٦٠١,١	٤٥٣,١	١٤٨,٠	٤٢٩,٧	٢٢٦,٥	١٢٧,٠	٧٦,٢	في ١ يناير - معاد عرضه
-	-	-	-	(١٠,٧)	(٠,٤)	١١,١	محول إلى المرحلة ١
-	-	-	-	-	٤,٢	(٤,٢)	محول إلى المرحلة ٢
-	-	-	-	٤٧,٧	(٤٧,٥)	(٠,٢)	محول إلى المرحلة ٣
-	١٣,٥	(١٣,٥)	-	-	-	-	مبالغ أعيد تصنيفها
(٢٦١,٠)	(٢٦١,٠)	-	(٤٦,٠)	(٤٦,٠)	-	-	مبالغ مستخدمة
(٠,٤)	(٠,٤)	-	(١,٣)	(١,٣)	-	-	تغيرات سعر الصرف
٢١,٣	٢١,٣	-	٣٨,٦	٣٩,٣	(٠,٣)	(٠,٤)	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
٣٦١,٠	٢٢٦,٥	١٣٤,٥	٤٢١,٠	٢٥٥,٥	٨٣,٠	٨٢,٥	في ٣١ ديسمبر

تعكس مخصصات المرحلة ١ والمرحلة ٢ تقدير الاحتمالات المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة. تشتمل المخصصات على كلاً من معلومات التحليل الكمي والتحليل النوعي، استناداً إلى خبرة المجموعة التاريخية ومع الأخذ في الحسبان كلاً من المؤشرات الداخلية والخارجية، بما في ذلك المعلومات المتطلعة إلى الإمام.

المبلغ الإجمالي لقروض المرحلة ٣ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بلغ ٣٦٧,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: ٢٣٨,٨ مليون دولار أمريكي). مجموع المخصصات للمرحلة ٣ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ تمثل ٦٩,٦ بالمائة من القروض التي تم عمل مخصص محدد مقابلها (٢٠١٥: مجموع المخصصات المحددة يمثل ٩٤,٨ بالمائة من القروض التي تم عمل مخصصات مقابلها).

إن الزيادة في إجمالي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ لم يكن لها تأثير جوهري على التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١- قروض وسلفيات (تتمة)

٣-١ مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلفيات (تتمة)

تمثل المبالغ المستخدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ المخصصات المستخدمة في عملية تحويل القروض ذات الصلة إلى سجلات المذكرة. لا تزال الجهود لاسترداد هذه القروض مستمرة، لاسترداد أعلى قدر من المبالغ.

مجموع المخصصات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ شملت مخصصات مقابل تعرضات محتملة تتعلق بالائتمان بمبلغ ١٨,٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: ٨,٠ مليون دولار أمريكي).

تمثل أرقام المقارنة لسنة ٢٠١٥ مخصصات انخفاض في القيمة وتعكس أساس القياس بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

٤-١-٤ القروض متأخرة السداد

كانت القيم الإجمالية والدفترية للقروض التي تأخر سداد أصلها أو فوائدها لأكثر من ٩٠ يوماً على النحو التالي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
القيمة الدفترية	إجمالي	القيمة الدفترية	إجمالي
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٣٣,١	٢١٢,٢	٨٤,٢	٣٢٨,٦
٥,٦	١٢,٩	٩,٨	١٠,٧
٣٨,٧	٢٢٥,١	٩٤,٠	٣٣٩,٣

تشمل قروض الشركات قروض ممنوحة لأغراض استثمارية.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، يمثل مجموع المخصصات المحددة مقابل القروض متأخرة السداد ٧٢,٣ بالمائة (٢٠١٥: ٨٢,٨ بالمائة) لإجمالي القروض متأخرة السداد.

٥-١-٥ القروض المعاد هيكلتها

قامت المجموعة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بتعديل الشروط التعاقدية لعدد من التسهيلات لأغراض تجارية. لم ينتج عن تلك التعديلات حذف أي من الأصول، وكانت الأرباح الناتجة من التعديل غير جوهرية على بيان الدخل الموحد للمجموعة.

لم تقم المجموعة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بإعادة هيكل أي قرض أو وافقت على التنازل عن بعض شروطها ولا يكون ذلك مقبولاً في الظروف الاعتيادية وذلك بسبب الوضع المالي للعميل (٢٠١٥: قرضين بمجموع ٢٠,٣ مليون دولار أمريكي). طبيعة التعديلات مبينة في إيضاح رقم (٢٧-١).

٦-١-٦ الضمانات

لم تستحوذ المجموعة على أي ضمانات خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٦-١-٧ أصول أخرى

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٧٢,٦	١٦٨,٩	مشتقات الأدوات المالية
١٢١,٦	١٦٧,١	فوائد ورسوم وعمولات مستحقة
١١٨,٦	١٢٢,٣	المباني والمعدات
٣٥,٢	٢٩,٠	مصاريف مدفوعة مقدماً
٢,٤	٨,٤	بنود مؤجلة
١٣,٠	-	تكلفة خطة التقاعد المدفوعة مقدماً
٦٣,٣	٦١,٤	أخرى، تتضمن حسابات مدينة
٥٢٦,٧	٥٥٧,١	

تمثل مشتقات الأدوات المالية القيم الإيجابية العادلة لمشتقات الأدوات المالية المتعامل بها لأغراض المتاجرة، أو التي صنفت كغطاء لحماية مخاطر القيمة العادلة أو التدفق النقدي. إيضاح رقم ٣-٤ يقدم تحليلاً للقيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية.

أصول خطة التقاعد مبينة في إيضاح رقم (١٢).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٢ - منافع ما بعد التقاعد

تساهم المجموعة في خطط الرواتب التقاعدية ذات المنافع المحددة وذات المساهمات المحددة والتي تغطي معظم الموظفين.

يحتفظ البنك بخطط الرواتب التقاعدية ذات المساهمات المحددة لغالبية موظفيه. وتحسب المساهمات على أساس نسبة مئوية من الراتب. تحدد المبالغ التي سوف تدفع كمنافع تقاعدية استناداً إلى مبالغ المساهمات وأرباح استثمار تلك المساهمات. بلغ مجموع تكلفة المساهمات إلى خطط الرواتب التقاعدية ذات المساهمات المحددة ١٣,٥ مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ١٠,٨ مليون دولار أمريكي).

تحتفظ الشركة الرئيسية التابعة للبنك، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، بخطة رواتب تقاعدية ذات منافع محددة لمعظم موظفيها. يتم الاحتفاظ بأصول الخطة بشكل مستقل عن أصول الشركة التابعة في صندوق ائتمان منفصل مدار من قبل مؤتمنين مستقلين. يخضع الصندوق للإطار التنظيمي للرواتب التقاعدية المعمول به في المملكة المتحدة.

يعرض هذا الصندوق المجموعة لخطر دفع مساهمات غير متوقعة في أوقات الأحداث السلبية. هذه الأحداث قد تكون بقاء أحد الأعضاء على قيد الحياة لمدة أطول من المتوقع، أو نمو التضخم أو الرواتب بشكل أعلى من المتوقع، وخطر عدم إمكانية الوفاء بالزيادات في التزامات الخطة في مقابل تحسن قيمة أصول الخطة.

١-١٢ فيما يلي تفصيل للمبلغ الظاهر في بيان المركز المالي الموحد:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢٠٣,٨	١٩٠,١	القيمة العادلة لأصول الخطة
١٩٠,٨	٢٠٣,٩	القيمة العادلة لالتزامات الصندوق
١٣,٠	(١٣,٨)	صافي (الخصوم) / الأصول في بيان المركز المالي الموحد

إن صافي الخصوم أو الأصول هو مقياس مشتق باستخدام نموذج حسابي ائتماني. يتم تنفيذ النموذج الحسابي من قبل خبير ائتماني مستقل بموجب معايير القياس المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ المتعلق بمنافع الموظفين. لا تشير أصول خطة التقاعد على تحقيق المبالغ المستحقة القبض من خطة التقاعد ولا تشير الخصوم الحاجة إلى تمويل خطة التقاعد على المدى القريب.

يشير مقياس التقييم إلى الوقت المحدد للقيمة العادلة لأصول الخطة مخصص منها التزامات الخطة المستقبلية لمدة ٢١ سنة.

إن التغيرات في مقياس التقييم من أصل إلى خصم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ كان يعزى بشكل رئيسي إلى الانخفاض الحاد في معدل الخصم المستخدم في النموذج الحسابي لخصم التزامات الخطة المستقبلية لمدة ٢١ سنة. تم عرض تأثير الافتراض المالي هذا في إيضاح ١٢-٣.

٢-١٢ فيما يلي الحركة في القيمة العادلة لأصول الخطة:-

٢٠١٥	٢٠١٦	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢١٤,٥	٢٠٣,٨	في ١ يناير
		متضمنة في بيان الدخل الموحد:-
٧,١	٦,٦	- إيرادات الفوائد على أصول الخطة
		متضمنة في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد:-
		- إعادة قياس:-
(٢,٠)	١٥,٢	- عوائد على أصول الخطة، باستثناء إيرادات الفوائد
		الحركات الأخرى:-
(١٢,٠)	(٣٠,٢)	- الحركة في أسعار صرف العملات الأجنبية
٠,٧	٠,٦	- مساهمات مدفوعة من قبل المجموعة
(٤,٥)	(٥,٩)	- منافع مدفوعة من قبل الخطة
٢٠٣,٨	١٩٠,١	في ٣١ ديسمبر

تشمل أصول خطة الرواتب التقاعدية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ على تعرضات بنسبة ٤٢% (٢٠١٥: ٥٠%) لصناديق متعددة الأصول، والتعرض المتبقى للأسهم وسندات دين وصناديق تحوط بنسب متساوية. أصول خطة الرواتب التقاعدية لها أسعار مدرجة في سوق نشط، وصممت صناديق التحوط للحماية من غالبية مخاطر التضخم ومخاطر أسعار الفائدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٢- منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

١٢-٣ فيما يلي الحركة في القيمة الحالية للالتزامات الخطة:-

٢٠١٦	٢٠١٥	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٩٠,٨	٢١٦,٨	في ١ يناير
٠,٧	٠,٩	متضمنة في بيان الدخل الموحد:-
٦,١	٧,٢	- تكاليف الخدمة الحالية
		- مصروف الفوائد على التزامات الصندوق
		متضمنة في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد:-
٤٠,٩	(١١,٦)	- إعادة قياس بسبب تغيير الفرضيات الاكتوارية:-
(٠,٣)	(٦,٠)	- الفرضيات المالية
		- الخبرة
		الحركات الأخرى:-
(٢٨,٤)	(١٢,٠)	- أثر التغيير في سعر الصرف
(٥,٩)	(٤,٥)	- منافع مدفوعة من قبل الخطة
٢٠٣,٩	١٩٠,٨	في ٣١ ديسمبر

١٢-٤ كانت الحركة في صافي (الخصوم) / الأصول المحتسبة في بيان المركز المالي الموحد كالتالي:-

٢٠١٦	٢٠١٥	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٣,٠	(٢,٣)	في ١ يناير
(٠,٢)	(١,٠)	صافي المصروف المدرج في بيان الدخل الموحد
(٢٧,٣)	١٥,٦	إعادة القياس المتضمنة في بيان الدخل الشامل الموحد
٠,٧	٠,٧	إشتراكات مدفوعة من قبل المجموعة
(١٣,٨)	١٣,٠	في ٣١ ديسمبر

دفعت المجموعة مبلغ ٠,٧ مليون دولار أمريكي مساهمة في الخطة في سنة ٢٠١٦ وتتوقع ان تدفع مبلغ ٠,٧ مليون دولار أمريكي في سنة ٢٠١٧.

١٢-٥ الافتراضات الاكتوارية الأساسية المستخدمة للأغراض المحاسبية كانت كالتالي:-

٢٠١٦	٢٠١٥	
٢,٨	٣,٩	معدل الخصم (%)
٣,٣	٣,١	تضخم أسعار التجزئة (%)
٢,٣	٢,١	التضخم في أسعار المستهلك (%)
٣,٢	٣,١	الزيادات المستقبلية لمدفوعات الرواتب التقاعدية (%)
٣,٠	٣,٠	الزيادات المستقبلية للرواتب (%)
٨٩	٨٩	متوسط العمر المتوقع (بالسنوات)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٢- منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

٦-١٢ معلومات الحساسية

تم احتساب القيمة الحالية للالتزامات الصندوق، والتي تملك متوسط مرجح لمدة ٢١ سنة، على أساس فرضيات اكتوارية معينة. عند تغير أي من الفرضيات الرئيسية بمبلغ مرجح، مع بقاء الفرضيات الأخرى ثابتة، ستزيد أو تنقص القيمة الحالية للالتزامات الصندوق كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٥	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٠,٢	٠,٢	زيادة سنة واحدة في العمر المتوقع
٠,٢	٠,٢	زيادة في معدل الخصم بنسبة ٠,٠%
٠,٢	٠,٢	زيادة التضخم بنسبة ٠,٠%
٠,٢	٠,٢	زيادة معدل نمو الرواتب بنسبة ٠,٠%

١٣- الودائع

كان التوزيع الجغرافي لمجموع الودائع على النحو التالي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٠٣٨٧,٧	١١٧٤٩,٦	دول مجلس التعاون الخليجي
١١٠٢,٦	٧٧٧,٣	دول الشرق الأوسط الأخرى ودول شمال أفريقيا
٤٥١١,٤	٤١٤٢,٤	دول أخرى
١٦٠٠١,٧	١٦٦٦٩,٣	

تشتمل الودائع الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي على ودائع من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والمصارف المركزية والمؤسسات الأخرى التي تتخذ من دول مجلس التعاون الخليجي مقراً لها.

ودائع دول مجلس التعاون الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ تمثل ٦٤,٩ بالمائة (٢٠١٥: ٧٠,٠ بالمائة) من مجموع الودائع.

مجموع الودائع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بما فيها الصفقات المتوافقة مع الشريعة بلغت ٣٢٦٥,٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: ٤١١٢,٠ مليون دولار أمريكي). تمثل الصفقات المتوافقة مع الشريعة عقود مرابحة.

١٤- أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقية إعادة الشراء

تدخل المجموعة في عدد من عمليات الاقتراض بضمانات (اتفاقيات إعادة الشراء) في النطاق الاعتيادي لأنشطتها التمويلية. يتم تقديم هذه الضمانات في شكل أوراق مالية ضمن محفظة الأوراق المالية. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية المرهونة كضمان لاتفاقيات إعادة الشراء مبلغ ١٣٦٠,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: ٢١٩٢,٠ مليون دولار أمريكي). تمت عمليات الاقتراض المضمونة تحت بنود معيارية وهي اعتيادية ومتعارف عليها لمثل هذه الصفقات.

١٥- خصوم أخرى

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٣٨,١	٩٥,٨	فوائد مستحقة
١٣٢,٢	١٧٦,٨	مشتقات الأدوات المالية
٨٥,٣	٦٨,٩	بنود مؤجلة
١٣,٨	-	التزامات التقاعد
٩٤,٢	٨٧,٢	أخرى، تتضمن حسابات دائنة ومصاريف مستحقة
٤٦٣,٦	٤٢٨,٧	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٠- خصوم أخرى (تتمة)
تمثل مشتقات الأدوات المالية القيمة العادلة السلبية لمشتقات الأدوات المالية المتعامل بها لأغراض المتاجرة أو التي صنفت كغطاء لحماية مخاطر القيمة العادلة أو مخاطر التدفق النقدي. الإيضاح رقم ٣١-٤ يقدم تحليلًا للقيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية.

تمثل البنود المؤجلة المبالغ المستلمة، على سبيل المثال، رسوم منح القرض، والتي يتم إطفائها للدخل على مدى فترة الأصل المالي ذو الصلة.

١٦- تمويلات أولية لأجل

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	الاستحقاق	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي		
٤٩٩,٩	٤٩٩,٩	٢٠١٧	سند بسعر فائدة عائم
٦١٥,٠	٦٧٣,٩	٢٠١٨	قروض بسعر فائدة عائم
٥٣٣,٣	٥٣٣,١	٢٠١٩	سند بسعر فائدة عائم
٢٧١,٨	٥٢١,٦	٢٠٢٢ - ٢٠١٩	قروض بسعر فائدة عائم
-	٥٣٣,١	٢٠٢١	سند بسعر فائدة عائم
٥٠٠,٠	-	٢٠١٦	قرض بسعر فائدة عائم
٢٤٢٠,٠	٢٧٦١,٦		

القرض بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بمعدل فائدة عائم، الذي تم استحقاقه في ٢٠١٦. تم تقديمه من المساهم الأكبر في المجموعة، صندوق الاستثمارات العامة. تم تقديم القرض بأسعار السوق وبشروط معتادة ومتعارف عليها لمثل هذه الصفقات.

١٧- تمويلات ثانوية لأجل

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	الاستحقاق	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي		
١٥٠,٠	-	٢٠١٦	قروض بسعر عائم

تمثل القروض الثانوية لأجل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ قروض التزامات غير مضمونة للمجموعة وهي ثانوية في حق الاسترداد مقارنة مع المودعين والدائنين الآخرين للمجموعة والتي لا تصنف كخصوم ثانوية. وقد حصلت المجموعة على موافقة السلطات الرقابية الخاصة - مصرف البحرين المركزي - باحتساب هذه القروض ضمن الفئة الثانية لأغراض احتساب ملاءة رأس المال.

١٨- رأس المال

يتكون رأس المال المصريح به في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من ٣,٠ مليار سهم بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد (٢٠١٥: ٣,٠ مليار سهم بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد). ويتكون رأس المال الصادر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من ٢,٥ مليار سهم بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد (٢٠١٥: ٢,٥ مليار سهم بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد). جميع الأسهم الصادرة مدفوعة بالكامل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٩- الاحتياطات

إصدار	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	احتياطي تغطية مخاطر التدفق النقدي	إعادة تقييم استثمارات الأوراق المالية	المجموع
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٧,٦	٢٢٠,٧	١٥٨,٢	-	(٦,٧)	٣٧٩,٨
في ١ يناير ٢٠١٦					
صافي خسائر القيمة العادلة على الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
-	-	-	-	(١٤,٩)	(١٤,٩)
تحويلات إلى الأرباح المستقبلية					
-	-	-	-	(٢,٨)	(٢,٨)
صافي النقص					
-	-	-	-	(١٧,٧)	(١٧,٧)
تحويلات من الأرباح المستقبلية					
-	١,٣	١,٣	-	-	٢,٦
٧,٦	٢٢٢,٠	١٥٩,٥	-	(٢٤,٤)	٣٦٤,٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦					
٧,٦	٢١٤,١	١٥١,٦	(٠,٣)	١٩,٠	٣٩٢,٠
في ١ يناير ٢٠١٥					
صافي مكاسب القيمة العادلة على تغطية مخاطر التدفقات النقدية					
-	-	-	٠,٣	-	٠,٣
صافي خسائر القيمة العادلة على الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
-	-	-	-	(٢٦,٠)	(٢٦,٠)
تحويلات إلى الأرباح المستقبلية					
-	-	-	-	٠,٣	٠,٣
صافي (النقص) / الزيادة					
-	-	-	٠,٣	(٢٥,٧)	(٢٥,٤)
تحويلات من الأرباح المستقبلية					
-	٦,٦	٦,٦	-	-	١٣,٢
٧,٦	٢٢٠,٧	١٥٨,٢	-	(٦,٧)	٣٧٩,٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥					

وفق النظام الأساسي للبنك، فإنه يتطلب تحويل ١٠ بالمائة من صافي الأرباح إلى كل من الاحتياطي الإجباري والاختياري. يتطلب النظام القيام بالتحويل إلى الاحتياطي الإجباري إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠ بالمائة من رأسمال البنك الصادر. يمكن استخدام الاحتياطي الاختياري حسب ما يقرره مجلس الإدارة. يمكن استخدام الاحتياطي الإجباري وفق النظام الأساسي للبنك.

٢٠- الأرباح الموزعة

ليس هناك اقتراح بتوزيع أرباح أسهم عن السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٢١- صافي إيرادات الفوائد

السنة المنتهية ٢٠١٥/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
إيرادات الفوائد	
٤٨,١	٥٧,٠
٦٠,٧	٧٠,٦
٢٣٥,٢	٣٤١,٤
٣٤٤,٠	٤٦٩,٠
مصروفات الفوائد	
٩٤,٩	١٩٦,٠
٨,٢	١٤,٥
٥٢,٧	٦٨,٥
١٥٥,٨	٢٧٩,٠
١٨٨,٢	١٩٠,٠
صافي إيرادات الفوائد	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢١- صافي إيرادات الفوائد (تتمة)
الزيادة في في الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة تعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ضمن السوق الأساسية للمجموعة في دول مجلس التعاون الخليجي.

تحتوي إيرادات فوائد القروض والسلفيات على رسوم إدارية على القروض والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال على القرض.

لم تحتسب أي فوائد على القروض المنخفضة القيمة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: لا شيء). لم يكن هناك أي فوائد مستحقة وغير محصلة في إيرادات الفوائد الخاصة بالقروض متخلفة السداد أو الأوراق المالية الاستثمارية متخلفة السداد لأي من السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أو ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٢٢- إيرادات الرسوم والعمولات

السنة المنتهية ٢٠١٥/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
		إيرادات الرسوم والعمولات
٣٨,٣	٣٣,٠	رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة
٢٨,٦	٢٩,٠	عمولات على خطابات ائتمان وضمانات
٢,١	٣,١	رسوم التزامات قروض
٢,٦	٢,٤	إيرادات رسوم وعمولات اخرى
٧١,٦	٦٧,٥	مجموع إيرادات الرسوم والعمولات
(١,٤)	(١,٣)	مصروفات الرسوم والعمولات
٧٠,٢	٦٦,٢	صافي إيرادات الرسوم والعمولات

تتكون رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة من رسوم متعلقة بتوفير خدمات الإدارة الاستثمارية والمالية بما فيها إدارة الأصول والصناديق ونشاطات التعهد وخدمات متعلقة بالتمويلات الهيكلية والخصخصة والإصدارات الأولية والدمج والإستحواذ.

تشمل رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ إيرادات رسوم متعلقة بأنشطة الأموال تحت الإدارة للمجموعة وتبلغ ٢٣,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: ٢٣,٥ مليون دولار أمريكي).

تحتوي مصروفات الرسوم والعمولات بالأساس على رسوم خدمات الاحتفاظ بالأوراق المالية.

٢٣- إيرادات صرف العملات الأجنبية

يتكون دخل إيرادات الصرف الأجنبي بشكل رئيسي من عقود الصرف الأجنبي التي أبرمها العملاء، والتي تم مقاصتها في السوق مع عقود مطابقة. لا يوجد مخاطر سوق متبقية ومتعلقة بعقود الصرف الأجنبي ذات الصلة بالعملاء والتي تم مقاصتها.

يشتمل الصرف الاجنبي على عقود الصرف الحاضر والمؤجل وعقود الصرف المستقبلية والخيارات.

٢٤- إيرادات المتاجرة

السنة المنتهية ٢٠١٥/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢,٨	٨,٨	معدل فائدة المشتقات
٣,٦	٢,١	الصناديق الاستثمارية المدارة
(٠,٣)	٠,٧	أسهم حقوق ملكية
٠,١	٠,٢	خيارات السلع
-	٠,١	سندات دين
٦,٢	١١,٩	

إيرادات المتاجرة تشمل أرباح وخسائر كل من البيع والشراء، ومن التغير في القيم العادلة لأدوات التداول، إضافة إلى إيراد ومصروف الفوائد والأرباح الموزعة. وعليه، فإن إيرادات المتاجرة يشتمل على كل الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأنشطة المتاجرة للمجموعة.

يتكون دخل إيرادات معدل فائدة المشتقات بشكل رئيسي من عقود الصرف الأجنبي التي أبرمها العملاء، والتي تم مقاصتها في السوق مع عقود مطابقة. لا يوجد هناك مخاطر سوق متبقية ومتعلقة بتلك العقود.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٥- الإيرادات الأخرى

السنة المنتهية ٢٠١٥/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١	
٧,٩	٨,٨	استردادات أصول تم شطبها سابقاً
١٢,٦	٧,٣	أرباح أسهم من استثمارات حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢,٧	١,٣	صافي الأرباح المحققة على استثمارات سندات الدين
٠,٤	٠,١	الإيرادات المتنوعة
٢٣,٦	١٧,٥	

يعكس الانخفاض في أرباح الأسهم على استثمارات أسهم حقوق الملكية فارق توقيت في الإعلان عن توزيع أرباح الأسهم.

تتكون استردادات أصول قد تم شطبها سابقاً من استردادات للأصول التي تم شطبها مسبقاً أو تحويلها إلى سجلات المذكرة.

٢٦- معلومات حسب القطاعات

معلومات القطاعات معروضة حسب أعمال المجموعة والقطاعات الجغرافية. إن شكل العرض الأساسي، ويمثل قطاعات الأعمال، يعكس الأسلوب الذي يتم به تقييم المعلومات المالية من قبل مجلس الإدارة ولجنة إدارة المجموعة.

٢٦-١ قطاعات الأعمال

تم تنظيم المجموعة في أربع قطاعات رئيسية لأغراض التقارير المالية:-

- الأعمال المصرفية بالجملة: توفير التمويل التجاري بالجملة والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من شركات ومؤسسات وتقديم خدمات الاستشارات المالية المتعلقة بهيكل التمويل والخصخصة والطرح الأولي والدمج والاستحواذات.
- الخزينة: توفير مجموعة واسعة من منتجات وخدمات الخزينة وأسواق المال للعملاء من الشركات والمؤسسات المالية، وأنشطة سوق المال، وأنشطة الاستثمار الخاصة بالمجموعة، وإدارة الميزانية العمومية للمجموعة بما في ذلك التمويل.
- أسواق المال: توفير خدمات إدارة الأصول والصناديق.
- المقر الرئيسي ووحدات الدعم: الإيرادات الناتجة عن استثمارات المجموعة لصافي الأموال الحرة من رأس المال والمصرفيات المتكبدة من وحدات الدعم، بما فيها الاستثمار في استراتيجية خدمات مصرفية للأفراد قبل تدشين منتجات وخدمات مصرفية للأفراد.

النتائج المعلنة لقطاعات الأعمال تعتمد على نظام التقارير المالية الداخلي للمجموعة، والتي تدرج إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد على أساس الصافي. السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة المبينة في إيضاح رقم ٢. تتم المعاملات بين قطاعات الأعمال وفقاً للشروط التجارية الاعتيادية. تسعيرة التحويل بين وحدات الأعمال تعتمد على التكلفة السوقية للتمويل.

نتائج القطاعات والأصول والخصوم تتضمن بنوداً منسوبة بصورة مباشرة إلى قطاعات الأعمال. تتضمن الخصوم في فئة "وحدات المؤسسة والدعم" تمويلات أولية وثانوية وفوائد مستحقة، ويتم تسجيل كلفة هذه الخصوم على وحدات الأعمال ذات الصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٦-١ - معلومات حسب القطاعات (تتمة)

٦-١-١ قطاعات الأعمال (تتمة)
تم تحليل قطاعات الأعمال كما يلي:-

الأعمال المصرفية التجارية	الخبزينة	أسواق المال	وحدات المؤسسة والدعم	المجموع
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٢٠١٦				
١٠١,٨	٦٩,٦	-	١٨,٦	١٩٠,٠
١٥٧,٣	٩٤,٩	٢٤,٥	٢٣,٣	٣٠٠,٠
٤٨,٧	٨٤,٤	١٦,٥	(١٠٨,٥)	٤١,١
ضرائب على الأنشطة الخارجية				
صافي الدخل بعد الضرائب				
٩٨٦٨,٥	١٢٦٢٤,٣	٦٧,٥	٣٤٥,٥	٢٢٩٠٠,٨
-	١٧٦٦٢,٤	٦٦,١	٢٨٥٩,٩	٢٠٥٤٨,٤
مجموع حقوق الملكية				
مجموع الخصوم وحقوق الملكية				
٩٤,٦	٦٢,٧	-	٣٠,٩	١٨٨,٢
١٤٥,٠	٩٠,٤	٢٥,٢	٤٧,٤	٣٠٨,٠
٨٠,٣	٧٩,٥	١٧,٩	(٨٣,١)	٩٤,٦
ضرائب على الأنشطة الخارجية				
صافي الدخل بعد الضرائب				
٩٣٣٤,٣	١٤٤٦٢,٦	٥١,٢	٣٤٤,٧	٢٤١٩٢,٤
-	١٩١٠٠,٨	١١,١	٢٦٤٩,٥	٢١٧٦١,٤
مجموع حقوق الملكية				
مجموع الخصوم وحقوق الملكية				

٦-٢-١ القطاعات الجغرافية

رغم أن قطاعات أعمال المجموعة الثلاثة تدار على أساس عالمي، إلا أنها تعتبر كأنها تعمل في موقعين جغرافيين: دول مجلس التعاون الخليجي وبقية دول العالم.

التوزيع الجغرافي لمجموع الإيرادات ومجموع الأصول حسب الموقع الذي سجلت فيه المعاملات والإيرادات كان كما يلي:-

٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٥
مجموع الأصول	مجموع الإيرادات	مجموع الأصول	مجموع الإيرادات
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١٦٨٨١,٠	٢٤٧,٧	١٧٠٦٦,٦	٢٣١,٢
٧٣١١,٤	٦٠,٣	٥٨٣٩,٢	٦٨,٨
٢٤١٩٢,٤	٣٠٨,٠	٢٢٩٠٠,٨	٣٠٠,٠

التحليل الجغرافي للودائع ومخاطر الأصول تم تفصيله في الإيضاحين رقم ١٣ و٢٨ على التوالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٧- إدارة المخاطر

المخاطر الرئيسية المرتبطة بأنشطة المجموعة هي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل. تمتلك المجموعة نظاماً شاملاً لإدارة المخاطر بغرض إدارة هذه المخاطر التي تتطور بشكل دائم كلما تغيرت أنشطة الأعمال استجابة لتطور الائتمان والسوق والمنتج والتطورات الأخرى. يستند إطار إدارة المخاطر إلى عدة مبادئ منها التعريف الرسمي المحكم لإدارة المخاطر، وتقدير ميل الخطر المعبر عنه في شكل حدود رسمية للخطر، والمراقبة للخطر بصورة مستقلة عن وحدات العمل، ونظام محكم لتقييم وقياس الخطر المفروض الذي يشمل طرق القيمة المعرضة للمخاطر واختبارات الضغط القصوى للمحفظة وتوزيع الخطر. يقوم مجلس الإدارة بوجه عام بوضع حدود ومدى قابلية المجموعة للتعرض للمخاطر وسياسات إدارة المخاطر الهامة. تقوم لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة ورفع التقارير إلى المجلس بخصوص توزيع مخاطر المجموعة وأنشطة المجموعة ذات الطابع الخطر. يرأس الرئيس التنفيذي للمجموعة للجنة الإدارية التي يناط بها المسؤولية الرئيسية في الموافقة على الأنشطة ذات الطابع الخطر وسياسات إدارة المخاطر الهامة في ضوء الحدود المقررة من قبل مجلس الإدارة. يرأس رئيس إدارة المخاطر لجنة المخاطر للمجموعة التي تتكون من موظفين مؤهلين في إدارة المخاطر، وتوفر هذه اللجنة منتدى للمراجعة والموافقة على طرق احتساب الخطر وإجراءات مراقبة المخاطر والموافقة على المنتجات الجديدة التي تتضمن الموافقة على الخسارة المتمثلة بالتخلف عن الدفع والضمانات المؤهلة لحسابات خسارة الائتمان المتوقعة. تقوم لجنة المخاطر للمجموعة أيضاً بمراجعة جميع سياسات وحدود المخاطر التي تتطلب اعتماد اللجنة الإدارية. وتستند إدارة المخاطر إلى السياسات الدقيقة والمفصلة، والإجراءات والحدود، وعملية القياس الشاملة، وأنظمة المعلومات الإدارية للأغراض الرقابة والمتابعة ورفع التقارير. تقوم لجنة المخصصات باعتماد تصنيفات التعرض لمرحلة ١ ومرحلة ٢ ومرحلة ٣، إن المراجعة الدورية من قبل المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين والسلطات الرقابية تؤدي إلى فحوص إضافية تساعد المجموعة على تعزيز بيئة إدارة المخاطر.

المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال المجموعة وعمليات إدارة المخاطر المتعلقة موضحة بالتفصيل في جزء مراجعة إدارة المخاطر في التقرير السنوي، وتقرير إفصاحات بازل ٣ المرتكز ٣ ملخصة أدناه مع إضافة التحليل الكمي:

٢٧-١ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة من عدم قدرة الأطراف الآخرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المجموعة. مخاطر الائتمان تنتج أساساً من قيام المجموعة بأنشطة الإقراض والاستثمار والعمليات الأخرى المتعلقة بالأدوات المالية المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية. تسعى الإجراءات المتبعة في كل من وحدة العمل وعلى المستوى العام للتأكد من أن المخاطر قيّمت بشكل صحيح وتم مراجعتها والمصادقة عليها بصورة صحيحة. وتطبق حدود الائتمان الرسمية على العمليات منفردة وعلى العملاء وعلى الدول والمحافظ. بوجه عام يتم تقييم التعرضات لضمان الحصول على تنوع واسع للمخاطر الائتمانية. تتضمن إجراءات إدارة الائتمان مراقبة التركيزات حسب المنتج والقطاع والمقترض ودرجة الخطر والمنطقة الجغرافية، إضافة إلى التقييم الدائم لمستوى الائتمان للعميل عن طريق تحليل المعلومات النوعية والكمية.

تدار مخاطر الائتمان وتراقب بصورة حازمة حسب سياسات وإجراءات الائتمان المعرفة جيداً. قبل اعتماد اقتراح الائتمان، تجري عملية تقييم مخاطر الائتمان بالتفصيل وتشمل تحليل وضع المقترض الحالي ووضع السوق وبيئة العمل وجودة الإدارة. الموافقة على تقييم المخاطر يتم بوضع تصنيف مخاطر ائتمان داخلي لكل تعرض يؤثر على قرارات اعتماد الائتمان والبنود والشروط للصفحة. تجري دراسة مخاطر البلد للصفقات التي تعقد خارج الحدود. تدرس المجموعة قرار الائتمان للطرف مقارنة بمجموع تعرض المجموعة لهذا الطرف وكل منشأته ذات العلاقة. وضع متطلبات وصلاحيات الاعتماد لحدود الائتمان على مستوى المجموعة تجري في حدود الخطوط المعتمدة في مجلس الإدارة. أما القياس والمراقبة والتحكم في تعرض الائتمان فإنها تجري على مستوى المجموعة على نحو مشابه.

تخفف المجموعة أيضاً من مخاطر ائتمانها من عقود الصرف الأجنبي وأدوات المشتقات المالية عن طريق استخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية واتفاقيات الضمان.

زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر عند السداد لأداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الحسبان معلومات معقولة ومؤيدة ذات صلة والمتاحة بدون تكلفة أو جهد غير ضروري. ويتضمن ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، استناداً إلى الخبرة التاريخية للمجموعة وبالأخذ في الحسبان المؤشرات الداخلية والخارجية وتقييم خبراء الائتمان بما في ذلك المعلومات المتطلعة إلى الأمام.

تعتبر المجموعة جميع الأطراف الأخرى مصنفة داخلياً ٦+ وأدنى من ذلك متدهورة بشكل جوهري. حيث أن تصنيفاتهم أدنى من الحد الأدنى للحدود القصوى لجودة الائتمان المحددة في السياسة الائتمانية للمجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر المجموعة أيضاً جميع الأطراف الأخرى المصنفة داخلياً ٢ فما فوق، بين ٢- و ٣+ بين ٣ و ٤+ و ٤٠ وأدناه، بأن تكون متدهورة بشكل جوهري إن تم تخفيض التصنيف إلى ٦ درجات و ٥ درجات و ٤ درجات و ٣ درجات على التوالي منذ الإثبات المبدئي أو منذ تاريخ آخر مراجعة سنوية، حيث لم يتم تعديل الأسعار الحالية لتعكس المخاطر الجديدة للطرف الآخر.

تعتبر الأوراق المالية الاستثمارية (سندات الدين) ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يعادل تصنيف المخاطر الائتمانية الخاصة بها تقييماً بدرجة الاستثمار أو أوراق مالية استثمارية (سندات الدين) ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة.

تختلف معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري بحسب المحفظة الاستثمارية وتتضمن التغييرات الكمية في احتمال حدوث تعثر في السداد والعوامل النوعية، بما في ذلك ما إذا كان التعرض تحت المراقبة، وما إذا كانت التعرضات متأخرة عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً استناداً على التأخير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٧- إدارة المخاطر (تتمة)

١-٢٧ مخاطر الائتمان (تتمة)

تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة بأن الأصول المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح أن يسد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون لجوء إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تصفيه الضمان؛ أو تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية للمجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً. وفي تقييم ما إذا كان المقترض متعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الحسبان كلا من العوامل النوعية مثل خرق التعهدات والعوامل الكمية مثل وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر من نفس المصدر إلى المجموعة.

إدراج المعلومات المتطلعة إلى الأمام

تدرج المجموعة المعلومات المتطلعة للمستقبل في كل من تقييماتها لتحديد ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للأداة بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وقياسه للخسائر الائتمانية المتوقعة. واستناداً على مشورة من الخبير الاقتصادي للمجموعة وبالنظر إلى مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، تضع المجموعة نظرة أساسية للتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، وكذلك مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة.

حددت المجموعة العوامل الاقتصادية مثل اتجاهات "صندوق النقد الدولي" في الموازين المالية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الرئيسية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن آراء الخبير الاقتصادي للبنك، ونظراً لطبيعة تعرضات المجموعة وتوافر المعلومات التاريخية الموثوق بها إحصائياً، تستمد المجموعة التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد باستخدام المعلومات لعدة دورات اقتصاديه لاحتمالية حدوث التعثر في السداد التي نشرتها وكالة ستاندر أند بورز لكل فئة من فئات التصنيف. تستخدم المجموعة نموذج فاسيسيك لمطابقة المعلومات لعدة دورات اقتصاديه لاحتمالية حدوث التعثر في السداد والعوامل الاقتصادية المتطلعة لاشتقاق التقديرات التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالي حدوث التعثر في السداد لكل فئة من فئات التصنيف. يأخذ نموذج فاسيسيك في الحسبان التوقعات الاقتصادية المستقبلية في إطار ثلاثة سيناريوهات (الحالة الأساسية والحالة السلبية والحالة الإيجابية)، والبيانات الاقتصادية التاريخية، وعلاقة الأصول بكل فئة من فئات التصنيف (حسب صيغة رأس المال الاقتصادي وفقاً لاتفاقية بازل) والمعلومات لعدة دورات اقتصاديه لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لاشتقاق التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. تم وضع العلاقة بين العوامل الاقتصادية والتعثر في السداد ومعدلات حدوث الخسارة باستخدام البيانات التاريخية الداخلية وبيانات السوق الخارجية ذات الصلة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

معايير المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتعثرة هي احتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد وتعرضات التعثر في السداد. يتم اشتقاق هذه المعايير من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والمعلومات التاريخية الأخرى. باستخدام كل من العوامل الداخلية والخارجية المتضمنة على المعلومات المتطلعة إلى الأمام.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي تقديرات في تاريخ معين، ويتم احتسابها باستخدام بيانات دراسات استرداد وكالة ستاندر أند بورز بعد الأخذ في الحسبان الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق ويتم اشتقاقها باستخدام نموذج فاسيسيك.

يتم تحويل تقديرات التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد تقدير تراكمي لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات التي تزيد عن سنة واحدة والتي تم تقييمها بشأن احتمال حدوث التعثر في السداد على مدى العمر. يتم احتساب احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر عن طريق تجميع تراكمي لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود تعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً إلى البيانات التاريخية باستخدام كل من العوامل الداخلية والخارجية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة تعرضات التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض للتعثر في السداد لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة للالتزامات الاقتراض والضمانات المالية، فإنه يتم تحويل التعرض للتعثر في السداد إلى ما يعادله في الميزانية العمومية.

وخاضعة بحد أقصى لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً للأصول المالية، إذا لم تزد المخاطر الائتمانية بشكل جوهري، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالأخذ في الحسبان مخاطر التعثر في السداد على مدى الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها لمخاطر الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٧- إدارة المخاطر (تتمة)

١-٢٧ مخاطر الائتمان (تتمة)

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة بما في ذلك نوع الأداة وتصنيفات المخاطر الائتمانية والموقع الجغرافي للمقرض.

تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة السلبية والحالة الإيجابية. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات. في ١ يناير ٢٠١٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، كانت نسبة الاحتمالات المعنية إلى سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة السلبية والحالة الإيجابية بنسبة ٢٠:٢٠:٦٠ على التوالي.

القروض الائتمانية المنخفضة القيمة

تم تصنيف القروض والسلف الائتمانية المنخفضة القيمة إلى درجات ٨ إلى ١٠ في نظم تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية للمجموعة.

الأصول المالية المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة، وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. عندما يتم تعديل شروط الأصول المالية ولا ينتج عن التعديل حذف، يعكس تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصول قد زادت بشكل جوهري مقارنة بمدى العمر المتبقي لاحتمالية حدوث التعثر في السداد بتاريخ إعداد التقارير المالية بناءً على الشروط المعدلة مع تقدير مدى العمر المتبقي لاحتمالية حدوث التعثر في السداد بناءً على البيانات عند الإثبات المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة مفاوضات القروض للعملاء الذين يواجهون الصعوبات المالية لزيادة فرص التحصيل والتقليل من مخاطر التعثر في السداد. تمنح المجموعة الوقت على أساس انتقائي إذا كان هناك دليل بأن العميل قد بذل جميع الجهود المعقولة للوفاء بشروط العقد الأصلي ومن المتوقع بأن يكون العميل قادراً على تلبية الشروط المعادلة. الوقت هو مؤشر نوعي للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية، وسيحتاج العميل لإظهار السلوك الجيد في الدفع باستمرار على مدى فترة من الزمن قبل أن يتم اعتبار التعرض منخفض في قيمة الائتمان أو متعثر في السداد أو قد انخفضت احتمالية حدوث التعثر في السداد بحيث أصبح قياس مخصص انخفاض في قيمة الائتمان بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

(أ) التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان

التعرض الأقصى الإجمالي لمخاطر الائتمان قبل تطبيق الرهونات والضمانات وتعزيزات الائتمان الاخرى كان كالآتي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
		بنود المركز المالي:-
		النقد والأصول السائلة الأخرى
٤٣٠٩,٧	٣٠٩٥,٠	أوراق مالية مشتركة بموجب اتفاقيات إعادة البيع
١٨٣٥,٠	٦٣٥,٠	ودائع لدى البنوك
٤٤٠٢,٩	٤٧١٥,٣	أوراق مالية متداولة
٧٢,٢	٩١,٩	استثمارات أوراق مالية
٣٨٨٤,٥	٤٠٦٦,٤	القروض والسلفيات
٩١٦١,٤	٩٧٤٥,١	فوائد مستحقة مدينة
١٢١,٦	١٦٧,١	
٢٣٧٨٧,٣	٢٢٥١٥,٨	مجموع مخاطر الائتمان داخل المركز المالي
		بنود خارج المركز المالي:-
		بنود الائتمان المحتملة
٤٤٦٢,٤	٤٢٩٦,٦	بنود الصرف الأجنبي
٢٣٩,٧	١١٠,٤	بنود المشتقات
٣٤,٢	١١٠,٨	عقود السلع
١,١	٢,٤	
٤٧٣٧,٤	٤٥٢٠,٢	مجموع تعرض الائتمان الإجمالي
٢٨٥٢٤,٧	٢٧٠٣٦,٠	مجموع تعرض الائتمان خارج المركز المالي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٧- إدارة المخاطر (تتمة)

١-٢٧ مخاطر الائتمان (تتمة)

(ب) نبذة عن مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة وتدير وتسيطر على التعرض لمخاطر الائتمان على أساس نظام التصنيف الداخلي للمتعهد الفردي وعلى أساس مقياس من ١ إلى ١٠ وتعديل إيجابي (+) أو سلبي (-) للتصنيف من ٢ إلى ٦. التصنيف الائتماني الداخلي هو مقياس للاستحقاق الائتمان للمتعهد الفردي، مبني على تقييم لمخاطر الائتمان المتعلقة بغير المضمون والمدى الأوسط وتعرض ائتمان العملة الأجنبية. الأهداف الرئيسية من نظام تصنيف الائتمان الداخلي هي الحفاظ على معيار واحد متماثل لقياس نوعية الائتمان ولجعله كأساس رئيسي لمعايير المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة وتفويض صلاحيات حدود الائتمان.

التصنيف الداخلي يحول مباشرة إلى مرتبات التصنيف المستخدمة بواسطة وكلاء تصنيف الائتمان العالميين كما يلي:-

درجات التصنيف الداخلي	التصنيف الداخلي	فيتش وستاندرد آند بورز	موديز
درجة استثمارية			
درجة تصنيف ١	معياري	AAA	Aaa
درجة تصنيف ٢	معياري	AA	Aa
درجة تصنيف ٣	معياري	A	A
درجة تصنيف ٤	معياري	BBB	Baa
تصنيف استثماري أقل			
درجة تصنيف ٥	معياري	BB	Ba
درجة تصنيف ٦	معياري	B	B
درجة تصنيف ٧	معياري	CCC	Caa
مصنف			
درجة تصنيف ٨	شبه معياري	CC	Ca
درجة تصنيف ٩	مشكوك فيه	C	C
درجة تصنيف ١٠	خسارة	D	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٧- إدارة المخاطر (تتمة)

١-٢٧ مخاطر الائتمان (تتمة)

(ب) نبذة عن مخاطر الائتمان (تتمة)

ما يلي نبذة عن مخاطر الائتمان على أساس التصنيف الداخلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	الودائع واتفقيات إعادة الشراء معكوسة والأصول السائلة الأخرى	الأوراق المالية	القروض والسلفيات	بنود محتملة مرتبطة بالائتمان
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
المرحلة ١ (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)				
	٨٣٥٢,٥	٣٦٠٣,٠	٥٥٠٤,٨	٢٢٥٩,٤
درجات التصنيف ١ إلى ٤-	٩٢,٨	٢١٢,٣	٣٢٧٩,٥	١٨١٥,١
درجات التصنيف +٥ إلى -٥	-	-	١٩٤,٨	٢٠,٤
درجات التصنيف +٦ إلى -٦	-	-	٦,٨	٢٥,٥
درجة التصنيف ٧	-	-	-	-
القيمة الدفترية (صافي)	٨٤٤٥,٣	٣٨١٥,٣	٨٩٨٥,٩	٤١٢٠,٤
المرحلة ٢ (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتوقع ولكن الائتمان غير منخفض القيمة)				
	-	-	٣٧١,٣	-
درجات التصنيف +٥ إلى -٥	-	-	٢٢٦,٣	١٢٢,٥
درجات التصنيف +٦ إلى -٦	-	-	٥٩٧,٦	١٢٢,٥
القيمة الدفترية (صافي)	-	-	٥٩٧,٦	١٢٢,٥
المرحلة ٣ (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتوقع والائتمان منخفض القيمة)				
	-	-	١٠,٧	-
درجة التصنيف ٧	-	-	١١٤,٩	٤٤,٢
درجة التصنيف ٨	-	-	١,٦	٣,٢
درجة التصنيف ٩	-	-	٣٤,٤	٣,٢
درجة التصنيف ١٠	-	-	-	-
القيمة الدفترية (صافي)	-	-	١٦١,٦	٥٠,٦
	٨٤٤٥,٣	٣٨١٥,٣	٩٧٤٥,١	٤٢٩٣,٥

التحليل أعلاه أعد صافياً من مخصصات انخفاض القيمة الآتية:

المرحلة ١	-	(٤,٥)	(٨٢,٥)	-
المرحلة ٢	-	-	(٨٣,٠)	-
المرحلة ٣	-	-	(٢٥٥,٥)	-
المجموع	-	(٤,٥)	(٤٢١,٠)	-

المرحلة ١ درجة التصنيف ٧- تعرض يتعلق إلى حد كبير بقروض متأخر السداد غير منخفض القيمة مضمون من قبل وكالة ائتمان صادرات حكومية.

المرحلة ٣ درجة التصنيف ٧- تعرض يتعلق بتسهيل القرض الذي تم إعادة هيكلته ويتم تنفيذه لاحقاً وفقاً لشروط اتفاقية إعادة الهيكلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٧- إدارة المخاطر (تتمة)

١-٢٧ مخاطر الائتمان (تتمة)

(ب) نبذة عن مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٠١٥/١٢/٣١	القروض والسلفيات	الأوراق المالية	الودائع واتفقيات إعادة الشراء معكوسة والأصول السائلة الأخرى	بنود محتملة مرتبطة بالائتمان مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٢٣٣٦,٦	٥٢٤٣,٦	٣٦٢٥,٧	١٠٤٢٧,٦				
٢٣١٤,٥	٣٣٢٨,٢	-	١٢٠,٠				
٥١,٠	٥٤٠,٨	-	-				
٧,٣	-	-	-				
٤٧٠٩,٤	٩١١٢,٦	٣٦٢٥,٧	١٠٥٤٧,٦				
القيمة الدفترية (صافي)							
غير متأخرة ولا منخفضة القيمة							
							درجات التصنيف ١ إلى ٤
							درجات التصنيف ٥ إلى ٧
							درجات التصنيف ٦ إلى ٧
							درجة التصنيف ٧
القيمة الدفترية (صافي)							
متأخرة وغير منخفضة القيمة							
	٦,٥	-	-				درجات التصنيف ١ إلى ٧
القيمة الدفترية (صافي)							
	٦,٥	-	-				
متأخرة ومنخفضة القيمة الفردية							
	٠,٧	-	-				درجة التصنيف ٧
	٣١,٥	-	-				درجة التصنيف ٩
القيمة الدفترية (صافي)							
	٣٢,٢	-	-				
منخفضة القيمة الفردية وغير متأخرة							
	١٠,١	-	-				درجة التصنيف ٩
القيمة الدفترية (صافي)							
	١٠,١	-	-				
٤٧٣٤,٢	٩١٦١,٤	٣٦٢٥,٧	١٠٥٤٧,٦				
التحليل أعلاه أعد صافياً من مخصصات انخفاض القيمة الآتية:							
	(٣٦١,٠)	(٣,٢)	-				مخصص انخفاض القيمة

تمثل الأصول المالية للمرحلة ٣ الأصول التي لها دليل موضوعي بأن المجموعة لن تحصل على المبالغ المستحقة بما فيها المبلغ الأصلي والفوائد حسب الشروط التعاقدية للالتزام.

تقوم المجموعة بمسك ضمانات مقابل القروض والسلفيات على شكل الأصول المادية والودائع النقدية والأوراق المالية والضمانات. مبلغ ونوعية الضمان يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. تتم مراقبة القيمة العادلة والسوقية للضمان بشكل منتظم ويتم طلب ضمان إضافي حسب بنود الاتفاقية المعنية. غالباً لا يتم الاحتفاظ بالضمان على الأوراق المالية والودائع ولم يكن هناك أي ضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أو ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

تحتفظ المجموعة بضمانات بقيمة ٧٥,٧ مليون دولار أمريكي والتي تم اعتبارها كتحزيز ائتماني وبالتالي خفضت الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية للمرحلة ٣ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

تحليل مخاطر الائتمان الخاصة بسعر الصرف الأجنبي والأدوات المالية المشتقة مبينة في إيضاح رقم ٣١ بينما تحليل التعرضات الوهمية لمخاطر الائتمان للأدوات المالية الموزونة خارج الميزانية العمومية مبين في إيضاح رقم ٣٢.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٧- إدارة المخاطر (تتمة)

٢٧-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

(ج) تركز مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة تركيزات مخاطر الائتمان بالقطاع وبالمناطق الجغرافية. التصنيف القطاعي للقروض والسلفيات مبين في إيضاح رقم ٢٠-١٠. التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول مبين في إيضاح رقم ٢٨. تحليل مخاطر الائتمان بخصوص صرف العملة الأجنبية والأدوات المالية المشتقة مبين في إيضاح رقم ٣١.

(د) مخاطر التسوية

مخاطر التسوية هي مخاطر الخسارة من إخفاق الطرف الآخر من تنفيذ التزاماته بتسليم النقد والأوراق المالية والأصول المالية الأخرى كما تعاقدها عليه.

تقوم المجموعة بتخفيف مخاطر التسوية لبعض أنواع الصفقات المحددة بإجراء التسوية من خلال وكيل تسوية أو مبادلة للتأكد من أن المتاجرة تمت تسويتها عندما يحقق كل من الطرفين التزامات التسوية التعاقدية. حدود التسوية تشكل جزءاً من اعتماد الائتمان وعمليات مراقبة الحد.

٢٧-٢ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة نتيجة التغيرات السلبية في معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم، وأوضاع السوق كالسيولة على سبيل المثال. مخاطر السوق الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة هي مخاطر معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم المرتبطة بأنشطة المتاجرة والاستثمار وإدارة الأصول والخصوم. الاحتفاظ بمحفظة لأدوات مالية موزعة على أنشطة ومناطق جغرافية متنوعة يؤدي إلى انخفاض التأثير السلبي المحتمل على الإيرادات من مخاطر السوق.

(أ) مخاطر السوق المرتبطة بالمتاجرة

تتكون أنشطة المجموعة من المتاجرة أساساً من سندات دين وأسهم، و عقود الصرف الأجنبي، وأدوات المشتقات المالية. وتشمل أدوات المشتقات المالية عقوداً مستقبلية وأجلة ومقايضات وخيارات الأسهم في أسواق أسعار الفائدة وأسواق صرف العملات وأسواق الأسهم والائتمان والسلع. تدير وتراقب المجموعة مخاطر السوق على محافظ المتاجرة لديها عن طريق هيكل الحدود لكل من القيمة المعرضة للمخاطر والقيمة غير المعرضة للمخاطر. قيود القيمة غير المعرضة للمخاطر ترتبط، ضمن أمور أخرى، بالمراكز والأحجام والتركيزات والحد الأقصى للخسائر المسموح بها وأجال الاستحقاق. القيمة المعرضة للمخاطر هي مفهوم قياس الخطر الذي يستخدم نماذج الاحصائيات بمستوى معين من الثقة وأقصى احتمال سلبي للتغير في القيمة السوقية للمحفظة لفترة زمنية محددة المدى والذي ينتج من التغيرات السلبية في المعدلات والأسعار. وكما هو معلوم فإن القيمة المعرضة للمخاطر ليست قياساً تاماً لحدود مخاطر السوق. وتشمل نواحي القصور فيها واقع أن المعطيات التاريخية قد لا تكون أفضل دليل على تحركات الأسعار المستقبلية. تقوم المجموعة بإجراء اختبارات دورية لمقارنة الأرباح والخسائر الفعلية مع تقديرات القيمة المعرضة للمخاطر، بهدف مراقبة الصحة الاحصائية لنموذج القيمة المعرضة للمخاطر. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بناءً على تعرضات المجموعة لمخاطر السوق في ختام كل يوم عمل. قد تختلف مستويات المخاطر اليومية عن تلك المعلن عنها في نهاية اليوم. بالإضافة لذلك، فإن طريقة القيمة المعرضة للمخاطر قد لا تحصر الخسائر التي تفوق مستوى الثقة المحدد. و جدير بالذكر ان القيمة المعرضة للمخاطر ليست قياساً تاماً لحدود مخاطر السوق، وان هناك خسائر زائدة على مبالغ القيمة المعرضة للمخاطر سوف تحصل من فترة لأخرى. بهدف إدارة المخاطر ذات العلاقة بتحركات السوق الشديدة، تقوم المجموعة بإجراء اختبارات الضغط القصوى على المحفظة التي تقيس تأثير التغيرات غير الطبيعية المفترضة لمعدلات وأسعار السوق على قيم المحافظ السوقية. وتم تبيان تركيبة سندات الدين والأسهم في إيضاح رقم ٨ وتحليل أدوات المشتقات المالية للقيمة المعرضة للمخاطر بعقود الصرف الأجنبي وعقود المتاجرة للمشتقات في إيضاح رقم ٣١.

القيمة المعرضة للمخاطر لمراكز المتاجرة للمجموعة كما حسبت تمثيلاً مع الأسس المبينة في إيضاح رقم ٣٤ كانت كما يلي:-

٢٠١٠		٢٠١٦		٢٠١٦/١٢/٣١		٢٠١٠/١٢/٣١	
الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٠,٧	١,٣	٠,٩	٠,٧	-	٠,٠	٠,٢	٠,٤
١,٤	٢,٣	١,٧	١,٠	٠,١	٠,٩	٠,٣	٠,٦

مجموع القيمة المعرضة للمخاطر

مجموع القيمة المعرضة للمخاطر تحت الضغوط

والغير موزعة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٧- إدارة المخاطر (تتمة)

٢٧-٢ مخاطر السوق (تتمة)

(ب) مخاطر السوق غير المرتبطة بالمتاجرة

ينشأ خطر معدلات الفائدة في الميزانية العمومية للمجموعة نتيجة لعدم التوافق في إعادة تسعير الأصول والخصوم ذات الحساسية لمعدلات الفائدة. يدار خطر معدلات الفائدة المتعلقة بهذه الأصول والخصوم من خلال حدود القيمة المعرضة للمخاطر وباستخدام نماذج لتقييم حساسية الإيرادات للتغيرات في معدلات الفائدة. يبين إيضاح ٣٠ عرض إعادة تسعير أصول وخصوم المجموعة وحساسية معدل الفائدة المتعلقة بها. تسجل الحركات في القيمة العادلة لسندات الدين في الدخل الشامل الآخر. لا تحتفظ المجموعة بمراكز مالية مهمة مفتوحة للصراف الأجنبي. بوجه عام، إن سياسة المجموعة هي التوفيق ما بين الأصول والخصوم المالية في نفس العملة أو تخفيف مخاطر العملة من خلال استخدام مقايضات العملة. تفاصيل المراكز المالية الهامة المفتوحة لعقود الصراف الأجنبي مبينة في إيضاح ٣١-٥.

إن مخاطر السوق الرئيسية المتعلقة بالأنشطة غير المرتبطة بالمتاجرة التي تولت المجموعة تنفيذها والمخاطر المرتبطة بهذه الأنشطة وأنواع الأدوات والمشتقات المالية المستخدمة لإدارة وتخفيف هذه المخاطر ملخصة كما يلي:-

النشاط	الخطر	طرق تخفيف الخطر
إدارة العوائد من الأصول ذات المعدلات المتغيرة الممولة بواسطة رأسمال المساهمين	تقلل من الربحية نتيجة انخفاض في معدلات الفائدة القصيرة الأجل	استلام مقايضات معدلات فائدة ثابتة
الأصول ذات المعدلات الثابتة الممولة من قبل الخصوم ذات المعدلات العائمة	تأثير زيادة معدلات الفائدة القصيرة الأجل	دفع فائدة بمعدل ثابت مقايض
الاستثمار في أصول مقيمة بعملة أجنبية	تأثير زيادة قوة الدولار الأمريكي على العملات الأخرى	مقايضات العملة
الأرباح المحصلة من عقود الصراف الأجنبي	تأثير زيادة قوة الدولار الأمريكي على العملات الأخرى	عقود العملات الأجنبية الآجلة وشراء عقود خيارات العملات

٢٧-٣ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم القدرة على الحصول على الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات المجموعة عند حلول أجلها.

صممت سياسات إدارة مخاطر السيولة لتتكفل بتوفير الأموال في جميع الأوقات للوفاء بمتطلبات التمويل اللازمة لعمليات المجموعة حتى في الظروف الصعبة. أما في الأوضاع العادية فتهدف هذه السياسات إلى ضمان توفير الأموال الكافية ليس لمقابلة الالتزامات الجارية فحسب بل إلى تسهيل فرص التوسع في الأعمال. ويجري تحقيق هذه الأهداف من خلال استخدام مجموعة من الضوابط التي تكفل للمجموعة تدبير التمويل دون التعرض للالتزامات من شأنها زيادة التكاليف الناتجة عن تسييل الأموال أو تقديم أسعار أعلى من أجل الحصول على الودائع. تطبق المجموعة عدداً من الضوابط تهدف في الأمد القصير إلى تحقيق التوازن المطلوب في التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة باستحقاق الأصول والخصوم. وتوفر ضوابط السيولة كذلك فرصة للاحتفاظ بقدر كافٍ من الأصول السائلة والجاهزة للتسييل علاوة على قاعدة من الودائع المتنوعة من حيث آجال الاستحقاق والجهات المودعة.

تتم إدارة السيولة وتوفير الأموال بالأساس في مؤسسات موزعة في عدة مناطق جغرافية للمجموعة ضمن الحدود الموضوعة والمقررة من قبل مجلس الإدارة. إن هذه الحدود تأخذ في الاعتبار عمق وسيولة السوق الذي تعمل فيه المؤسسات. إن السياسة العامة للمجموعة هي أن تكون كل مؤسسة جغرافية مكتفية ذاتياً فيما يتعلق بتمويل عملياتها الخاصة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٧- إدارة المخاطر (تتمة)

٢٧-٢ مخاطر السوق (تتمة)

سياسات المجموعة لإدارة السيولة تتضمن الآتي:-

- مراقبة (١) التدفقات النقدية التعاقدية مقابل الحدود المقررة، و(٢) مستوى الأصول السائلة والمتوفرة في الظروف الصعبة.
- مراقبة معدلات سيولة الميزانية العمومية.
- مراقبة مصادر التمويل وذلك للتأكد من أن هذا التمويل مستمد من مصدر موارد متنوع.
- مراقبة تركيزات المودعين لكي يتم تجنب الاعتماد المفرط على مودعين أفراد.
- المحافظة على مستوى مرضي لتمويلات الأجل.
- المحافظة على ترتيبات تمويل احتياطية مناسبة.
- المحافظة على خطط السيولة وخطط التمويل الطارئة. تتعرف هذه الخطط على مؤشرات الظروف الصعبة وتصف الحلول التي يجب أن تؤخذ في الحالات الاعتيادية والازمات الأخرى بينما تقلل من الأثر العكسي على عمليات المجموعة في المدى الطويل.

قامت المجموعة بوضع حدود تقيد حجم الخصوم المستحقة في المدى القصير. يتم مراقبة مواعيد استحقاق التدفقات النقدية المستقبلية مقابل الحدود المقررة بشكل يومي عن طريق عملية مستقلة لإدارة المخاطر. تتم مراقبة التدفقات النقدية مقابل الحدود المطبقة على كل من التدفقات النقدية اليومية والمتركمة التي حدثت في مدة ٣٠ يوماً. تضمن حدود السيولة بأن صافي التدفقات النقدية على فترة ٣٠ يوماً لا يزيد عن المستوى المطلوب من الموارد السائلة. تحليل التدفقات النقدية تتم مراقبته بشكل أسبوعي من قبل لجنة الأصول والخصوم.

تشكل ودائع العملاء جزءاً هاماً من تمويل المجموعة. تعطي المجموعة اهتماماً كبيراً للمحافظة على استقرار كل من ودائع العملاء وودائع البنوك. إن استقرار الودائع يعتمد على المحافظة على الثقة في القوة المالية والشفافية الحالية للمجموعة.

مواعيد الاستحقاق للأصول وللخصوم مبينة في إيضاح ٢٩. يتم تحليل الأوراق المالية الاستثمارية حسب درجات التصنيف في إيضاح رقم ٢٧-١.

٢٧-٤ مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة غير المتوقعة الناتجة عن عدم كفاءة أو اخفاق أنظمة الرقابة الداخلية أو الإجراءات، وتعطل الأجهزة، والاحتيايل، والاضطراب في سير الأعمال، وعدم الالتزام بالارشادات، والأخطاء البشرية، والأخطاء الإدارية أو عدم كفاية الموظفين.

تم تطوير هيكل وطريقة لتحديد وضبط مخاطر التشغيل المتعددة. في الوقت الذي لا يمكن فيه الحيلولة دون وقوع مخاطر التشغيل كلية، إلا أنه يمكن إدارتها وتخفيفها عن طريق وجود بنية تحتية مناسبة وضوابط وأنظمة وإجراءات وأشخاص أكفاء متدربين في جميع أقسام وإدارات المجموعة. وهناك إدارة قوية للتدقيق الداخلي تقوم بتقييم مستقل ومنظم للبيئة الرقابية لجميع مناطق المخاطر التي تم تحديدها. وتتوفر أيضاً ترتيبات مختبرة جيداً لسيناريوهات الطوارئ لدعم العمليات في حالات الطوارئ المختلفة.

٢٧-٥ إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي، الجهة التنظيمية الرئيسية للمجموعة، بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة بشكل إجمالي. الشركة الأم وعملياتها المصرفية المستقلة تراقب من قبل الجهات التنظيمية المحلية.

كما يشار إليه بالتفصيل في إيضاح رقم ٣٤، تبنت المجموعة إطار ملاءة رأس المال حسب بازل ٢ بدءاً من ١ يناير ٢٠١٥، وتبنت إطار ملاءة رأس المال حسب بازل ٣ بدءاً من ١ يناير ٢٠١٥ كما هو مطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي.

عند تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الحفاظ على حد أدنى من نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول الموزونة بالمخاطر. يفرض مصرف البحرين المركزي نسبة ١٢,٥ بالمائة فيما يخص نسبة مخاطر الأصول مقارنة مع ٨ بالمائة كحد أدنى للنسبة المفروضة من قبل لجنة بازل لمراقبة البنوك. تقوم المجموعة بحساب متطلبات رأس المال لأغراض مخاطر السوق العامة في محافظها التجارية باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر وتستخدم كذلك النموذج الموصى به من قبل مصرف البحرين المركزي لتحديد المخاطر الموزونة للائتمان والسوق المحددة. تحتسب مخاطر التشغيل وفقاً لمنهجية معيارية. تقوم المجموعة باحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق نطاق معاملات بيتا المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والذي يتراوح بين ١٢ إلى ١٨ بالمائة على معدل إجمالي إيرادات المجموعة للثلاث سنوات المالية الماضية لكل وحدة أعمال معرفة.

يمكن أن يحلل رأس المال التنظيمي للمجموعة إلى فئتين:-

- الفئة الأولى: تشمل رأس المال الصادر وعلووة رأس المال والأرباح المستبقة والاحتياطيات بعد التعديل ليستثنى منه أرباح وخسائر إعادة القياس بالقيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ومعاملات مشتقات تحوط التدفق النقدي.
- الفئة الثانية: تشمل قروضاً ثانوية لأجل مؤهلة ومخصصات انخفاض القيمة، بعد الاستقطاعات والحدود القصوى القابلة للتطبيق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٧- إدارة المخاطر (تتمة)

٢٧-٥ إدارة رأس المال (تتمة)

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود لعناصر قاعدة رأس المال التنظيمي. لا يجوز أن يتجاوز مبلغ الأوراق المالية من الفئة الأولى ١٥ بالمائة من مجموع الفئة الأولى لرأس المال. ولا يجوز أن يتجاوز رأس المال المؤهل من الفئة الثانية رأسمال الفئة الأولى ولا يتجاوز مبلغ التموليات الثانوية لأجل ٥٠ بالمائة من رأسمال الفئة الأولى. هناك قيود على مخصصات انخفاض القيمة الجماعي الذي يمكن أن يحتسب ضمن الفئة الثانية.

يتم تصنيف مخاطر المجموعة إما كمخاطر المتاجرة أو كمخاطر العمليات البنكية، وتحدد مخاطر الأصول الموزونة حسب متطلبات محددة لتعكس مستويات مخاطر مختلفة مرتبطة بالأصول وبنود غير مضمنة في الميزانية العمومية.

تقوم سياسة المجموعة على أساس الحفاظ على قاعدة رأس مال قوية لحماية المستثمرين والدائنين، ولنيل ثقة السوق ومساندة التطورات التجارية المستقبلية. لم يغفل البنك أثر مستوى رأس المال على مردود المستثمرين وكذلك الحفاظ على توازن بين المردود العالي الممكن تحقيقه مع زيادة نسبة الخصوم لرأس المال والمزايا والأمان من جراء الحفاظ على رأسمال قوي. تدير المجموعة تركيبة رأس المال بإجراء تعديلات عليه مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية وخططها الاستراتيجية. يمكن تعديل تركيبة رأس المال من خلال نسبة توزيع أرباح وإصدار الأسهم جديدة.

قامت المجموعة وكل من وحداتها المستقلة بالالتزام بكل متطلبات رأس المال الخارجية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

لا يوجد تغيير كبير في إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

تم احتساب الملاءة المالية وفقا للإرشادات لجنة بازل كما هو مبين في إيضاح رقم ٣٤.

٢٨- التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول

المجموع	بنود التزامات ذات الصلة بالائتمان					الإيداعات و اتفاقيات إعادة الشراء معكوسة والأصول السائلة الأخرى
	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	القروض والسلفيات	الأوراق المالية	المجموع	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٧٧٦٩,١	١٨٢٧٨,٣	٣٨٠٤,٤	٩٥٢٩,٣	٢١٧٧,٨	٢٧٦٦,٨	دول مجلس التعاون الخليجي
١٣٦,٤	٢٧,٤	١٢,١	١٥,٢	-	٠,١	الدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٨١٤١,٥	٦٣٠٤,٦	١٨٦,٠	١٢٨,٢	٨٨٩,٩	٥١٠٠,٥	أوروبا
١٦٨٨,٠	١٢٨٦,٥	٢٤٩,٩	٣٠,٨	٦٠٨,٤	٣٩٧,٤	أمريكا الشمالية
٣٦٧,٠	٧٣٥,٩	٤٤,٢	٤١,٦	٤٦٩,٦	١٨٠,٥	آسيا
٢٦,١	١٢,٦	-	-	١٢,٦	-	أمريكا اللاتينية
٢٨١٢٨,١	٢٦٦٤٥,٣	٤٢٩٦,٦	٩٧٤٥,١	٤١٥٨,٣	٨٤٤٥,٣	

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ تمركز المخاطر على عملاء وأطراف في دول مجلس التعاون الخليجي ٦٨,٤ بالمائة (٢٠١٥: ٦٣,٢ بالمائة) من إجمالي المخاطر. تعكس محفظة مخاطر الأصول تركيز استراتيجية المجموعة على الأنشطة البنكية التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي.

تتألف تعرضات الودائع واتفاقيات إعادة الشراء المعكوسة والأصول السائلة الأخرى لأوروبا بشكل أساسي من تعرضات لمؤسسات مالية في المملكة المتحدة وهولندا وسويسرا وفرنسا.

يوضح إيضاح ٣١ تحليلاً للمشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٩ - توزيع إستحقاق الأصول والخصوم
كان توزيع إستحقاق الأصول والخصوم المبني على تواريخ الاستحقاق التعاقدية على النحو التالي:-

المجموع	أكثر من 0 سنوات وأخرى	السنتين 0 و ٤	السنتين ٣ و ٢	٤ شهور إلى سنة	خلال ٣ شهور	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٣٠٩٥,٠	١٤,٧	-	-	-	٣٠٨٠,٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ نقد وأصول سائلة أخرى
٦٣٥,٠	-	-	-	١٠٠,٠	٥٣٥,٠	أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة بيع
٤٧١٥,٣	-	-	٥٠,٠	١١٠٢,٣	٣٥٦٣,٠	ودائع لدى البنوك
٩١,٩	٧٨,٨	١٣,١	-	-	-	أوراق مالية متداولة
٤٠٦٦,٤	١١٤٣,٠	٦٩٣,٤	١٤٣٥,٨	٤٨٣,٨	٣١٠,٤	أوراق مالية استثمارية
٩٧٤٥,١	٩٢٢,١	١١٨٥,٥	٢٣٠٤,٠	١٨٩٥,٧	٣٤٣٧,٨	قروض وسلفيات
٥٥٧,١	٢٠١,٨	١٠,٤	٤١,٢	٩٥,٣	٢٠٨,٤	أصول أخرى
٢٢٩٠٠,٨	٢٣٦٠,٤	١٩٠٢,٤	٣٨٣١,٠	٣٦٧٧,١	١١١٣٤,٩	مجموع الأصول
١٦٠٠١,٧	-	-	٣,٨	٣٤٥٧,١	١٢٥٤٠,٨	ودائع من الغير
١٣٢١,٥	-	-	-	٣٣٨,١	٩٨٣,٤	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
٤٦٣,٦	١٩٠,٩	٨,٢	٣٢,٦	٧٦,٢	١٥٥,٧	خصوم أخرى
٢٧٦١,٦	٥,٢	٥٣٣,١	١٧٢٣,٤	٤٩٩,٩	-	تمويل لأجل
٢٣٥٧,٤	٢٣٥٧,٤	-	-	-	-	حقوق الملكية
٢٢٩٠٠,٨	٢٥٥٣,٥	٥٤١,٣	١٧٥٩,٨	٤٣٧١,٣	١٣٦٧٩,٩	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية
٢٤١٩٢,٤	١٨٣٩,٧	١٩٧٩,٨	٣٦١٠,٩	٤٣٧٤,٦	١٢٣٨٧,٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مجموع الأصول
٢٤١٩٢,٤	٢٥٩٧,٠	٨٤٢,٦	١١٩٨,٠	٤٥٦٣,٠	١٤٩٩١,٨	الخصوم وحقوق الملكية

إن توزيع استحقاق الأصول والخصوم مبني على ترتيبات السداد التعاقدية، ولذلك لم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاق الفعلي للودائع المشار إليه في سجلات الودائع المحتفظ بها لدى المجموعة. مراقبة السيولة الرسمية تقوم على تواريخ استحقاق الأصل والالتزام المتفق عليها تعاقدياً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٩ - توزيع إستحقاق الأصول والخصوم (تتمة)
إجمالي التدفقات النقدية للالتزامات للخصوم المالية للمجموعة المبنية على تواريخ الاستحقاق التعاقدية كانت على النحو التالي:-

أكثر من 0 سنوات وأخرى	السنتين 0 و ٤	السنتين ٢ و ٣	٤ شهور إلى سنة	خلال ٣ شهور	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
-	-	٣,٩	٣٦٢٨,٠	١٢٦٥٨,٦	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
-	-	-	٣٤٠,٧	٩٨٧,٤	ودائع من الغير
٥,٤	٥٦٢,٥	١٨١٨,٦	٥٢٧,٥	-	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
					تمويل لأجل
					الأدوات المالية المشتقة:-
١١٠,٨	١٠٨,٠	١٩٦,٩	١٤٣,٩	٧٧,٩	- خصوم تعاقدية مستحقة
(٤٤,٤)	(٥٣,٩)	(١١٧,٦)	(١٠٣,٢)	(١٠٣,٥)	- مبالغ الذمم المدينة التعاقدية
٧١,٨	٦١٦,٦	١٩٠١,٨	٤٥٣٦,٩	١٣٦٢٠,٤	إجمالي الخصوم المالية غير المخصصة
-	-	٤,٣	٣٧٣٠,٣	١٣١٣٧,٦	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
-	-	-	٧٧٥,٧	١٣٢٤,٨	ودائع من الغير
٥,٤	٨٠٤,١	١١٩٢,٢	١٩٤,٨	٥١٧,٥	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
					تمويل لأجل
					الأدوات المالية المشتقة:-
٤٨,٦	٨٠,١	١٩٢,٠	١٣٣,٠	٥٨,٠	- خصوم تعاقدية مستحقة
(١٨,٤)	(٤٥,٧)	(١٥٩,٠)	(٨٣,٧)	(٥٦,٠)	- مبالغ الذمم المدينة التعاقدية
٣٥,٦	٨٣٨,٥	١٢٢٩,٥	٤٧٥٠,١	١٤٩٨١,٩	إجمالي الخصوم المالية غير المخصصة

معلومات الشروط التعاقدية لارتباطات القروض الإجمالية المسحوبة مبينة في إيضاح ٣٢.

الأرقام في الجدول أعلاه لا تتفق مباشرة مع المبالغ المسجلة في بيان المركز المالي الموحد لأنها تتضمن كل التدفقات النقدية على أساس غير مخصص لكل من أصل المبلغ وتلك المرتبطة بكوبون المستقبل ومدفوعات الفوائد. الكوبون ومدفوعات الفوائد للفترات التي لم يتم تعيين معدل الفائدة لها تم احتسابها على أساس المعدلات الآجلة السائدة في تاريخ الميزانية العمومية.

تحليل استحقاق الأدوات المشتقة والصرف الأجنبي المبني على القيمة النظرية مبينة في إيضاح رقم ٣١-٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣٠- مخاطر معدلات الفائدة
كان توزيع إعادة التسعير لمختلف فئات الأصول والخصوم على النحو التالي:-

المجموع	حسابات ليس عليها فوائد	أكثر من سنة	الشهور ٧ إلى ١٢	الشهور ٤ إلى ٦	خلال ٣ شهور	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٣٠٩٠,٠	١٤,٧	-	-	-	٣٠٨٠,٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٦٣٥,٠	-	-	١٠٠,٠	-	٥٣٥,٠	نقد وأصول سائلة أخرى
٤٧١٥,٣	-	-	٣١٨,١	٧٨٤,٣	٣٦١٢,٩	أوراق مالية مشتركة بموجب اتفاقيات إعادة البيع
٩١,٩	٧٨,٨	-	-	١٣,١	-	ودائع لدى البنوك
١٤١٨,١	-	٩٧٥,٠	٢١٩,٩	٥٠,١	١٧٣,١	أوراق مالية متداولة
٢٣٩٧,٢	(٤,٥)	-	-	١٠٣٦,٨	١٣٦٤,٩	استثمارات الأوراق المالية:
٢٥١,١	٢٥١,١	-	-	-	-	- المعدل الثابت
٩٧٤٥,١	(١٦٥,٥)	-	٤١,١	١٧٣٦,٦	٨١٣٢,٩	- المعدل العائم
٥٥٧,١	٥٥٧,١	-	-	-	-	- أسهم حقوق ملكية
٢٢٩٠٠,٨	٧٣١,٧	٩٧٥,٠	٦٧٩,١	٣٦٢٠,٩	١٦٨٩٩,١	قروض وسلفيات
						أصول أخرى
						مجموع الأصول
١٦٠٠١,٧	-	٣,٨	١٣٥٨,٠	٢٠٩٩,١	١٢٥٤٠,٨	ودائع من الغير
١٣٢١,٥	-	-	-	٣٣٨,١	٩٨٣,٤	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
٤٦٣,٦	٤٦٣,٦	-	-	-	-	خصوم أخرى
٢٧٦١,٦	-	-	-	-	٢٧٦١,٦	تمويل لأجل
٢٣٥٧,٤	٢٣٥٧,٤	-	-	-	-	حقوق الملكية
٢٢٩٠٠,٨	٢٨٢١,٠	٣,٨	١٣٥٨,٠	٢٤٣٧,٢	١٦٢٨٥,٨	مجموع الخصوم وحقوق الملكية
-	(٢٠٨٩,٣)	٩٧١,٢	(٦٧٨,٩)	١١٨٣,٧	٦١٣,٣	فجوة الاستجابة لمعدلات الفائدة
-	-	٢٠٨٩,٣	١١٨٨,١	١٧٩٧,٠	٦١٣,٣	الفجوة المتراكمة للاستجابة لمعدلات الفائدة
						في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
-	-	٢١٢٦,٨	٨٠١,٧	١٣٤٥,٢	٩١٦,٢	الفجوة المتراكمة للاستجابة لمعدلات الفائدة

إن توزيع إعادة التسعير مبني على الفترة المتبقية حتى التاريخ التالي لإعادة تسعير الفوائد. ضمنت مشتقات الأدوات المالية التي استخدمت لأغراض إدارة الأصول والخصوم لتغطية مخاطر التزامات معدلات الفائدة في توزيع إعادة تسعير الأصول والخصوم المغلقة المتعلقة بها. يتم تصنيف مخصصات استثمارات الأوراق المالية ومخصصات القروض في المرحلة ١ والمرحلة ٢ كبنود لا تتحمل الفوائد.

يعاد تسعير معظم أصول وخصوم المجموعة خلال سنة واحدة، لذلك يظل التعرض لمخاطر أسعار الفائدة محدوداً. إن خطر معدلات الفائدة الرئيسي لفترة ما بعد سنة واحدة كما هو مبين في توزيع إعادة تسعير الأصول والخصوم، يمثل استثمار صافي رأس المال المتاح للمجموعة في أوراق مالية حكومية ذات أسعار فائدة ثابتة. وقد بلغ الأجل المعدل لهذه الأوراق المالية ذات الفائدة الثابتة عقود مبادلة أسعار الفائدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ نسبة ٢,١٤. يمثل الأجل المعدل التغير النسبي المئوي التقريبي في قيمة المحفظة الناتج عن التغير في العائد بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، وبشكل أكثر تحديداً فإن قيمة السعر لنقطة الأساس الواحدة من عقود مبادلة أسعار الفائدة ولسندات ذات فائدة ثابتة كان ٢٠٩,٠٠٠ دولار أمريكي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣٠ - مخاطر معدلات الفائدة (تتمة)

وفقاً لوضع إعادة التسعير في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وعلى افتراض بأن الأصول والخصوم المالية تم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها أو سدادها من غير أن تتخذ المجموعة إجراءات لتغيير التزامات معدلات الفائدة، فإنه سينتج عن زيادة فورية ومتواصلة بنسبة ١ بالمائة في أسعار الفائدة ارتفاع في صافي الإيرادات قبل الضرائب للسنة التالية بمبلغ ٦,٥ مليون دولار أمريكي، وزيادة في حقوق الملكية للمجموعة بقيمة ٦,٦ مليون دولار أمريكي. يمثل الأثر على حقوق الملكية للمجموعة الأثر التراكمي للزيادة في أسعار الفائدة على المدة الكاملة لعدم التوافق في توزيع إعادة تسعير الأصول والخصوم المالية المستجابة لمعدلات الفائدة.

القيمة المعرضة للمخاطر حسب تصنيف الخطر للمراكز التجارية للمجموعة مبينة في إيضاح رقم ٢٧. مخاطر السوق المتعلقة بأدوات المشتقات التجارية والصرف الأجنبي المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مبينة في إيضاح ٣١.

٣١ - الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي

تستخدم المجموعة عقود الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي للوفاء باحتياجات عملائها ولتحقيق إيرادات من المتاجرة ولتغطية التزاماتها من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وصراف العملات وذلك كجزء من نشاط إدارة الأصول والخصوم. إن أدوات المشتقات المالية هي عقود تستمد قيمتها من قيمة أو قيم أدوات أو مؤشرات مالية. وتشتمل هذه الأدوات على عقود مستقبلية وأجلة ومقايضات وحقوق خيار في أسواق أسعار الفائدة وصراف العملات والأسهم واللائتمان وأسواق السلع. تتعرض المشتقات المالية والصرف الأجنبي لنفس أنواع مخاطر الائتمان والسوق التي تتعرض لها الأدوات المالية الأخرى. لدى المجموعة إجراءات مناسبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة للرقابة على التزاماتها من التعرض لكل من مخاطر السوق واللائتمان التي قد تنشأ عن معاملاتها بالمشتقات المالية وصراف العملات.

إن الأصل الافتراضي المتفق عليه لصفقات المشتقات المالية لا ينتقل بين الأطراف المتعاقدة، إنما هو معيار يستخدم لاحتساب المدفوعات المترتبة على هذه الصفقات. في حين أن الأصل الافتراضي عبارة عن المقياس المستخدم لحجم الصفقات في أسواق المشتقات المالية والصرف الأجنبي إلا أنه لا يعتبر مقياساً للسوق ولا لمخاطر الائتمان. إن مقياس الالتزامات الائتمانية للمجموعة عبارة عن تكلفة استبدال العقود بالأسعار الجارية في السوق في حالة تخلف الطرف الآخر للصفقة عن الدفع قبل الأخذ في الحسبان توفر أية ضمانات إضافية أو أية اتفاقيات لتصفية الأرصدة المدينة مع الأرصدة الدائنة.

تتعامل المجموعة في كل من أسواق المشتقات التي يتم التعامل فيها عن طريق التبادل أو التعامل بطريقة مباشرة "أو تي سي" (over-the-counter). يتم انجاز الأدوات التي يتم التعامل بها عن طريق التبادل من خلال بورصة معترف بها كعقود قياسية وتشمل بالدرجة الأولى عقوداً مستقبلية وحقوق خيار. يتم انجاز عقود (أو تي سي) بين طرفين يتفاوضان حول بنود اتفاقية معينة تشتمل على الأداة الأساسية والمبلغ الافتراضي وتاريخ الاستحقاق وحق الممارسة أينما كان مناسباً. وعموماً يتم تكييف بنود وشروط هذه المعاملات لتلائم احتياجات عملاء المجموعة بالرغم من أنها تتوافق مع ممارسات السوق الاعتيادية. يتم استعمال وثائق متعارف عليها في هذا المجال وعادة ما تكون في صيغة اتفاقية رئيسية. إن الغرض من وجود الاتفاقية الرئيسية هو توفير الحماية للمجموعة في حالة تخلف الطرف الآخر للصفقة عن الدفع.

تتمثل معاملات الصرف الأجنبي الرئيسية للبنك في عقود الصرف الأجنبي لأجل ومقايضات العملة وحقوق خيارات العملة. عقود الصرف الأجنبي لأجل هي اتفاقيات لشراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ مستقبلي معين وبسعر متفق عليه. تتضمن مقايضة العملة تبادلاً أو تبادلاً افتراضياً لمبالغ متساوية لعمليتين والتزاماً بتبادل أسعار الفائدة على نحو دوري حتى يتم إعادة تبادل المبالغ الأصلية في تاريخ مستقبلي معين. حقوق الخيار في العملة توفر للمشترى حق الاختيار، دون الالتزام به، إما في شراء أو بيع مبلغ محدد من عملة بسعر صرف معين في أو قبل تاريخ مستقبلي معين. كتعويض لتحمله خطر حق الاختيار، يستلم بائع حق الخيار (المرح) لعمولة في بداية فترة عقد حق الخيار.

تتمثل المعاملات الرئيسية للمشتقات المتعلقة بسعر الفائدة للمجموعة في مقايضات أسعار الفائدة وعقود السعر الآجلة وعقود مستقبلية وحقوق خيار. مقايضة سعر الفائدة هي اتفاق بين طرفين لتبادل أسعار الفائدة الثابتة والعائمة عن طريق مدفوعات دورية على أساس مبلغ أصلي افتراضي وأسعار الفائدة المحددة في العقد. تتضمن بعض الاتفاقيات المعينة على معاملات مقايضة سعر الفائدة ومقايضة العملة الأجنبية والتي قد تشمل تبادل المبالغ الأصلية. ضمن اتفاقية سعر الفائدة لأجل يتفق الطرفان على تسديد مستقبلي للفرق بين سعر متفق عليه وسعر فائدة مستقبلي مطبق على مبلغ أصلي افتراضي لمدة متفق عليها. التسديد الذي عادة ما يتم في بداية فترة العقد هو القيمة الحالية المخصومة للمبلغ المفترض دفعه في نهاية الفترة. عقد سعر الفائدة المستقبلي هو عقد يتم التعامل فيه عن طريق التبادل لتسليم مبلغ قياسي لورقة مالية ذات إيرادات ثابتة أو وديعة لأجل في تاريخ مستقبلي معين. حقوق الخيار في أسعار الفائدة والتي تشمل تغطية الحد الأعلى والأدنى وبيع الحد الأعلى وشراء الحد الأدنى في آن واحد توفر للمشترى حق الاختيار، دون الالتزام به، إما في شراء أو بيع أداة مالية ذات سعر فائدة بقيمة معينة أو سعر معين في أو قبل تاريخ مستقبلي معين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣١ - الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

تتمثل المعاملات الرئيسية للمشتقات المتعلقة بالأسهم للمجموعة في عقود خيارات الأسهم ووحدات مؤشرات الأسهم. يوفر خيار الأسهم للمشتري حق الاختيار، دون الالتزام، إما في شراء أو بيع سهم معين أو وحدات مؤشر معين بسعر معين في أو قبل تاريخ مستقبلي معين.

تقوم المجموعة بشراء وبيع حماية لمخاطر الائتمان من خلال مقايضات عجز تسديد الائتمان. توفر مقايضات عجز تسديد الائتمان حماية ضد انخفاض في قيمة أصل مرجعي نتيجة لأحداث ائتمانية كعدم القدرة على السداد أو الإفلاس. وتنبه في تركيبها عقود الخيار حيث يدفع المشتري عمولة إلى بائع مقايضات عجز تسديد الائتمان مقابل الحصول على مبالغ متعلقة بتذبذب في قيمة الأصل المرجعي. تصنف المجموعة مقايضات عجز تسديد الائتمان المشتراة بالأساس لغرض تغطية مخاطر الائتمان كأدوات مالية مشتقة.

١-٣١ توزيع المنتجات

يلخص الجدول التالي إجمالي المبالغ الافتراضية والمعرضة لمخاطر الائتمان المتعلقة بمشتقات عقود الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، وعقود السلع:-

المبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان	المبالغ الافتراضية		المتاجرة	
	المجموع	تغطية المخاطر		
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
				في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
				عقود الصرف الأجنبي:
٩٤,٩	٥٥٤٩,٧	-	٥٥٤٩,٧	عقود فورية وأجلة ومستقبلية لم تستحق
١٥,٥	١٨٤٠,٣	-	١٨٤٠,٣	خيارات مشتراة
-	١٨٤٠,٣	-	١٨٤٠,٣	خيارات مكتتبة
١١٠,٤	٩٢٣٠,٣	-	٩٢٣٠,٣	
				عقود أسعار الفائدة:
٨٥,٤	١٤٩١٨,٣	١٢١٠٤,٢	٢٨١٤,١	عقود مقايضات أسعار الفائدة
-	١١٥٩,٦	-	١١٥٩,٦	عقود مطابقة أسعار العملات
٢٥,٤	٢٥٧,٢	-	٢٥٧,٢	عقود خيارات وتغطية الحد الأعلى والأدنى لأسعار الفائدة مشتراة
-	٢٥٧,٢	-	٢٥٧,٢	عقود خيارات وتغطية الحد الأعلى والأدنى لأسعار الفائدة المكتتبة
١١٠,٨	١٦٥٩٢,٣	١٢١٠٤,٢	٤٤٨٨,١	
				عقود السلع:
٢,٤	٤٩,٣	-	٤٩,٣	عقود خيارات ومقايضة مشتراة
-	٤٩,٣	-	٤٩,٣	عقود خيارات ومقايضة مكتتبة
٢,٤	٩٨,٦	-	٩٨,٦	
٢٢٣,٦	٢٥٩٢١,٢	١٢١٠٤,٢	١٣٨١٧,٠	
٢٧٥,٠	٢٥١٢٣,٢	١٦٢٦٥,١	٨٨٥٨,١	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

لا توجد مخاطر ائتمان تتعلق بعقود الخيارات وعقود تغطية الحد الأعلى والأدنى لأسعار الفائدة والحماية المباعة حيث أنها تمثل التزامات على المجموعة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ كانت القيمة المعرضة لمخاطر الصرف الأجنبي وعقود سلع المتاجرة المتعلقة بأسعار الفائدة وعقود المشتقات المالية الائتمانية المحللة في الجدول أعلاه ٠,٣ مليون دولار أمريكي و٠,١ مليون دولار أمريكي ولا شيء على التوالي (٢٠١٥: ٠,١ مليون دولار أمريكي ولا شيء على التوالي). إن القيمة المعرضة للمخاطر عبارة عن مقياس لمقدار التعرض لمخاطر السوق، ويمثل تقديراً موثوقاً بنسبة ٩٩ بالمائة للخسارة المحتملة التي قد تنشأ إذا تم الاحتفاظ بالمواقع بدون تغيير لعشرة أيام عمل متتالية. هذا التقدير مبني على أساس استخدام البيانات التاريخية غير الموزونة لمدة الاثني عشر شهراً السابقة من مجموعة مصفوفة البيانات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣١ - الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٢-٣١ تحليل الأطراف المقابلة

٢٠١٥/١٢/٣١ المجموع	٢٠١٦/١٢/٣١ المجموع	الشركات	البنوك	مبالغ مخاطر الائتمان
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢٢٥,٢	١٦٤,٩	٣٥,٥	١٢٩,٤	دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية
٤٩,٨	٥٨,٧	٥٣,٠	٥,٧	دول مجلس التعاون الخليجي
٢٧٥,٠	٢٢٣,٦	٨٨,٥	١٣٥,١	

تتركز مخاطر الائتمان في بنوك رئيسية متواجدة بدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

٣-٣١ التوزيع حسب الاستحقاق

المجموع	أكثر من ٥ سنوات	السنتين ٥ و ٤	السنتين ٣ و ٢	السنة الأولى	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٩٢٣٠,٣	-	-	١١٥٦,٠	٨٠٧٤,٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
١٦٥٩٢,٣	٢٠٩٤,٦	٩٣٧,٦	٣٨١٦,٩	٩٧٤٣,٢	عقود الصرف الأجنبي
٩٨,٦	-	٢٧,٣	٣٨,٤	٣٢,٩	عقود أسعار الفائدة
٢٥٩٢١,٢	٢٠٩٤,٦	٩٦٤,٩	٥٠١١,٣	١٧٨٥٠,٤	عقود السلع
٢٥١٢٣,٢	٥٤٧,٣	١٣٤٦,٧	٤٩٩٨,٩	١٨٢٣٠,٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

يغلب على معاملات المجموعة المتعلقة بالمشتقات المالية والصرف الأجنبي الطابع قصير الأجل. تمثل الصفقات التي تستحق لفترة تزيد على سنة إما صفقات أبرمت لمعادلة صفقات تجارية بالكامل أو صفقات صنفت ومؤهلة لتغطية مخاطر التغييرات في القيمة العادلة ومخاطر التدفق النقدي.

٤-٣١ التوزيع حسب القيمة العادلة

٢٠١٥/١٢/٣١ قيمة عادلة سلبية	قيمة عادلة موجبة	٢٠١٦/١٢/٣١ قيمة عادلة سلبية	قيمة عادلة موجبة	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
(١١٨,٦)	١٢٠,٦	(٥٣,٤)	٥٢,٧	مشتقات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:-
(٤٠,٥)	٤٣,٥	(٧٥,٨)	٨٥,٤	عقود الصرف الأجنبي الآجلة
(٨,٥)	٨,٥	(٣,٠)	٣,٠	عقود أسعار الفائدة
(١٦٧,٦)	١٧٢,٦	(١٣٢,٢)	١٤١,١	عقود السلع
(٩,٢)	-	-	٢٧,٨	مشتقات محتفظ بها كتغطية مخاطر القيمة العادلة:-
(١٧٦,٨)	١٧٢,٦	(١٣٢,٢)	١٦٨,٩	مقايضات أسعار الفائدة
				المبلغ المتضمن في الأصول الأخرى / (الخصوم الأخرى)

٣١-٥ صافي المراكز المفتوحة ذات الأهمية

لم يكن هناك صافي مراكز مفتوحة ذات أهمية تذكر فيما يتعلق بمعاملات المشتقات التجارية أو صرف العملات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أو في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للنسبة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣١ - الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٦-٣١ حساب التغطية

تعرض المجموعة منتجات الأصول والخصوم بسعر ثابت للعملاء ضمن أعمالها الاعتيادية. يتم تحديد سعر الفائدة المستلم أو المدفوع على مدى فترة الصفقة ويعرض ذلك المجموعة لمخاطر سعر الفائدة طوال مدة الصفقة.

ومن أجل التخفيف من مخاطر التعرض لأسعار الفائدة في السوق، تستخدم المجموعة عقود مقايضات أسعار الفائدة في العلاقات على أساس علاقة إلى علاقة وعلاقة إلى عدة علاقات وعدة علاقات إلى عدة علاقات. وتربط منتجات المشتقات المالية بشكل فعال سعر الفائدة العائم مع سعر الفائدة الثابت لصفقة العميل. يتم تنفيذ بند التغطية في نفس الوقت الذي يتم فيه تنفيذ صفقة العميل ذات الصلة، يتم تسجيل بند التغطية.

بشكل عام، يتم تنفيذ بند التغطية الذي يتم تنفيذه بشكل مطابق تمام الشروط الحاسمة لبند التغطية، والتي تعد القيمة الاسمية، والعملية، وتاريخ المتاجرة وتاريخ الاستحقاق، وبالتالي من المتوقع أن تظل نسبة التغطية قريبة إلى ١٠٠ بالمائة. وتتسم علاقة التغطية بالفعالية عالية بشكل عامه لأن الشروط الحاسمة للأدوات تتطابق عند بدئها وستظل فعالة طوال فتره التعاقدية للمشتقات المالية حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم مراجعة الشروط الحاسمة بتاريخ كل تقرير مالي لضمان استمرار التطابق.

كما تخضع الأدوات المالية المشتقة للمجموعة لمخاطر الائتمان. يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان على كل من أداة التغطية وبند التغطية المغطى على شكل مخاطر ائتمان من الطرف الآخر أو على شكل مخاطر ائتمانية خاصة بالمجموعة. تخفف المجموعة تعرضاتها الائتمانية من خلال استخدام ترتيبات المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمان على النحو الموضح في إيضاح ٢٧-١، ولذلك فمن غير المرجح إن تسيطر مخاطر الائتمان على التغيير في القيمة العادلة لأدوات التغطية تلك.

يتم فحص علاقة التغطية في تاريخ كل بيان مالي عن طريقة مقارنة القيمة العادلة لأداة التغطية مع بند الأداة المغطاة. إذا، نتيجة لعملية الفحص، كان هناك انحراف إلى نسبة التغطية، فإنه يتم إثبات عدم الفعالية في بيان الدخل الموحد. ويتم لاحقاً أما إعادة موازنة علاقة التغطية أو إيقافها وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس إدارة المجموعة.

تشتمل أدوات التغطية على تغطية منتجات الأصول والخصوم ذات معدلات فائدة ثابتة بتاريخ الاستحقاق التالية:-

السنة الأولى	السنتين ٢ و ٣	السنتين ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٣٨٤٣,٢	١١٠٩,٠	٤٦٨,٠	٨٧٠,٠	٦٢٩٠,٢
٤٩٢٣,٧	٨٩٠,٣	-	-	٥٨١٤,٠
المبالغ الافتراضية				
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦				
منتجات أصول ذات معدل فائدة ثابت	٣٨٤٣,٢	١١٠٩,٠	٤٦٨,٠	٦٢٩٠,٢
منتجات خصوم ذات معدل فائدة ثابت	٤٩٢٣,٧	٨٩٠,٣	-	٥٨١٤,٠

الأرباح والخسائر المحتسبة في بيان الدخل الموحد المتعلقة بالقيمة العادلة لتغطية المخاطر كانت كما يلي:-

٢٠١٦	٢٠١٥
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٤٧,٥	٠,٧
(٤٧,٥)	(٠,٧)
صافي الأرباح على أدوات تغطية المخاطر المشتقة للقيمة العادلة	
صافي الخسائر على البنود المغطاة المتعلقة بالخطر المغطاة	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣١ - الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٦-٣١ حساب التغطية (تتمة)

فيما يلي المبلغ الافتراضي والقيم العادلة والتغيرات في القيم العادلة لأدوات التغطية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والمستخدمة كأساس لإثبات التغطية غير الفعالة:-

التغيرات في القيمة العادلة	القيمة العادلة	المبلغ الافتراضي	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٤٩,٢	٤١,٢	٨٠٤٣,٩	الأصول المالية عقود أسعار الفائدة
(١,٧)	(٩,١)	٤٠٦٠,٣	الخصوم المالية عقود أسعار الفائدة
٤٧,٥	٣٢,١	١٢١٠٤,٢	

فيما يلي القيمة المدرجة والتغيرات المتراكمة في القيم العادلة لأدوات التغطية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والمستخدمة كأساس لإثبات التغطية غير الفعالة:-

التغيرات في القيمة العادلة	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	القيمة المدرجة	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(١,٤)	(١,٤)	٢٩٣٧,٢	الأصول المالية ودائع لدى البنوك وأوراق مالية مشتتة بموجب اتفاقيات إعادة البيع
(٧,٩)	(٩,٢)	٧٧١,٤	قروض وسلفيات
(٣٧,٠)	(٢٧,٨)	٢٥٨١,٦	أوراق مالية استثمارية
(٤٦,٣)	(٣٨,٤)	٦٢٩٠,٢	
			الخصوم المالية
(٠,٥)	(٠,٤)	٤٩٢٣,٦	ودائع وأوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
(٠,٧)	٦,٧	٨٩٠,٤	تمويلات لأجل أولية
(١,٢)	٦,٣	٥٨١٤,٠	
(٤٧,٥)	(٣٢,١)	١٢١٠٤,٢	

لم يحتسب أي جزء غير فعال من معاملات تغطية مخاطر القيمة العادلة أو مخاطر التدفق النقدي في بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أو للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

تم تصفية بعض معاملات تغطية مخاطر التدفق النقدي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. يتم إدراج الأرباح المحققة في بيان الدخل الموحد على فترات المعاملات الأصلية حتى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣٢ - الأدوات المالية المرتبطة بالائتمان

تشتمل الأدوات المالية المرتبطة بالائتمان على التزامات بتقديم قروض وخطابات ضمان وائتمان تحت الطلب، وهي مصممة للوفاء بالاحتياجات المالية للعملاء. إن مخاطر الائتمان لهذه الصفقات عموماً تقل عن المبالغ المتعاقد عليها. ويظهر الجدول التالي المبالغ الافتراضية الأساسية لعناصر الائتمان المحتملة ومخاطر الالتزام الموزونة لكل منها محسوبة وفق توجيهات ملءة رأس المال الصادرة عن لجنة بازل ٣ للإشراف على البنوك:

٢٠١٥/١٢/٣١	المبلغ الأساسي الافتراضي	٢٠١٦/١٢/٣١	المبلغ الأساسي الافتراضي	
مخاطر الالتزام الموزونة	المبلغ الأساسي الافتراضي	مخاطر الالتزام الموزونة	المبلغ الأساسي الافتراضي	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٥٤٥,٣	٦١٨,٥	٦١٩,٣	٦٢٧,١	بدائل الائتمان المباشر
٧٦٧,٤	١٩٥٠,١	٧٧٣,٢	٢٠٠٩,٩	عناصر محتملة مرتبطة بالمعاملات
٧٤,٥	٣٠٧,١	٧٩,٤	٤٤٢,٨	التزامات محتملة مرتبطة بالتجارة ذاتية التسييل وقصيرة الأجل
٦٠٢,١	١٥٨٦,٧	٥٢٦,١	١٢١٦,٨	التزامات وتشمل قروض غير مسحوبة والتزامات اكتتاب لإصدار سندات وتسهيلات مدورة
١٩٨٩,٣	٤٤٦٢,٤	١٩٩٨,٠	٤٢٩٦,٦	

يمكن سحب الالتزامات حسب الطلب.

اشتملت بدائل الائتمان المباشر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ على ضمانات مالية قيمتها ٤٠٣,٥ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: ٥٠٨,٢ مليون دولار أمريكي). يمكن سحب الضمانات المالية عند الطلب.

إن المبالغ الافتراضية الأساسية المشار إليها أعلاه تسجل بقيمتها الإجمالية قبل تطبيق معايير تخفيض المخاطر، مثل الضمانات النقدية والتعويضات. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بلغ حجم هذه الضمانات والضمانات الأخرى عالية الجودة المتعلقة بالأدوات المالية ذات الصلة بالائتمان ٣١٦,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: ٥٦٩,١ مليون دولار أمريكي).

٣٣ - الالتزامات المحتملة

هناك عدد من القضايا متعلقة بالبنك والشركات التابعة له تنظر أمام المحاكم في مناطق مختلفة. هذه القضايا مرتبطة بمطالبات من قبل وعلى شركات المجموعة نتجت ضمن أعمالها الاعتيادية. بعد مراجعة المطالبات المتعلقة ضد شركات المجموعة وبناءً على مشورة المستشارين القانونيين بهذا الخصوص، يرى مجلس إدارة البنك إن نتائج تلك المطالبات سوف لن يكون لها تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للمجموعة.

٣٤ - ملءة رأس المال

قامت المجموعة بتطبيق إطار بازل ٣ لملءة رأس المال ابتداء من ١ يناير ٢٠١٥. أصبحت إرشادات مصرف البحرين المركزي لمبادئ بازل ٣ سارية المفعول بدءاً من ١ يناير ٢٠١٥ كإطار عام لتنفيذ مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) إطار بازل ٣ لملءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين. إلتزمت المجموعة بجميع متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣٤ - ملاءة رأس المال (تتمة)

كانت نسبة مخاطر الأصول التي احتسبت وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي عبر بازل ٣ كالتالي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١		
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي		
		قاعدة رأس المال التنظيمي	
		الفئة الأولى لرأس المال:-	
		إجمالي حقوق الملكية	
		تسويات الفئة الأولى لرأس المال	
٢٤٣١,٠ (١٣,٠)	٢٣٥٧,٤ -		
٢٤١٨,٠	٢٣٥٧,٤	الفئة الأولى لرأس المال	
		الفئة الثانية لرأس المال:-	
		المرحلة ١ والمرحلة ٢ (٢٠١٥: مخصصات قروض غير محددة)	
١٣٧,٧	١٦٥,٥		
١٣٧,٧	١٦٥,٥	الفئة الثانية لرأس المال	
٢٥٥٥,٧	٢٥٢٢,٩	مجموع قاعدة رأس المال النظامية	
		مخاطر الائتزاز الموزونة	
		مخاطر الائتزاز الموزونة	مخاطر الائتزاز الموزونة
		المبلغ الأصلي الافتراضي	المبلغ الأصلي الافتراضي
		مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
		عناصر المركز المالي:-	
		نقد وأصول سائلة أخرى	
		أوراق مالية مشتتة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	
		ودائع لدى البنوك	
		استثمارات أوراق مالية	
		قروض وسلف	
		أصول أخرى باستثناء البنود المتعلقة بالمشتقات	
١٠٢,٢	٤٣٠٩,٧	٨٢,٩	٣٠٩٥,٠
١٤,٤	١٨٣٥,٠	٣,٨	٦٣٥,٠
٨٩٨,٩	٤٤٠٢,٩	٩٨٥,٣	٤٧١٥,٣
١٣١٨,١	٣٨٨٤,٥	١٢٦٥,٨	٤٠٦٦,٤
٨٧٩٧,٨	٩١٦١,٤	٩٣٢٢,٩	٩٧٤٥,١
٣٧٧,٥	٣٥٤,١	٤٩٧,٣	٣٨٨,٢
١١٥٠٨,٩		١٢١٥٨,٠	
		عناصر غير مضمّنة في المركز المالي:-	
		عناصر محتملة مرتبطة بالائتمان	
		عناصر مرتبطة بالصراف الأجنبي	
		عناصر مرتبطة بالمشتقات	
		عقود السلع	
		مخاطر أطراف اتفاقيات إعادة الشراء	
١٩٨٩,٣	٤٤٦٢,٣	١٩٩٨,٠	٤٢٩٦,٦
١٣٠,١	١٠٧٣٧,١	٨٢,٢	٩٢٣٠,٣
٨,٣	١٤٣٣٣,٩	١١,٦	١٦٥٩٢,٣
-	٥٢,٢	-	٩٨,٦
٣٠,٢	-	٢١,٦	-
٢١٥٧,٩		٢٢٢٢,٤	
١٣٦٦٦,٨		١٤٣٧٠,٤	
		مخاطر الائتزاز الائتماني الموزونة	
		مخاطر السوق	
		مخاطر السوق العامة	
		مخاطر السوق الخاصة	
		مخاطر السوق الموزونة	
		مخاطر التشغيل	
		مخاطر التشغيل الموزونة	
		مجموع مخاطر الائتزازات الموزونة	
		نسبة مخاطر أصول الفئة ١	
		مجموع نسبة مخاطر الأصول	
١٦,٨%		١٥,٧%	
١٧,٨%		١٦,٨%	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣٤ - ملاءة رأس المال (تتمة)

لغرض السلطات الإشرافية بازل ٣، تبنت المجموعة مبدئياً الطريقة المعيارية لمخاطر الائتمان، على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين. بالنسبة لمخاطر السوق فإن المجموعة تستخدم طريقة النموذج الداخلي. تبني بنك الخليج الدولي الطريقة المتعارفة الموحدة لتحديد متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل.

وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي بخصوص ملاءة رأس المال، فإن الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة تقييم صفقات مشتقات تغطية مخاطر التدفق النقدي قد تم استبعادها من الفئة الأولى لرأس المال، بينما يتم تضمين الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة تقييم استثمارات أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن الفئة الأولى من رأس المال.

تحتسب المجموعة احتياجاتها من رأس المال لمواجهة مخاطر السوق العامة باستخدام نموذج القيمة المعرضة للمخاطر. تم أخذ موافقة السلطة الرقابية للبنك (مصرف البحرين المركزي) باستخدام النموذج الداخلي لاحتساب احتياجات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق العامة. العامل المضاعف المستخدم لتطبيق القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة بواسطة النموذج الداخلي للمجموعة حدد بواقع ٣٠٠ (٢٠١٥: ٣٠٠) بواسطة مصرف البحرين المركزي، ممثلاً الحد التنظيمي الأدنى. يتضمن إطار مخاطر السوق لمصرف البحرين المركزي مقياس مثل المقياس المضغوط للقيمة المعرضة للمخاطر لحساب متطلبات رأس المال التنظيمي.

تم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى من الثقة بنسبة ٩٩ بالمائة، وفترة احتفاظ قدرها عشرة أيام، واستخدام البيانات التاريخية غير الموزونة لمدة الاثني عشر شهراً السابقة والصادرة عن السلطات الإشرافية بخصوص مصفوفة البيانات. لقد تم استبعاد العلاقة المتبادلة بين مختلف فئات المخاطر، وتم ضم الإضافات المطلوبة المتعلقة بالمخاطر العامة. وجرى مضاعفة مقياس مخاطر السوق الذي تم احتسابه بـ ١٢,٥ ويحل محل ذلك الحد الأدنى لنسبة رأس المال المطلوبة وهي ٨ بالمائة وذلك من أجل التوصل إلى مخاطر الالتزام السوقية الموزونة على أساس يتطابق مع مخاطر الالتزام الائتماني الموزونة.

تحتسب المجموعة متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل وفقاً للطريقة المتعارفة. يتم احتساب متطلبات رأس المال الإشرافية لمخاطر التشغيل بتطبيق مجموعة من نطاق معاملات بيتا تتراوح من ١٢ بالمائة إلى ١٨ بالمائة على متوسط الإيرادات للسنوات المالية الثلاثة المنصرمة لكل من خطوط العمل الثمانية المعروفة.

٣٥ - أموال تحت الإدارة

تقوم المجموعة بإدارة أنشطة استثمارية وأنشطة أمانة بالنيابة عن العملاء. أن الأصول المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة ليست أصولاً مملوكة من قبل المجموعة وبالتالي لم يتم احتسابها في البيانات المالية الموحدة. بلغ إجمالي تلك الأموال في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ١٣٠,٣٠,٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: ١٢٤٠,٦,٥ مليون دولار أمريكي).

تعمل المجموعة كمدير لصندوق استثماري يعنى صندوق فرص الأسواق الناشئة، وبصفتها مدير الصندوق، تستحق المجموعة رسوم أداء وإدارة. تحتفظ المجموعة باستثمار في هذا الصندوق.

يستطيع المستثمرون التصويت بأغلبية بسيطة لإزالة المجموعة من منصبها كمدير صندوق، وبدون سبب. وتبلغ إجمالي الحصة الاقتصادية للمجموعة أقل من ٢٠ بالمائة، نتيجة لذلك، خلصت المجموعة إلى أنها في هذه الحالة تعمل كوكيل للمستثمرين وبالتالي لم تقم بتوحيد البيانات المالية للصندوق مع المجموعة.

التعرض الأقصى للخسارة يساوي القيمة الدفترية للأوراق المالية المتداولة، والتي بلغت ٤٨,٥ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٤٦,٤ مليون دولار أمريكي).

٣٦ - معاملات مع أطراف ذوي علاقة

المجموعة مملوكة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الست، مع امتلاك صندوق الاستثمارات العامة لغالبية أسهم المجموعة (٩٧,٢ بالمائة). صندوق الاستثمارات العامة هو الجهة الاستثمارية التابعة لوزارة المالية في المملكة العربية السعودية. لم يكن هناك أي معاملات فردية أو جوهرية بصورة جماعية مع صندوق الاستثمارات العامة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أو ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، عدا التمويلات الأولية لأجل المشار إليها في إيضاح رقم ١٦.

تتعامل المجموعة مع مؤسسات عدة تسيطر عليها، أو تسيطر عليها بصورة مشتركة، أو لها تأثير جوهري من قبل حكومات دول مجلس التعاون الست. تتم هذه المعاملات في السياق الطبيعي لعمل المجموعة وبشروط مماثلة لتلك المعمول بها مع مؤسسات غير حكومية.

معاملات المجموعة مع أطراف ذوي علاقة مقتصرة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣٦- معاملات مع أطراف ذوي علاقة (تتمة)
كانت تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين كما يلي:-

٢٠١٦	٢٠١٥	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٩,٢	٨,١	منافع الموظفين قصيرة الأجل
٠,٨	٠,٥	منافع ما بعد الخدمة للموظفين
١٠,٠	٨,٦	

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيين من أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة والمدراء التنفيذيين للمجموعة.

منافع ما بعد الخدمة للموظفين تشمل أساساً التعويضات المدفوعة للمتقاعدين أو المستقيلين من خدمة المجموعة.

٣٧- القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تسجيل الأدوات المالية للمجموعة بشكل أساسي وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية ما عدا الأوراق المالية المتداولة، واستثمارات أسهم حقوق الملكية وأدوات المشتقات المالية، والتي يتم احتسابها بالقيمة العادلة. القيمة العادلة تمثل المبلغ الذي يمكن به مبادلة الأصل أو تسوية الالتزام في صفقة تجري بين أطراف لديهم الإلمام والرغبة بتحقيق ذلك بشكل مستقل بتاريخ القياس. لذلك يمكن أن تظهر فروقات بين القيم الدفترية وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. ويستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض أن المجموعة منشأة مستمرة لا توجد لديها نية أو متطلبات للتقليص المادي لنطاق عملياتها أو تلتزم في صفقة بشروط مغايرة لذلك. إن الطرق التي تحظى بقبول عام في تحديد القيمة العادلة تشتمل على الرجوع إلى الأسعار المعروضة في السوق (مستوى القياس ١)، أو إلى التسعير السائد للأدوات المالية المشابهة (مستوى القياس ٢)، وإلى استخدام مدخلات غير قابلة للرصد في أساليب التقدير مثل تحليل التدفق النقدي بسعر مخصص (مستوى القياس ٣).

فيما يلي طرق التقييم المطبقة:-

٣٧-١ الأوراق المالية المتداولة

استندت القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة إلى الأسعار المعروضة في السوق (المستوى ١)، أو تقنيات التقييم (المستوى ٢ أو ٣).

٣٧-٢ الأوراق المالية الاستثمارية

استندت القيمة العادلة للاستثمارات أسهم حقوق الملكية إلى الأسعار المعروضة في السوق (المستوى ١)، أو تقنيات التقييم (المستوى ٢ أو ٣). تستند القيم العادلة للاستثمارات سندات الدين إلى الأسعار المعروضة في السوق (المستوى ١) وتعادل القيم الدفترية.

٣٧-٣ القروض والسلفيات

القيمة العادلة (المستوى ٢) للقروض بسعر فائدة عائم قدرت بشكل أساسي بالقيمة الدفترية. قدرت القيمة العادلة (المستوى ٣) للقروض ضعيفة الأداء على أساس المبلغ الذي يمكن استرداده، وهو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصصة بسعر الفائدة حال نشأة القرض. كذلك قدرت القيمة العادلة للقروض بسعر الفائدة الثابت على أساس صافي التدفق النقدي المخصص وذلك باستخدام معدلات خصم مساوية لمعدلات الفائدة السائدة على العملات للقروض المماثلة من حيث المدة المتبقية على الاستحقاق وجودة الائتمان. القيم العادلة (المستوى ٢) تقارب القيم الدفترية.

٣٧-٤ التمويل لأجل

احتسبت القيمة العادلة للتمويل لأجل استناداً إلى بيانات سوقية مرصودة، بما في ذلك أسعار السوق المدرجة لأدوات الدين الصادرة من مؤسسات مالية ذات تقدير مشابه ومع مواعيد استحقاق مماثلة، أو تقدر على أساس التدفقات النقدية المخصصة باستخدام توزيعات القروض ذات مواعيد الاستحقاق المماثلة السائدة حالياً. القيمة العادلة (المستوى ٢) للتمويل لأجل الأولي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ كانت تعادل القيمة الدفترية.

٣٧-٥ الأدوات المالية الأخرى المضمنة في الميزانية العمومية

احتسبت القيم العادلة للأدوات المصرفية والاجنبي والمشتقات المالية استناداً إلى أسعار السوق ونماذج تحليل التدفق النقدي بسعر مخصص أو نماذج خيارات التسعير قدر الإمكان. أما القيم العادلة للأدوات الأخرى المضمنة في الميزانية العمومية فتعادل القيم الدفترية لها تقريباً بسبب قصر أجلها.

٣٧-٦ عناصر محتلة متعلقة بالائتمان

لم يكن هناك زيادة أو نقصان جوهري في القيمة العادلة فيما يتعلق بعناصر الائتمان للأدوات المالية غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تشتمل على التزامات بتمديد الائتمان وخطابات الاعتماد والضمان وذلك نظراً إلى أن مصادر الدخل المستقبلية المرتبطة بها تظهر بشكل مادي الرسوم والعوامل التعاقدية التي صُممت بالفعل في تاريخ الميزانية العمومية لعقود مماثلة من حيث طبيعة الائتمان وتاريخ الاستحقاق. لقد تم عمل مخصصات خاصة لفترات معينة حيثما تبين احتمالية حدوث خسارة وقد تم تضمينها في مخصصات مواجهة انخفاض قيمة القروض والسلفيات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣٧- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

٧-٣٧ أساس التقييم

أساس تقييم الأصول والخصوم المالية المسجلة بالقيمة العادلة كان كما يلي:

تقييم مبني على بيانات سوقية	مرصودة (المستوى الثاني)	طرق تقييم أخرى (المستوى الثالث)	الأسعار المدرجة (المستوى الأول)	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦						
الأصول المالية:-						
				٦٥,٦	١,١	٢٥,٢
				١٧٥,٣	-	٧٥,٨
				-	١٦٨,٩	-
الخصوم المالية:-						
				-	١٣٢,٢	-
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥						
الأصول المالية:-						
				٥٧,٨	١,٣	١٣,١
				١٧٢,٤	-	٩٩,٥
				-	١٧٢,٦	-
الخصوم المالية:-						
				-	١٧٦,٨	-

تشمل الأسعار المدرجة الأسعار المحصلة من المدراء الرئيسيين والوسطاء والعملاء. تم تقييم الأوراق المالية الاستثمارية باستخدام طرق تقييم أخرى تتكون من استثمارات الأسهم الخاصة والتي تم تقييمها باستخدام نسبة السعر على الأرباح، والسعر على القيمة الدفترية للمنشآت المشابهة، وطرق التدفقات النقدية المخصومة أو طرق التقييم الأخرى.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، انخفضت قيمة الأوراق الاستثمارية التي تم قياسها بطرق تقييم أخرى (مستوى القياس ٣) بمبلغ ٢٣,٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: انخفاض ٢٤,٦ مليون دولار أمريكي). يتكون الانخفاض بشكل رئيسي من التغيرات في القيم المعرفة والتي تم احتسابها في بيان الدخل الشامل.

تعزى الزيادة في الأوراق المالية المتداولة التي تم قياسها بطرق تقييم أخرى (مستوى القياس ٣) بشكل رئيسي بتحويل أوراق مالية متداولة من مستوى القياس ١ إلى مستوى القياس ٣ نتيجة لعدم توافر أسعار موثوق بها.

لم يكن هناك أي تحويل من تصنيف مستوى القياس ٣ خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أو ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. وبالمثل، لم يكن هناك أي تحويل بين تصنيف مستوى القياس ١ و ٢ خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أو ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

تم تقييم حساسية الحركة في القيمة العادلة للأدوات المالية في فئة المستوى ٣ على أنها غير جوهرياً بالنسبة للدخل الشامل الأخر أو إجمالي حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣٨- عائد السهم الواحد

يتم احتساب العائد الأساسي على السهم بقسمة صافي الدخل المخصص للمساهمين على المعدل الموزون لعدد الأسهم الصادرة خلال العام.

٢٠١٥	٢٠١٦	
٩٠,٤	٣٧,٣	صافي الدخل (مليون دولار أمريكي)
٢٥٠٠	٢٥٠٠	المعدل الموزون لعدد الأسهم الصادرة (مليون)
٠,٠٤	٠,٠١	العائد الأساسي للسهم الواحد (دولار أمريكي)

العائد المنخفض على السهم الواحد يساوي العائد الأساسي على السهم الواحد كما هو موضح أعلاه.

٣٩- الشركات التابعة الرئيسية

كانت الشركات التابعة الرئيسية على النحو التالي:-

بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
المملكة المتحدة المملكة العربية السعودية	إدارة الأصول الخدمات المصرفية للاستثمارية
	بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود جي آي بي كابيتال للخدمات المالية

كانت نسبة ملكية المجموعة في الشركات التابعة الرئيسية ١٠٠ بالمائة في السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٤٠- متوسط المركز المالي الموحد

كان متوسط المركز المالي الموحد على النحو التالي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
		الأصول
٣٣٦٦,١	٣٣٠٠,٦	نقد وأصول سائلة أخرى
١٦٣١,٩	٩٣٧,٨	أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع
٤٧٦٦,٦	٤٥٩٤,٠	ودائع لدى البنوك
٧٠,٧	٧٩,٥	أوراق مالية متداولة
٤١٠٠,٥	٤٠٣٤,٦	أوراق مالية استثمارية
٨٧٩٨,٨	٩٦١٣,٦	قروض وسلف
٤٨٦,٤	٤٩٧,٠	أصول أخرى
٢٣٢٢٦,٠	٢٣٠٥٧,١	مجموع الأصول
		الخصوم
١٦٦,٣	٦٤٢,٧	ودائع من البنوك
١٤٥٢٢,٥	١٣٤٠٦,٤	ودائع من العملاء
١٣٤٥,٨	١٤٩٠,٤	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
٣٩٩,٣	٤٦١,٥	خصوم أخرى
٦٦٤٥,٠	٦٦٢٠,٩	تمويل أولي لأجل
٢٨٦,٦	٧٩,٢	قروض ثانوية لأجل
٢٠٨١٥,٥	٢٠٧٠١,١	مجموع الخصوم
٢٤١٠,٥	٢٣٥٦,٠	حقوق الملكية
٢٣٢٢٦,٠	٢٣٠٥٧,١	مجموع الخصوم وحقوق الملكية

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

محتويات التقرير

١١٨	المُلخَص التَّنفيذِي	
١١٩	إطار بازل ٣	-١
١١٩	الركيزة ١	١-١
١٢٠	الركيزة ٢	٢-١
١٢٠	الركيزة ٣	٣-١
١٢٠	هيكل المجموعة، إدارة المخاطر ورأس المال بصورة شاملة	-٢
١٢٠	هيكل المجموعة	١-٢
١٢١	إدارة المخاطر ورأس المال	٢-٢
١٢٢	أنواع المخاطر	٣-٢
١٢٢	المخاطر في الركيزة ١	٤-٢
١٢٥	المخاطر في الركيزة ٢	٥-٢
١٢٦	المراقبة ورفع التقارير	٦-٢
١٢٦	رأس المال التنظيمي وقاعدة رأس المال	-٣
١٢٦	متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان	١-٣
١٢٧	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	٢-٣
١٢٨	متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية	٣-٣
١٢٨	قاعدة رأس المال	٤-٣
١٢٨	مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣	-٤
١٢٨	تعريف فئات التعرض	١-٤
١٢٩	وكالات التصنيف الخارجية	٢-٤
١٣٠	عرض مخاطر الائتمان بموجب اتفاقية بازل ٣	٣-٤
١٣٠	التعرض الائتماني	٤-٤
١٣٤	انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية والمخصصات	٥-٤
١٣٦	التسهيلات التي انقضت أجل سدادها	٦-٤
١٣٧	مخاطر السوق - إفصاحات الركيزة ٣	-٥
١٣٧	مخاطر السوق	١-٥
١٣٧	نموذج القيمة المعرضة للمخاطر	٢-٥
١٣٩	تحليل الحساسية	٣-٥
١٣٩	المخاطر التشغيلية - إفصاحات الركيزة ٣	-٦
١٣٩	المخاطر التشغيلية	١-٦
١٣٩	التعرضات خارج الميزانية والتوريد	-٧
١٤٠	الالتزامات الطارئة المتعلقة بالائتمان	١-٧
١٤٠	المشتقات المالية وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي	٢-٧
١٤١	مخاطر الائتمان للطرف المقابل	٣-٧
١٤٢	التوريد	٤-٧
١٤٣	رأس المال الداخلي وأنواع مخاطر أخرى	-٨
١٤٣	نموذج رأس المال الاقتصادي	١-٨
١٤٤	أنواع أخرى من المخاطر	٢-٨
١٤٦	نسب الملاءة المالية وبنود أخرى	-٩
١٤٦	نسب ملاءة رأس المال	١-٩
١٤٧	اعتبارات بشأن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال	٢-٩

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية

الملخص التنفيذي

توضح توجيهات مصرف البحرين المركزي الإطار العام لملاءة رأس المال بالنسبة للبنوك المرخصة في مملكة البحرين. طبق بنك الخليج الدولي (المجموعة) متطلبات بازل ٣ في ١ يناير ٢٠١٥ حسب توجيهات مصرف البحرين المركزي.

يشمل تقرير إدارة المخاطر وملاءة رأس المال متطلبات الإفصاح الخاصة بالركيزة ٣، والتي تم بيانها من قبل مصرف البحرين المركزي بناءً على توجيهات الركيزة ٣ الصادرة من جمعية بازل. كما يشتمل التقرير على وصف سياسات وممارسات إدارة المخاطر والملاءة المالية المتبعة في بنك الخليج الدولي، ويتضمن ذلك معلومات دقيقة عن معالجة ملاءة رأس المال.

لأهداف تنظيمية، يتبنى بنك الخليج الدولي النهج المعياري لمخاطر الائتمان. كما يستخدم بنك الخليج الدولي نهج النماذج الداخلية لمخاطر السوق والأسلوب المعياري لتحديد ملاءة رأس المال المطلوبة لمخاطر التشغيل.

نسب الفئة الأولى لرأس المال وإجمالي ملاءة رأس المال المفصّل عنها في التقرير تستوفي متطلبات الحد الأدنى لرأس المال حسب توجيهات مصرف البحرين المركزي بناءً على إطار بازل ٣.

بلغت الأصول الموزونة بالمخاطر لبنك الخليج الدولي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، ١٥٠١٩,٨ مليون دولار أمريكي. وبلغت نسبة مخاطر الائتمان ٩٥,٧ بالمائة، مخاطر السوق ٠,٥ بالمائة ومخاطر التشغيل ٣,٨ بالمائة من إجمالي الأصول الموزونة بالمخاطر. وبلغ رأس المال من الفئة الأولى ورأس المال التنظيمي ٢٣٥٧,٤ مليون دولار ٢٥٢٢,٩ على التوالي.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت نسبة رأس المال الفئة الأولى ونسبة إجمالي ملاءة رأس المال ١٥,٧ بالمائة و١٦,٨ بالمائة على التوالي. ويهدف بنك الخليج الدولي إلى المحافظة على نسبة لرأس المال من الفئة الأولى أعلى من ١٠,٥ بالمائة، ونسبة لإجمالي ملاءة رأس المال أكثر من ١٤ بالمائة.

يعتبر بنك الخليج الدولي إفصاحات الركيزة ٣ على أنها مساهم فعال في زيادة شفافية المخاطر للصناعة المصرفية، وتكمن أهميتها على وجه الخصوص في ظل أوضاع السوق التي تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين. وعليه، فقد قدم بنك الخليج الدولي إيضاحات أكثر مما هو مطلوب حسب توجيهات مصرف البحرين المركزي بخصوص متطلبات الركيزة ٣ بهدف تقديم مستوى شفافية مناسب وذي صلة بالأطراف ذات المصلحة والمشاركين في السوق.

كل الأرقام الموضحة في هذا التقرير هي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١- إطار بازل ٣

يرتكز إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي على ثلاثة عناصر، تماشياً مع إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن لجنة بازل، وهي كالتالي:-

- الركيزة ١: احتساب الموجودات الموزونة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- الركيزة ٢: عملية المراجعة الإشرافية، متضمنة عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- الركيزة ٣: الإفصاح عن إدارة المخاطر والمعلومات حول ملاءة رأس المال.

١-١ الركيزة ١

توضح الركيزة ١ أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. وتبين الركيزة ١ تعريف واحتساب الموجودات الموزونة بالمخاطر وأساس احتساب رأس المال التنظيمي. يتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال بقسمة رأس المال التنظيمي على مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر.

مع ظهور الركيزة ٢، سيقوم مصرف البحرين المركزي بتطبيق نسبة كحد أدنى تخصص لكل مؤسسة مالية بصفة منفردة، كما هو موضح بالتفصيل في القسم الخاص بالركيزة ٢ من هذا التقرير. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وفي انتظار انتهاء مصرف البحرين المركزي من توجيهاته بخصوص الركيزة ٢، يجب على جميع البنوك المرخصة في البحرين الاحتفاظ بنسبة ملاءة لرأس المال لا تقل عن ١٢,٥ بالمائة ونسبة مستوى قدرها ١٠,٥ بالمائة.

في حالة انخفاض نسبة ملاءة رأس المال عن ١٢,٥ بالمائة، فإنه يطلب إعداد تقرير تحوطي إضافي ووضع خطة عمل رسمية توضح التدابير الواجب اتخاذها لإعادة نسبة ملاءة رأس المال إلى ما فوق المعدل المطلوب، وإرسالها إلى مصرف البحرين المركزي.

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة للاحتساب الموجودات الموزونة بالمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي:-

الأساليب المتاحة لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي		
مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب المعياري	الأسلوب المعياري	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب المعياري

فيما يلي بيان بالأساليب المطبقة من قبل بنك الخليج الدولي لكل نوع من أنواع المخاطر:-

أ) مخاطر الائتمان

لأغراض تقديم التقارير التنظيمية، يستخدم بنك الخليج الدولي الأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان.

يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بضرب التعرض للمخاطر في معامل مخاطر مرجح حسب نوع العميل وتصنيفه الخارجي متى ما كان ذلك متوفراً.

ب) مخاطر السوق

بناءً على متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق، يستخدم بنك الخليج الدولي أسلوب النموذج الداخلي على أساس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر. إن استخدام أسلوب النموذج الداخلي للاحتساب رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق قد تم اعتماده من قبل مصرف البحرين المركزي.

ج) المخاطر التشغيلية

بناءً على إطار مصرف البحرين المركزي لملاءة رأس المال حسب بازل ٣، يطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، ما لم يتم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي لاستخدام الأسلوب المعياري. لا تسمح توجيهات مصرف البحرين المركزي بخصوص بازل ٣ باستخدام أسلوب المقاييس المتقدمة للمخاطر التشغيلية. اعتمد مصرف البحرين المركزي استخدام أسلوب المؤشر الأساسي للاحتساب رأس المال التنظيمي للمخاطر التشغيلية. حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة ١٥ بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة.

حسب الأسلوب المعياري، يتم احتساب رأس المال التنظيمي بناءً على مدى معامل بيتا بين ١٢ بالمائة و١٨ بالمائة، تطبق على متوسط الدخل الإجمالي للسنوات المالية الثلاث الماضية لكل من ثمانية خطوط عمل يتم تحديدها مسبقاً.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١- إطار بازل ٣ (تتمة)

٢-١ الركيزة ٢

تحدد الركيزة ٢ عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة وفي نهاية المطاف ملاءة رأس مالها.

بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي للعنصر ٢، يتم تقييم كل بنك على حدة ويحدد له نسبة ملاءة رأس مال خاص به كحد أدنى. لم يبدأ مصرف البحرين المركزي عملية التقييم بعد والتي ستمكن من تحديد حد أدنى كنسبة لملاءة رأس المال حسب وسياسة إدارة المخاطر في البنك. وإلى أن تكتمل عملية التقييم يجب على جميع البنوك المرخصة في البحرين الاحتفاظ بنسبة ملاءة لرأس المال لا تقل عن ١٢,٥ بالمائة ونسبة مستوى ١ قدرها ١٠,٥ بالمائة.

تشتمل الركيزة ٢ على عمليتين:-

- عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال؛ و
- عملية المراجعة الإشرافية والتقييم.

تشتمل عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال على مراجعة وتقييم إدارة المخاطر ورأس مال ذي صلة بالمخاطر التي يتعرض لها البنك. قام بنك الخليج الدولي بتحديد رأس ماله حول إطار رأس ماله الاقتصادي والذي صمم لضمان توفر مصادر رأس مال كافية لمقابلة المتطلبات التنظيمية والداخلية، حتى في أوقات الضغوط الاقتصادية أو المالية. تتناول عملية التقييم جميع عناصر إدارة مخاطر بنك الخليج الدولي من الإدارة اليومية للمخاطر الجوهرية إلى إدارة رأس المال الاستراتيجي للمجموعة.

تمثل عملية المراجعة الإشرافية والتقييم مراجعة مصرف البحرين المركزي لإدارة رأس مال المجموعة وتقييم الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات. تم تصميم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم للتأكد من أن المؤسسات تقوم بتحديد مخاطرها الجوهرية وتخصيص رأس مال كافٍ وتوظيف عمليات إدارية كافية لدعم إدارة مثل هذه المخاطر.

كما تقوم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم بتشجيع المؤسسات لتطوير وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متقدمة، لقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تمت معالجتها ضمن إطار العمل الأساسي للعنصر ١. الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم تغطيتها ضمن عملية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في الركيزة ١ تتضمن مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية ومخاطر الأعمال ومخاطر التركيز. لقد تم تغطية هذه المخاطر إما عن طريق رأس المال أو إدارة المخاطر أو عمليات التخفيف من آثارها بموجب الركيزة ٢.

٣-١ الركيزة ٣

بناءً على إطار مصرف البحرين المركزي الخاص ببازل ٣، توضح الركيزة ٣ كيف، متى، وفي أي مستوى يجب الإفصاح عن معلومات المؤسسة الخاصة بإدارة المخاطر والملاءة المالية.

تشتمل الإفصاحات على معلومات مفصلة نوعاً وكماً. ويتمثل الغرض من متطلبات الإفصاحات الركيزة ٣ في استكمال الركيزتين الأوليتين وعملية المراجعة الإشرافية المرتبطة بهما. كما أن الإفصاحات مصممة لتمكين الأطراف المعنية ومشاركي السوق من تقييم درجة قبول المؤسسة للمخاطر وتعرضات المخاطر، ولتشجيع جميع البنوك من خلال ضغوط السوق، للتحرك تجاه أساليب أكثر تقدماً لإدارة مخاطرها.

بموجب الأنظمة الحالية، يطلب إفصاح جزئي يتألف أساساً من التحليلي الكمي خلال إعداد التقارير نصف السنوية، بينما يفرض الإفصاح الكامل ليتوافق مع تقارير نهاية السنة المالية.

في هذا التقرير، فإن إفصاحات بنك الخليج الدولي تتعدى الحد الأدنى المطلوب تنظيمياً، وتوفر إفصاحات عن المخاطر التي يتعرض لها البنك، على مستوى العناصر داخل وخارج الميزانية. إن الإفصاحات الواردة في هذا التقرير إضافة إلى البيانات المالية المجمعة تم إعدادها بناءً على الإفصاحات المبينة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٢-٢ هيكل المجموعة، إدارة المخاطر ورأس المال بصورة شاملة

يوضح هذا القسم من التقرير قواعد التوحيد وقاعدة رأس المال لبنك الخليج الدولي كما تم احتسابه بناءً على توجيهات الركيزة ١، ويقدم وصفاً للقواعد والسياسات المتبعة لإدارة المخاطر ورأس المال.

١-٢ هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، مع توحيد جميع الشركات التابعة لها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لأغراض ملاءة رأس المال، يتم تضمين جميع الشركات التابعة في هيكل مجموعة بنك الخليج الدولي بي. إس. سي. ومع ذلك، فإن منهجية ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تستوعب كلا من شكلي التوحيد الاعتيادي والتجميعي.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- هيكل المجموعة، إدارة المخاطر ورأس المال بصورة شاملة (تتمة)

١-٢ هيكل المجموعة (تتمة)

بناءً على إطار مصرف البحرين المركزي لملاءة رأس المال، فإن تقارير الشركات التابعة المعدة تحت بازل ٣ في دول أخرى، يمكن أن يتم إعدادها، حسب اختبار البنك، بناءً على إطار بازل ٣ في تلك الدول بدلاً من توجيهات مصرف البحرين المركزي. بناءً على هذه الطريقة في التجميع والتوحيد، فإن الأصول الموزونة بالمخاطر للشركات التابعة يتم توحيدها مع بقية الأصول للمجموعة حسب توجيهات التنظيمية لتلك الشركات فيما يختص بتحديد إجمالي الأصول الموزونة بالمخاطر للمجموعة.

إن بنك الخليج الدولي الشركة التابعة، (المملكة المتحدة) المحدود، وهي الشركة التابعة الرئيسية لبنك الخليج الدولي، تراقب من قبل هيئة السلوك المالي وهيئة الرقابة التحوطية للمملكة المتحدة، وقد قامت باحتساب أصولها الموزونة للمخاطر حسب توجيهات هيئة الرقابة التحوطية.

فيما يلي بيان بالشركات التابعة الرئيسية وأسس التوحيد لغرض ملاءة رأس المال:-

الشركة التابعة	المنطقة	الملكية	أسس التوحيد
بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود	المملكة المتحدة	١٠٠%	تجميع
جي آي بي كايبتال	المملكة العربية السعودية	١٠٠%	توحيد كامل

لا يتم معاملة أي استثمار في الشركات التابعة كخصم من رأس المال التنظيمي للمجموعة.

٢-٢ إدارة المخاطر ورأس المال

يحتفظ بنك الخليج الدولي بنهج حصيف ومنضبط في التعامل مع المخاطر من خلال دعم مجموعة شاملة من سياسات إدارة المخاطر والعمليات وحدود الائتمان، وتوظيف الأشخاص المؤهلين مهنيًا ذوي المهارات المناسبة، والاستثمار في التقنية والتدريب، والعمل بنشاط على تعزيز ثقافة الإدارة السليمة للمخاطر على جميع المستويات. ومن المبادئ الرئيسية لهذه الثقافة الفصل الواضح بين الواجبات والمسؤوليات بين الموظفين المسؤولين عن جلب الأعمال والموظفين الذين يقومون بإعداد تلك الأعمال. إن إدارة مخاطر المجموعة تستند إلى قدرتها على تحديد وقياس وتجميع وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي تواجهها.

قام مجلس الإدارة بتكوين لجنة المجلس لسياسة المخاطر، من بين أعضائه، لمراجعة أنشطة المخاطر التي تقوم بها المجموعة ورفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص. تقع المسؤولية النهائية عن وضع سياسات المخاطر الشاملة ودرجة القبول التي يعتمدها المجلس، بما في ذلك المسؤولية عن تحديد أهداف نسبة رأس المال، على مجلس الإدارة. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة المخاطر العامة للمجموعة والتعرض لمخاطر كبيرة بالإضافة إلى سياسات المخاطر الرئيسية للمجموعة وعملياتها وضوابطها.

تتولى لجنة الإدارة، التي يرأسها الرئيس التنفيذي، المسؤولية الرئيسية عن فرض السياسات والأنشطة المتعلقة بالمخاطر ضمن حدود القبول التي يحددها المجلس. تقوم لجنة المخاطر بالمجموعة بمساعدة لجنة الإدارة في أداء مهامها المتعلقة بالمخاطر.

تقوم لجنة المخاطر بالمجموعة، برئاسة رئيس إدارة المخاطر والتي تتألف من كبار المهنيين في المخاطر بالمجموعة، بتقديم منتدى لمراجعة واعتماد المنتجات الجديدة ومنهجيات قياس المخاطر وعمليات مراقبة المخاطر. كما تقوم لجنة المخاطر بالمجموعة بمراجعة كافة السياسات والحدود التي تتطلب موافقة لجنة الإدارة. وتقدم لجنة الأصول والخصوم، التي يرأسها المدير المالي، عرضاً لاستعراض أنشطة الأصول والخصوم داخل بنك الخليج الدولي. كما أنها تقوم بتنسيق مهام الأصول والخصوم وتعمل كحلقة وصل بين مصادر التمويل والاستخدام في مختلف مجالات العمل.

من منظور تنظيمي، يتم تسهيل عملية إدارة المخاطر من خلال مجموعة من الوظائف المستقلة التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى الإدارة العليا. وتشمل هذه الوظائف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والرقابة المالية والتدقيق الداخلي. هذا النهج متعدد الأوجه يساعد على توفير إدارة فعالة للمخاطر من خلال تحديد وقياس ورصد المخاطر من منظور متعدد الزوايا.

إن التدقيق الداخلي هو المسؤول عن تنفيذ برنامج عمل قائم على أساس المخاطر ومصمم لتوفير ضمانات بأن الأصول محمية. ويشمل ذلك ضمان وجود الضوابط اللازمة وأنها تعمل بفعالية وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة والقوانين والأنظمة. تتضمن المهام التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي تقديم ضمانات حول فعالية وظائف إدارة المخاطر، وكذلك الضوابط التي تديرها وحدات العمل. تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة باعتماد خطة التدقيق السنوية، كما تتلقى تقارير منتظمة عن نتائج أعمال التدقيق.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢-٢ هيكل المجموعة، إدارة المخاطر ورأس المال بصورة شاملة (تتمة)

٢-٢ إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

تتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق، والحفاظ على تطوير العمل في المستقبل. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات على الهيكل مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات الاقتصادية والخطط الاستراتيجية للأعمال. ويمكن تعديل هيكل رأس المال من خلال توزيعات الأرباح أو إصدار أسهم جديدة.

المدير المالي هو المسئول عن عملية التخطيط لرأس المال. ويتضمن تخطيط رأس المال إعداد تقارير ملاءة رأس المال ورأس المال الاقتصادي وتقدير المعامل، أي تقدير احتمالات التخلف عن السداد وتقديرات خسائر السداد المعطاة والتي تستخدم في احتساب رأس المال الاقتصادي. والمدير المالي مسئول أيضا عن إطار إدارة الميزانية العمومية.

ويوضح الجدول أدناه هيكل إدارة المخاطر وإدارة رأس المال:-

مجلس الإدارة		
لجنة التدقيق	لجنة سياسة المخاطر	
الرئيس التنفيذي		
لجنة الإدارة (الرئيس: الرئيس التنفيذي)	لجنة المخاطر للمجموعة (الرئيس: مدير المخاطر)	لجنة الأصول والخصوم (الرئيس: المدير المالي)

جدول يوضح مسؤوليات إدارة المخاطر والسيولة وإدارة رأس المال:-

الرئيس التنفيذي	
المدير المالي	مدير المخاطر
إطار الميزانية العمومية إطار رأس المال	إطار إدارة المخاطر والسياسات إدارة الائتمان على مستوى المجموعة مخاطر الائتمان مخاطر السوق المخاطر التشغيلية مخاطر السيولة

٢-٣ أنواع المخاطر

تتمثل المخاطر الرئيسية المرتبطة بأنشطة أعمال المجموعة في مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة. هذه المخاطر مع التعليق على الطريقة التي تتم بها إدارة المخاطر والسيطرة عليها مبينة في الأقسام التالية، وذلك استناداً إلى عناصر بازل ٣ التي يتم فيها التعامل مع المخاطر.

٢-٤ المخاطر في الركيزة ١

تمثل الركيزة ١ الأساس لحساب متطلبات رأس المال التنظيمي، وتبين ثلاثة مخاطر محددة: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

(أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عجز العميل أو الطرف المقابل أو مصدر الأوراق المالية أو الأدوات المالية الأخرى عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يتسبب في خسارة المجموعة من حيث التدفقات النقدية أو القيمة السوقية. تعتبر مخاطر الائتمان أكثر المخاطر السائدة التي تواجه المجموعة في أنشطتها المصرفية والاستثمارية ونشاط الخزينة سواء داخل أو خارج الميزانية العمومية. حيثما كان ذلك مناسباً، تسعى المجموعة للحد من تعرضها لمخاطر الائتمان باستخدام مجموعة متنوعة من الوسائل تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:-

- الدخول في اتفاقيات معاوضة مع الأطراف المقابلة التي تسمح بمقاومة الذمم المدينة والدائنة
- الحصول على ضمانات
- السعي للحصول على ضمانات من طرف ثالث لالتزامات الطرف المقابل
- فرض قيود وعهود على المقترضين

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- هيكل المجموعة، إدارة المخاطر ورأس المال بصورة شاملة (يتبع)

٢-٤ المخاطر في الركيزة ١ (يتبع)

أ) مخاطر الائتمان (يتبع)

تتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال ومراقبة دقيقة وفقاً لسياسات وإجراءات ائتمانية محددة بشكل جيد. قبل الموافقة على مقترح الائتمان، يتم إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان يتضمن تحليلاً للوضع المالي للمدين ووضع السوق وبيئة الأعمال ومدى جودة الإدارة. تتضمن عملية تقييم المخاطر، تصنيفاً داخلياً لمخاطر الائتمان لكل طرف مقابل مما يؤثر على قرار الموافقة الائتمانية وشروط وأحكام المعاملة. وبالنسبة للمعاملات العابرة للحدود، يتم أيضاً إجراء تحليل لمخاطر الدول. يستند قرار الائتمان للطرف المقابل على إجمالي تعرض المجموعة لهذا الطرف المقابل وجميع الشركات المتصلة به.

وعلى مستوى المجموعة، يتم وضع حدود التعامل ومتطلبات الموافقة ضمن إرشادات وموافقة مجلس الإدارة، ويتم قياس ومراقبة التعرضات الائتمانية على أساس المجموعة بشكل منتظم. يتم تقييم التعرضات الشاملة لضمان التنوع الواسع لمخاطر الائتمان. كما يتم تقييم مخاطر التركيز المحتملة حسب المنتج، والصناعة، والملتزم الفردي، وتصنيف مخاطر الائتمان والجغرافيا، بصورة منتظمة بهدف تحسين عملية تنوع المحفظة بشكل عام.

يتم مراجعة حدود الائتمان الممنوحة ومستويات التعرض الفعلية بشكل منتظم من قبل رئيس إدارة المخاطر، رئيس إدارة الائتمان وأعضاء الإدارة العليا الآخرين. تتم مراجعة كافة التعرضات الائتمانية مرة واحدة على الأقل في السنة. يتم إعداد السياسات والاجراءات الائتمانية لتحديد التعرضات التي تتطلب المزيد من المراقبة والمراجعة التفصيلية، في مرحلة مبكرة.

يتم تقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بأدوات التعامل في العملات والمشتقات بطريقة مماثلة لتلك المرتبطة بالأنشطة المدرجة داخل الميزانية العمومية. وتستخدم المجموعة بشكل أساسي معاملات المشتقات لتسهيل التعامل مع العملاء وإدارة مخاطر الفائدة والتعامل في النقد الأجنبي المرتبطة بعمليات الإقراض طويلة المدى والاقتراض والأنشطة الاستثمارية للمجموعة.

وبخلاف المنتجات المدرجة داخل الميزانية العمومية حيث يمثل المبلغ الرئيسي والفوائد بشكل عام الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان، فإن المبلغ الافتراضي المتعلق بالتعامل في النقد الأجنبي أو المشتقات عادة ما يتجاوز التعرض لمخاطر الائتمان بمقدار هامش كبير. ومن ثم، من الأنسب اعتبار قياس التعرض لمخاطر الائتمان في التعامل بالنقد الأجنبي والمشتقات، هو التكلفة البديلة بمعدلات السوق الحالية ومبلغ إضافي يتناسب مع حجم التعرض وتقلبه والعمر المتبقي له. ويمكن أن تنطوي عقود المشتقات أيضاً على مخاطر قانونية؛ وتسعى المجموعة لحد من هذه المخاطر عن طريق استخدام اتفاقيات العقود القياسية.

ب) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر فقدان قيمة أداة مالية أو محفظة أدوات مالية نتيجة للتغيرات السلبية في أسعار وهوامش السوق وظروف السوق مثل السيولة. تنشأ مخاطر السوق من إدارة المجموعة للموجودات والمطلوبات والأنشطة الاستثمارية.

إن فئات مخاطر السوق التي تتعرض لها المجموعة هي كما يلي:-

مخاطر أسعار الفائدة: تنتج عن التعرض للتغيرات في مستوى ومنحدر وانحناءات وتقلبات أسعار الفائدة وهوامش الائتمان. إن مخاطر هوامش الائتمان هي مخاطر زيادة عائد الفائدة للأوراق المالية مع انخفاض في سعر الأوراق المالية، مقارنة مع العائد المعياري نتيجة التحركات السوقية العامة لهذا التصنيف وفئة الأوراق المالية. مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر السوق الرئيسية التي تواجهها المجموعة وتنشأ من أنشطة المجموعة الاستثمارية في سندات الدين وإدارة الموجودات والمطلوبات والمتاجرة في الدين وأدوات المشتقات خارج الميزانية العمومية.

مخاطر أسعار التعامل في النقد الأجنبي: تنتج عن التعرض للتغيرات في أسعار وتقلب أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الصرف الآجلة. تنشأ المخاطر الرئيسية للتعامل في النقد الأجنبي من أنشطة التعامل في النقد الأجنبي بالآجل وأدوات المشتقات المالية للمجموعة.

مخاطر الأسهم: تنتج عن التعرض للتغيرات في أسعار وتقلبات الأسهم الفردية أو مؤشرات الأسهم.

تسعى المجموعة إلى إدارة التعرض لمخاطر السوق من خلال تنوع التعرضات عبر الأسواق غير المتماثلة ووضع التحويلات في الأدوات المالية ذات الصلة أو الأدوات المالية المشتقة خارج الميزانية العمومية. من أجل إدارة مخاطر المجموعة، بالإضافة إلى ممارسة الحكم على الأعمال والخبرة الإدارية، تستخدم المجموعة هياكل حدود التعامل بالنسبة للتعرضات والمحافظ والاستحقاقات والخسائر القصوى المسموح بها.

يتمثل أحد العناصر الرئيسية في إطار إدارة مخاطر السوق للمجموعة في تقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي قد تنشأ عن تحركات السوق السالبة. تستخدم المجموعة القيمة المعرضة للمخاطر لتقدير هذه الخسائر. يتم اشتقاق القيمة المعرضة للمخاطر من النماذج الكمية التي تستخدم الطرق الإحصائية والمحاكاة التي تأخذ في الاعتبار جميع أسعار السوق والأسعار التي قد تسبب تغييراً في قيمة التعرض. وهذه تشمل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وتقلبات كل منها والروابط بين هذه المتغيرات. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر للمجموعة على أساس محاكاة مونت كارلو باستخدام التقلبات التاريخية والارتباطات لتوليد توزيع الأرباح والخسائر من عدة آلاف من السيناريوهات.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- هيكّل المجموعة، إدارة المخاطر ورأس المال بصورة شاملة (يتبع)

٤-٢ المخاطر في الركيزة ١ (يتبع)

(ب) مخاطر السوق (يتبع)

تأخذ القيمة المعرضة للمخاطر في الاعتبار فوائده التنوع المحتملة للتعرضات المختلفة داخل وعبر المحافظ الاستثمارية المختلفة. وتماشياً مع ممارسات السوق العامة، يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر لكافة الأدوات المالية التي تتوفر لها أسعار يومية متاحة بسهولة أو وكلاء مناسبون. ينظر إلى القيمة المعرضة للمخاطر كأداة فعالة لإدارة المخاطر وإضافة ذات قيمة إلى هيكل الحد غير الاحصائي. وهي تسمح بإجراء قياس متنسق وموحد لمخاطر السوق في جميع المنتجات والأنشطة القابلة للتطبيق. يتم مراقبة التعرضات مقابل مجموعة من الحدود على أساس كل من فئة المخاطر والمحفظه ويتم الإبلاغ عنها بصورة منتظمة للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

للقيمة المعرضة للمخاطر قصور متأصل يتمثل في أن تحركات السوق السابقة قد لا توفر تنبؤاً دقيقاً عن خسائر السوق المستقبلية. فقد أظهرت التحليلات التاريخية لتحركات السوق أن تحركات السوق القوية (ما يتجاوز مستوى الثقة البالغ ٩٩ بالمائة) تحدث بصورة أكثر تواتراً بالمقارنة مع تنبؤات نماذج القيمة المعرضة للخطر. وتجرى اختبارات الإجهاد بانتظام لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة في هذه الأسواق غير الطبيعية. يقدم اختبار الضغط مع القيمة المعرضة للمخاطر صورة أشمل لمخاطر السوق. تقوم المجموعة بانتظام بإجراء اختبارات الإجهاد التي يتم تصميمها حول التغيرات في أسعار السوق والأسعار الناتجة عن سيناريوهات الضغوط السوقية المحددة مسبقاً، بما في ذلك أحداث السوق التاريخية والفرضية. وتشمل السيناريوهات التاريخية الأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧، والأزمة الروسية في عام ١٩٩٨، وأحداث ١١ أيلول / سبتمبر، والأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بإجراء اختبارات الإجهاد بناءً على سيناريوهات إجهاد داخلية افتراضية للسوق. يتم إجراء اختبار الإجهاد لجميع المحافظ الجوهرية المعرضة لمخاطر السوق.

(ج) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية، والأفراد والنظم أو من أحداث خارجية قوية، سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة أو طبيعية. وهي مخاطر متأصلة تواجهها جميع الأعمال وتغطي أنواع كثيرة من المخاطر التشغيلية المحتملة بما في ذلك انقطاع الأعمال وفشل النظم والغش الداخلي والخارجي وممارسات التوظيف وسلامة مكان العمل وممارسات العملاء والأعمال وتنفيذ المعاملات وإدارة العمليات وأضرار الأصول المادية.

إن المخاطر التشغيلية هي فئة مخاطر محددة تديرها المجموعة ضمن مستويات مقبولة من خلال ممارسات سليمة لإدارة مخاطر التشغيل التي تشكل جزءاً من المسئوليات اليومية للإدارة على جميع المستويات. وفي حين لا يمكن الاستغناء عن المخاطر التشغيلية في مجملها، فإن المجموعة تسعى إلى تقليلها عن طريق ضمان وجود بنية تحتية قوية للضبط الداخلي لجميع أنشطة المؤسسة.

إن الهدف من إدارة مخاطر التشغيل هو ضمان السيطرة على موارد المجموعة من خلال حماية أصول المجموعة والتقليل من احتمال حدوث خسائر مالية. يتضمن نهج إدارة المخاطر للمجموعة تحديد وتقييم وإدارة وتخفيف ومراقبة وقياس المخاطر المرتبطة بجميع مناطق المجموعة. يتم إجراء تقييمات الرقابة على جميع خدمات المجموعة بمشاركة ممثلين للإدارات ذات الصلة، والمراجعة الداخلية، والإدارات القانونية والمخاطر والمالية. وتستخدم السياسات والإجراءات والعمليات المختلفة لإدارة المخاطر التشغيلية وتشمل التدريب الفعال للموظفين، والضوابط المناسبة لحماية الأصول والسجلات، والمطابقة المنتظمة للحسابات والمعاملات، ووضع الموازنات المناسبة، وتحديد الأهداف ومراجعة الأداء، والامتثال للوائح، والرصد الدقيق للمخاطر والحدود، وفصل الواجبات، والإدارة المالية وإعداد التقارير. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع سياسات إدارة استراتيجيات التخفيف من المخاطر الأخرى لتخطيط استمرارية الأعمال والتأمين والمخاطر القانونية (والتي تتضمن تقديم تقارير منتظمة إلى الإدارة حول المسائل القانونية).

تستخدم منهجيات وأدوات نوعية وكمية لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية وتزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحديد عوامل التخفيف المناسبة. تتضمن هذه الأدوات قاعدة بيانات لأحداث المخاطر التشغيلية مصنفة حسب خطوط الأعمال وأنواع مخاطر التشغيل. وهو سجل لمؤشرات المخاطر الرئيسية التي يمكن أن توفر إنذاراً مبكراً بالمخاطر المحتملة؛ وعملية تقييم المخاطر والرقابة لتحليل أنشطة الأعمال وتحديد المخاطر التشغيلية المتعلقة بتلك الأنشطة. إن إدارة مخاطر التشغيل لها هدف رئيسي يتمثل في تقليل أثر الخسائر التي تكبدتها في سياق الأعمال الاعتيادية (الخسائر المتوقعة) وتجنب أو تقليل احتمال حدوث خسارة كبيرة (غير متوقعة). هناك وظيفة مخصصة لمخاطر التشغيل للمجموعة والتي تقدم تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر بالمجموعة. يجتمع مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي ويتم إحاطته علماً بجميع الجوانب ذات الصلة بالأعمال بما في ذلك مسائل إدارة المخاطر التشغيلية. ويتم الإبلاغ عن المخاطر العالية التأثير والقضايا ذات الأهمية الكبيرة إلى المجلس.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- هيكل المجموعة، إدارة المخاطر ورأس المال بصورة شاملة (يتبع)

0-٢ المخاطر في الركيزة ٢

يتم قياس وتقييم أنواع المخاطر الأخرى في الركيزة رقم ٢. يقوم بنك الخليج الدولي بإدارة المخاطر وقياس هذه الأنواع من المخاطر على الرغم من عدم إدراجها في حساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. يتم تضمين معظم المخاطر في الركيزة ٢ في احتساب بنك الخليج الدولي لرأس المال الاقتصادي الداخلي للبنك. تتضمن أنواع المخاطر في الركيزة ٢ مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر المصرفية ومخاطر الأعمال ومخاطر التركيز.

١) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم توفر أموال كافية للوفاء بالالتزامات المالية للمجموعة على أساس زمني محدد عند حلول موعد استحقاق تلك الالتزامات. تنشأ المخاطر من فروقات التوقيت بين تواريخ استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة، وتشمل مخاطر الخسائر الناتجة عن الآتي:-

- البيع القسري للأصول بأقل من أسعار السوق العادية
- الحصول على الودائع أو الاقتراض بهوامش عالية
- استثمار الأموال الفائضة بأقل من أسعار السوق

يتم تصميم سياسات إدارة السيولة لضمان توفر الأموال في جميع الأوقات لتلبية متطلبات التمويل للمجموعة، حتى في الظروف السالبة. وفي الظروف العادية، يتمثل الهدف في ضمان توافر أموال كافية ليس فقط للوفاء بالالتزامات المالية الحالية بل أيضاً لتسهيل توسيع الأعمال. ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيق ضوابط حصيفة لإدارة السيولة، وتوفر هذه الضوابط إمكانية الحصول على الأموال دون تعرض لا لزوم له لزيادة التكاليف من تصفية الأصول أو الدخول في مزادات قوية للودائع.

تضمن ضوابط السيولة لدى المجموعة، على المدى القصير، أن التدفقات النقدية المستقبلية من الموجودات المستحقة مطابقة بشكل مناسب لاستحقاق المطلوبات. وتتضمن ضوابط السيولة أيضاً الاحتفاظ بمحفظة جيدة من الأصول السائلة والأصول الجاهزة للتسييل، إضافة إلى قاعدة ودائع متنوعة من حيث آجال الاستحقاق ونطاق المودعين.

تتم إدارة السيولة والتمويل بشكل أساسي في الكيانات الجغرافية الفردية للمجموعة ضمن الحدود المعتمدة. وتضمن الحدود أن صافي التدفقات النقدية التعاقدية التي تقع في مدى فترة الـ ٣٠ يوماً التالية لا تتجاوز المخزون المؤهل من الموارد المتاحة السائلة.

إن السياسة العامة للمجموعة هي أن كل كيان جغرافي يجب أن يكون مكتفياً ذاتياً فيما يتعلق بتمويل عملياته الخاصة.

تتضمن سياسات إدارة السيولة للمجموعة ما يلي:-

مراقبة (١) التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية مقابل الحدود المعتمدة، و (٢) مستوى الموارد السائلة المتاحة في حالة اللجوء.

- مراقبة نسب السيولة في الميزانية العمومية
- رصد مصادر التمويل لضمان الحصول على التمويل من مجموعة متنوعة من المصادر
- مراقبة تركز الودائع من أجل تجنب الاعتماد غير المبرر على المودعين الأفراد
- الحفاظ على مستوى مرضٍ من التمويل لأجل
- الإبقاء على ترتيبات التمويل الاحتياطية المناسبة؛ و
- المحافظة على السيولة وخطط التمويل الطارئة. وتحدد هذه الخطط المؤشرات المبكرة للمصاعب، والإجراءات التي يتعين اتخاذها في حالة حدوث أزمة مستمرة أو غيرها، مع التقليل من الآثار السلبية على المدى الطويل على أنشطة أعمال المجموعة.

ب) مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة الهيكلية في الميزانية العمومية للمجموعة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المالية ذات الحساسية لسعر الفائدة. تدار مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بها ضمن حدود القيمة المعرضة للمخاطر ومن خلال استخدام نماذج لتقييم حساسية الأرباح للتغيرات في أسعار الفائدة.

ج) مخاطر الأعمال

تمثل مخاطر الأعمال تقلبات الأرباح المتأصلة في جميع الأعمال بسبب عدم اليقين في الإيرادات والتكاليف المرتبطة بالتغيرات في البيئة الاقتصادية والتنافسية. يتم تقييم مخاطر الأعمال على أساس التقلبات الملحوظة في الأرباح والخسائر التاريخية.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢- هيكل المجموعة، إدارة المخاطر ورأس المال بصورة شاملة (يتبع)

٢-٥ المخاطر في الركيزة ٢ (يتبع)

(د) مخاطر التركيز

مخاطر التركيز هي المخاطر المتعلقة بدرجة التنوع في محفظة الائتمان، أي المخاطر المتأصلة في التعامل مع عملاء كبار أو عدم التعرض بالتساوي عبر الصناعات والمناطق.

يتم إدراج مخاطر التركيز في إطار رأس المال الاقتصادي لبنك الخليج الدولي من خلال استخدام نموذج محفظة مخاطر الائتمان الذي يأخذ في الاعتبار مركز الاسم الواحد في محفظة الائتمان. يتم تطبيق إضافات رأس المال الاقتصادي عندما تتجاوز التعرضات التي يتعرض لها الطرف المقابل مستويات محددة.

يتم تقييم مخاطر التركيز المحتملة في المنتج، والصناعة، والملتزم الفردي، والجغرافيا بشكل منتظم بهدف تحسين تنوع المحفظة بشكل عام.

يتم مراجعة الحدود المعتمدة والمستويات الفعلية للتعرض بانتظام من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

٢-٦ المراقبة ورفع التقارير

يتم مراقبة ورفع التقارير عن مخاطر السوق والسيولة بشكل يومي، وعلى أساس شهري أو ربع سنوي لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية.

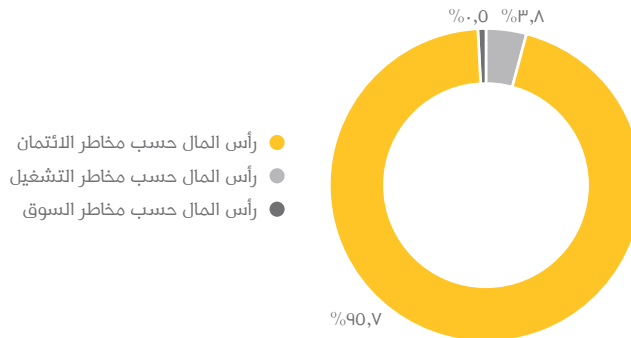
يتم الإبلاغ عن المخاطر بانتظام إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. يتلقى مجلس الإدارة التقارير الداخلية عن المخاطر التي تغطي مخاطر السوق والائتمان والتشغيل والسيولة.

يتم الإبلاغ عن إدارة رأس المال، بما في ذلك نسب رأس المال الاقتصادي التنظيمي والداخلي، إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة على أساس شهري.

٣- رأس المال التنظيمي وقاعدة رأس المال

يوضح هذا القسم متطلبات رأس المال التنظيمي للمجموعة وقاعدة رأسمالها.

وقد كان تكوين متطلبات إجمالي رأس المال التنظيمي كما يلي:-



٣-١ متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان

لأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يقوم بنك الخليج الدولي باحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بناءً على الأسلوب المعياري. وفقاً للنهج الموحد، يتم تعيين التعرضات الائتمانية داخل وخارج الميزانية العمومية لفئات التعرض بناءً على نوع الطرف المقابل أو التعرضات الأساسية. ويشار إلى فئات التعرض في إطار بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي كمحافظ موحدة. المحافظ المعيارية الأساسية هي مطالبات على المؤسسات السبادية ومطالبات على البنوك ومطالبات على الشركات. بعد تخصيص التعرض للمحافظ ذات الصلة، يتم استنباط الأصول الموزونة بالمخاطر بناءً على المخاطر الموزونة. وبموجب الأسلوب المعياري، يتم توفير المخاطر الموزونة من قبل مصرف البحرين المركزي ويتم تحديدها بناءً على التصنيف الائتماني الخارجي للطرف المقابل. يتم الحصول على التصنيفات الائتمانية الخارجية من وكالات التصنيف الخارجية المؤهلة والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. يستخدم بنك الخليج الدولي تصنيفات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣- رأس المال التنظيمي وقاعدة رأس المال (يتبع)

٣-١ متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان (يتبع)
يوضح الجدول أدناه لمحة عامة عن التعرضات والمخاطر الموزونة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان التي تم تحليلها حسب المحفظة القياسية:-

تعرضات مصنفة	تعرضات غير مصنفة	إجمالي التعرضات	متوسط المخاطر الموزونة	الأصول الموزونة بالمخاطر	رأس المال المطلوب
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	%	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٦١٧١,٤	٣,٩	٦١٧٥,٣	%١	٣١,١	٣,٩
٢٩٠,٦	-	٢٩٠,٦	%٧	٢٠,١	٢,٥
٥٨٤٣,٣	١٥٢,٦	٥٩٩٥,٩	%٣١	١٨٧٩,٩	٢٣٥,٠
١٢٦٧,٢	١١١٦,٠	١٢٤٢٧,٧	%٩٤	١١٦٥٣,٩	١٤٥٦,٧
-	٢٨٢,٢	٢٨٢,٢	%١١٨	٣٣٣,٦	٤١,٧
-	٨٣,٢	٨٣,٢	%١١٤	٩٤,٥	١١,٨
١٤,٧	٣٧١,١	٣٨٥,٨	%٩٣	٣٥٧,٣	٤٤,٦
١٣٥٨٧,٢	١٢٠٥٣,٥	٢٥٦٤٠,٧	%٥٦	١٤٣٧٠,٤	١٧٩٦,٢

يتم إدراج التعرضات بعد الأخذ في الاعتبار مخاطر الائتمان أينما أمكن ذلك. ويرد شرح تفصيلي لمعالجة تخفيف مخاطر الائتمان في القسم ٤-٤ (ز) من هذا التقرير.

التعرضات غير المصنفة للبنوك، تشمل القروض التابعة غير المصنفة للبنوك المصنفة.

القسم ٤ من هذا التقرير يبين تعريفات كل محفظة قياسية والمتطلبات ذات الصلة للأصول الموزونة بالمخاطر.

٣-٢ متطلبات رأس المال لمخاطر السوق

يستخدم بنك الخليج الدولي نموذج القيمة المعرضة للمخاطر لحساب متطلبات رأس المال التنظيمي المتعلقة بمخاطر السوق العامة.

إن القيمة المعرضة للمخاطر المحسوبة بناءً على النموذج الداخلي تخضع لمعامل ضرب يحدده مصرف البحرين المركزي. وقد تم تحديد معامل الضرب في بنك الخليج الدولي عند الحد الأدنى التنظيمي البالغ ٣,٠ حسب مصرف البحرين المركزي.

يتم تطبيق إضافات مخاطر محددة لمخاطر السوق العامة. ويتم ضرب القياس الناتج لمخاطر السوق في ١٢,٥ للوصول إلى التعرض المرجح لمخاطر السوق على أساس يتفق مع التعرض المرجح لمخاطر الائتمان.

يوضح الجدول التالي الأصول الموزونة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر السوق:-

مخاطر سعر الفائدة	مخاطر سعر صرف العملة	إجمالي مخاطر السوق العامة	إجمالي مخاطر السوق المحددة
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٧,٥	١٩,١	٢٧,١	٤٣,٨
٠,٩	٢,٤	٣,٤	٥,٠
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧٠,٩	٨,٩	٧٩,٨	٧٩,٨

تتضمن عملية احتساب مخاطر السوق العامة إضافة القيمة المعرضة للمخاطر، الخاضعة للاختبار الإجهاد، وفقاً للإرشادات مصرف البحرين المركزي.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣- رأس المال التنظيمي وقاعدة رأس المال (يتبع)

٣-٣ متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية

لأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يتم احتساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية وفقاً للنهج الموحد. وبموجب هذا النهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للمجموعة على مدى السنوات المالية الثلاثة الماضية في مدى معين لمعاملات بيتا. يتم تحديد معاملات بيتا استناداً إلى خط الأعمال الذي ينتج الدخل الإجمالي، وهي مبنية في إطار مصرف البحرين المركزي لبازل ٣ ويتراوح بين ١٢ و ١٨ بالمائة.

بلغت متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، ما قيمته ٧٢,٣ مليون دولار أمريكي.

٤-٣ قاعدة رأس المال

يوضح الجدول أدناه قاعدة رأس المال التنظيمي:-

الإجمالي	الفئة الثانية	الفئة الأولى من رأس المال العادي	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢٥٠٠,٠	-	٢٥٠٠,٠	رأس المال
٧,٦	-	٧,٦	إصدارات علوة
٢٢٢,٠	-	٢٢٢,٠	إحتياطي إلزامي
١٥٩,٥	-	١٥٩,٥	إحتياطي إختياري
(٥٠٧,٣)	-	(٥٠٧,٣)	أرباح محتفظ بها
(٢٤,٤)	-	(٢٤,٤)	خسائر غير محققة من إستثمارات في الأسهم
١٦٥,٥	١٦٥,٥	-	مخصصات إجمالية للأصول المتعثرة
٢٥٢٢,٩	١٦٥,٥	٢٣٥٧,٤	قاعدة رأس المال من الفئة الأولى والفئة الثانية

تم تعريف الفئة الأولى من رأس المال العادي ورأس المال الفئة الأولى بأنه نفس رأس المال أو قريباً من رأس المال المدفوع، ويتكون من رأس المال وعلوة وإصدار الأسهم والأرباح المحتفظ بها والاحتياطيات المؤهلة. تستبعد الاحتياطيات المؤهلة أرباح وخسائر إعادة التقييم الناتجة عن إعادة القياس إلى القيمة العادلة لمعاملات التحوط بالمشتقات لتدفقات النقدية، على الرغم من أنها تشمل الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة القياس إلى القيمة العادلة للإستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم الخصم من رأس المال التنظيمي على رأس المال من الفئة الأولى ورأس المال من الفئة الثانية فيما يتعلق بالتعرضات للإستثمارية للمنشآت التي لا تمتلك المجموعة أكثر من ١٠ بالمائة من رأسمالها، وكذلك الفئة الأولى لرأس المال لاستبعاد أي احتياطات حماية لتدفقات نقدية مستحقة.

يشتمل رأس المال من الفئة الأولى على المخصصات الاجمالية للأصول المتعثرة.

يطبق مصرف البحرين المركزي حدوداً مختلفة على عناصر قاعدة رأس المال التنظيمي. ولا يمكن أن تتجاوز قيمة الأوراق المالية المبتكرة من الفئة الأولى، ١٥ بالمائة من إجمالي رأس المال من الفئة الأولى؛ ولا يمكن أن يتجاوز رأس المال المؤهل من الفئة الثانية لرأس المال من الفئة الأولى؛ كما لا يمكن أن يتجاوز التمويل التابع المؤهل لفترة محددة ٥٠ بالمائة من رأس المال الفئة الأولى. كما توجد قيود على قيمة المخصصات الاجمالية للأصول المتعثرة التي يمكن إدراجها كجزء من رأس المال من الفئة الثانية.

لا توجد معوقات على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي داخل المجموعة باستثناء القيود المفروضة على تحويل الودائع النظامية لدى البنوك المركزية والضمانات لضمان الالتزام بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

٤-٤ مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣

يصف هذا القسم تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ويقدم إفصاحات مفصلة عن مخاطر الائتمان وفقاً لإطار مصرف البحرين المركزي الخاص ببازل ٣ فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح الخاصة بالركيزة ٣.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٤- مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (يتبع)

١-٤ تعريف فئات التعرض

لدى بنك الخليج الدولي محفظة ائتمانية متنوعة داخل وخارج الميزانية العمومية، والتي تنقسم مخاطرها إلى فئات التعرض للطرف المقابل التي يحددها إطار مصرف البحرين المركزي بشأن بازل ٣ لملاءة رأس المال، الأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان. فيما يلي وصف رفيف المستوى لفئات التعرض لمخاطر الطرف المقابل، والتي يشار إليها كمحافظ معيارية حسب إطار مصرف البحرين المركزي بشأن اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال، والمعالجات العامة، أي مقادير المخاطر التي ستستخدم في استنباط الأصول الموزونة بالمخاطر:

المحافظ السيادية

تشمل محفظة المؤسسات السيادية تعرض الحكومات ومصارفها المركزية. إن مقادير المخاطر هي - بالمائة للمخاطر بالعملية المحلية ذات الصلة، أو بأي عملة للحكومات دول مجلس التعاون الخليجي. أما مخاطر المطالبات بالعملية الأجنبية للتعرضات السيادية الأخرى فهي موزونة بالمخاطر حسب التصنيفات الائتمانية الخارجية لها. ويمكن إدراج مصارف تنمية محددة ومتعددة الأطراف على النحو الذي يحدده مصرف البحرين المركزي ضمن المحافظ السيادية وتعامل على أنها تعرضات ذات مخاطر موزونة بنسبة - بالمائة.

مؤسسات القطاع العام

يتم ترجيح مخاطر مؤسسات القطاع العام وفقاً لتصنيفاتها الخارجية باستثناء مؤسسات القطاع العام البحرينية ومطالبات مؤسسات القطاع العام الأخرى بالعملية المحلية فيتم تخصيص مخاطر موزونة لها بنسبة - بالمائة من قبل الجهات التنظيمية في بلدانها.

محفظة البنوك

المطالبات على البنوك موزونة بالمخاطر بناء على تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. وتتوفر معالجة تفضيلية للتعرضات المؤهلة قصيرة الأجل. يتم تعريف التعرضات قصيرة الأجل على أنها تعرضات ذات فترة استحقاق أصيلة مدتها ثلاثة أشهر أو أقل.

تتضمن محفظة البنوك أيضاً مطالبات على شركات الاستثمار التي يتم ترجيح مخاطرها بناء على تصنيفاتها الائتمانية الخارجية بالرغم من عدم وجود أي خيار للمعاملة التفضيلية للتعرضات قصيرة الأجل. يتم تطبيق خصم تنظيمي على التعرضات الاستثمارية للمنشآت التي لا تملك فيها المجموعة أكثر من ١٠ بالمائة من رأسمال البنك.

محفظة الشركات

يتم ترجيح المطالبات على الشركات بناء على تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. ويتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة ١٠٠ بالمائة لتعرضات الشركات غير المصنفة. إن المعالجة التفضيلية لوزن المخاطر متاحة لبعض الشركات المملوكة لحكومة البحرين، كما يحددها مصرف البحرين المركزي، والتي يخصص لها وزن مخاطر بنسبة - بالمائة.

محفظة الأسهم

وتتألف محفظة الأسهم من استثمارات الأسهم في سجلات البنك، أي في محفظة الأوراق المالية الاستثمارية والأسهم غير المؤهلة والصناديق الاستثمارية في محفظة المتاجرة. مخاطر الائتمان المحددة بالنسبة للأسهم المؤهلة في دفتر المتاجرة يتم تضمينها في مخاطر السوق للأصول الموزونة بالمخاطر لأغراض احتساب ملاءة رأس المال التنظيمي. يتم تطبيق خصم تنظيمي على التعرضات الاستثمارية للمنشآت التي لا تملك فيها المجموعة أكثر من ١٠ بالمائة من رأسمال المنشأة.

يتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة ١٠٠ بالمائة للأسهم المدرجة والصناديق الاستثمارية. ويتم ترجيح مخاطر الأسهم غير المدرجة والصناديق الاستثمارية بنسبة ١٠٠ بالمائة. أما الاستثمارات في الصناديق المصنفة فيتم ترجيحها بالمخاطر وفقاً لتصنيفها الائتماني الخارجي.

بالإضافة إلى المحافظ المعيارية، يتم تخصيص تعرضات أخرى إلى فئات التعرض التالية:

التعرضات التي انقضى موعد استحقاقها

إن جميع تعرضات القروض التي انقضى موعد استحقاقها، بصرف النظر عن تصنيف التعرض للمخاطر إذا ما كانت منتجة أم لا، يتم تصنيفها بشكل منفصل ضمن فئة تعرضات الأصول التي انقضى موعد استحقاقها. يطبق ترجيح مخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة أو ١٥٠ بالمائة اعتماداً على مستوى المخصص المحفوظ به مقابل القرض.

أصول أخرى وممتلكات شرائح توريق

ترجح الأرصدة النقدية بنسبة - بالمائة، وترجح الأصول الأخرى بنسبة ١٠٠ بالمائة. يطبق تعديل تقييم الائتمان على تعرضات المشتقات التي تنطبق عليها الحالة.

يتم ترجيح مخاطر شرائح التوريق بناء على تصنيفاتها الائتمانية الخارجية وفتراتها التعاقدية. ويتراوح ترجيح المخاطر بين ٢٠ بالمائة و ١٢٥٠ بالمائة.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٤- مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (يتبع)

٢-٤ وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم بنك الخليج الدولي التصنيفات الصادرة عن وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش للحصول على ترجيح المخاطر بموجب إطار مصرف البحرين المركزي بخصوص بازل ٣ لملاءة رأس المال. عندما تختلف التصنيفات بين وكالات التصنيف، يتم استخدام التصنيف الأعلى من بين التصنيفين الأدنى للوصول إلى ترجيحات المخاطر اللازمة لملاءة رأس المال التنظيمي.

٣-٤ عرض مخاطر الائتمان بموجب اتفاقية بازل ٣

قد تختلف التعرضات لمخاطر الائتمان الواردة في هذا التقرير عن التعرضات لمخاطر الائتمان الواردة في القوائم المالية الموحدة. وتنشأ الفروق بسبب تطبيق منهجيات مختلفة، على النحو المبين أدناه:

- وفقاً لإطار مصرف البحرين المركزي بخصوص بازل ٣، يتم تحويل التعرضات خارج الميزانية العمومية إلى مخاطر ائتمانية معادلة بتطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم ضرب التعرضات خارج الميزانية العمومية في معامل تحويل الائتمان القابل للتطبيق على التعرضات ذات الصلة خارج الميزانية. بعد ذلك، يتم معاملة التعرض وفقاً للمحافظ القياسية المشار إليها في القسم ٤-١ من هذا التقرير بنفس طريقة التعرضات داخل الميزانية العمومية.
- يتم الإبلاغ عن التعرض لمخاطر الائتمان بموجب الركيزة ٣ في كثير من الأحيان وفقاً لنوع الطرف المقابل. يستند عرض البيانات المالية إلى فئة الأصول بدلاً من الطرف المقابل ذي الصلة. على سبيل المثال، يتم تصنيف قرض إلى بنك في محفظة البنوك وفقاً لإطار ملاءة رأس المال على الرغم من تصنيفه حسب القروض والسلف في البيانات المالية الموحدة.
- يتم تطبيق بعض الضمانات المؤهلة للحد من التعرضات بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال، في حين لا يتم تطبيق مثل هذه المعايير للضمانات في البيانات المالية الموحدة.
- استناداً إلى توجيهات مصرف البحرين المركزي بخصوص بازل ٣، فإن بعض التعرضات إما أن تضمن في أو تخصم من رأس المال التنظيمي بدلاً من معاملتها كأصل كما في البيانات المالية الموحدة.
- بموجب إطار مصرف البحرين المركزي بخصوص ملاءة رأس المال حسب بازل ٣، تبنى تصنيفات وكالات التصنيف الخارجي على التصنيف الأعلى من بين أدنى تصنيفين، بينما تستخدم المجموعة التصنيف الأدنى لأغراض إدارة المخاطر الداخلية.

٤-٤ التعرض الائتماني

(أ) التعرض الائتماني الإجمالي

يوضح الجدول التالي مجمل ومتوسط التعرض لمخاطر الائتمان قبل تطبيق الرهن، الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:-

متوسط التعرض الائتماني	مجمل التعرض الائتماني	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
		بنود الميزانية العمومية:-
٣٣٠٠,٦	٣٠٩٥,٠	النقد والأصول السائلة (تشمل الأرصدة النقدية)
٩٣٧,٨	٦٣٥,٠	أوراق مالية مشتراة بغرض البيع
٤٥٩٤,٠	٤٧١٥,٣	ودائع لأجل
٧٩,٥	٩١,٩	أوراق مالية - متاجرة
٤٠٣٤,٦	٤٠٦٦,٤	أوراق مالية - استثمار
٩٦١٣,٦	٩٧٤٥,١	قروض وسلف
١٤٢,٥	١٦٧,١	فوائد مستحقة وأتعاب مدينة
٢٢٧٠٢,٦	٢٢٥١٥,٨	إجمالي التعرض الائتماني في الميزانية العمومية
		بنود خارج الميزانية العمومية:-
٤٢٢٧,٣	٤٢٩٦,٦	التزامات طارئة - ذات صلة بالائتمان
١١٢,٩	٢٢٣,٦	مشتقات وأدوات تعامل بالنقد الأجنبي
٤٣٤٠,٢	٤٥٢٠,٢	إجمالي التعرض الائتماني خارج الميزانية العمومية
٢٧٠٤٢,٨	٢٧٠٣٦,٠	إجمالي التعرض الائتماني

يستند متوسط مجمل التعرض لمخاطر الائتمان إلى المتوسطات اليومية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٤- مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (يتبع)

٤-٤ التعرض الائتماني (يتبع)

أ) التعرض الائتماني الإجمالي (يتبع)

يتمثل إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان للمشتقات المالية وأدوات التعامل في النقد الأجنبي في تكلفة الاستبدال (التعرض الحالي) أي تكلفة استبدال العقود بأسعار السوق الحالية في حالة إخفاق الطرف الآخر قبل تاريخ السداد. لا يشمل إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان المبين في الجدول أعلاه التعرض المحتمل في المستقبل. مزيد من التفاصيل عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها الطرف المقابل والمتعلقة بالتعرضات خارج الميزانية العمومية موضحة في القسم ٧-٣ (أ) من هذا التقرير.

ب) التعرض الائتماني جغرافياً:

يوضح الجدول أدناه تصنيف التعرض لمخاطر الائتمان حسب الموقع الجغرافي، استناداً إلى موقع الطرف المقابل:-

الإجمالي	بنود خارج الميزانية	فوائد مستحقة وأرصدة مدينة	قروض وسلف	أوراق مالية	ودائع لأجل، إحتياطي ريبو وأصول أخرى سائلة	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٨٤٣٤,١	٣٨٦٣,٠	٩٧,٢	٩٥٢٩,٣	٢١٧٧,٨	٢٧٦٦,٨	دول مجلس التعاون الخليجي
٢٧,٧	١٢,١	٠,٣	١٥,٢	-	٠,١	الشرق الأوسط وش. إفريقيا (عدا دول الخليج)
٦٤٩٦,١	٣٣٠,٣	٤٧,٢	١٢٨,٢	٨٨٩,٩	٥,١٠٠,٥	أوروبا
١٣٢٠,٤	٢٦٦,٣	١٧,٥	٣٠,٨	٦٠٨,٤	٣٩٧,٤	أمريكا الشمالية
٧٤٥,١	٤٨,٥	٤,٩	٤١,٦	٤٦٩,٦	١٨٠,٥	آسيا
١٢,٦	-	-	-	١٢,٦	-	أمريكا اللاتينية
٢٧٠٣٦,٠	٤٥٢٠,٢	١٦٧,١	٩٧٤٥,١	٤١٥٨,٣	٨٤٤٥,٣	

تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ج) التعرض الائتماني حسب الصناعة:

يصنف التعرض الائتماني حسب القطاع الصناعي كما يلي:-

الإجمالي	بنود خارج الميزانية	فوائد مستحقة وأرصدة مدينة	قروض وسلف	أوراق مالية	ودائع لأجل، إحتياطي ريبو وأصول أخرى سائلة	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٧٨٩٨,٥	٥٧٠,٠	٨٤,٨	١٩٢٤,٩	١٠٨٩,٤	٤٢٢٩,٤	خدمات مالية
٦١٣٣,٩	٤٠,٣	١٤,٣	١١١,٥	١٧٥١,٩	٤٢١٥,٩	حكومات
٣٣٥٩,٥	٩٤٥,١	١٣,٥	١٩٧٥,٠	٤٢٥,٩	-	طاقة وبنف وبتروكيماويات
٢٥٠١,٣	٣٩٨,٤	٩,٧	٢٠٨٦,٣	٦,٩	-	تجارة وخدمات
٢٢٨٢,١	١٦٥٤,٢	٢,٠	٦١٥,٣	١٠,٦	-	بناء
١٦٨٥,١	٤٠٧,٠	٩,٢	١٠٢٩,٨	٢٣٩,١	-	تصنيع
١٥٩٠,٣	١٧٥,٢	٦,٧	١٢٥٦,٨	١٥١,٦	-	مواصلات
٣٥٧,٤	٣,١	١١,٣	-	٣٤٣,٠	-	استثمارات أسهم
٣٣٥,٤	١١٣,٧	١,٦	٢٢٠,١	-	-	زراعة وتعددين
٢٨٢,٨	٣٠,٠	٤,٩	١٨٥,٥	٦٢,٤	-	عقارات
٢٢٠,١	١٢,٩	١,٠	١٥٩,٨	٤٦,٤	-	اتصالات
٣٨٩,٦	١٧٠,٣	٨,١	١٨٠,١	٣١,١	-	أخرى
٢٧٠٣٦,٠	٤٥٢٠,٢	١٦٧,١	٩٧٤٥,١	٤١٥٨,٣	٨٤٤٥,٣	

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٤- مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (يتبع)

٤-٤ التعرض الائتماني (يتبع)

(د) التعرض الائتماني حسب التصنيف الداخلي

الجدول التالي يوضح أن تصنيف مخاطر الائتمان بناء على التصنيفات الائتمانية الداخلية معروضة على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٩ - تصنيف الأدوات المالية:-

الإجمالي	بنود خارج الميزانية	فوائد مستحقة وأرصدة مدينة	قروض وسلف	أوراق مالية	ودائع لأجل، إحتياطي ريبو وأصول أخرى سائلة	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
						المرحلة ١
٢٠٠٦٦,٠	٢٤٨٠,٤	١٢٥,٨	٥٥٠٤,٨	٣٦٠٣,٠	٨٣٥٢,٥	درجات تصنيف من ١ إلى ٤-
٥٤٢٦,٥	١٨١٧,٧	٢٤,٢	٣٢٧٩,٥	٢١٢,٣	٩٢,٨	درجات تصنيف من ٥+ إلى ٥-
٢١٥,٩	٢٠,٤	٠,٧	١٩٤,٨	-	-	درجات تصنيف من ٦+ إلى ٦-
٣٢,٣	٢٥,٥	-	٦,٨	-	-	درجة تصنيف ٧
٣٥٧,٤	٣,١	١١,٣	-	٣٤٣,٠	-	استثمارات أسهم
٢٦٠٩٨,٦	٤٣٤٧,١	١٦٢,٠	٨٩٨٥,٩	٤١٥٨,٣	٨٤٤٥,٣	صافي القيمة الدفترية
						المرحلة ٢
٣٧٥,٩	-	٤,٦	٣٧١,٣	-	-	درجات تصنيف من ٥+ إلى ٥-
٣٤٩,٣	١٢٢,٥	٠,٥	٢٢٦,٣	-	-	درجات تصنيف من ٦+ إلى ٦-
٧٢٥,٢	١٢٢,٥	٥,١	٥٩٧,٦	-	-	صافي القيمة الدفترية
						المرحلة ٣
١٠,٧	-	-	١٠,٧	-	-	درجة تصنيف ٧
١٥٩,١	٤٤,٢	-	١١٤,٩	-	-	درجة تصنيف ٨
٤,٨	٣,٢	-	١,٦	-	-	درجة تصنيف ٩
٣٧,٦	٣,٢	-	٣٤,٤	-	-	درجة تصنيف ١٠
٢١٢,٢	٥٠,٦	-	١٦١,٦	-	-	صافي القيمة الدفترية
٢٧٠٣٦,٠	٤٥٢٠,٢	١٦٧,١	٩٧٤٥,١	٤١٥٨,٣	٨٤٤٥,٣	

تم بيان التحليل أعلاه بعد خصم المخصصات التالية

(٨٧,٠)	-	-	(٨٢,٥)	(٤,٥)	-	المرحلة ١
(٨٣,٠)	-	-	(٨٣,٠)	-	-	المرحلة ٢
(٢٥٥,٥)	-	-	(٢٥٥,٥)	-	-	المرحلة ٣
(٤٢٥,٥)	-	-	(٤٢١,٠)	(٤,٥)	-	

بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية، صنفنا المجموعة مخاطر الائتمان في المراحل التالية:-

- المرحلة ١: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر ائتمانها منذ قيدها المبدئي والتي لم تتعرض لانخفاض في القيمة عند إنشائها، تقوم المجموعة بإدراج مخصص لها بناء على خسائر الائتمان المتوقعة خلال ١٢ شهراً.
- المرحلة ٢: بالنسبة للأدوات المالية التي حدثت فيها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ القيد المبدئي ولكن لم تتأثر قيمتها الائتمانية، تقوم المجموعة بإدراج مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لها خلال ما تبقى من عمرها.
- المرحلة ٣: بالنسبة للأدوات المالية التي تأثرت ائتمانياً، تقوم المجموعة بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة لما تبقى من عمرها.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٤- مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (يتبع)

٤-٤ التعرض الائتماني (يتبع)

(د) التعرض الائتماني حسب التصنيف الداخلي (يتبع)

يتم تقديم التحليل قبل تطبيق تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان. يتم التعليق على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة بمزيد من التفصيل في القسم ٨-١ من هذا التقرير.

(هـ) التعرض الائتماني حسب الاستحقاق

فيما يلي بيان لفترات الاستحقاق للتعرضات الائتمانية الممولة بناءً على تواريخ استحقاقها التعاقدية:-

الإجمالي	فوائد مستحقة وأرصدة مدينة	قروض وسلف	أوراق مالية	ودائع لأجل، إحتياطي ريبو وأصول أخرى سائلة	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١١٠٤٧,٦	١٢١,١	٣٤٣٧,٨	٣١٠,٤	٧١٧٨,٣	خلال ٣ أشهر
٣٦٢٧,٨	٤٦,٠	١٨٩٥,٧	٤٨٣,٨	١٢٠٢,٣	من ٤ أشهر إلى سنة واحدة
٥٦٨١,٨	-	٣٤٨٩,٥	٢١٤٢,٣	٥٠,٠	من ٢ إلى ٥ سنوات
١٤٩٠,٨	-	٥٧٥,٧	٩١٥,١	-	من ٦ إلى ١٠ سنوات
١١٣,٥	-	١١٣,٥	-	-	من ١١ إلى ٢٠ سنة
٥٥٤,٣	-	٢٣٢,٩	٣٠٦,٧	١٤,٧	أكثر من ٢٠ سنة وأخرى
٢٢٥١٥,٨	١٦٧,١	٩٧٤٥,١	٤١٥٨,٣	٨٤٤٥,٣	

يوضح القسم ٧ من هذا التقرير تحليل التعرضات خارج الميزانية العمومية.

تعرضات الأوراق المالية لأكثر من ٢٠ سنة تتضمن استثمارات الأسهم والأوراق المالية التي لم تحدد لها مخصصات.

الودائع واحتياطيات إعادة الشراء وتعرضات الأصول السائلة الأخرى لفترة أكثر من ٢٠ سنة تتضمن النقد في الصندوق.

(و) الأسهم المحتفظ بها في سجلات البنك

يتم إدراج الاستثمارات في الأسهم المدرجة في أوراق مالية استثمارية في الميزانية العمومية الموحدة في محفظة الأسهم العادية في الفئة الأولى ضمن إطار ملاءة رأس المال لمخاطر الائتمان. تشمل الأوراق المالية الاستثمارية في الأسهم أساساً الأسهم المدرجة والمستلمة لتسوية قرض مضي موعده استحقاقه، واستثمارات أسهم في رأس المال، واستثمارات في صناديق يديرها مديرون متخصصون.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت قيمة الاستثمارات في الأسهم المحتفظ بها في سجلات البنك ٢٥١,١ مليون دولار أمريكي، منها ١٦٧,٣ مليون دولار أمريكي أسهم مدرجة مستلمة لتسوية قرض مضمون متأخر السداد، ١٥,٧ مليون دولار أمريكي صناديق مدارة. وخلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، حققت مكاسب بقيمة ٢,٨ مليون دولار أمريكي من استثمارات الأسهم. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ صافي الخسائر غير المحققة من الاستثمارات في الأسهم ٢٤,٤ مليون دولار أمريكي، تم إدراجها كخصم من رأس المال من الفئة الأولى.

(ز) تخفيف مخاطر الائتمان

تمثل معلومات التعرض لمخاطر الائتمان الواردة في القسم ٤ من هذا التقرير التعرضات الإجمالية قبل تطبيق أي وسائل تخفيف من مخاطر الائتمان. ويشار إلى بنود الضمانات والرهنات التي يمكن استخدامها لتخفيف مخاطر الائتمان بموجب إطار ملاءة رأس المال على أنها ضمانات مؤهلة. فقط أنواع معينة من الضمانات وبعض مصدري الضمانات مؤهلة للحصول على أوزان مخاطر تفضيلية لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي. وعلاوة على ذلك، يتوجب أن تشمل عملية إدارة الضمانات والشروط الواردة في اتفاقيات الضمانات الوفاء بالحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي (مثل إجراءات مراقبة القيم السوقية والتأمين واليقين القانوني) المنصوص عليها في أنظمة ملاءة رأس المال.

- مبلغ التعرض المعدل: يستخدم البنك الطريقة الشاملة للضمانات المالية مثل النقد والسندات والأسهم. يتم تعديل مبلغ التعرض بالضمانات المالية. يعتمد حجم التعديل على تقلبات الضمانات والتعرض. يستخدم بنك الخليج الدولي تعديلات التقلبات المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي، والمعروفة بالخصومات الإشرافية، للحد من فائدة الضمانات ولزيادة حجم التعرض.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٤- مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (يتبع)

٤-٤ التعرض الائتماني (يتبع)

٥-٤ تخفيف مخاطر الائتمان (يتبع)

- استبدال الطرف المقابل: يتم استخدام طريقة الاستبدال للضمانات، حيث يتم استبدال تصنيف الطرف المقابل بتصنيف الضامن. ويعني هذا أن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالطرف المقابل يتم استبدالها بمخاطر الائتمان الخاصة بالضامن وبالتالي يتم تخفيض متطلبات رأس المال. وبالتالي، فإن التعرض المضمون بالكامل سيخصص لنفس المعاملة الرأس مالية كما لو كان التعرض للضامن وليس للطرف المقابل.

توضيح لأنواع وسائل تخفيف المخاطر الرئيسية

يستخدم بنك الخليج الدولي مجموعة متنوعة من وسائل تخفيف مخاطر الائتمان في عدة أسواق مختلفة تسهم في تنويع المخاطر وحماية الائتمان. تستخدم وسائل تخفيف مخاطر الائتمان المختلفة مثل الضمانات والرهونات والمشتقات الائتمانية واتفاقيات المقاصة والتعهدات للحد من مخاطر الائتمان. ليس بالضرورة استخدام جميع وسائل تخفيف مخاطر الائتمان لأغراض ملاءة رأس المال لأنها غير محددة على أنها مؤهلة بموجب إطار ملاءة رأس المال الصادر من مصرف البحرين المركزي عملاً باتفاقية بازل ٣، مثلًا التعهدات والضمانات الملموسة غير المؤهلة مثل الأسهم غير المسعرة. يتم القيام بأنشطة تخفيف مخاطر الائتمان المعترف بها مع مختلف الأطراف لضمان عدم وجود تركيزات ائتمانية أو مخاطر سوقية إضافية.

التعرضات المضمونة بضمانات مالية مؤهلة، والضمانات والمشتقات الائتمانية، المقدمة من قبل المحفظة القياسية هي كما يلي:-

التعرض قبل تخفيف مخاطر الائتمان	الضمان المؤهل	الضمانات المؤهلة أو مشتقات الائتمان
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٨٨,٠	-	٨٨,٠
٢٣٣٨,٠	١٩٤٣,٧	٢٩٩,٦
٤٠٧,٠	١٠٤,٢	-

الضمانات والمشتقات الائتمانية

يمكن الاعتراف بمقدمي الضمانات المؤهلين فقط في النهج الموحد لمخاطر الائتمان. ولا يجوز أن تؤخذ الضمانات التي تصدرها الشركات إلا إذا كان تصنيفها يعادل A- أو أعلى. إن التعرضات المضمونة تحصل على وزن مخاطر الضامن.

يستخدم بنك الخليج الدولي المشتقات الائتمانية كحماية مخاطر ائتمان فقط إلى درجة محدودة حيث تعتبر محفظة الائتمان متنوعة بشكل جيد.

الضمانات ومبادئ التقييم

يعتمد مبلغ ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. تتم مراقبة قيمة السوق / القيمة العادلة للضمانات بشكل منتظم ويتم تقديم طلبات للحصول على ضمانات إضافية وفقاً لشروط اتفاقيات التسهيلات. وبصفة عامة، يعتمد الإقراض على قدرة العميل على السداد وليس على قيمة الضمان. ومع ذلك، تعتبر الضمانات البديل الثانوي إذا ثبت أن القدرة على السداد غير كافية. لا يتم عادة الاحتفاظ بالضمانات مقابل الأوراق المالية أو الودائع.

الضمانات المؤهلة المقبولة بشكل عام

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل القروض والسلف في شكل أصول مادية وودائع نقدية وأوراق مالية وضمانات.

٥-٤ انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية والمخصصات

تمثل الأصول المالية التي انخفضت قيمتها بشكل فردي أصول لها دليل موضوعي على أن المجموعة لن تقوم بتحصيل كامل المبالغ المستحقة، بما في ذلك الأصل والفوائد، وفقاً للشروط التعاقدية للالتزام. يمكن أن يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الأصل المالي ما يلي: إخلال بالعقد، مثل التخلف عن سداد الفوائد أو المدفوعات الأصلية، ومنح تنازل لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض، تعتبر مؤشرات بأنه من المرجح أن المقترض سوف يدخل في حالة إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر، أو اختفاء سوق نشط أو بيانات أخرى يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الأصول مثل التغييرات السلبية في حالة السداد للمقترضين أو المصيرين في المجموعة، أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتخلف عن السداد في المجموعة.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٤- مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (يتبع)

٤-٥ انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية والمخصصات (يتبع)
يتم تحديد مخصصات انخفاض القيمة على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد الأصل المالي. يتم قياس القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، بما في ذلك المبالغ القابلة للاسترداد من الضمانات والرهنونات.

يتم أيضا قياس مخصصات انخفاض القيمة وإثباتها على أساس إجمالي فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة ويتم تصنيفها إما في المرحلة ١ أو المرحلة ٢ وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

وتعكس أحكام المرحلة ١ والمرحلة ٢ التقدير الموزون لخسائر الائتمان المتوقعة. وتشمل المخصصات معلومات وتحليلات كمية ونوعية على أساس التجربة التاريخية للمجموعة ومع الأخذ في الاعتبار المؤشرات الداخلية والخارجية، كما تتضمن المعلومات المستقبلية.

يتم الاعتراف بمخصصات انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد ويتم إدراجها في حساب مخصص مقابل القروض والسلفيات والاستثمارات في الأوراق المالية والإيداعات.

(أ) تسهيلات القروض المتعثرة ومخصصات التعثر ذات العلاقة:- فيما يلي بيان بتسهيلات القروض المتعثرة ومخصصات التعثر المتعلقة بها:-

إجمالي التعرض	مخصصات التعثر	صافي التعرض
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٣٦١,٠	٢٥٤,٦	١٠٦,٤
٦,٢	٠,٩	٥,٣
٣٦٧,٢	٢٥٥,٥	١١١,٧

الشركات
المؤسسات المالية

تسهيلات القروض منخفضة القيمة تعود في المقام الأول إلى أطراف ذات علاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.

(ب) مخصصات التعثر - قروض وسلف يوضح الجدول التالي حركة مخصصات القروض والسلف:-

مخصصات محددة المرحلة ٣	مخصصات إجمالية		مليون دولار أمريكي
	المرحلة ١	المرحلة ٢	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٢٢٦,٥	٧٦,٢	١٢٧,٠	٣٦١,٠
(١٠,٧)	١١,١	(٠,٤)	٦٨,٧
-	(٤,٢)	٤,٢	٤٢٩,٧
٤٧,٧	(٠,٢)	(٤٧,٥)	-
(٤٦,٠)	-	-	(٤٦,٠)
(١,٣)	-	-	(١,٣)
٣٩,٣	(٠,٤)	(٠,٣)	٣٨,٦
٢٥٥,٥	٨٢,٥	٨٣,٠	٤٢١,٠

كما في ١ يناير

تعديل مرحلي نتيجة تطبيق المعيار الدولي رقم ٩

كما في ١ يناير - معادة

محول إلى المرحلة ١

محول إلى المرحلة ٢

محول إلى المرحلة ٣

مبالغ مستخدمة

حركة أسعار صرف العملات

صافي إعادة قياس مخصص الخسارة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بعد اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٦، تم تحويل الزيادة في المخصصات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ مباشرة إلى الأرباح المحتجزة كتعديل مرحلي.

تمثل المبالغ المستخدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، المخصصات المستخدمة في تحويل القروض ذات الصلة إلى سجلات المذكرات. ولا تزال جهود استعادة هذه القروض جارية بقصد تحقيق أقصى قدر ممكن من الأصول المستردة.

(ج) الأوراق المالية منخفضة القيمة والمخصصات ذات العلاقة: لم تكن هناك استثمارات في أوراق مالية انخفضت قيمتها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٤- مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (يتبع)

٤-٥ انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية والمخصصات (يتبع)

(د) مخصصات الانخفاض في القيمة - الأوراق المالية:-
يوضح الجدول التالي حركة مخصصات الأوراق المالية منخفضة القيمة:-

الإجمالي	مخصصات إجمالية		مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
	المرحلة ٢	المرحلة ١			
٣,٢	-	٣,٢	-	-	كما في ١ يناير
-	-	-	-	-	تعديل مرحلي نتيجة تطبيق المعيار الدولي رقم ٩
٣,٢	-	٣,٢	-	-	كما في ١ يناير - معاد إعداده
١,٣	-	١,٣	-	-	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
٤,٥	-	٤,٥	-	-	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تضمنت مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية، مخصصات غير محددة لأوراق الدين المالية الاستثمارية بالكامل، على أساس إجمالي.

٦-٤ التسهيلات التي انقضت أجل سدادها

وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، يتم وضع التسهيلات الائتمانية على أساس عدم الاستحقاق وتعليق إيرادات الفوائد عند تأخر سداد أي من أصل الدين أو الفائدة بمقدار ٩٠ يوماً، عندها يتم عكس الفائدة غير المدفوعة والفائدة المستحقة في الإيرادات. يتم إدراج الفوائد على التسهيلات غير المقيدة في عدم الاستحقاق في الإيرادات فقط عند استلامها. يتم تقييم التسهيلات الائتمانية المصنفة على أنها كتسهيلات انقضت أجل سدادها لتوجيهات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على النحو المبين في القسم ٤-٥ من هذا التقرير. يتم تكوين مخصص محدد فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية.

(أ) القروض

فيما يلي بيان بإجمالي القروض والقيمة الدفترية لها التي تجاوزت فترة عدم سداد قيمتها الأصلية أو فوائدها ٩٠ يوماً:-

إجمالي	القيمة الدفترية
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٣٢٨,٦	٨٤,٢
١٠,٧	٩,٨
٣٣٩,٣	٩٤,٠

تمثل تسهيلات القروض التي مضى موعد استحقاقها أساساً قروضاً على أطراف مقابلة في دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي بيان بوضع للقروض التي انقضت موعد استحقاقها على أساس الاستحقاقات التعاقدية الأصلية:-

أقل من سنة واحدة	من ٢ سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١٧٥,٨	٢٧,٩	١٢٤,٩	٣٢٨,٦
-	-	١٠,٧	١٠,٧
١٧٥,٨	٢٧,٩	١٣٥,٦	٣٣٩,٣

(ب) أوراق استثمارية

لم تكن هناك أي أوراق دين مالية استثمارية مضى على عدم سداد أي من أصلها أو فوائدها أكثر من ٩٠ يوماً.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٠- مخاطر السوق - إفصاحات الركيزة ٣

١-٠ مخاطر السوق

يأخذ السوق في الاعتبار مخاطر الخسارة بسبب التغيرات السلبية في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وظروف السوق مثل السيولة. إن مخاطر السوق الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة هي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية المرتبطة بأنشطة المتاجرة والاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات. وتساهم عملية الاحتفاظ بحمفظة متنوعة عبر مجموعة من الأعمال والمناطق الجغرافية في الحد من الأثر السلبي المحتمل على الأرباح من عوامل مخاطر السوق.

تتألف أنشطة المتاجرة والعملات الأجنبية للمجموعة بصفة أساسية من المتاجرة في أوراق الدين للاستثمارية وصرف العملات الأجنبية وأدوات المشتقات المالية. تتضمن أدوات المشتقات المالية العقود الآجلة والعقود المؤجلة والمقايضات والخيارات في هوامش الفوائد وأسواق العملات الأجنبية. تقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر السوق ضمن محافظ المتاجرة من خلال هيكله حدود الائتمان لكل من طبيعة القيمة المعرضة للمخاطر وطبيعة القيمة غير المعرضة للمخاطر. وتتعلق قيود القيمة غير المعرضة للمخاطر، في جملة أمور، منها مواقف التعرض والأحجام والتركيزات والخسائر المسموح بها والاستحقاقات.

٢-٠ نموذج القيمة المعرضة للمخاطر

يتمثل أحد العناصر الرئيسية في إطار إدارة مخاطر السوق للمجموعة في تقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي قد تنشأ عن تحركات السوق السالبة. يتم احتساب التعرض لمخاطر السوق العامة باستخدام نموذج القيمة المعرضة للمخاطر. تم اعتماد نموذج القيمة المعرضة للمخاطر للاحتساب المخاطر العامة للسوق. إن استخدام النموذج الداخلي للاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق العامة قد تم اعتماده من قبل مصرف البحرين المركزي. تم تحديد معامل الضرب الذي سيتم تطبيقه على القيمة المعرضة للمخاطر حسب النموذج الداخلي عند الحد الأدنى التنظيمي البالغ ٣,٠ من قبل مصرف البحرين المركزي.

وابتداءً من شهر أبريل ٢٠١٢، طلب مصرف البحرين المركزي أن تشمل القيمة المعرضة للمخاطر لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي على قياس إجهاد للمخاطر المعرضة للخطر. يهدف هذا الإجراء إلى تكرار القيمة المعرضة للمخاطر للمجموعة بشأن مخاطر السوق خلال فترات الإجهاد. يتم زيادة القيمة المعرضة للمخاطر تحت الإجهاد عن طريق معامل الضرب ثم تضاف إلى القيمة المعرضة للمخاطر الفعلية لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لإدارة الأصول والالتزامات في تعظيم صافي إيرادات الفوائد من خلال الإدارة الاستباقية لإعادة تسعير الأصول والخصوم استناداً إلى التحركات المتوقعة في أسعار الفائدة. يتم استخدام الحدود القائمة للقيمة المعرضة للمخاطر لإدارة المخاطر المرتبطة بالتقلبات في أرباح الفوائد الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة. ويرد بيان إعادة تسعير الأصول والخصوم لمختلف فئات الأصول والخصوم في الفرع ٨-٢ (ج) من هذا التقرير.

لأغراض إدارة المخاطر الداخلية، تقوم المجموعة بقياس الخسائر المتوقع حدوثها ضمن مستوى ثقة بنسبة ٩٥ بالمائة. على الصعيد الداخلي، تقوم المجموعة بقياس القيمة المعرضة للمخاطر باستخدام فترة امتلاك افتراضية لمدة شهر لكل من مركزي المتاجرة والسجلات البنكية. لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي، يتم احتساب الأرقام على أساس القيمة المعرضة للمخاطر التنظيمية عند مستوى ثقة بنسبة ٩٩ بالمائة (٢,٣٣ انحراف معياري) وفترة امتلاك مدتها عشرة أيام باستخدام حركات يومية تاريخية غير موزونة لمدة سنة واحدة في هوامش وأسعار السوق. يتم استبعاد الارتباطات بين فئات المخاطر الواسعة لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي.

فيما يلي بيان بمواقف التداول للمجموعة محتسبة وفقاً للتوجيهات التنظيمية المبينة أعلاه:-

٢٠١٦/١٢/٣١	المتوسط	عالي	منخفض
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٠,٤	٠,٢	٠,٥	-
٠,٦	٠,٣	٠,٩	٠,١
إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر			
إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر المجهد			
وغير المتنوعة			

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

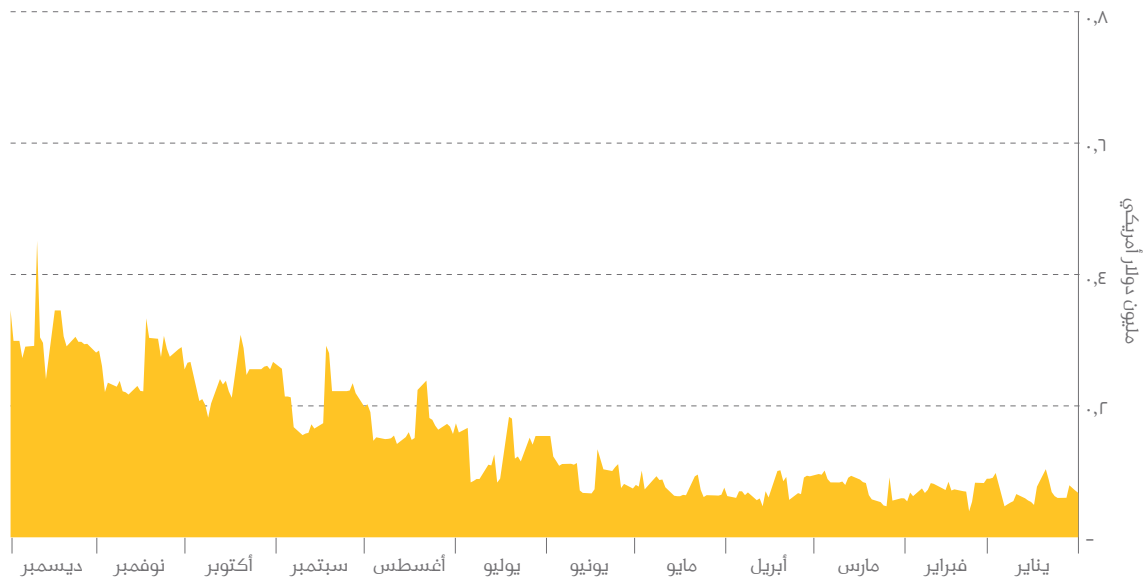
٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٠- مخاطر السوق - إفصاحات الركيزة ٣ (يتبع)

٢-٠ نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (يتبع)

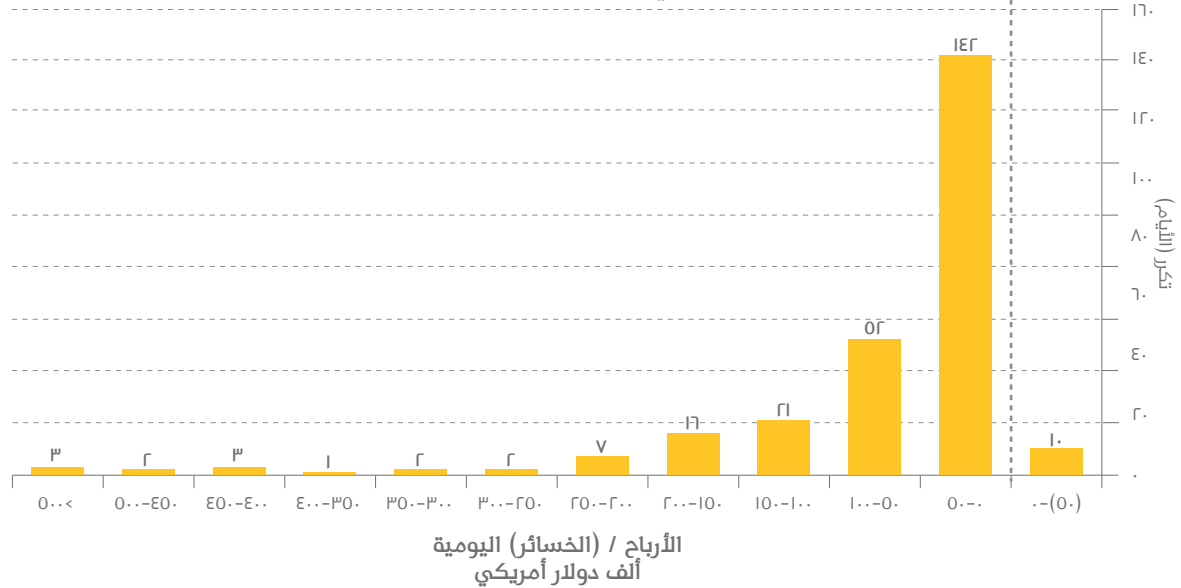
يوضح الرسم البياني التالي إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر لجميع أنشطة المجموعة التداولية عند إقفال كل يوم عمل للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

التطورات اليومية لعمليات المتاجرة المعرضة للمخاطر



وفيما يلي ملخص بالأرباح والخسائر خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

رسم بياني لأرباح وخسائر المتاجرة اليومية



تقوم المجموعة بإجراء اختبار يومي للقيمة المعرضة للمخاطر لأغراض الامتثال التنظيمي وللتقييم الداخلي للقيمة المعرضة للمخاطر مقابل الأرباح والخسائر الفعلية للتداول. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، لم تكن هناك حالات خسارة تداول يومية تجاوزت القيمة المعرضة للمخاطر عند انتهاء العمل في يوم العمل السابق.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٠- مخاطر السوق - إفصاحات الركيزة ٣ (يتبع)

٢-٠ نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (يتبع)

يوضح البيان التالي أعلى خمس خسائر تداول يومية خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م مقارنة مع القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد عند إقفال العمل في يوم العمل السابق:-

القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد	خسائر التداول اليومية	القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٧٤	٢٦	٣٠ ديسمبر
٢٩	١٦	١٠ يونيو
٢٣	٩	١٨ يناير
٤٧	٧	١٢ أغسطس
١٣	٧	١٢ يناير

٣-٠ تحليل حساسية

إن حساسية مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية للتغيرات في أسعار الفائدة مبينة في القسم ٨-٢ (ج) من هذا التقرير.

يتم قياس أوراق الدين الاستثمارية للمجموعة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المجموعة تقوم برصد أثر هذه التغيرات في هوامش الائتمان على القيمة العادلة لأوراق الدين.

٦- المخاطر التشغيلية - إفصاحات الركيزة ٣

١-٦ المخاطر التشغيلية

في حين لا يمكن القضاء على المخاطر التشغيلية بشكل كامل، فإن المجموعة تسعى إلى تقليلها عن طريق التأكد من وجود بنية تحتية قوية للمراقبة في جميع أعمال المؤسسة. تتضمن الإجراءات والعمليات المختلفة المستخدمة لإدارة المخاطر التشغيلية التدريب الفعال للموظفين، والضوابط الملائمة لحماية الأصول والسجلات، والمطابقة المنتظمة للحسابات والمعاملات، والرصد الدقيق لحدود المخاطر، والفصل بين الواجبات، وإدارة المالية والتقارير. وبالإضافة إلى ذلك، توجد استراتيجيات مراقبة أخرى، تتمثل في التخطيط للاستمرارية الأعمال والتأمين، لاستكمال الإجراءات، حسب ما يقتضي الحال.

كجزء من إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، يتم إجراء تقييم ذاتي للمخاطر بشكل شامل، حيث يتم تحديد المخاطر التشغيلية المتصلة في أنشطة المجموعة وعملياتها ونظمها. كما يتم مراجعة الضوابط القائمة للتخفيف من هذه المخاطر وتعزيزها عند الضرورة. يتم الاحتفاظ بقاعدة بيانات لتحديث المخاطر التشغيلية القابلة للقياس بالإضافة إلى سجل لمؤشرات المخاطر الرئيسية التي يمكن أن توفر تحذيراً مبكراً عن مخاطر التشغيل المحتملة.

لدى المجموعة وظيفة مخاطر تشغيلية مستقلة. وكجزء من إطار إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، يتم إجراء تقييمات شاملة للمخاطر، والتي تحدد المخاطر التشغيلية الكامنة في أنشطة المجموعة وعملياتها ونظمها. كما يتم مراجعة الضوابط القائمة للتخفيف من هذه المخاطر، وتعزيزها عند الضرورة.

يتم احتساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية لأغراض تنظيمية وفقاً للنهج القياسي الذي يتم بموجبه احتساب متطلبات رأس المال التنظيمي بناءً على مجموعة من معاملات بيتا تتراوح بين ١٢ و ١٨ بالمائة ويتم تطبيقها على متوسط الدخل الإجمالي السابق لثلاث سنوات مالية لكل من ثمانية خطوط أعمال محددة مسبقاً. وبالتالي، يتم تحديث متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية فقط على أساس سنوي.

٧- التعرضات خارج الميزانية والتوريق

تنقسم التعرضات خارج الميزانية العمومية إلى نوعين وفقاً لحساب مخاطر الائتمان الموزونة بالمخاطر بناءً على إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي:-

- الائتمانات الطارئة المتعلقة بالائتمان: تتضمن الائتمانات الطارئة المتعلقة بالائتمان الضمانات والالتزامات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية المعتمدة غير المستغلة.

- المشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي: المشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي هي عقود تستمد قيمتها من واحد أو أكثر من الأدوات المالية أو المؤشرات الأساسية وتشمل العقود الآجلة والعقود المؤجلة والمقايضات والخيارات في أسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، والأسهم وأسواق الائتمان.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٧- التعرضات خارج الميزانية والتوريق (يتبع)

بالإضافة إلى مخاطر الائتمان التي يتعرض لها الطرف المقابل والتي يتم قياسها ضمن إطار عمل بازل ٣، تشمل المشتقات أيضاً التعرض لمخاطر السوق وتحمل متطلبات رأس المال المحتملة لمخاطر السوق كما تم التعليق عليها بمزيد من التفصيل في القسم ٥ من هذا التقرير. يتم تطبيق تعديل تقييم الائتمان على التعرض لتعرض المشتقات ذات الصلة.

بالنسبة لنوعي التعرض خارج الميزانية، هناك قيم محتملة مختلفة لقاعدة حساب متطلبات رأس المال التنظيمي كما هو موضح أدناه:

١-٧ الالتزامات الطارئة المتعلقة بالائتمان

بالنسبة للالتزامات الطارئة المتعلقة بالائتمان، يتم تحويل مبلغ الالتزام الافتراضي إلى تعرض عند التخلف من خلال تطبيق معامل التحويل الائتماني. يبلغ معامل التحويل الائتماني ٥٠ بالمائة أو ١٠٠ بالمائة اعتماداً على نوع الالتزام المحتمل، بهدف تحويل المبالغ الاسمية خارج الميزانية إلى ما يعادل التعرضات الفعلية في الميزانية العمومية.

تمثل الالتزامات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية المعتمدة غير المستخدمة، التزامات لم يتم سحبها أو استخدامها. يوفر المبلغ النظري القاعدة الحسابية التي يتم تطبيق معامل تحويل الائتمان عليها لاحتساب التعرض القابل للتخلف. وتتراوح قيمة الفروقات بين ٠ بالمائة و ١٠٠ بالمائة اعتماداً على النهج ونوع المنتج وما إذا كانت المبالغ غير المستخدمة قابلة أو غير قابلة للإلغاء.

يلخص الجدول أدناه المبالغ الافتراضية الأساسية، والأصول الموزونة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال لكل فئة محتملة متعلقة بالائتمان:-

المبلغ الافتراضي الأصلي	الأصول الموزونة بالمخاطر	متطلب رأس المال
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٦٢٧,١	٦١٩,٣	٧٧,٤
٢٠٠٩,٩	٧٧٣,٢	٩٦,٦
٤٤٢,٨	٧٩,٤	٩,٩
١٢١٦,٨	٥٢٦,١	٦٥,٨
٤٢٩٦,٦	١٩٩٨,٠	٢٤٩,٧

تتضمن الالتزامات، التزامات القروض غير المسحوبة والتزامات التأمين بموجب إصدار ورقة وتسهيلات متجددة، ويمكن سحبها عند الطلب.

المبالغ الافتراضية الأساسية الموضحة أعلاه تم إدراجها قبل تطبيق مخفضات مخاطر الائتمان، مثل الضمانات النقدية والضمانات والتعويضات المقابلة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، احتفظت المجموعة بضمانات نقدية أو ضمانات أو تعويضات مقابلة أو ضمانات أخرى ذات جودة عالية فيما يتعلق بالبنود الطارئة المرتبطة بالائتمان بلغت ٣١٦,٠ مليون دولار أمريكي.

٢-٧ المشتقات المالية وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي

تستخدم المجموعة المشتقات المالية وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي لتلبية احتياجات عملاتها وتوليد إيرادات تعامل، وكجزء من نشاط إدارة الموجودات والمطلوبات للتحوط من تعرض المجموعة لمخاطر السوق. تخضع المشتقات المالية وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي لنفس أنواع مخاطر الائتمان والسوق مثل بقية الأدوات المالية. لدى المجموعة سياسات وإجراءات ملائمة وشاملة معتمدة من مجلس الإدارة لمراقبة التعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق الناتجة عن أنشطتها في المشتقات المالية وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي.

وفي حالة المعاملات المشتقة، فإن مبلغ الأصل الافتراضي لا يتغير عادة. إنه مجرد الكمية التي تستخدم لحساب المدفوعات. وفي حين أن رأس المال الافتراضي هو مقياس حجم يستخدم في أسواق المشتقات وأسواق التعامل بالنقد الأجنبي، فإنه ليس مقياساً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. إن قياس المجموعة لمخاطر الائتمان هو تكلفة استبدال العقود بمعدلات السوق الحالية في حال تخلف الطرف المقابل عن السداد قبل موعد السداد. تمثل مبالغ مخاطر الائتمان المكاسب الإجمالية غير المحققة من المعاملات غير الهامشية قبل الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو أي اتفاقيات مقاصة رئيسية مطبقة.

تشارك المجموعة في كل من أسواق المشتقات المالية المتداولة وغير المدرجة في البورصة. يتم تنفيذ الأدوات المالية المتداولة من خلال سوق تبادل معترف به كعقود موحدة وتتكون أساساً من العقود الآجلة والخيارات. يتم تنفيذ العقود غير المدرجة في البورصة بين طرفين يتفاوضان على شروط اتفاقية محددة، بما في ذلك الأداة الأساسية، والمبلغ الافتراضي، والاستحقاق، وعند اللزوم سعر العملية. وبصفة عامة، فإن شروط وأحكام هذه المعاملات مصممة خصيصاً لمتطلبات عملاء المجموعة على الرغم من توافرها مع ممارسات السوق العادية. وتستخدم وثائق الصناعة القياسية، والأكثر شيوعاً في شكل اتفاق رئيسي. إن وجود اتفاقية مقاصة رئيسية يهدف إلى توفير الحماية للمجموعة في حالة تعثر الطرف الآخر.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٧- التعرضات خارج الميزانية والتوريق (يتبع)

٢-٧ المشتقات المالية وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي (يتبع)

إن أنشطة المجموعة في المشتقات المالية وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي هي في الغالب قصيرة الأجل بطبيعتها. تمثل المعاملات ذات فترات استحقاق على مدى سنة واحدة بشكل أساسي، إما معاملات تجارية كاملة أو معاملات محددة، ومؤهلة، كتحوطات للقيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

إن المبالغ الافتراضية الإجمالية للمشتقات المالية وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ هي كما يلي:-

التداول	حماية	الإجمالي	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
			عقود التعامل بالنقد الأجنبي:-
٥٥٤٩,٧	-	٥٥٤٩,٧	عقود آجلة وأتية غير مستحقة
١٨٤٠,٣	-	١٨٤٠,٣	خيارات مشتترة
١٨٤٠,٣	-	١٨٤٠,٣	خيارات مسجلة
٩٢٣٠,٣	-	٩٢٣٠,٣	عقود آجلة وأتية غير مستحقة
			عقود سعر الفائدة:-
٢٨١٤,١	١٢١٠٤,٢	١٤٩١٨,٣	مقايضات سعر الفائدة
١١٥٩,٦	-	١١٥٩,٦	مقايضات عملات أجنبية
٢٥٧,٢	-	٢٥٧,٢	خيارات، سقف أعلى وأدنى مشتترة
٢٥٧,٢	-	٢٥٧,٢	خيارات، سقف أعلى وأدنى مسجلة
٤٤٨٨,١	١٢١٠٤,٢	١٦٥٩٢,٣	
			عقود السلع:-
٤٩,٣	-	٤٩,٣	مقايضات وخيارات مشتترة
٤٩,٣	-	٤٩,٣	مقايضات وخيارات مسجلة
٩٨,٦	-	٩٨,٦	
١٣٨١٧,٠	١٢١٠٤,٢	٢٥٩٢١,٢	

٣-٧ مخاطر الائتمان للطرف المقابل

مخاطر الائتمان الطرف المقابل هي مخاطر عجز الطرف المقابل قبل موعد استحقاق عقد أسعار الفائدة، العملات الأجنبية، أو أسواق الأسهم. وتخضع مخاطر الائتمان للطرف المقابل في المشتقات وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي إلى حدود ائتمانية على نفس الأسس التي تتعرض لها مخاطر الائتمان الأخرى. تنشأ مخاطر الائتمان للطرف المقابل في كل من محفظة المتاجرة والسجل المصرفي.

(١) احتساب مخاطر ائتمان الطرف المقابل

ولأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي، يستخدم بنك الخليج الدولي طريقة التعرض الحالية لاحتساب تعرض الطرف المقابل للمخاطر الائتمانية في المشتقات المالية وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي وفقاً لإطار مصرف البحرين المركزي لملاءة رأس المال حسب بازل ٣، يتم تطبيق رسوم رأسمالية لتغطية مخاطر خسائر أسعار السوق مقابل مخاطر الطرف المقابل المتوقعة على المشتقات غير المدرجة في السوق. يشمل التعرض لمخاطر الائتمان إجمالي التعرض الحالي (كلفة الاستبدال) والتعرض المحتمل في المستقبل. والتعرض المحتمل في المستقبل هو تقدير يعكس التغيرات المحتملة في القيمة السوقية للعقد الفردي خلال العمر المتبقي من العقد ويتم قياسه على أنه المبلغ الأساسي الافتراضي مضموناً في مخاطر موزونة. تعتمد المخاطر الموزونة على تصنيف العمر المتبقي للعقد. تتم مقاصة التعرضات المستقبلية المحتملة للعقود ضمن نفس اتفاقية المقاصة القابلة للتنفيذ القانوني كدالة على إجمالي التعرض الإجمالي المحتمل في المستقبل.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٧- التعرضات خارج الميزانية والتوريق (يتبع)

٣-٧ مخاطر الائتمان للطرف المقابل (يتبع)

(أ) احتساب مخاطر ائتمان الطرف المقابل (يتبع)

يوضح الجدول التالي التعرضات القابلة للعجز عن السداد، مخاطر الطرف المقابل المحتملة، الأصول الموزونة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل الائتمانية للمشتقات وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي، تم تحليلها بالمحفظة المعيارية:-

التعرض القابل للعجز عن السداد

التعرض الحالي	التعرض المستقبلي	إجمالي التعرض	مخاطر الطرف المقابل المحتملة	الأصول الموزونة بالمخاطر	متطلبات رأس المال
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١٣٥,١	١٠١,٩	٢٣٧,٠	٦٤,٩	٨٤,٩	١٠,٦
٧٤,٧	٧٢,٣	١٤٧,٠	٤٩,٢	١٠٨,٠	١٣,٥
١٣,٨	-	١٣,٨	-	-	-
٢٢٣,٦	١٧٤,٢	٣٩٧,٨	١١٤,١	١٩٢,٩	٢٤,١

(ب) تخفيف مخاطر ائتمان الطرف المقابل

تستخدم تقنيات تخفيف المخاطر على نطاق واسع للحد من التعرض لأطراف مقابلة مفردة. إن أكثر الأساليب شيوعاً للتخفيف من مخاطر التعرض لمخاطر المشتقات وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي هي استخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية التي تسمح للمجموعة بإجراء مقاصة بين قيم الإحلال الموجبة والسالبة للعقود بموجب الاتفاقية في حالة عجز الطرف المقابل عن السداد.

ويظهر تخفيض التعرض لمخاطر ائتمان الطرف المقابل في المشتقات وأدوات التعامل بالنقد الأجنبي من خلال استخدام تقنيات تخفيف المخاطر على النحو التالي:-

مخاطر ائتمان الطرف المقابل	التعرض الحالي	أثر اتفاقيات المقاصة	صافي التعرض الحالي
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٢٢٣,٦	(٨٢,٤)	١٤١,٢	

٤-٧ التوريق

يتم تعريف التوريق على أنه هيكل يتم من خلاله استخدام التدفقات النقدية من مجموعة أساسية من التعرضات لتأمين اثنين على الأقل من مراكز مختلفة من المخاطر الطبقيّة أو الشرائح التي تعكس درجات مختلفة من مخاطر الائتمان. وتتم المدفوعات للمستثمرين بناءً على أداء التعرضات الأساسية، بدلا من أن تستمد من التزام المؤسسة التي أنشأت تلك التعرضات.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، لا توجد تعرضات للمجموعة خاصة بشرائح التوريق.

تقدم المجموعة خدمات إدارة الضمانات لخمسة التزامات دين مضمونة صدرت بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. ويتمثل الهدف من تلك المستندات في استخراج القيمة النسبية من مجموعة واسعة من فئات الأصول عبر مجموعة واسعة من التصنيفات الائتمانية. يتضمن الضمان الخاص بتلك المستندات القروض المرهونة، والعقارات السكنية والتجارية، وتمويل المستهلك، والإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودمم مدينة أخرى. ويحمل كل مستند ما يصل إلى ٤٠ استثماراً فردياً. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت الاستثمارات في التزامات الدين المضمونة والتي عملت فيها المجموعة كمدير ضمان ٠,٥ مليار دولار أمريكي. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، لم يكن لدى بنك الخليج الدولي أي تعرض لالتزامات دين مضمونة تديرها المجموعة.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٨- رأس المال الداخلي وأنواع مخاطر أخرى

يقوم بنك الخليج الدولي بإدارة وقياس أنواع أخرى من المخاطر لم يتم تضمينها تحت الركيزة ١ في إطار عمل بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي. ويتم تغطيتها بشكل رئيسي في نموذج رأس المال الاقتصادي الداخلي للمجموعة.

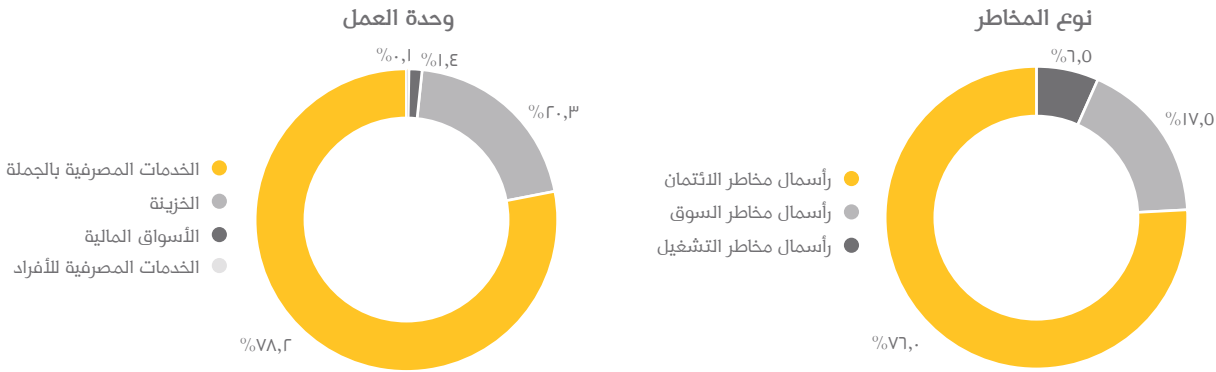
يصف هذا القسم نموذج رأس المال الاقتصادي لبنك الخليج الدولي ويناقش التعامل مع أنواع المخاطر الأخرى التي لم يتم تناولها في الركيزة ١ من إطار عمل بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

١-٨ نموذج رأس المال الاقتصادي

لسنوات عديدة، طبق بنك الخليج الدولي منهجية رأس المال الاقتصادي والعائد على رأس المال المربوط بالمخاطر والتي تستخدم لأغراض اتخاذ القرار وتقارير الأداء والتقييم.

ويحسب بنك الخليج الدولي رأس المال الاقتصادي لأنواع المخاطر الرئيسية التالية: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وتتضمن مخاطر التشغيل مخاطر الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نموذج رأس المال الاقتصادي يتضمن بوضوح مخاطر التركيز، ومخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية ومخاطر الأعمال.

فيما يلي بيان بتكوين رأس المال الاقتصادي حسب نوع المخاطر ووحدة الأعمال:-



إن الفروق الرئيسية بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي بموجب إطار عمل بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي هي كما يلي:-

- في منهجية رأس المال الاقتصادي، يتم تحديد مستوى الثقة لجميع أنواع المخاطر عند ٩٩,٨٨ بالمائة، مقارنة بنسبة ٩٩,٠ بالمائة حسب إطار عمل بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي.
- تحتسب مخاطر الائتمان باستخدام تقديرات بنك الخليج الدولي احتمالية التخلف عن السداد وخسارة التعرض للتخلف عن السداد والتعرض القابل للتخلف عن السداد، بدلاً من القيم التنظيمية في الأسلوب المعياري.
- يستخدم نموذج رأس المال الاقتصادي نظام التصنيف المضمن الداخلي للبنك، كما هو موضح بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا القسم من التقرير، لتصنيف الأطراف المقابلة بدلاً من استخدام تصنيفات وكالات التصنيف الائتماني أو تطبيق معدل ترجيح المخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة للأطراف المقابلة غير المصنفة.
- يتم تحديد مخاطر التركيز في نموذج رأس المال الاقتصادي من خلال استخدام نموذج محفظة مخاطر الائتمان الداخلية وعوامل إضافية حسبما ينطبق.
- يطبق نموذج رأس المال الاقتصادي خصماً على رأس المال لمخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك.
- يطبق نموذج رأس المال الاقتصادي خصماً على رأس المال لمخاطر الأعمال متى ما انطبق ذلك.

نظام التصنيف الداخلي

يستند نموذج رأس المال الاقتصادي إلى نظام داخلي للتصنيف الائتماني. يتم استخدام نظام التصنيف الائتماني الداخلي في جميع أعمال المؤسسة وهو متأصل في جميع قرارات الأعمال المتعلقة بتمديد الائتمان. التصنيف هو تقدير يعكس بشكل حصري التحديد الكمي لقدرة العميل على السداد، أي مخاطر التخلف عن السداد للعميل.

تقوم المجموعة بمراقبة وإدارة وضبط التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني الداخلي الذي يصنف الملتزمين الأفراد بناءً على مقياس تقييم من ١ إلى ١٠، مع مراعاة معدلات إيجابية (+) وسلبية (-) لدرجات التقييم من ٢ إلى ٦. التصنيف الائتماني الداخلي هو مقياس للقيمة الائتمانية للملتزم الواحد، بناءً على تقييم مخاطر ائتمان التعرضات الائتمانية للعمليات الأجنبية الأساسية متوسطة الأجل وغير المؤمنة. تتمثل الأهداف الرئيسية لنظام التصنيف الائتماني الداخلي في الحفاظ على معيار واحد لقياس جودة الائتمان، ليكون بمثابة الأساس للمخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وحدود الائتمان المفوضة. كما يعمل نظام التصنيف الائتماني الداخلي كمصدر رئيسي لمؤشر العائد على رأس المال المربوط بالمخاطر في نظام قياس الأداء. وتعكس التقييمات أفقاً زمنياً متوسط الأجل، وبالتالي تصنيفاً من خلال دورة اقتصادية.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٨- رأس المال الداخلي وأنواع مخاطر أخرى (يتبع)

٨-١ نموذج رأس المال الاقتصادي (يتبع)

أدناه جدول بخارطة التقييم الداخلي مباشرة إلى درجات التصنيف المستخدمة من قبل وكالات التصنيف الائتماني الدولية:-

درجات التصنيف الداخلي	التصنيف الداخلي	فيتش وستاندرد آند بورز	موديز
درجة استثمارية			
درجة تصنيف ١	معياري	AAA	Aaa
درجة تصنيف ٢	معياري	AA	Aa
درجة تصنيف ٣	معياري	A	A
درجة تصنيف ٤	معياري	BBB	Baa
تصنيف استثماري أقل			
درجة تصنيف ٥	معياري	BB	Ba
درجة تصنيف ٦	معياري	B	B
درجة تصنيف ٧	معياري	CCC	Caa
مصنف			
درجة تصنيف ٨	شبه معياري	CC	Ca
درجة تصنيف ٩	مشكوك فيه	C	C
درجة تصنيف ١٠	خسارة	D	-

لا يقصد من تخطيط التصنيف أملاه عكس أي علاقة بين فئات التصنيف الداخلي لبنك الخليج الدولي وفئات التصنيف حسب وكالات التصنيف الخارجية حيث تختلف أساليب التصنيف.

٨-٢ أنواع أخرى من المخاطر

(أ) مخاطر السيولة

وضعت المجموعة حدوداً معتمدة تقيد حجم المطلوبات المستحقة على المدى القصير. تقوم وحدة إدارة المخاطر المستقلة بمراقبة استحقاق التدفقات النقدية المستقبلية مقابل الحدود المعتمدة بشكل يومي. يتم مراقبة التدفقات النقدية مقابل الحدود المطبقة على التدفقات النقدية اليومية والتراكمية التي تحدث خلال فترة ٣٠ يوماً. وتضمن حدود السيولة عدم تجاوز صافي التدفقات الخارجة خلال فترة ٣٠ يوماً للأصول المؤهلة من الموارد السائلة المتاحة. كما تقوم لجنة الأصول والخصوم بمراقبة تحليل التدفقات النقدية بشكل أسبوعي.

وتشكل ودائع العملاء جزءاً هاماً من تمويل المجموعة. وتولي المجموعة أهمية كبيرة للحفاظ على استقرار كل من ودائع العملاء والودائع ما بين البنوك. ويعتمد استقرار الودائع على الحفاظ على الثقة في القوة المالية للمجموعة والشفافية المالية.

يتم تعزيز قاعدة التمويل من خلال التمويل لأجل، والذي بلغ ٢٧١,٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. يوفر الحصول على التمويل القصير الأجل المتاح وغير الملزم من علاقات المجموعة مع دول مجلس التعاون الخليجي والعالمية المزيد من الأمان. وبالإضافة إلى قاعدة التمويل المستقرة، تحتفظ المجموعة بمخزون من الأوراق المالية السائلة والقابلة للتداول التي يمكن بيعها أو إعادة شرائها بسهولة.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت نسبة الأصول التعاقدية ٦٤,٧ بالمائة من إجمالي الأصول التي تستحق خلال سنة واحدة. وفيما يتعلق بالودائع، تبين السجلات المحتفظ بها أن هناك تبايناً كبيراً بين استحقاقاتها التعاقدية والفعالة.

بلغت قيمة ودائع المجموعة من دول مجلس التعاون الخليجي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ١٠٣٨٧,٧ مليون دولار أمريكي أي ما نسبته ٦٤,٩ بالمائة. وقد أظهرت التجربة التاريخية أن ودائع بنك الخليج الدولي من الأطراف المقابلة في منطقة مجلس التعاون الخليجي أكثر استقراراً من الودائع بين البنوك في السوق العالمية. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، كانت الإيداعات والأصول السائلة الأخرى مع أطراف مقابلة في دول خارج مجلس التعاون الخليجي أعلى من الودائع المستلمة، مما يدل على أن المجموعة مقرض صافٍ للأموال في السوق العالمية للإقراض بين البنوك.

(ب) مخاطر التركيز

مخاطر التركيز هي مخاطر الائتمان الناجمة عن عدم وجود محفظة ائتمانية جيدة التنوع، أي المخاطر الكامنة في التعامل مع عملاء كبار أو التعرض لمخاطر أكبر في صناعات معينة أو مناطق جغرافية معينة. وتعالج منهجية مصرف الخليج الدولي بخصوص رأس المال الاقتصادي الداخلي لمخاطر الائتمان، مخاطر التركيز من خلال تطبيق إضافة تركيز على اسم واحد فقط.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٨- رأس المال الداخلي وأنواع مخاطر أخرى (يتبع)

٨-٢ أنواع أخرى من المخاطر (يتبع)

(ب) مخاطر التركيز (يتبع)

وفقاً للوائح الملتنزم الفردي لمصرف البحرين المركزي، يطلب من البنوك التي تم الترخيص لها بالعمل في البحرين الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على أي تعرض مخطط له لطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة المرتبطة بعضها ببعض، بما يتجاوز ١٥ بالمائة من قاعدة رأس المال التنظيمي للمجموعة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تجاوزت نسبة التعرض للملتنزم التالي ١٥ بالمائة من قاعدة رأس المال التنظيمي للمجموعة، (أي ما يزيد عن ٣٧٨,٤ مليون دولار أمريكي).

التعرض داخلي الميزانية	التعرض خارج الميزانية	إجمالي التعرض
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٤٤٤,٧	-	٤٤٤,٧
١٤٣,٦	٢٩٠,٠	٤٣٣,٦
الطرف المقابل (أ)		
الطرف المقابل (ب)		

(ج) مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة الهيكلية في الميزانية العمومية للمجموعة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المالية الحساسة لسعر الفائدة. تدار مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بها ضمن حدود القيمة المعرضة للمخاطر ومن خلال استخدام نماذج لتقييم حساسية الأرباح للتغيرات في أسعار الفائدة.

يوضح الجدول التالي بيان إعادة تسعير موجودات ومطلوبات المجموعة بما في ذلك دفتر المتاجرة:-

مبالغ لا تخضع لأسعار الفائدة	أكثر من سنة	من ٧ إلى ١٢ شهراً	من ٤ إلى ٦ أشهر	خلال ٣ أشهر	الإجمالي
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٣٠٩٥,٠	١٤,٧	-	-	٣٠٨٠,٣	نقد وأصول سائلة أخرى
٦٣٥,٠	-	-	١٠٠,٠	٥٣٥,٠	أوراق مالية مشتتة لأغراض البيع
٤٧١٥,٣	-	-	٣١٨,١	٣٦١٢,٩	إيداعات لدى البنوك
٩١,٩	٧٨,٨	-	-	١٣,١	أوراق متاجرة مالية
-	-	-	-	-	أوراق مالية للاستثمار:
١٤١٨,١	-	٩٧٥,٠	٢١٩,٩	١٧٣,١	- سعر ثابت
٢٣٩٧,٢	(٤,٥)	-	-	١٠٣٦,٨	- سعر عائم
٢٥١,١	٢٥١,١	-	-	-	- أسهم
٩٧٤٥,١	(١٦٥,٥)	-	٤١,١	١٧٣٦,٦	قروض وسلف
٥٥٧,١	٥٥٧,١	-	-	-	أصول أخرى
٢٢٩٠٠,٨	٧٣١,٧	٩٧٥,٠	٦٧٩,١	٣٦٢٠,٩	١٦٨٩٩,١ إجمالي الأصول
١٦٠٠١,٧	-	٣,٨	١٣٥٨,٠	٢٠٩٩,١	١٢٥٤٠,٨ ودائع
١٣٢١,٥	-	-	-	٣٣٨,١	٩٨٣,٤ أوراق مالية مبيعة لأغراض إعادة الشراء
٤٦٣,٦	٤٦٣,٦	-	-	-	مطلوبات أخرى
٢٧٦١,٦	-	-	-	٢٧٦١,٦	تمويل لأجل
٢٣٥٧,٤	٢٣٥٧,٤	-	-	-	حقوق الشركاء
٢٢٩٠٠,٨	٢٨٢١,٠	٣,٨	١٣٥٨,٠	٢٤٣٧,٢	١٦٢٨٥,٨ إجمالي المطلوبات وحقوق الشركاء
-	(٢٠٨٩,٣)	٩٧١,٢	(٦٧٨,٩)	١١٨٣,٧	٦١٣,٣ فجوة الحساسية لسعر الفائدة
-	-	٢٠٨٩,٣	١١٨٨,١	١٧٩٧,٠	٦١٣,٣ الفجوة المتراكمة لحساسية سعر الفائدة

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٨- رأس المال الداخلي وأنواع مخاطر أخرى (يتبع)

٨-٢ أنواع أخرى من المخاطر (يتبع)

ج) مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك (يتبع)

تستند قائمة إعادة التسعير على الفترة المتبقية من تاريخ إعادة تسعير الفائدة التالي. تم إدراج أدوات المشتقات المالية التي تم استخدامها لأغراض إدارة الموجودات والمطلوبات للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة في بيان إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المتحوط لها. يتم تصنيف الاستثمارات غير الاستثمارية المحددة في بنود غير خاضعة لسعر الفائدة.

يتم إعادة تسعير غالبية الموجودات والمطلوبات خلال سنة واحدة.

بلغت قيمة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة لأكثر من سنة واحدة ٩٧٥,٠ مليون دولار أمريكي تعادل ٤,٣ بالمائة من مجموع الأصول. ويمثل هذا التعرض أساساً استثمار صافي رأس المال الحر في الأوراق المالية الحكومية ذات المعدل الثابت. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت المدة المعدلة لهذه الأوراق المالية الحكومية ذات المعدل الثابت ٢,١٤. وتمثل المدة المعدلة التغير التقريبي في النسبة المئوية لقيمة المحفظة نتيجة للتغير في العائد بمقدار ١٠٠ نقطة أساس. وبصورة أدق من حيث القيمة الدولارية، بلغت القيمة السعيرية لنقطة أساس للأوراق المالية ذات سعر الفائدة الثابت ٢٠٩,٠٠٠ دولار أمريكي.

استناداً إلى إعادة التسعير في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وعلى افتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ستبقى حتى تاريخ الاستحقاق أو التسوية مع عدم اتخاذ أي إجراء من قبل المجموعة لتغيير معدل التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، فإن نسبة ١ بالمائة مباشرة ومستمرة (١٠٠ نقطة أساس) في أسعار الفائدة في جميع آجال الاستحقاق سوف تؤدي إلى زيادة في صافي الدخل قبل الضريبة للسنة التالية بحوالي ٦,٥ مليون دولار أمريكي وزيادة في حقوق ملكية المجموعة بنحو ٦,٦ مليون دولار أمريكي. إن التأثير على حقوق الملكية للمجموعة يمثل التأثير المتراكم للزيادة في معدلات الفائدة على مدى فترة عدم التطابق في بيان إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المالية التي تتأثر بسعر الفائدة.

د) مخاطر صرف العملات الأجنبية

لا تحتفظ المجموعة بتعرضات جوهرية لمخاطر العملات الأجنبية. وبشكل عام، فإن سياسة المجموعة هي مطابقة الموجودات والمطلوبات بنفس العملة أو تخفيف مخاطر العملات من خلال استخدام مقايضات العملة.

هـ) مخاطر الأعمال

وتمثل مخاطر الأعمال تقلبات الأرباح المتأصلة في جميع الأعمال بسبب عدم اليقين في الإيرادات والتكاليف بسبب التغيرات في البيئة الاقتصادية والتنافسية.

لأغراض رأس المال الاقتصادي، يتم احتساب مخاطر الأعمال على أساس قاعدة التكلفة السنوية لمجالات الأعمال التي تنطبق عليها عملية الاحتساب.

٩- نسب ملاءة رأس المال وبنود أخرى

٩-١ نسب ملاءة رأس المال

إن سياسة المجموعة هي الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والمحافظة على التطور المستقبلي للأعمال. كما يتم الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وكذلك الحاجة إلى الحفاظ على التوازن بين العوائد المرتفعة التي قد تكون ممكنة مع زيادة الاستعداد والمزايا والأمان الذي يوفره وجود رأس المال السليم. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات على الهيكل مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الظروف الاقتصادية وخطط الأعمال الاستراتيجية. ويمكن تعديل هيكل رأس المال من خلال توزيعات الأرباح أو إصدار أسهم جديدة.

فيما يلي نسب ملاءة رأس المال لبنك الخليج الدولي، وهو الشركة التابعة الرئيسية، والمجموعة.

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود	مجموعة بنك الخليج الدولي	
٩٣١,٤	١٥٠١٩,٨	إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (مليون دولار أمريكي)
٢٨٦,٦	٢٥٢٢,٩	قاعدة رأس المال (مليون دولار أمريكي)
٢٨٦,٦	٢٣٥٧,٤	قاعدة رأس المال من الفئة الأولى (مليون دولار أمريكي)
٣٠,٨	١٥,٧	الفئة الأولى (%)
٣٠,٨	١٦,٨	إجمالي النسبة (%)

ويهدف البنك إلى الإبقاء على الحد الأدنى من الفئة الأولى لرأس المال تزيد على ١٠,٥ بالمائة ومجموع نسبة ملاءة رأس المال تتجاوز ١٤,٠ في المائة.

تقرير إدارة المخاطر والملاءة المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٩- نسب ملاءة رأس المال وبنود أخرى (يتبع)

٩-١ نسب ملاءة رأس المال (يتبع)

استراتيجيات وأساليب الحفاظ على نسبة ملاءة رأس مال قوي

يقوم البنك بإعداد توقعات استراتيجية متعددة السنوات على أساس سنوي متجدد تشمل تقييم للاحتياجات الرأسمالية قصيرة الأجل وتوقعات للموارد الرأسمالية الأطول أجلاً.

وقد أدى تقييم سياسات التخطيط الاستراتيجي تاريخياً إلى ضخ رأس المال. كما أدت عملية تخطيط رأس المال إلى زيادة رأس المال للمستوى ٢ من خلال إصدار سندات دين تابع بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ لتعزيز إجمالي نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي، وإلى زيادة رأس المال البالغة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في مارس ٢٠٠٧ لتوفير رأس مال إضافي للمستوى ١ لدعم الخطط المعدة لنمو الأصول على المدى المتوسط. كما تم إجراء زيادة إضافية في رأس المال بقيمة ١,٠ مليار دولار أمريكي في ديسمبر ٢٠٠٧ لتعزيز موارد رأس المال والتعويض عن تأثير المخصصات المحتملة المتعلقة بالتعرضات نتيجة أزمة الائتمان العالمية.

٢-٩ اعتبارات بشأن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال

تغطي الركيزة ٢ في إطار عمل بازل ٣ عمليتين رئيسيتين: عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال وعملية المراجعة الإشرافية والتقييم. تتضمن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال تقييم تحديد وقياس وإدارة ومراقبة المخاطر المادية من أجل تقييم كفاية موارد رأس المال الداخلية وتحديد متطلبات رأس المال الداخلية التي تعكس درجة قبول المؤسسة للمخاطر. والغرض من عملية المراجعة والتقييم التنظيمي هو ضمان حصول المؤسسات على رأس مال كافٍ لدعم المخاطر التي تتعرض لها، وتشجيع المؤسسات على تطوير وتطبيق تقنيات محسنة لإدارة المخاطر في رصد وقياس المخاطر.

تجاوزت قاعدة رأس المال التنظيمي لدى بنك الخليج الدولي الحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي البالغ ١٢,٥ بالمائة طوال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وبناء على نتائج اختبار الإجهاد لملاءة رأس المال وتنبؤ رأس المال، يعتبر البنك أن الحواجز المحتفظ بها لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمية كافية، فإن الحد الأدنى لرأس المال المستهدف البالغ ١٠,٥ بالمائة بالنسبة لرأس المال للمستوى ١ و١٤,٥ بالمائة لإجمالي رأس المال يعتبر كافياً بالنظر إلى مخاطر البنك الحالية ووضع رأس المال. لقد تجاوزت نسب ملاءة رأس المال التنظيمية للمجموعة والمبنية في القسم ٩,١ من هذا التقرير بشكل كبير الحد الأدنى من الأهداف الرأسمالية وتعتبر مرتفعة عند إجراء المقارنة عالمياً.

يستخدم البنك نماذج رأس المال الداخلي، ورأس المال الاقتصادي، وحسابات ملاءة رأس المال عند النظر إلى متطلبات رأس المال الداخلي سواء باستخدام أو بدون استخدام اختبارات إجهاد الضغوط على السوق. وحيث أن هناك عدد من أنواع المخاطر في الركيزة ٢ ضمن إطار رأس المال الاقتصادي للمصرف (أي مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر المصرفية ومخاطر التركيز ومخاطر الأعمال)، يستخدم البنك اختبارات الإجهاد لرأس المال الداخلي الحالي كأساس لتحديد احتياطي رأس المال الإضافي. ينظر البنك في نتائج اختبار الإجهاد لملاءة رأس المال، جنباً إلى جنب مع رأس المال الاقتصادي والأصول الموزونة بالمخاطر، لتحديد متطلبات رأس المال الداخلي وضمان رسملة المجموعة بشكل كافٍ في سيناريوهات الضغوط التي تعكس درجة قبول البنك للمخاطر.

دليل الشركات

الولايات المتحدة الأمريكية

نيويورك
330 Madison Avenue
New York, NY 10017
United States of America

هاتف: +١ ٢١٢ ٩٢٢٢٣٠٠
فاكس: +١ ٢١٢ ٩٢٢٢٣٠٩
سويفت: GULFUS33

فرع جزر كيمن
بواسطة فرع نيويورك

المملكة المتحدة

لندن
One Knightsbridge
London S W1X 7XS
United Kingdom

هاتف
عام: +٤٤ ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤١٠
الخزينة: +٤٤ ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٦١

فاكس
عام: +٤٤ ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٥٨
الخزينة: +٤٤ ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٣٠
سويفت: GULFGB2L

المكاتب التمثيلية

دولة الإمارات العربية المتحدة

دبي
مكتب رقم ٩٠١، برج الموسيقى ٢
طريق الشيخ زايد
ص. ب. ٩٤٤٥، دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +٩٧١ ٤ ٣٥٥٣٢٣٥
فاكس: +٩٧١ ٤ ٣٥٥٩٣٩٧

جي آي بي كابيتال ذ.م.م.

المباني المنخفضة
مبنى رقم ١، واحة غرناطة للمباني السكنية
والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٨٩٥٨٩، الرياض ١١٦٩٢
المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١١ ٥١١ ٢٢٠٠
فاكس: +٩٦٦ ١١ ٥١١ ٢٢٠١

الفروع

المملكة العربية السعودية

الظهران
برج الكفاح
طريق الدمام الخبر السريع
ص. ب. ٣٩٢٦٨، الظهران ٣١٩٤٢
المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١٣ ٨٦٦٤٠٠٠
فاكس: +٩٦٦ ١٣ ٨١٠٠٦١٠

جدة
مبنى المكاتب الخاصة
طريق الأمير سلطان
ص. ب. ٤٠٥٣٠، جدة ٢١٥١١
المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٥١١٧٠٠٠
فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٥١١٧٠٩٨

سويفت: GULFSARI

الرياض
غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٩٣٤١٣، الرياض ١١٦٧٣
المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١١ ٥١٠٣٣٣٣٣
فاكس: +٩٦٦ ١١ ٥١٠٣٣٣٩٤

سويفت: GULFSARI

دولة الإمارات العربية المتحدة

أبوظبي
برج الفلاح
شارع الكورنيش
ص. ب. ٢٧٠٥١، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +٩٧١ ٢ ٦٣١ ٨٠٨٠
فاكس: +٩٧١ ٢ ٦٣١ ١٩٦٦
سويفت: GULFAEAA

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

المقر الرئيسي

مبنى الدولي
٣ شارع القصر
ص. ب. ١٠١٧، المنامة
مملكة البحرين

هاتف

عام: +٩٧٣ ١٧ ٥٣٤ ٠٠٠
تبادل العملات وأسواق المال: +٩٧٣ ١٧ ٥٣٠ ٠٣٠
مبيعات الخزينة: +٩٧٣ ١٧ ٥١١٥١١
خدمات العملاء: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٥٢١
الاستثمارات: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٦٧٢
الأعمال المصرفية الإستثمارية: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٦٧١
إدارة علاقات العملاء: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٥٤٨
الأعمال المصرفية الدولية: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٦٥٥
المؤسسات المالية: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٦٨٥

فاكس

تبادل العملات وأسواق المال: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٥٣٠
مبيعات الخزينة: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٤٢٢
الاستثمارات: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٦٢٩
الأعمال المصرفية الإستثمارية: +٩٧٣ ١٧ ٥٤٢ ٧٩٠
الأعمال المصرفية الدولية: +٩٧٣ ١٧ ٥٢٢٦٤٢
المؤسسات المالية الدولية: +٩٧٣ ١٧ ٥٤٢٧٣٠
سويفت: GULFBHBM

خط رويتر المباشر

وحدة تبادل العملات وحقوق الخيار: GIBB
مبيعات الخزينة: GIBA
الموقع الإلكتروني: www.gib.com

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

One Knightsbridge
London SW1X 7XS
United Kingdom

هاتف: +٤٤ ٢٠ ٧٢٥٩ ٣٤٥٦
فاكس: +٤٤ ٢٠ ٧٢٥٩ ٦٠٦٠

سويفت: SINTGB2L

www.gib.com

GIB
بنك الخليج الدولي